المملكة الأردنيّة الهاشميّة

التعليم والمستقبل

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المطبوعات والنشر:
(2022/8/4314)

رقم التصنيف (ردمك):
JSBN: 978–9923–41–396–8

حقوق الطبع والنشر
المركز الوطني لتطوير المناهج
عمان – الأردن

الطبعة الأولى / 2022م

فهرس الكتاب

الموضوع		الصفحة
المقدمة	الأستاذ الدكتور عزمي محافظة	4
التعليم المستقبلي الذي أريد	الدكتور عبدالرؤوف الروابدة	9
من المئويّة الأولى إلى المئويّة الثانية: استحقاقات التعليم وتحدّياته	الأستاذ الدكتور عدنان بدران	25
حول نعمة التساؤل ونقمة الأجوبة الجاهزة	الدكتور عمر الرزاز	53
إشكاليّات إصلاح التعليم في الوطن العربي، ومتطلّبات النهوض التربوي	الدكتور تيسير النعيمي	65
التعليم في المستقبل وتنمية الموارد البشريّة	الأستاذ الدكتور محيي الدين توق	87
مستقبل التعليم في الأردن والمتغيّرات التربويّة والمجتمعيّة	الأستاذ الدكتور إبراهيم بدران	123
مستقبل التعليم في الأردن	السيدة هيفاء النجار	167
تجارب أردنيّة في إصلاح التعليم ورؤية مستقبليّة للتعليم في الأردن	الأستاذ الدكتور علي مفلح محافظة	189
التعليم في الأردن بين المئويّة الأولى والثانية	الدكتورة هيفاء أبو غزالة	203
التعليم بين الحاضر والمستقبل: نقلة على الأبعاد الأساسيّة وخطّة تنظيمها	الأستاذ الدكتور أحمد المجدوبة	223
التعليم وتكنولوجيا المستقبل	الأستاذ الدكتور وليد سلامة	239
القِيَم الحياتيّة للتعليم وتفضيلاته في المجتمع الأردني المعاصر: رؤية بنائيّة سوسيولوجيّة	الأستاذ الدكتور حسين طه محادين	267
التعليم في المجتمع، ملامح من سيرة التعليم في الأردن منذ تأسيس الدولة	الأستاذ أحمد أبو خليل	283
في مواجهة المستقبل	الأستاذ إبراهيم غرايبة	299

المقدّمة

لا يختلف اثنان على أن التعليم هو السبيل الأمثل إلى التنمية الذاتية، وهو طريق المستقبل للمجتمعات، إذ إنه يُطلِق العنان لشتى الفرص، ويحدّ من أوجه اللامساواة، وهو حجر الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المستنيرة والمتسامحة، والمحرك الرئيس للتنمية المستدامة.

ليس كالعلم أساسٌ يبني نهضة الأمم، ويخلِّد أمجادها، وليس أنجع من الجهل في هدم الحضارات وإسقاطها... بالعلم تحلِّق الأمم، وتبلغ ذُرى المجد، وبالجهل تهوي في مراتع التخلف. لقد أدركت أمم كثيرة هذه الحقيقة، فبنت عليها وتقدمت وازدهرت وتجاهلتها أمم أخرى فتخلفت عن ركب الحضارة، ووقعت ضحية الفوضى والاضطراب.

يُعدّ التعليم أهم أدوات تغيير العالم على الإطلاق، ولا نهوض ولا رفاه لأمة بغير التعليم، فهو مرتكز أساسي لبناء المستقبل، وهو ممكن للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة، التي تتطور وتتقدم وتزدهر بالعلم. وللأسف، فقد تراجعت مستويات التعليم ومخرجات أنظمته في كثير من الدول العربية لأسباب كثيرة، أهمها: الاستقرار في السياسات التربوية، وضعف الإدارة والعمل المؤسّسي، وضعف مدخلات التعليم من مدرسين ومناهج وبيئة تعليمية، وكفاية، وأوّليات الإنفاق على التعليم، والتلكؤ في تنفيذ الخطط والبرامج، وعدم مواكبة التقدم العلمي، ومقاومة التغيير، وضعف مشاركة المجتمع ومؤسّساته، وغياب الحوار الموضوعي العقلاني، والنزاعات والاضطرابات الداخلية.

طموحنا -نحن العرب- يتركّز في مستقبل عنوانه التميز وجوهره الإبداع، مستقبل منفتح على التغيير والتطوير، يستوعب الأفكار الجديدة، ويحتضن التنوع. وهذا يحتّم علينا تطوير أنظمتنا التعليمية بما يلبي الاحتياجات الآنيّة والمستقبليّة، ومواكبة التغيرات، وامتلاك أدوات التعامل معها، وتحفيز الإبداع والتميز والابتكار والانفتاح على الأفكار الجديدة، والخبرات العالمية، والجرأة في اتخاذ القرارات المدروسة، ومتابعة التنفيذ المبنيّ على مؤشرات أداء ضِمنَ إطار محدّد، أو جدول زمني، والمساءلة للمستويات الإدارية كافة.

نحن بحاجة ملحّة إلى تعليم مبنيّ على الفهم والتفكير، لا على التلقين، تعليم يقود إلى امتلاك مهارات التواصل والتحليل، وحل المشكلات، والتفكير الناقد. لقد تقدمت دول عديدة في العالم بسبب تركيزها على المهارات الحديثة، كالتفكير التحليلي،

والتجديد، والابتكار والأصالة، والمبادرة، واستراتيجيات التعلّم التي تركز على التعلّم النّشِط، وتصميم التكنولوجيا وبرمجتها وحل المشكلات المعقّدة، والقيادة والتأثير الاجتماعي، وتحليل النظم وتقويمها.

واستنادًا لبوصلة التعليم، فإن أجيال المستقبل بحاجة لِطَيف واسع من المهارات كالمهارات المعرفيّة، وما وراء المعرفيّة، والمهارات الاجتماعيّة والعاطفيّة، تلك المهارات التي يجب أن تترافق مع مهارات عمليّة فيزيائيّة مثل: استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات. ويجب أن ييسّر اكتساب هذه المهارات السّلوك والقيَم مثل: الدافعيّة، والثقة، واحترام التنوّع.

لقد اقترح البنك الدولي سنة 2014 إطارًا عالميّا للتأكيد على أولويّة السياسات التي يجب تبنّيها من مجتمع التعليم الدولي؛ للتحضير للمستقبل اشتمل على أنظمة التعليم التي تطور مهارات معرفيّة ولا معرفيّة، وتستطيع تعزيز الإبداع، وبعض التداخلات التعليميّة القادرة على المساهمة في تعزيز مهارات الإبداع، والأنظمة التعلّمية التي تصقل متعة التعلّم بدلًا من ممارسة الضغط للتعلّم، وأخيرًا التركيز على المهارات التي يمكن ترجمتها إلى اقتصاد إبداعيّ متجدّد. يتحدث الإطار العالمي لكفايات المستقبل اللغة نفسَها، لكن المدى قد يختلف، فهو يركز على المهارات المعرفيّة وغير المعرفيّة، ويجذب الانتباه إلى أسلوب مستند إلى كفايات الثورة الصناعيّة الرابعة.

وبناء على ما سبق، فإن من الأهمية بمكان للدول العربية أن تدعم الجيل القادم لجسر فجوة المهارات؛ بالرغم من حقيقة أن الأنظمة التعليمية تنحو إلى مقاومة التغيير. فإصلاح التعليم يتطلب أسلوبًا شاملًا متكاملًا يضمن مشاركة واسعة من أصحاب العلاقة، عدا عن أولئك في قطاع التعليم مثل: القطاع الخاص، وقطاع أعمال التكنولوجيا.

يشير الواقع الراهن إلى تخلّف النظام التعليمي، والغرف الصفية في معظم الدول العربية عن اللّحاق بتقدم التكنولوجيا، والأمر الأساس للمدارس هو أن تقود التغيير، لا أن تتبع السّير إلى المستقبل، وعلى الحكومات تبنّي نقاش موسّع، وتنفيذ سياسات التعليم بالتعاون مع مختلف أصحاب العلاقة كونها جزءا من منظومة شاملة.

إضافة لما تقدم، فإن فهم كيفية تنفيذ الكفايات العالية في الدول النامية يستدعي أن تكون البنية التحتيّة الضروريّة والقدرة المؤسّسيّة جزءا من النقاش العالمي؛ لأن

الحاجة لمهارات المستقبل ليست خيارا، بل متطلبٌ للبقاء والنمو في المستقبل.

يتوقع "ديفيد ويلر" رئيس التحرير السابق لمجلة Chronicle of Higher Education أن التعليم العالي يتجه نحو:

1 - زيادة الاهتمام بالعلوم الاجتماعية.

2 - زيادة الاهتمام بتعلّم العلوم الليبرالية.

3 - انتشار البرامج الجامعية ذات العامين، والتعليم المهنيّ والتقنيّ.

4 - تضاعف عدد أنظمة التصنيف العالمي.

5 - سيطرة التعليم كونه مصلحة خاصة على التعليم، ومنفعة عامة.

6 - حل الكثير من مشكلات التعليم عن طريق البحث العلميّ.

7 - زيادة استخدام التكنولوجيا في التعليم.

ولا بدّ من خطوات جريئة لإنشاء نظم تعليميّة شاملة للجميع، تتسم بالمرونة والجودة وتكون صالحة للمستقبل. وقد طرحت مدوّنة (Student Life) تصوراتٍ حول شكل التعليم عام 2050، وكانت أبرز ملامحها:

1 - انتشار نهج التعليم المنزلي.

2 - التعليم المفرد (Personalized learning) الذي يوفر:

أ - منهجا فرديّا ذاتيَّ السرعة يتيح التعلّم المريح والفعال.

ب- بيئة تعلّمية تلتزم باحتياجات المتعلم.

جـ- تقنيات تغني إمكانات التعلّم، وتعزّز الإبداع.

د - فحوصات متكرّرة للمهارات، تساعد الطلبة في المحافظة على تقدّم دراسي مستمر.

3 - تعلّم قائم على المشروعات، وزيادة استخدام التكنولوجيا، حيث سيصبح التعلّم عمليّا وأكثر إبداعًا، وسيتم تقويم الطلبة على مهارات التفكير النقديّ، وحل المشكلات، واستبدال أداء الاختبارات بأداء الطلبة عن طريق المشاريع الإبداعيّة.

4 - المزيد من منصّات التعلّم الإلكتروني، وهو متاح للجميع وعن بعد، دون حضور يسمح بالمزج بين الدراسة والعمل، أو التعلّم بحسب قدرات المتعلم ورغباته وتفضيلاته.

5 - معلّم موجّه وميسّر للتفاعلات، والعمليّات التعلّميّة التعليميّة.

6 - مهارات اجتماعيّة وعاطفيّة من إبداع، وتعاون وتواصل وحل مشكلات.

7 - تعليم عن طريق المناقشات، والعمل الجماعي التعاوني، واستخدام الرياضة والموسيقى.

انطلق المركز الوطني لتطوير المناهج عام 2017 بوصفه مؤسّسة حكومية ضِمنَ رؤية الدولة؛ للنهوض بالمناهج والتقويم كونهما أحدَ أهمّ مدخلات التعليم، وضِمن عملية مراجعة شاملة للعمليّات والإجراءات التي تتم في مرحلة التعليم العام في المملكة. وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي رافقت البدايات بدءا من القبول المجتمعي، والقدرة على تحقيق الإنجازات، مرورا بجائحة كورونا، وانتهاء بالتطورات المتسارعة في المعرفة والتكنولوجيا، إلا أن المركز استطاع في الفترة 2019-2022 إنجاز تطوير شامل لمناهج العلوم والرياضيّات، وسينتهي من تطوير كتب التربية الإسلاميّة مع العام القادم، واستكمل الأطر العامّة للمباحث الدراسية جميعها؛ استعدادا للبدء في تطوير الكتب الخاصة بتلك المباحث. ولا بدّ من التأكيد هنا على أن التطوير لا يقتصر على المحتوى العلميّ للكتب المطوّرة، وإنما أيضا على المحتوى التربويّ والإنسانيّ والقيَميّ بوساطة منظومة من القيَم والاتجاهات الإيجابيّة متمثلة في المواطنة وممارساتها، والانتماء الإنسانيّ، والمسؤوليّة المجتمعيّة والبيئيّة، وتحفيز الإبداع والابتكار والريادة، والاستقصاء، والبحث، والتعدديّة، والتنوع، والشغف بالتعلّم، واحترام الآخرين، وغيرها.

تناولت هذه الدراسة التعليم والمستقبل وتنمية الموارد البشرية، التي خطّ تفاصيلَها وأفكارَها مجموعةٌ من رجالات الدولة الأردنيّة ونسائها وقياداتها، في السياسة والتربية والتكنولوجيا؛ محاولة للتأمّل في التنمية البشريّة في الأردن بين الماضي والحاضر؛ لتكون ضِمنَ إصدار خاص ينوي المركز نشره تحت عنوان: (التعليم والمستقبل).

الأستاذ الدكتور عزمي محافظة
رئيس المجلس الأعلى
المركز الوطني لتطوير المناهج

التعليم المستقبلي الذي أريد

الدكتور عبد الرؤوف الروابدة

رئيس الوزراء الأسبق

وزير التربية والتعليم الأسبق

مقدمة

كانت دراستي الابتدائية في كل من الحصن والصريح، ومدرسة الحصن من أعرق مدارس المملكة، والقرية حضارية مثقفة. أما الدراسة الثانوية، فكانت في مدرسة إربد الثانوية الوحيدة في شمال المملكة التي تميزت بنشاط سياسي وثقافي وفني، كان المعلمون في المرحلتين قيادات اجتماعية تتمتع بالاحترام والتقدير ويتميزون بالأخلاق العالية، وينفردون باللباس الأنيق الذي لا يرتديه إلا صفوة القوم، ويعطيهم غطاء الرأس (الفيصلية) هيبة ووقارًا، أين منه ما يرتديه معلمونا اليوم؟ كانوا مخلصين في عملهم رغم ما يمارسونه من شِدّة، ولكنها تقتصر على الطالب الشقي أو غير المجتهد، أما الطلبة النابهون، فكانوا يجدون الدعم النفسي الذي يشجعهم على التفوق.

كانت مؤهلات أغلب المعلمين متواضعة، ومع ذلك كانوا يجهدون في أداء مَهمّتِهم، ولم نعرف المعلمين الجامعيين إلا في مطلع خمسينات القرن الماضي بعد الوحدة، وبعد إيفاد العديد من الطلبة إلى الجامعات العربية. كانت مدارس القرى ذات أبنية قديمة وصغيرة ولكنها تكفي لطلبتها، ولها ساحات طبيعية للّعب. وتميزت مدرسة الحصن بحديقة غنّاء، لكل طالب فيها (سِكب) لزراعة الخضراوات الورقية، يتعهده بالعناية حتى يتميز بما زرع في النفس من حب الطبيعة والجمال والزراعة.

كانت المدارس الحكومية التي تنتشر في المدن والقرى إلى حدّ ما، هي المرجعية والأساس في الدراسة، أما المدارس الخاصة، فكانت على ندرتها تابعة لبعض الكنائس أو يمتلكها أفراد. يلتحق بمدارس الحكومة الثانوية نخبة من أبناء المدارس الابتدائية، أما المدارس الخاصة، فكانت نادرة ويلتحق بها من لم تستطع المدرسة الثانوية استيعابه لمحدودية المقاعد، أو لمن فشل في المدرسة أو طُرِدَ منها لأسباب مختلفة. ويعني ذلك أن قصب السبق كان وقفًا على المدارس الحكومية لكفاية معلميها واجتهاد تلاميذها، ولذا كانت نتائجها متفوقة بامتياز في فحص الدراسة الثانوية العامة (المترك). أما الصورة اليوم، فتبدو متناقضة إذ أصبحت المدارس الخاصة تتميز بمعانيها الرائعة والتسهيلات الدراسية الكبيرة والفائقة المستوى من الملاعب والمسابح، والمسارح، وأساليب التدريس المستجدة والكفايات التربوية التي يجري استقطابها برواتب عالية؛ لذا، فإن رسوم تلك المدارس باهظة لا يقدر عليها سوى الأغنياء، وكبار موظفي القطاعين العام والخاص، وتكون الدراسة في الغالب بلغة أجنبية، ويتقدم خريجوها إلى امتحانات الدراسة الثانوية الأجنبية، ما يمكنهم من الدراسة في الجامعات الأجنبية المتميزة،

ويعودون بشهادات علمية عالية ولغة أجنبية كأنها اللغة الأم، فتنفتح أمامهم الوظائف القيادية في القطاعين. هذه مرحلة ستقود إلى طبقية التعليم وستؤدي إلى طبقية القيادات في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مُنِحتُ بعثة لدراسة الصيدلة في الجامعة الأمريكية في بيروت، كان الانتقال من الأردن إلى بيئة جديدة مختلفة منفتحة حضاريًّا لأقصى الحدود، فقد كانت بيروت تسمى باريس الشرق، أما الجامعة الأمريكية، فالعلم فيها لا يختلف عنه في أي جامعة أخرى في المنطقة، إلا أنها تميزت ببناء شخصية الطالب وانفتاحه على الثقافات الأخرى، وتعزيز قدرته على التفكير النقدي والحوار المفتوح، وقبول الآخر، وتقدير الأمور، وتحمّل المسؤولية. فيها كان انفتاحي الفكري والعقلي والأخلاقي والعاطفي، وبنيت قواعد الاستعداد للمستقبل، كنت بالإضافة لنتائجي الجيدة مشاركًا في الحياة الاجتماعية والرياضية، فالجامعة متعددة النشاطات بهدف توجيه الطالب للانفتاح مع الحضارات المختلفة، والقدرة على النقاش مع الآخرين والعمل الجماعي. تحضرني حادثة تؤيد ذلك: في الفحص الشامل الشفوي بمطلع السنة النهائية يطرح الأساتذة الفاحصون أسئلة عامة تكشف مدى إلمام الطالب بمواضيعَ درسَها، سألني العميد: اشرح لنا الوضع السياسي في الأردن، فأجبته بما أعرف، وبعد أن اطلعت على ما وجه لزملائي من أسئلة عدت لمقابلة العميد متسائلًا: إنني لم يجر فحصي في مواضيع الدراسة! ابتسم العميد ليفاجئني: أنت الأول في صفك، وليس من مسؤوليتي تحدي معلوماتك، فهي في الكتب تعود لها حين تحتاج، وسؤالي كان للتأكد فيما إذا علمناك التفكير الموضوعي، والمحاكمة الجادة لأي موضوع عام!.

في سنواتي الخمس في الجامعة، عرفت الدنيا الواسعة التي تتجاوز إربد والأردن، وعرفت التعليم الجيد، والامتحان الجيد، والجواب الجيد. عرفت النجاح وتمتعت به، والمعلم لي مُعين، وتعززت عندي الثقة بالذات واحترام الآخرين، والقدرة على العمل الجماعي والوعي على المستجدات، وطريقة التفكير الموضوعي التحليلي الذي يتجاوز ظواهر الأشياء. تعلمت القدرة على العمل بقيادة الأقدر والأوعى، وفي الوقت نفسه القيادة التي تحترم الآخرين وتستثمر إبداعاتهم وتقدّرها.

وزير التربية والتعليم

عُيِّنْتُ وزيرًا للتربية والتعليم بتكليف ملكي دون خَيارٍ منّي، اعتدنا في العالم العربي بعد شيوع عسكرة الأنظمة على أن يتوسّد المناصب الوزارية فنيّون (تكنوقراط) استبعد السياسيون عن إدارة الحكم واستفرد به الموظفون، وهم في الأعم الأغلب من أبناء المؤسسة خدموا فيها ردحًا من الزمن، وتشربوا روتينها وعاشوا خططها. ضاق تبعًا لذلك أفق التطوير والتغيير، ولما كانت المؤسسة التربوية محافظة بطبيعتها وطبيعة جهازها البشري، فإن إمكانية التطوير الجذري تصبح عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة، سبقني في الوزارة من غير الفنيّين عبد الوهاب المجالي، ومُضر بدران.

دخلت وزارة التربية والتعليم حرّا من إسار نظرية تربوية معينة، والمربون يتبارون في طرح النظريات التربوية المتباينة، وغالبًا ما تنطلق من تجارب أمم أخرى عاشت ظروفًا غير ظروفنا. كثرت النظريات، بينما استمر أداء المؤسسة التربوية بالأسلوب التقليدي؛ لأن الفكر التجديدي لم يصل إلى المعلم في الميدان فيكرر تجربته نفسها كل عام.

كانت القيادات من مختلف المشارب والأفكار، ولم يكن الجميع على مستوى واحد من الكفاية والاستعداد لاستيعاب التطور والمستجدات، توسّمتُ الحكمة والكفاية ببعضهم فشاورتهم حول التطوير والتحديث بطرح الأسئلة الآتية:

- كيف نصل إلى التعليم الذي نريد؟
- متى نبدأ بتعليم الأطفال؟
- هل معلمونا مؤهلون لدَوْرهم؟ ما مستوياتهم؟
- ما دَوْر التكنولوجيا في التعليم؟ أين نحن منها؟
- ما دَوْر المجتمع في العملية التربوية؟

وكلفت نخبة من القيادات الكفؤة في الوزارة لإعداد دراسات حول:

- المدرسة المستقبلية.
- التعليم الذي نريد.
- كيف نرتقي بالمعلم؟
- ما علاقة المدرسة بالمجتمع؟

أدى ذلك إلى أن امتلكت الوزارة استراتيجية مستقبلية تمثلت بالخطوط الآتية:

- دعم دَوْر المدرسة في المجتمع، وبناء هيكلة إدارية تضمّ عددًا من المعلمين، ولبعضهم

مهام غير تعليمية.

- دعم اللامركزية في المدرسة والإدارة.
- إعادة النظر بالمستقرات، والثوابت والتقاليد الإدارية الجامدة جميعها.
- فتح مجالات التحرّر من الجمود، والانغلاق بالانفتاح على العالم.
- استشراف المستقبل، ومتطلباته.
- دعم المعلم معنويا، وماديا.

كانت قناعتي أن الطالب هو محور العملية التربوية، ولكننا لن نكون قادرين على أداء هذا الدَّوْر دون وجود المعلم الكفوء القانع بدَوْره والمبدع فيه، بدا لي أن المعلم الأردني قد فقد دَوْره السابق وترهقه هموم اقتصادية واجتماعية وثقافية. وجدت نقصًا في أعداد المعلمين المؤهلين، وأن المعلمين يعانون من بيئة العمل والرواتب والحوافز، وصعوبة التعامل مع القيادات التربوية وأولياء الأمور. هل يصدق أحد أنه لم يكن للمعلم مكتب في المدرسة ولا طاولة وكرسي في غرفة الصف؟ كان عدد المعلمين الواقفين (45) ألفًا، ولهم (5) آلاف كرسي فقط، زدتُ المقاعد، لكن البناء المدرسي لم يكن يتيح مكتبًا خاصّا للمعلم، وجدت أن إمكانات الترقية للمعلم محدودة، فهل يدخل الخدمة برتبة معلم ويغادرها بعد أكثر من ثلاثين عامًا بالرتبة نفسها؟ في حين أن زميله في أي وزارة أخرى يكون متمتعًا بالرتَب والمكاتب ووسيلة التنقل، والزيادات المجزية في الراتب. بدأنا العمل بتطوير نظام رُتَب المعلمين (معلم.. خبير.. استشاري)، كانت العلاوات الفنية المالية وقفًا على مهن (الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة وأطباء البيطرة والمهندسين الزراعيين)، بينما حُرِمَ منها المعلم! الأمر الذي أدى إلى قلة الإقبال على المهنة إلا لمن تدنّى معدله في التوجيهي. عملت جادًّا حتى أقرّت الحكومة منحَ المعلم علاوة مهنية للمرة الأولى، وبدأت بنسبة (55%) تتطور باستمرار حتى تصبح (100%) من الراتب، ثم تتطور لتُجاوز العلاوة الفنية لأي مهنة أخرى. علاوة على ذلك، دعمت صندوق إسكان المعلمين، فزاد عدد المستفيدين سنويّا. وخططت لإنشاء نادٍ للمعلمين في كل محافظة؛ تمهيدًا للوصول إلى نادٍ في كل مديرية تربية.

وجدت المؤسسة التربوية تعاني من أزمة إدارية بين المركز والميدان، فالفجوة بين قيادات المركز والميدان وبين المعلم في المدرسة واسعة، وجدت المخطط التنظيمي لا يستجيب للمستجدات والقيادات التربوية، طوّرنا الهيكل التنظيمي للوزارة لضمان

إشراف جادّ على الميدان، واخترنا قيادات جديدة للفعالية المهمّة للخروج من حالة الاستنقاع، وإطلاق طاقات جديدة، طبقنا اللامركزية الإدارية بتوزيع الصلاحيات، واقتصار دَوْر المركز على التخطيط والإشراف والتقويم، لم يكن للمدرسة هيكل إداري فطَوّرنا هيكلًا تجريبيا يُطبَّق على بعض المدارس حيث يكون لمدير المدرسة مساعد فني، وآخر إداري، وتعيين رئيس شعبة لكل مبحث أو مجموعة مباحث، وإنشاء نواة إشراف تربوي داخل المدرسة لضمان التنسيق بين المعلمين والارتقاء بأدائهم، وتمّت تجربة المدارس المتقاربة المتعاونة، والتوافق بين المدارس الخاصة والعامة، وبين المدارس المهنية والمؤسسات الصناعية.

فلسفة التربية

1 - تتأثر هذه الفلسفة بالمتغيرات المتتابعة في العالم، وبخاصة في طبيعة المعرفة والتكنولوجيا والعلاقات بين أطراف العملية التربوية. إن التعلّم عملية ذاتية تتم وفق خيارات الطالب وقدراته، وتقوم على عمليات إنتاج المعرفة والتعلّم الذاتي وشخصية الطالب، أعتقد أن التعلّم سيتم وفق مبادئ جديدة منها:

- لن تكون التباينات واسعة بين الطلبة؛ لأن كل طالب سيكون قادرًا على التعلّم والوصول إلى درجة عالية من إتقانه.
- قدرة المتعلم على تطوير ما تعلمه وتطبيقه في شؤون حياته.
- المنهاج سيكون خيار الطالب، وليس خيار المجتمع والمعلم، ولذا سيكون التعلّم وفق خيارات الطالب.
- إسهام التعلّم في بناء الشخصية الحرة المنفتحة، وخبرة المتعلم في جعل التعلّم جزءًا منه، ولما كانت فلسفة التعلّم ستكون فردية تركز على بناء الفرد بالدرجة الأولى، فستغدو العملية الاجتماعية والمجتمعية مسؤولية جهات أخرى داعمة للتعلم، فالحاجة ستكون لبناء الأخلاق الاجتماعية، علاوة على الأخلاق الفردية على الرغم من تداخل المجالين.

2 - التعلّم المهاري والقيمي هو الهدف المستقبلي، وسيكون التعلّم المعلوماتي جزءًا بسيطًا منه، ستقل الحاجة إلى حفظ المعلومات وتقديم الامتحانات فيها، وذلك

لحساب ما يستطيع المتعلم إنتاجه من هذه المعلومات. هذا ما أقنعني به أستاذي في الفحص الشامل بالجامعة.

3 - سيركز التعلّم على وجهات نظر، لا على حقائق آنية، وسيكون تعلم المفاهيم بمناقشة المواقف المختلفة التي تعطي الطالب خيارات عدة.

4 - لن يكون التعلّم طبقيّا، وسوف تتلاشى التباينات بين بيئات التعلّم. ستكون العدالة والمساواة وسائل وأهدافًا معًا.

5 - التعلّم سيتم كل لحظة وفي كل مكان، ولن يكون مرتبطًا بمكان أو منهاج أو توقيتات. المدرسة والكتاب والجدول الزمني لن تكون أدوات حاسمة في إنجاح التعلّم المستقبلي.

6 - سيكون التعلّم تقنيا رقميا فرديا خالصًا، وستختفي الأوراق والدفاتر لصالح الإنترنت والآلة ثلاثية الأبعاد والروبوت.

المدرسة

وفي ضوء فلسفة التربية المستقبلية أتوقع ما يأتي:

1 - لن تكون المدرسة بناء مستقلّا ذا غرف صفية مستقلة، فالطلبة قد لا يجتمعون بأعداد كبيرة في مدرسة أو صف. قد تصبح الجامعة مجمّعًا من مزارع، وملاعب ومخابز ومراكز مهنية متباعدة في أكثر من مكان.

2 - ستكون المدرسة مفتوحة أمام المجتمع فهي مركز له وتتبادل معه العلاقات، وتختفي أسوارها العالية.

3 - قد تصبح المدرسة مجموعة مراكز، بدلًا من صفوف محدّدة مثل: مركز التجارب ومركز البحوث، ومركز الترفيه، ومركز الزراعة، ومركز الصناعة، ومركز الرياضة وهكذا..

4 - قد لا تكون المدرسة بناءً، وإنما غرفة عمليات تدير عملية التعليم لمنتسبيها.

5 - قد تتضاءل قوانين المدرسة وتعليماتها، فتقتصر على تنظيم عمليات التعليم والتعلّم، وتقل عناصر الضبط الصارمة والعقوبات.

أنصح بأن تصمم الأبنية المدرسية بشكل مرِن، يقبل الاستعمال لأغراض متعددة، واختيار أماكنها في مساحات واسعة أشبه بمركز إدارة مجتمعي، فالطلبة سيعملون

بشكل مستقل وباهتمامات مختلفة ومناهج متعددة حيث يتوقع الآتي:

أ - أن يكون الدوام حرّا يختاره الطالب وفق رغبته وتوافر النشاط والظروف الخاصة، وعليه، لن يكون الدوام جماعيّا، ويذهب الطلبة جميعهم للمدرسة في الصباح.

ب- الدوام المدرسي لن يكون يوميّا، أو منتظمًا، فهناك أيام للتعلم داخل المدرسة، وأيام للتعلم غير مدرسية، ويمكن تبادل أيام الدراسة: (زوجي فردي، أو أسبوع مدرسي وآخر غير مدرسي، ويوم مدرسي وآخر غير مدرسي).

جـ- الدوام المدرسي لن يكون كاملًا للاستماع إلى المعلم، وعلى الطالب أن يقدم ما عمله من واجبات وهو خارج المدرسة.

د - لن يكون الدوام المدرسي إجباريّا، فمحاسبة الطالب وتقويمه قد يكونان مبنيّين على الإنجاز، لا على الأداء.

هـ - وعدم الدوام قد يحرر الطلبة من التنمّر الطلابي غير الأخلاقي، ولكنه قد يزيد من التنمّر الإلكتروني.

تطور مهنة التعليم

تطورت جميع الأنشطة الإنسانية بدرجات تفوق كثيرًا تطور التعليم. فقد غيرت المهن المختلفة كالطب والهندسة كثيرًا من منهاجها، وأساليبها، وأدواتها، ومواصفات العاملين فيها، في حين بقيت مهنة التعليم على حالها:

- معلم يحفظ المادة وينقلها إلى الطالب.
- معلم يملك سلطة قاهرة على طلبته.
- كتاب يحوي المادة المقررة سلفًا.
- كتاب يُلقَّن ويُحفَظ ويُمتحَن فيه.
- واجبات وامتحانات.
- قيادة تملك إدارة الضبط.
- رفض استخدام أدوات جديدة.

لقد رفض المعلمون على مدى التاريخ التربوي استخدام التكنولوجيا المتاحة، من مثل: الراديو والتلفزيون، والمسجل، والكمبيوتر. ولم يشعروا بالحاجة إلى تغيير أدواتهم خوفًا من الجديد. اكتفى المعلمون بالطبشورة والسبورة، وربما قبِلوا الطبشورة الملوّنة أو

الأقلام بدلًا من الطبشورة البيضاء، وربما قبِلوا تغيير لون السبورة الأسود إلى الأخضر. وسبب ذلك ربما يُعزى إلى أن المعلمين يأتون غالبًا من خلفيات محافِظة سِمَتُها الثبات والجمود وعدم الرغبة في التغيير. ويرى بعضهم أن جمود العقل التربوي - عالميًّا - مسؤول عن ضعف إسهام القيادات التربوية في إغناء الفكر التربوي؛ لأنهم تركوا هذه المهنة للأطباء والفيزيولوجيين، وعلماء الأعصاب، والباحثين غير التربويين إلى حدّ يمكن القول فيه: إن معظم نظريات التعلّم كانت من نتاج العقل غير التربوي.

مستقبل التعليم

أتوقع تغيّرًا قادمًا في مستقبل الأيام، ولكن يحق لي التساؤل: أي مستقبل قادم؟ هناك:

- مستقبل نتمنى أن يأتي.
- ومستقبل نتمنى أن لا يأتي.
- ومستقبل سيأتي حتمًا.
- ومستقبل قد لا يأتي إطلاقًا.

أ - المستقبل الذي أتمنى أن يأتي، وهو مستقبل سيشمل:

- مدرسة بثقافة جديدة وفلسفة جديدة.
- مدرسة تقدم حلولًا لمشكلات التنمية في المجتمع.
- مدرسة تعلّم التفكير والحب معًا، وتخاطب العقل والعاطفة معًا.
- مدرسة جاذبة لطلبتها.
- مدرسة تقدم خيارات: الدوام، والمنهج، والنشاط، والتوقيت وغيرها.
- مدرسة معلموها قادة مؤهلون محبون.
- تطور التعليم ليصبح مهنة.

هذا المستقبل الذي أتمنى، ويحق التساؤل عن شروط تحققه.

ب- مستقبل أتمنى أن لا يأتي، وهو الذي يستمر فيه الوضع التعليمي على حاله:

- قهر الطالب.
- إهمال المعلم.

- مدرسة طاردة.

جـ- مستقبل أتوقع أن يأتي حتمًا، وهو مستقبل يشمل:

- تغيرات تقنية يصعب التنبؤ بها.
- تغيرات قيمية واسعة.
- تغيرات في المهن.
- تغيرات في قيمة المكان والزمان والأشياء.

وعلينا التساؤل: ماذا علينا أن نعمل للتوافق مع هذه التغيرات؟

د - مستقبل أتوقع أن لا يأتي إطلاقًا، وفيه نصادر ما سيجري، فالمستقبل القادم يجب أن نخطط له إذا كنا على صلة به.

تصوراتي للمستقبل تستند على الخطوط الآتية:

1. ليس نقل المعرفة والمعلومات هدفًا أساسيًا، فالطلبة بحاجة إلى التفكير في المعرفة وإنتاج ما يحتاجون من معارف دون أن يكونوا أسرى لمعارف الكبار. لن تبقى المعارف هَرَميّة بل ستصبح أفقية يتم تبادلها بين الطلبة، فينتجون الحلول لمشكلاتهم ويطبقونها.
2. ضعف أهمية المكان، وتغير قيمة بعض الأماكن وأدوارها، فلن يكون هناك مكان للمدرسة، أو قد يتأثر شكل ذلك المكان وحجمه وجغرافيته، فتتنوع أماكن التعلّم وتتعدد، دون أن تقتصر على المدرسة بوصفها بناء قائما.
3. ضعف قيمة الأشياء المتوارَثة، إذ يتغير شكل أكثرها ووظيفته، وفترة استخدامه ويتضاءل دَوْر أدوات التراث كالملابس والأدوات، والأجهزة والمواد.
4. زيادة قيمة الفرد وقدرته كونه منتجًا وموزعًا، وزيادة حقوقه الفردية ودَوْره في إحداث التغيير، وسيكون قادرًا على رفض أي معلومة صادرة من سلطة علمية، أو فنية أو اجتماعية أو عمرية، إلا إذا اتفقت مع اهتماماته وحاجاته.
5. تقلص سلطة الجماعة، دولة أو مؤسسة، إذ سيفقد كل صاحب سلطة جزءًا كبيرًا من سلطته وسينعكس ذلك على العلاقة بين الطالب والأهل، وبين الطالب والمدرسة، وبين الطالب والمعلم، وسيقتضي ذلك البحث عن سلطة جديدة مقبولة، بدلًا من السلطة الحالية.

6 . زيادة تأثير التكنولوجيا ومنجزاتها من أدوات تواصل، وذكاء اصطناعي وروبوتات ما سيشكل تطوّرًا مهمّا في كل أنشطة التعلّم وعناصره.

7 . زيادة سرعة التغيير، إذ سيتغير كل شيء بسرعة: المهن، والقيم، والأدوات، والحياة.

الطلبة في المستقبل

لا أدري إن كان هذا الاسم «الطلبة» سيبقى شائعًا أو مستخدمًا في المستقبل لأسباب عديدة، فقد لا يكونون فئة واحدة، وإنما مجموعة أفراد تلتقي في نشاط وتفترق في آخر. وقد لا يكونون في صفوف ثابتة أو أماكن ثابتة، وقد يكون لكل منهم برنامجه الخاص، واهتماماته الخاصة، ما يعيق نشوء مجموعات، قد لا يقضون فيها وقتهم في طلب العلم من المدرسة ومعلميها، بمقدار ما يبحثون في مصادرهم عن معارف خاصة، هذه فرضية، وقد تكون هناك فرضيات أخرى عديدة، منها:

1 - سيكون الطلبة أكثر إحساسًا بذواتهم وفرديتهم وحقوقهم، ولن يقبلوا الخضوع لقوانين وتقاليد ليست من صناعتهم، وقد لا يحتاجون إلى القواعد المدرسية التي تعارفنا عليها، فقد تكون قواعدهم فردية توافق التزامات كل طالب ومسؤولياته وحده.

2 - لن تستطيع المدرسة إن بقيت بقواعدها الحالية بمعزل عن مشاركة من له صلة بها. ستغدو القواعد حالتئذٍ التزامات من الطلبة، دون الحاجة إلى نظام عقوبات أو مكافآت.

3 - سيتقلص دَوْر السلطات الإدارية والتنظيمية لصالح سلطة القبول والاتفاق والرضا من كل طالب بمفرده؛ لأنه سيكون قادرًا على رفض أي قرار صادر من سلطة لا تعنيه.

4 - وقياسًا على ما حدث في أثناء أزمة كورونا، تعامل الطلبة حسب الوقائع الآتية:

أ . غابت المدرسة كليّا أو جزئيّا بصفوفها، وجداولها وتوقيتاتها وقواعد العمل بها، ومع ذلك استمر التعليم ذاتيا، أو بوساطة معلم واحد خاطبهم عن بُعد.

ب . اعتاد الطلبة التعلّم في مكان المدرسة دون ضغوطاتها، وتنمّرها وقيمها وثقافتها، فدخل في الأذهان إمكانية التعلّم بمعزل عنها.

جـ. رافق التعلّم في أثناء الأزمة قيم وعادات جديدة مثل: حرية النوم، وحرية متابعة التعلّم وحرية الد خول والخروج إلى الموقع التعليمي، ما ولّد بهجة

ورضا لم يعرفها الطلبة في التعليم المدرسي المنظم.

د . فصل الطلبة بين التعلّم والامتحان، فاستمرت الحياة الدراسية دون قيود الامتحان حتى يمكن القول عن الغش مثلاً: إنه تحوّل إلى تعلم، أو مساندة شبه مشروعة من مصدر تعليم.

وعلى ضوء ما تقدم، أقول: إننا سنشهد طلبة أفرادًا وليسوا زرافات، يتعلمون من كل مكان، يمارسون ويتابعون تعلمهم في أوقات يختارونها، ويركزون على ما يحتاجون من معارف، ويخضعون لسلطة الانضباط وحدها.

المعلمون في المستقبل

سينعكس ما تعرضت له الحياة العامة من نقص السلطة، وزيادة الحقوق وانتشار الديموقراطية وتقليص المسافات، وانتهاء قيمة المكان وانتشار أدوات التواصل والرقمنة، على معلم المستقبل من الوجوه الآتية:

1 - ازدياد تمتع المعلم بحقوقه كونه إنسانًا، ومنها حريته في اختيار المكان، وحريته في اختيار البرامج التي سيدرسها، وحريته في إدارة برامجه وفق مقتضيات الموقف، وحريته في اختيار مواعيد تقويم طلبته واختيار أنماط التدريس واستراتيجياته، سيترتب ذلك عليه في الوقت نفسه احترام حقوق الطلبة وفق معادلات دقيقة.

2 - سيكون المعلم متعلمًا أكثر منه معلّما، إذ ستزداد حاجته للتعلم لمواجهة ما قد ينتجه طلبته من معارف وأفكار ومشروعات.

3 - ازدياد حاجة المعلم لإقامة علاقات شبكية مع طلبته، ومع مؤسسات قد توفر له دعمًا معرفيّا؛ ولذلك سيكون المعلم طرَفًا في شبكات تعلم أو مجتمعات تعلم ستنشأ في المستقبل.

4 - وقد يحتاج المعلم إلى إعداد جديد في كيفية التعامل مع الطلبة والأهالي والمجتمع الذين يطالبون بحقوقهم وحقوق أبنائهم، خاصة وأن سلطته الرسمية قد تقلصت، وربما تتقلص كذلك سلطته الفنية.

سوف تتوافر للمعلم ظروف عيش إنسانية كسائر العاملين الآخرين، وسيترتب عليه أن يكون أنيق الملبس والمظهر والأدوات؛ لأن بعض عمله سيكون عن طريق الشاشة، أو في بعض المنازل والأماكن المحترمة الأنيقة، كما أن معلم المستقبل سيكون

إعداده وإنتاجه وفق المهارات الآتية:

1 - توظيف التكنولوجيا في عمله، وهذه مُسَلّمة حياتية لكل إنسان، وفي كل ميدان تربوي أو غير تربوي.

2 - التأثير في جمهوره رغم انحسار سلطته، وازدياد حساسية جمهوره لحقوقهم، لن يستطيع ممارسة أي درجة من العنف اللفظي، أو النفسي، أو الجسدي.

3 - استمراريته بالتعلّم وتطوير أعماله وأدواته، وما يملكه من أشكال، وأدوات، وأفكار واستراتيجيات، وكلمات تعابيره حتى يكون قادرًا على متابعة طلبته.

4 - توفير تعليم متمايز لكل طالب حتى يتقن الطالب التعلّم مهما كان مستواه.

5 - بناء فلسفة تربوية تؤسس على الكرامة، والعدالة، والمسؤولية، والحرية، واحترام الذات والآخر، والتنوع بأشكاله المختلفة.

أما حقوق المعلمين فستكون على النحو الآتي:

1 - توفير حقوق الإنسان بمواثيقها كلها، ومنع أي انتهاك لها.

2 - حق الانتساب إلى مجتمع المعلمين في نقابة مهنية تنظم أمور العمل والحياة.

3 - حق الترقي في المهنة، وحمل ألقاب متدرجة بخبرته وقدراته مثل: معلم، وتربوي، واستشاري، وقائد.

دوام الطلبة

سيكون هناك بدائل لدوام الطلبة الذي سيتأثر بنوع التعليم القادم الذي سيكون عبر الشبكات الإلكترونية (أون لاين)، وهذه البدائل هي:

1 - تعليم كامل (أون لاين) دون الاضطرار لأي شكل من الدوام، وقد بدأ تطبيق هذا الشكل عن بُعد، وسيحل مشكلات عديدة مثل تباين مستويات الطلبة وفق بيئاتهم الاجتماعية والثقافية، حيث يتلقى الجميع الموارد التعليمية نفسها، ويتعاملون مع المعلمين المحترفين أنفسهم.

2 - تعليم مدمج يجمع بين التعليم الوجاهي والتعليم عن بُعد، مع زيادة التعلّم عن بُعد بالتدريج؛ لأنه هو الذي سينظم دوام الطلبة بالتناوب وفق حسابات دقيقة.

3 - تعلم مقلوب، حيث يتم الجزء الأساسي عن بُعد (اون لاين) ويحضر الطلبة إلى المدرسة لمناقشة إنجازاتهم.

هذه البدائل الثلاثة ستثير أسئلة عديدة حول نوع البناء المدرسي، وجغرافيته وحجمه وتعدد مواقعه، وسيكون علينا أن نقرر هل نستمر في بناء المدارس التقليدية بأحجامها الضخمة؟

المناهج المدرسية

يتوجب علينا التمسك بمبدأ: «ربّوا أولادكم لزمان غير زمانكم»، ما يعني أن تنبع مناهج المستقبل ومهاراته من حاجات المستقبل، ولذا فإنها:

1 - سترتبط بمهارات وليس بحقائق راهنة، وهي مهارات مرِنة حددتها اليونسكو بالآتي:

- تعلّمْ لتعمل، وليس لعمل معين.
- تعلّمْ لتعيش مع الآخر، وليس للعزلة والإقصاء.
- تعلّمْ لتكون، وليس كما كان أجدادك.
- تعلّمْ لتعرف، وليس لتحفظ حقائق سابقة.

أما المربون، فقد حددوا مهارات القرن الحادي والعشرين بأنها مهارات:

- التواصل.
- والمشاركة.
- والتفكير الناقد.
- والتفكير الإبداعي.

ويترتب على ذلك أن قيمة المناهج ستُحَدَّد بمقدار ارتباطها بهذه المهارات.

2 - يكون الهدف عند ترجمة المهارات إلى كتب مدرسية ومعارف، هو إتقان المهارات والمعارف.

3 - وعند تقويم الطلبة، يجب تقويم:

- مهاراتهم وليس معلوماتهم.
- قدراتهم على إنتاج أفكار جديدة.
- قدراتهم على نقد النصوص وتحليلها.
- قدراتهم على العمل بمشاركة آخرين.

يترتب على كل ما تقدم أن تكون مناهج المستقبل:

- مشروعات عمل.
- إعداد تقارير علمية.
- مواجهة تحديات جديدة.
- إدارة أزمات.
- حماية البيئة.
- العناية بالقضايا السكانية والأخلاقية، والعلمية، والاجتماعية.

من المئويّة الأولى إلى المئويّة الثانية:

استحقاقات التعليم وتحدّياته

الأستاذ الدكتور عدنان بدران

رئيس الوزراء الأسبق

وزير التربية والتعليم الأسبق

نائب مدير عام اليونسكو الأسبق

مقدمة

مع نهاية المئوية الأولى، والولوج للمئوية الثانية، لا بد من وِقفة تأمّل وتفكّر بما حققناه من إنجاز، منذ تأسيس الإمارة عام 1921؛ لمعرفة النجاحات للبناء عليها، والإخفاقات لتجاوز سلبياتها، مع استقراء التحديات لمجابهتها بكل عزم وتصميم، بالاعتماد على الذات، والانطلاق لمدارات وآفاق رحبة، بفكر خلاق يحدث التغيير، والانتقال من دولة نامية إلى دولة عصرية متقدمة.

إن من أهم الأعمدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والثقافية في بناء النهضة الشاملة لدولة ناشئة، يكمن في التعليم رقمًا وعددًا وعُدّة. فعند تأسيس إمارة شرق الأردن، باسم إمارة الشرق العربي بنظرة عروبية قومية، كان نظام التعليم متوارثًا من النظم العثمانية، وكانت ميزانية قطاع التعليم عند تأسيس الإمارة (1921) تبلغ 500 جنيه فلسطيني فقط شهريّا، وكانت هناك 25 مدرسة أولية (ابتدائية) أشبه بالكتاتيب، وفي عام 1923 تم وضع حجر الأساس لأول مدرسة ثانوية في الإمارة في مدينة السلط، وكان الطلبة يذهبون لها للالتحاق بالتعليم الثانوي الذي تعود مناهجه لوزارة المعارف في فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وبعدها تأسّست ثلاث مدارس ثانوية في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن الماضي، واحدة في عمان، وثانية في إربد، وثالثه في الكرك، وتم توحيد المناهج، وكان التعليم آنذاك موجّها لبناء حاجة الكادر الوظيفي لأركان حكومة الإمارة الناشئة.

ولمدرسة ثانوية السلط كل الفضل في توفير المتعلمين للانخراط في كوادر الدولة. كما تم إرسال المتميزين من خريجي ثانوية السلط إلى الجامعة الأمريكية ببيروت؛ ليعود الخريجون بعدها لتعيينهم معلمين في وزارة المعارف الأردنية، وهناك آخرون توجهوا إلى جامعة القاهرة (فؤاد الأول) والإسكندرية والجامعة السورية في دمشق، وجامعة بغداد في العراق. وكانت مهنة التعليم هي الأعلى والأشرف في ذلك الوقت، وراتبها الأعلى في الكادر الوظيفي الإداري للدولة.

لقد شكل قطاع التعليم العام والخاص العمود الفقري للنهضة في الأردن؛ لبناء الوطن على قاعدة معرفية صلبه، فبدأت النهضة بخطوات مرحلية مدروسة: مرحلة الاستقلال من الانتداب البريطاني أولا عام 1946 بعد سايكس بيكو، تلك الاتفاقية السرية التي جزّأت الوطن العربي. ولقد مرّ التعليم في المراحل الأربع الآتية لنشأة المملكة:

المملكة الأولى: مملكة التأسيس في استقلال الدولة وتثبيتها من تشريعات وهيكلة، ونظُم وأمن داخلي وجيش عربي، والتوسّع في التعليم. (1921 - 1951).

المملكة الثانية: مملكة التكوين؛ إذ شكّل الدستور الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على فصل السلطات، واستمد كثيرا من مواده من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، وحقق التعليم إلزاميته في المرحلة الأولية. (1951 – 1953).

المملكة الثالثة: مملكة التمكين التي اتجهت نحو البناء، وحققت قفزة نوعية في إلزامية التعليم لجميع المرحلة الإعدادية ومجانية التعليم العام. وانتشر التعليم أفقيا وعموديا، وغطى أرجاء الوطن جميعها في المدينة والريف والبادية. ولقد شمل تأسيس المدارس والجامعات مع بناء بنية تحتية متكاملة من المياه والكهرباء (فلس الريف)، وشبكة من الطرق والموانئ، والمطارات، والصوامع للأمن الغذائي، والمراكز الصحية، وتطوير أجهزة الدولة المدنية والأمنية. واستمرت حركة التعليم في النمو والتطور في ضفتي المملكة؛ بفضل إقبال الموطنين ووعيهم، واستثمار الدولة بالتعليم، وصدور قانون التربية والتعليم رقم (16) لسنة 1964 الذي حدّد فلسفة واضحة المعالم للتربية والتعليم، استمدت مبادئها من الدستور الأردني، واستحداث مناهجها الحديثة من مراجع عالمية. وقد خطا الأردن لجعل مدة التعليم الإلزامي تسع سنوات تضم: المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات، والإعدادية ومدتها ثلاث سنوات. ومع عام 1970، أصبحت المرحلة الإلزامية تستوعب مختلف فئات الأعمار بنسبة 91% من فئة 6 – 14 سنة، ونما التعليم في الأردن ليصل مرتبة تنافس التعليم في المنطقة العربية (1953 – 1999).

المملكة الرابعة: مملكة التمتين والتعزيز، إذ وصل التعليم في أثنائها إلى مرحلة يضاهي فيها الدول المتقدمة؛ بشموليته وتنوعه أكان عامّا أم خاصّا. (1999 -).

مع نهاية المئوية الأولى في عام 2020 نما التعليم العام، فبلغ عدد المدارس العامة والخاصة في المملكة 8,000 مدرسة بما فيها رياض الأطفال، وبلغ عدد طلبتها 2,115,000 طالبا وطالبة، وبلغ عدد المعلمين 136,062، معلما ومعلمة. وبلغ الإنفاق الحكومي سنويّا على التعليم حوالي 2 مليار دينار، ومتوسط الإنفاق على الطالب 720 دينارا سنويّا. وقد وصلت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي 100%، ونسبة الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي 98.8%، ووصلت نسبة القضاء على الأمية (الإلمام بالقراءة والكتابة) إلى 99% تقريبا، وهي من أعلى المعدلات على مستوى العالم العربي.

والتعليم العالي الذي بدأ بالجامعة الأردنية عند تأسيسها عام 1962، تطور بشكل متسارع في مسيرة الأردن في مئويته الأولى، إذ بلغ عدد الجامعات الأردنية مع نهاية المئوية الأولى 30 جامعة، منها 10 جامعات رسمية، و20 جامعة خاصة، و45 كلية جامعية ومجتمع شاملة. وضمت الجامعات التخصصات جميعها في مختلف البرامج والدرجات العلمية، وبلغ عدد الطلبة في التعليم الجامعي 342,000 طالب وطالبة منهم 40,000 من دول عربية وأجنبية، يرفدون السوق الأردنية بحوالي 400 مليون دينار بالعملة الصعبة سنويّا، وبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الرسمية والخاصة 11,233 عضوًا، كما استفاد 627,000 طالبا من مِنح وقروض بمبلغ يقارب من 309 ملايين دينار أردني، وبلغ عدد الخريجين للجامعات الرسمية في العشرين سنة الماضية (2001 – 2020) 1,055,282 خريجًا، عملت نسبة كبيرة منهم في الخارج، وخاصة في بلدان الخليج، إذ رفدت الأردن بما يقارب من 3 مليارات دينار بالعملة الصعبة سنويّا. كما تم دعم البحث العلمي والإيفاد في السنوات العشر الماضية بمبلغ حوالي 400 مليون دينار، وارتفع عدد البحوث المنشورة إلى حوالي 40,000 في العشرين سنة الماضية، وبلغ عدد براءات الاختراع 840 اختراعًا في الفترة نفسها.

لذا، فإن تطوير التعليم بمراحله كافة في جميع محافظات المملكة، مع شح الموارد، كان أشبه بمعجزة مع ما شهده الأردن من حروب، ونكبات وثورات وانقلابات، وعدم استقرار، في محيط عربي ملتهب وهجرات متتالية من مناطق التوتر، ما أدى إلى الضغط على بنيته التحتية وموارده الطبيعية والاقتصادية.

لقد كانت المئوية الأولى للمملكة تمثل مراحل التأسيس، والتكوين، والتمكين، والتمتين، والتعزيز لمنظومة التعليم في توفيره للجميع من أجل بناء الإنسان المتمكن والقادر على التغيير. ولقد أسهم التعليم في بناء ثروة العقول والقوى البشرية وتنميتها. والآن، ونحن على أبواب المئوية الثانية، علينا الانتقال بالتعليم والبحث العلمي إلى منظومة الإنتاج لبناء الثروة، ثروة الموارد البشرية، وثروة بناء المؤسسات والمهارات والتكنولوجيا من مخرجات التعليم والبحث العلمي. لذا، علينا في المرحلة الحالية والقادمة ترسيخ النوعي والجودة في التعليم، وترسيخ المواءمة مع متطلبات النهضة، وتكييف مخرجات التعليم والبحث العلمي؛ لبناء قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، عن طريق الاختراع والإبداع والابتكار، والإدارة الناجحة (الحوكمة) لمواردنا البشرية والطبيعية والمالية...، واقتناص الفرَص من أزماتنا المحلية والخارجية.

الانطلاق في التعليم، في المئوية الثانية من التمكين إلى التمتين والتعزيز:

علينا الانطلاق بذكاء للاقتصاد المعرفي والرقمي، والانتقال بالمنظومة التعليمية من مخرجات تطلب التوظيف إلى مخرجات ريادية من رجال الأعمال توظّف وتشغّل الآخرين من الشباب بتأسيس شركات ناشئة (startups)، منها الصغيرة والمتوسطة (SMEs). هذا هو التحدي الذي ينتظرنا جميعا في المئوية الثانية.

لقد اكتملت البنية التحتية من مؤسسات تعلّمية وبحثية في المئوية الأولى، والآن، نحن على أبواب المئوية الثانية وعلى مفترق طرق النهضة... نحو بناء الذات والاعتماد على النفس. فالاستقلال لا يكتمل إلا بالنمو الاقتصادي لتحقيق الثروة في دخل الفرد، والتحول من مجتمع الريعية إلى مجتمع الإنتاجية.

التحدي لنا جميعا في المئوية الثانية، هو كيف نحول مواردنا البشرية الضخمة المتوافرة لنا؟ كيف نحولها من حالة البطالة والفقر، إلى موارد ثرية ذكية تفتح فرَصًا هائلة في الأعمال للشباب، باستخدام مخرجات العلوم والتكنولوجيا في تكنولوجيا المعلومات، والصناعة والزراعة والأمن الغذائي، والأمن الصحي والخدمات؟ كيف نحقق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة؟ وكيف نحقق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030 (SDGs) في توفير الغذاء والدواء والطاقة والماء والموئل، وبيئة أفضل للإنسان في أمن واستقرار دائمين؟ هناك تجارب لدول عديدة كانت خلفنا في التنمية، ولكنها، باستخدام الذكاء البشري لمخرجات التعلّم والبحث والتطوير، استطاعت بناء رأسمال بشري مذهل، وحققت ثروة من الموارد البشرية الذكية.

وإذا أردنا الانطلاق من التمكين إلى تمتين النهضة وتعزيزها، علينا البناء على الإنجاز الذي حققناه في المئوية الأولى، والتعامل مع أولويات النهضة الاقتصادية باعتماد العناوين الآتية:

أولًا: الاقتصاد المعرفي

يشكل الاقتصاد المعرفي المحور الرئيس للنهوض بالاقتصاد الأردني في القرن الحادي والعشرين؛ وذلك نظرا لتوفر القوى البشرية التي تشكل الرأسمال البشري الحقيقي، التي يكلّف إعدادُها سنويّا من خزينة الدولة ملياري دينار في التعليم العام، كما يكلّف التعليم العالي حوالي مليار للجامعات الأردنية العامة والخاصة، معظمه من دخل الجامعات الذاتي؛ لذا علينا مع المئوية الثانية تحويل التنمية البشرية

إلى رأسمال بشري ثري ذكي ومبدع، يتمتع بمهارات فكرية نقديه، تحلل وتستنتج لحل المشكلات، وتشكل مهاراتها العقلية وفكرها الخلاق عربات نمو وتقدم، تنقلنا من واقع متخلف لدولة نامية إلى صفوف الدول المتقدمة. وهذا ممكن، فهناك دول عديدة كانت أقلّ تقدمًا وإمكاناتها أقل من إمكانياتنا، ولكن بفضل سياساتها الرائدة في التعليم، والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، صعدت في إنتاجها، حيث أصبح دخل الفرد فيها ينافس الدول الصناعية.

ثانيًا: تطوير المناهج التعليمية

علينا تطوير المناهج لتنمية مهارات التعليم والإبداع، ومن أجل تطوير الاقتصاد المعرفي في جميع مراحل التعليم وإدماج التعلّم الإلكتروني وعن بعد مع التعليم الوجاهي، وتحويل الصف المدرسي إلى صف معكوس يبدأ بالنقاش والحوار؛ لبناء ملكة التساؤل والاستقصاء للطلبة حول المفاهيم للحلقة الدراسية، يتلوها طرح المهارات المعرفية باستخدام التقنيات الحديثة في أساليب التدريس؛ لبناء مهارة التفكير والإبداع في عملية التعلّم. وهذا ينقلنا إلى التعليم المدمج، الذي يربط الوجاهي بالإلكتروني وعن بعد أكان متزامنا أم غير متزامن.

ولقد قام الأردن وبنجاح، في تأسيس المركز الوطني لتطوير المناهج المستقل ذاتيا في مئويته الأولى؛ مستخدما الدراسات المقارنة مع مناهج الدول التي تقدمت بفضل التعليم، من مرحلة الطفولة المبكرة في رياض الأطفال، وحتى نهاية المرحلة الثانوية من حيث المحتوى وأساليب التدريس، واستخدام التقنيات الحديثة في التعلّم؛ معتمدا على مراجع عالمية تُحدث التغيير وتنمّي المجتمع ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا؛ ليسير مع النهضة الشاملة والمستدامة لبناء مجتمع ديناميكي، يتفاعل مع متطلبات العصر وتحديات المستقبل.

فالتطوير في المناهج هو عملية مستمرة، لا تخضع للفزعة ما دام المجتمع يتطور مع نمو الإنسانية وتقدّمها. لذا، على المركز الوطني أن يؤلف لجانه الفنية من المتخصصين علميا والمخضرمين تربويّا، وتجديدهم لضمان تحديث المناهج الدراسية محتوًى، وأسلوبا، وبداغوجية تستوعب المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، وعليه الاعتماد على شراء الخدمات من المتخصصين والاستشاريين؛ لتأمين قاعدة التجديد في جهازه الفني، وبناء بنك معلومات للمناهج التربوية المتقدمة عالميا مع تحديثها

باستمرار. وعليه بناء مكتبته الإلكترونية لدراسات المناهج المقارنة، وعمليات التقويم باستمرار لاعتماد التغذية الراجعة من الميدان للتحديث.

لذا، يجب أن تكون لجانه الفنية مستمرة في إجراءات التقويم والتجديد ما دام العقل تنمو مهاراته التفكّرية، وعليه أن يكون مستقلا في فكره وإبداعاته، لا يخضع لضغوط حزبية أو مذهبية أو سياسية؛ لتمكين تنمية مهارات التفكير بلا حدود، تحلق في مدارات خلاقة لبناء مستقبل الأجيال الواعد المخترع والمبدع والمبتكر، وينافس الآخرين في بناء مجتمع المعرفة، وبناء مجتمع السلوكات والاخلاقيات، وحب العمل وعمل الفريق، واحترام الاختلاف، وتقدير حضارات الآخرين وثقافاتهم.

فالأردن يستطيع تحويل موارده البشرية إلى موارد ثرية قيادية سياسيّا، واقتصاديّا، واجتماعيّا، وثقافيّا. فالتعليم النوعي الكيفي والهادف هو أساس النهضة والاعتماد على الذات، والحفاظ على البيئة بمواردها الطبيعية وخدمة الإنسانية.

لقد جرى نقاشٌ عميق حولَ تطويرِ المناهج في حلقاتٍ عديدة، شارك في بعضها المجلسُ الأعلى للمركز الوطني لتطوير المناهج، وكان هناك إجماع على ضرورة تطوير المناهج والكتبِ المدرسية وأساليبِ التدريس، والامتحانات واستخدام التقنيات الحديثة في التدريس والتقويم، وتأهيل المعلمين باستخدام أدلةٍ وتقنيات حديثة لتدريبهم، وتطبيقهم العملي.

وكما جاء في الورقة النقاشية الملكية السابعة "إذ لم يعد من المقبول السماح للتردد أو الخوف من التطوير، ومواكبة التحديث بالعلوم وأن يُهدر ما نملك من طاقات بشرية".

إرادة التغيير في المناهج انتصرت في ماليزيا وكوريا وسنغافورة، وفنلندا وأيسلندا، وإيرلندا ودول أخرى، وتحوّلت تبعا لذلك، إلى دول صناعية رائدة في مقدمةِ الأمم في بناء الثروة والدخل القوميّ، وتحسين مستوى دخلِ الفرد، وفرص العمل، والوصول إلى التقدم والازدهار والاستقرار.

لذا، علينا إحداث ثورة بيضاء للتركيز على الإنسان الأردني بوصفه ثروة بشرية، إذ كان التعليم في الأردن متقدما على مستوى المنطقة العربية، لكنه تأخر كثيرا، وأصبح مقلقا على مصير الأمة. لذا، علينا إنقاذُ التعليم العام، والتعليم العالي ووضعه على أولوياتِ أجندتنا الوطنية. فالعملية سهلة وليست شائكة، كما يتصوّرها بعضهم، ولكنها تحتاج إلى إرادة قوية.

ثالثًا: تطوير التعليم قاعدة الإصلاح

لقد عاشت أوروبا حروبا دامية، كان آخرها الحرب العالمية الثانية التي كانت حربا كارثية على شعوبها وحضاراتها، وبعد انتهاء الحرب عام 1945، اجتمعت الدول لوضع حدّ للحروب، فقامت بتأسيس منظمة اليونسكو في باريس، وفي دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) المقدمة الرئيسة لهذا الدستور:"لما كانت الحروب تبدأ في عقول البشر، فإنه يمكن بناء حصون السلام في عقول البشر". وقامت اليونسكو بنشر ثقافة السلام بين الشعوب ضمن الأطر الأربعة الآتية:

1 - التربية والتعليم.

2 - العلوم.

3 - الثقافة.

4 - الاتصال الجماهيري.

وبدأت بنشر رسالتها عبر تطوير التعليم في جميع أنحاء العالم، القائم على التسامح، واحترام الاختلاف، واللجوء إلى الحوار بدلا من العنف، واحترام التباين بين الحضارات والثقافات، وتشجيع الشراكة بين شعوب العالم، ونبذ الكراهية القائمة على التمييز العنصري والعرقي والديني أو المذهبي، أو الطائفي أو الجندري، واحترام مبادئ حقوق الإنسان وتطبيقها، وتحقيق مجتمع العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون، والحفاظ على التراث الإنساني الملموس وغير الملموس.

ويُقرّ علماء الدماغ والاجتماع والتربية، بأنّ المرحلة الحرجة في عمر الإنسان، لغرس قيم الاخلاقيات والسلوكات، والعيش المشترك ونشر ثقافة احترام الاختلاف والتسامح، والتعلّم كيف نعيش مع الآخرين، هي المرحلة التي تمتدّ من سِنّ الثالثة وحتى سِنّ الخامسة عشرة، فهذه هي المرحلة التي تتكون فيها النزعات والعصبيات، وثقافة الكراهية والحقد، والتطرف الأيديولوجي والمذهبي والطائفي والإثني، والعرقي، والقبلي والتطرف، ما يقود حتما إلى العنف والإرهاب، وشنّ الحروب داخل الدولة وبين الشعوب.

فالأمم من حولنا، عندما نتمعن في أسباب نهوضها وتقدمها، نجد أن أسباب ذلك تعود بالدرجة الأولى إلى تنمية العقل، والفكر الناقد، والذكاء البشري باستخدام التعليم النوعي المميز، الذي يطلق الفكر الخلاق من عقاله إلى مدارات جديدة خلاقة... "أنا أفكر إذن أنا موجود".

رابعًا: المدرسة والجامعة

حاضنات هذا الفكر المبدع والمبتكر هي المدرسة والجامعة، إذ تبدآن في بناء الفكر المبدع الذي يحلّل كلّ شيء من حوله بفكر ناقد منذ الطفولة المبكّرة، من رياض الأطفال بوساطة منهاج مستنير، إذ يتم توجيه رغبات الطفل وتنمية اتجاهاته وسلوكاته وأخلاقياته عن طريق الألعاب الجاذبة، وخاصة عن طريق الألعاب الإلكترونية يغرسون بها مفاهيم المنطقِ باستخدام الرياضيات المبسّطة بالصور والفيديوهات، ويغرسون مفاهيم الفكر النقدي الموضوعي باستخدام العلوم، ويتجاوبون مع غريزة الطفل الذهنية الفطرية في تعلّم اللغات جنبًا إلى جنب مع اللغة الوطنية كغريزة البقاء، ويبدعون في بناء المفاهيم والاتجاهات في أنسَنة المهارات المعرفية عن طريق الإنسانيات والاجتماعيات، وعن طريق مناهج وكتب وتقنيات تربوية حديثة، وعن طريق معلمين أكفياء يمارسون عملهم تلامذةً مشاركين ميسّرين، وليسوا ملقّنين.

وفي بيئة حافزة جاذبة، ينحاز الطفل إلى المدرسة ولا يحبّ أن يغادرها. وينمو الطفل في بيئة خلّاقة إبداعية، وينمو الإبداع في ذهنه، وتنمو أدبيات سلوكاته وأخلاقياته عن طريق مشاركته مع الآخرين في تهذيب النفس، واحترام الاختلاف، والانفتاح على الثقافات والحضارات المتباينة، واللجوء إلى الحوار بدلا من العنف في إقناع الآخرين، وتنمية مهاراته الفنية والرياضية والثقافية والاجتماعية.

ينمو التلميذ في حريّة فكرية وانطلاقة هادفة؛ للكشف عن المجهول دون حدود، وتنمو لديه غريزة التساؤل والاستكشاف، ثم وفقا لذلك ملكة البحث العلمي التي تقود إلى بناء الرأسمال البشري الثري محرك التنمية والاقتصاد لحياة أفضل. فينمو تبعا لذلك، جيل كامل لمجتمع المعرفة، بفكر تنويري، يحلّل ويدرس ويحلّ المشكلات، ويمثل رافعة هائلة للتقنية والاختراع والتجديد، بفكر خلّاق مستدام. هذه هي مخرجات التعليم ومخرجات المناهج الحديثة والمتطورة.

والمفارقة هنا، لماذا نهضَت بُلدان كثيرة في هذا العالم، وكانت وراءنا بدرجات، وافتقرت إلى الخامات الطبيعية، وحتى المياه تستوردها من الخارج؟ الإجابة واضحة، فقد قامت هذه البلدان بتطبيق نوع التعليم وجودته ومواءمته في مجتمعاتها، وقامت بتحويل مخرجات التعليم من بطالة إلى مخرجات ثريّة شكّلت لِبناتٍ رئيسةً لمحركات النمو في الانفتاح في إنشاء شركات جديدة، واكتشافات جديدة خلقت أسواقا جديدة، وفرص عمل جديدة.

إن بناء القدرات البشرية، وتطوير العملية التربوية هي الأساس لأي مشروعٍ نهضوي تنموي، ولا يمكن للأردن أن يواكب مسيرة الأمم في نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة في مئويته الثانية، إلا بتطوير عملية التعلّم، والعملية هذه هي سيرورة مستدامة متجددة دائما، ما دام الفكر يتجدّد، بأدواته المعرفية والتكنولوجية وتقنياته الحديثة.

لقد شكّلت الورقة النقاشية السابعة لجلالة المِلك عبد الله الثاني خارطة طريق لتحديث التعليمِ وتطويره، وتجويد مخرجاته، وهذا يتطلب معالجة الاختلالات في منظومة التعليم، وتطوير القدرات التحليلية والإبداعية، بإعادة قراءة المناهج والكتب الدراسية والتقويم، بما في ذلك الامتحانات وطرائق التدريس والانفتاح على تقنيات وبرامج حداثية.

ولقد جاء في الورقة النقاشية الملكية السابعة: "فلا استثمار يُدرّ من الفوائد كما يُدرّ الاستثمار في التعليم" لقد استثمر الأردن في بناء بنية تحتية كاملة عن طريق القطاع العام، والقطاع الخاص في التعليم، إلا أنه مع الامتداد الأفقي للكم في التعليم، لم يواكبه تقدّم في الكيف، من حيث نموّ مستمر للمناهج والمراجع والمقررات والامتحانات وتحديثها، وتدريب المعلمين وتأهيلهم في المهارات المعرفية وأساليب التدريس، والامتحانات واستخدام التقنيات الحديثة في التعلّم، من التعلّم المدمج والتفاعلي، والتعلّم عن بُعد (online)، والصف المعكوس النقاشي (Flipp-class)، ما أدى كل ذلك إلى تراجع الأردن في العلوم والرياضيات، وتراجعها تبعا لذلك في التنافسية العالمية في مخرجات التعليم بين دول العالم.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تشوّهات في التعليم أدت إلى تكريس العصبية وكراهية الآخر، بدلا من احترام الاختلاف، واحترام التباين بين الأديان والمذاهب والأيدولوجيات والحضارات الإنسانية، وثقافة الآخرين.

وتستطرد الورقة النقاشية الملكية السابعة: "طلبة يعرفون كيف يتعلمون، كيف يفكرون، كيف يغتنمون الفرص، ويبتكرون الحلول المبدعة، لما يستجد من مشكلات، ويعترض من عقبات. ولا يكون ذلك إلا بمنظومة تعليم حديثة، توسّع مدارك الطلبة، وتعمّق فكرهم، وتثير فضولهم، وتقوي اعتدادهم بأنفسهم، وتصل بهم إلى العالمية، على أجنحة من الإيمان القوي، والثقة الراسخة، والاعتزاز بهوّيتنا الإسلامية والعربية وتراث الآباء والأجداد".

"كما لا يمكن أن يتحقق ذلك، إلا بمناهج دراسية تفتح أَمام أبنائنا وبناتنا أبواب التفكير العميق والناقد، وتشجعهم على طرح الأسئلة، وموازنة الآراء؛ وتعلمهم أَدب الاختلاف، وثقافة التنوّع والحوار؛ وتقرّب منهم أساليب التعبير، وتنمّي فيهم ملكة النظر والتدبّر والتحليل، وكذلك لا يتحقق إلا بمعلمين يمتلكون القدرة والمهارات التي تمكّنهم من إعداد أجيال الغد."

فهناك دَوْر للأسرة ومجتمع الرفاق، والمدرسة والجامعة، والمنظومة الإعلامية لإطلاق الطاقات الكامنة، وتحفيزِ المواهب والذكاء، عبر أساليب ومنهجية تعليم متطورة لتشجيع الفكر الناقد والتحليل والاستنتاج، والبحث والتطبيق، والابتعاد عن التلقين.

وتعدّ محورية التعليم في تنمية القدرات البشرية اللَّبِنةَ الرئيسة في بناء الأمة، والركيزة الرئيسة لمشروع الإصلاح، إذ يشهد العالم تحوّلاتٍ معرفيةً وتكنولوجية، لا يمكن الأخذ بها والتعامل معها إلا بالتعلّم الذي يشحذ الذكاء، وينمي الفكر الخلاق المبدع.

والعرب والمسلمون أبناء حضارة عريقة في التاريخ، حملوا مشاعل قيم إنسانية عالية، ومعارف علمية مفصلية، أسهمت في بناء حضارة الشعوب الأخرى، ذلك حين كانت الأمة في السابق، تقود عملية البحث والتأليف والاجتهاد، والفلسفة والمنطق، والنشر والانفتاح على الثقافات الأخرى. إذ قدَّم العلماء المسلمون حلولا في الرياضيات، والعلوم، والفلك لا يزال لها حضورها حتى يومنا هذا.

إننا نعيش في عصر تكنولوجيا المعلومات، وعلينا إتقان لغات عالمية أساسية بالإضافة إلى لغتنا القومية؛ لامتلاك التواصل مع الآخرين، ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتوطينها في بلدنا، وعلينا الارتقاءُ بجامعاتنا لتصبح حاضنة للعلماء، والبحث العلمي لإنتاج المعرفة لبناء صناعاتنا وتحسين خدماتنا، وعلينا تطوير تعلُّم لغتنا القومية، اللغة العربية، ليسهل تمكينُها منذ الطفولة المبكرة في مدارسنا.

خامسًا: التعليم بين الواقع والمستقبل

بدايةً، وفي هذا المقام، رأيت أن أبيّن رؤيتي لقضية التعلّم بين الواقع الذي نعيشه، والمستقبل الذي نستشرف رؤيته، مسلّطا الأضواء على أوجه القصور، والإصلاح المطلوب؛ لندخل الألفية الثالثة من موقع القوة في نظامنا التربوي. وأودّ أن أشير إلى أن الأقوياء في هذا العصر هم أولئك الذين امتلكوا ناصية العلم والتكنولوجيا. وهم الذين ينتجون المعرفة، ويطوعونها لبناء التكنولوجيا، هم الذين ينتجون المعرفة من بحوثهم المنشورة

في الدَّوْريات العلمية، ويصلون إلى جوائز نوبل، هم الذين يخترعون ويسجلون براءات اختراعاتهم، وينشئون الصناعة والخدمة المتطورة، هم الذين تميزوا بأنظمتهم التربوية، لبناء اقتصاد معرفي متقدم، وحققوا مجتمع الرفاه لشعوبهم، وقَضوا على الفقر والبطالة، ونقلوا مجتمعاتهم من دول نائمة نامية، إلى دول متقدمة.

إن النظام التعليميّ في أي مجتمع هو النظام الذي يقع عليه العبء الأكبر في نهضة المجتمع وتقدّمه وبناء حضارته وتوفير متطلباته.

يطلَق على القرن الجديد قرن التكنولوجيا والمعلوماتية والذكاء الاصطناعي، وهذه التكنولوجيا تزحف بقوة وبسرعة جارفة، حيث لا ينفع معها الجمود والاستكانة دون المواجهة والتحدي. وتكون المواجهة والتحدي بالتسلح بأدوات العصر من معرفة الرياضيات والعلوم، واللغات والحاسوب، وإتقان الإنترنت والتقانه.

ويستطيع الأردن كما كان سابقا، أن يكون نقطة تحوّل إقليمي بالتعليم والبحث العلمي، لقيادة ثورة بيضاءَ في عالمنا العربي نحو الاقتصاد المعرفي، اعتماده جودة الرأسمال البشري في حاضناته بالمدارس والكليات والجامعات لمخرجات تعلم أفضل، مخرجات تعلم من الفكر الخلاق المبدع والمبتكر الذي سيقود عملية التغيير والتحولَ من مجتمع ريعي إلى مجتمع إنتاجي.

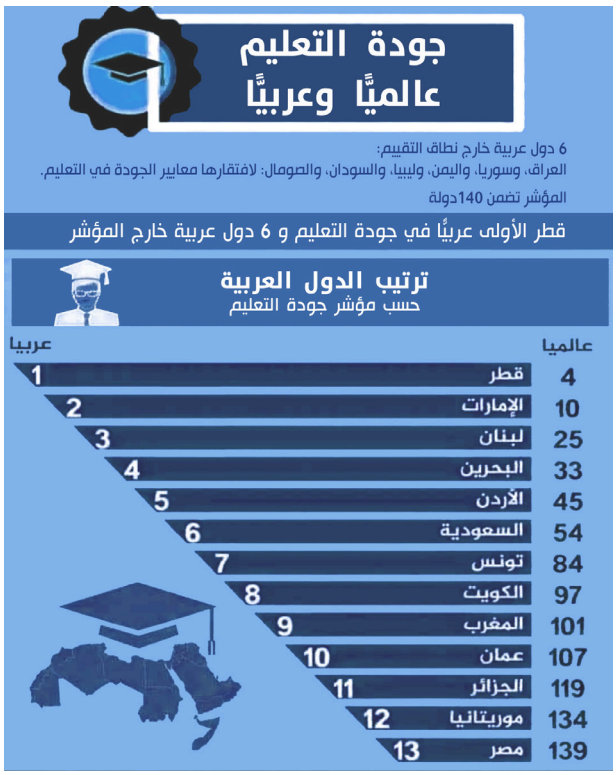

شكل رقم (1)

ويشير مؤشر دافوس العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول جودة التعليم 2021 في العالم (شكل 1)، بأن سنغافورة قد حققت الأولى عالميا في جودة التعليم، تليها سويسرا ثانيا، وفنلندا ثالثا، وقَطر رابعا عالميا، والأولى عربيا. وظهرت 6 دول عربية خارج التصنيف لغياب

أبسط معايير الجودة في التعليم، ويظهر ترتيب الأردن في جودة التعليم الخامس عربيا و45 عالميا.

وتأتي سنغافورة بالدرجة الأولى، إذ عمل رئيس وزرائها (لي كوان) على وضع سياسة التعليم في أولوياته لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وأطلق مبادرة "مدارس التفكير: تعلّم الأمة" قائمة على خمسة مبادئ وهي:

1 - إعادة النظر في أجور المعلمين.

2 - إعطاء قادة المدارس مزيدا من الاستقلالية.

3 - إلغاء التفتيش واستبداله بمكافأة التميز المدرسي.

4 - تقسيم المدارس إلى مجموعات يشرف عليها موجهون تربويون متخصصون في التطوير والتحديث، والتنافس في برامجها مع المجموعات الأخرى.

5 - تعليم أقل ... وتعلّم أكثر، بالتركيز على طرائق التدريس وتقليل حجم المحتوى (الحشو)؛ لإفساح مساحات أكبر للتفكير (وهذا ما فعلته فنلندا مؤخرا في سياساتها التعليمية).

أما فيما يتعلق بدولة قطر، فإنها خصصت 3.2% من ناتجها القومي ونحو 12% من إنفاقها الحكومي على التعليم، أي نحو ستة مليارات دولار سنويّا، وبذلك يصبح مجموع ما تنفقه على التعليم حتى عام 2025 سيتخطى 41 مليار دولار.

سادسًا: تنمية الموارد البشرية الثرية من خلال التعليم

لقد صدرت استراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن، ودخلت حيّز التطبيق بتأسيس أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين وتأهيلهم في حرم الجامعة الأردنية، بجوار كلية العلوم التربوية ومدرسة الجامعة النموذجية، كما صدر نظام تأسيس المركز الوطني لتطوير المناهج، ومقرّه بجوار الجامعة، والأكاديمية لتدريب المعلمين وتأهيلهم. وعلى الأردنّ أن يتحرك بسرعة للولوج في مئويته الثانية، للولوج في دهاليزها بكلّ ثقة في منافسة الندّ مع الآخرين، وهو بحاجة إلى خطاب تربوي عصري؛ لإعادة هيكلة التعليم في منهجية معاصرة ترسّخ العلوم، والرياضيات، وتكنولوجيا المعلومات، واللغات، والأخلاقيات والسلوكات في مراحلَ مبكرة من الطفولة، لبناء جيل الريادة، المسلّح بالمهارات والاتجاهات الإيجابية السليمة.

والمراحل المبكّرة تبدأ من عمر الطفل في سنته الأولى، وتستمر حتى سنّ العاشرة،

ثم سِنّ الخامسة عشرة، إذ يمتلك دماغ الطفل قدرة هائلة على الاستيعاب... استيعاب اللغات ليستطيع شَقّ طريقه في الحياة، يتعلم الرياضيات لبناء المنطق (Logics)، والعقلانية والعلوم لفهم التحليل والاستنتاج الموضوعي، وتكنولوجيا المعلومات لفهم التحليل الرقمي والتواصل مع المعرفة والتكنولوجيا، والأخلاقيات، والسلوكات الإنسانية للتعامل مع الآخرين، ونشاط مستمر للفنون الجميلة لتذوق الجمال والفنون للطبيعة البشرية، ونشاط مستمر للتربية الرياضية، فالعقل السليم في الجسم السليم. علينا أن نعي خطورة هذه الفترة! فإذا قمنا بتلقيم عقل الطفل بمفاهيم سلبية، ومهارات، وسلوكات خاطئة، فإنها ستصبح طريقة حياة غير سليمه له. دول صغيرة ناشئة، تفوّقت في الامتحان العالمي السنوي للعلوم، والرياضيات، والمعروفة بالتيمس (TIMSS). وفي زيارة لوزير التربية والتعليم في سنغافورة إلى اليونسكو في باريس، بادرتُ بسؤاله عن سبب تفوّق العملية التعلّمية التعليمية في بلده. فكانت إجابته بسيطة، عندما قال لي: "السرّ يكمن بأننا نركّز على الطفولة المبكرة في رياض أطفالنا، وفي مدارسنا الابتدائية نركّز على المفاهيم الرئيسة في تنميَة السلوكات، والاتجاهات الإيجابية، وبناء ملكة الإبداع، والاكتشاف، وحلّ المشكلات. نركّز على بناء موهبة: كيف أفكّر، وكيف أقرأ، وكيف أحلل المشكلةَ، وكيف أستنتج الحلول، ليس عن طريق التلقين والحفظ، بل عن طريق مجموعات تحلّل، وتنتقد في عمل جماعي، وبفكر ناقد. نركّز على الرياضيات عن طريق الألعاب الذكية للأطفال، ونركّز على العلوم حتى يفهم الإنسان ما يدور من حوله من ظواهر طبيعية، نركّز على اللغات القومية والأجنبية للتمكين والانفتاح على العالم، وعلى مهارة الحاسوب للوصول إلى المعلومات، ومنها نبني المعرفةَ التي نحوّلها إلى تكنولوجيا. ونعلّم الطفل القراءة الذاتية ... نعلّمه وسائل البحث للوصول إلى الحقيقة ... ندرّبُه منذ طفولته على الريادة (entrepreneurship)، وننمّي التنافسية، ولكن بعمل الفريق ... يد واحدة لا تصفّق"

سابعًا: تأهيل المعلمين وتدريبهم

تأسست أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين وتأهيلهم؛ وفقا لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية واحتضنتها الجامعة الأردنية في حرمها الجامعي، وهي تقوم بتأهيل المعلمين بعد درجة البكالوريوس في التخصص، إلى دبلوم عالٍ في مهنة التعليم أسلوبا وبداغوجية، بالتعاون مع برنامج كلية لندن الجامعية. وستنضم كلية العلوم التربوية

في كل من الجامعة الأردنية والجامعة الهاشمية في الوسط، وجامعة اليرموك في الشمال، وجامعة مؤته في الجنوب، لتأهيل المعلمين لدرجة الدبلوم العالي في التربية قبل الخدمة والتدريب المستمر في أثناء الخدمة. وهذا يتطلب تدريب 130 ألف معلم ومعلمة في المملكة على استخدام المناهج الجديدة، وأساليب التدريس العصرية والتقنيات الإلكترونية الحديثة.

إن الحاجة إلى إصلاح التعليم لدينا تتطلب إعادة نظر جذرية في الدَّوْر المعرفي الذي تؤديه المدرسة في الوقت الحالي، فالصيغة التقليدية هي السّمة السائدة تربويا. وتتبدى هذه الصيغة التقليدية في استمرارية مبدأ السلطة المعرفية القائمة على المعلم والمنهاج. هذه الاستمرارية لا تتوافق مع متطلبات عصر العولمة والانفجار المعرفي، خصوصًا إذا آمنا بأن المعرفة تتضاعف كل بضعة أشهر.

فالتعليم استثمار، وهو استثمار للعنصر البشري، ولذا يجب توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير التعليم في محاوره المتعددة، كما يجب توفير الاعتمادات المالية لهذا الغرض.

الجهد المعرفي يحتاج إلى نقلتين نوعيتين أساسيتين:

الأولى؛ تتمثل في التحول من المعرفة التلقينية، إلى الفكر النقدي المنطقي التشاركي.

والأخرى؛ تتمثل في التحول من التفكير المقيد إلى التفكير المطلق، ومن التصلب الذهني وأحادية النظرة، إلى الفكر المرن المنفتح على تعدد الاحتمالات وتمازجها وتلاقيها أو تناقضها، وذلك هو جوهر التفكير الإبداعي. لذا، فالتجديد التربوي في المجال المعرفي يتطلب ثورة شاملة تتجاوب مع الحاجات والمتغيرات الحالية.

كما أن التجديد المعرفي لمناهجنا التربوية لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة استراتيجية تتطلبها مقتضيات التفجر المعرفي، والتوسع السريع في الاكتشافات العلمية. لقد حملت بداية الألفية الثالثة معها تحوّلات كبرى، لعل أبرزها التطور الهائل في تقنية المعلومات والاتصال، وما ينتج عنها من تحولات في مجالات الحياة كافة. هذه التحولات باتت تشكل ضغوطا متزايدة على النظم التربوية الحالية لمقابلة حاجات متغيرة في عالم دائم التغير.

وفي مجال التقنية التي هي عصب الحياة في وقتنا الحاضر، فإن كثيرا من الأمم تتسابق لإصلاح نظمها التربوية بهدف إعداد مواطنيها لعالم موجّه بالتقنية. لذا، على الأردن التوسع في التعلّم التقني لأنه حقق بما فيه الكفاية من توسع أكاديمي. وقد استقطبت الإصلاحات المعتمدة أو الموجّهة بوساطة التقنية، دعما سياسيا وماليا

ضخما في العديد من دول العالم المتقدمة، والنامية على حدّ سواء. فالملاحَظ أن التقنية دائما تحتل الصدارة في التخطيط التربوي على حساب المنظور الشامل للتغيير الذي يُعنى بمكونات المشروع التربوي جميعها. ولكي يستخدم المعلمون التقنية بشكل كامل في التعليم العام، ينبغي حدوث تغييرات جوهرية في أساليب التدريس، والمناهج وتنظيم الصف.

ثامنًا: المدرسة بيئة تعلمية ذكية

نعيش حاليا في بداية المئوية الثانية في قرن تكنولوجيا المعلومات، والاتصال الرقمي، والتكنولوجيا الحيوية والوراثية، وتكنولوجيا النانو، بعد أن فاتتنا الثورة الزراعية، وفاتتنا الثورة الصناعية، كما فاتنا عصر الذرّة، وفاتنا عصر الفضاء. لذا على نظامنا التربوي أن يتفوق على نفْسه بقفزات لوجارثمية، للّحاق بقاطرة النموّ والتقدم، لا مكان فيها للاستكانة والجمود. إذ لم تعُد شمّاعة مقبولة لدى علماء البحث والتطوير في عدم توافر الكتب والمصادر؛ لأَنّ شبكة الإنترنت توفّر المعلومات للقارئين والباحثين حال صدورها مجانا وبنفقات بسيطة. إذن: علينا نحن التربويين القائمين على تطوير النظام التعلّمي التعليمي أَن نعيد هيكلة المدرسة؛ لتستطيع أن تقوم بدور فاعل في إعداد العقول البشرية، التي تقدر على مجابهة تحدّيات الألفيّة برأسمال بشريّ ذكائي خلاق حيث تشكّل الرافد الرئيس لاقتصاد مُستدام يقوم على الإبداع والابتكار.

وفي هذا السياق، علينا إعادة صناعة المدرسة، ودورها كونها حاضنة رئيسة لتنمية المهارات المعرفية، وتنمية الذكاء، وصياغة شخصية الطالب المتوازنة من النواحي السلوكية، والأخلاقية، والروحية، والثقافية، والفنية، والرياضية، والاعتماد على الذات، واحترام التنوّع بين الأجناس، والأديان، والمذاهب، والاختلاف في الرأي، وتعظيم الجوامع، واحترام الفوارق، والخروج من الصيغة التربوية التقليدية القائمة على منهاج ومدرسة ومعلّم تقليديّ.

فالتعليم يجب أن يقود إلى الفكر الناقد، إلى بناء فكر خلّاق مسلّح بأدوات الفكر العقلاني القادر على التحليل والاستنتاج، والتساؤل وحل المشكلات، والطالب هو المحور الأساسيّ لعملية التعليم/ التعلّم.

التعلّم ينمو في بيئة إبداعية تسودها الديمقراطية، وحرية التفكير بلا حدود، وتنمي التعددية الفكرية واحترام التنوع، وتقبّل الاختلاف في الرأي وحرية التعبير،

وعدم إقصاء الآخـر، فالتعلّم يقبل النقد ويخضع العقل للعقلانية.

وفي ظل الثورةِ المعرفية، بدت مصادر التعلّم تشكّل الصيغة المناسبة لمواجهة المتغيرات، بما تزخر به من موادّ تعلّمية مقروءة، كالكتب، والمراجع، وما تضمّ من موادّ تعلّمية مرئية كالشرائح والأفلام والأشرطة، ومن شبكات الإنترنت، والاتصال الرقمي للوصول إلى المعارف الجديدة.

ما هي إذن محاور التعلّم لنتاجات تعلّمية نوعية هادفة وموائمة؟

1 - علينا أن ننتقل بالصف من التلقين المملّ الذي يفرض الحفْظ على الطالب إلى صفّ فكر ناقد، وتحليل، واستنتاج، واستنباط الحلول، وشَحْذ الذكاء، وبناء الفكر الخلاق، وبناء ملكة التساؤل لدى التلميذ للوصول إلى الحقيقة، علينا أن ننتقل إلى النقاش التفاعليّ والتعلّم المدمّج، والتعلّم الإلكتروني، وهنا لا بدّ من التدريب المستمر للمعلم حيث ينتقل من معلّم يحاضر، ويخطب ويلقّن، وتلميذٍ يدوّن ما يُمليه المعلّم دون أن يفكّر... علينا أن نغير الصفّ وتحويله إلى ورشة عصف ذهنيّ ونشاط عقليّ مركّب وهادف، يتوجّه الطالب به إلى رغبة جامحة قوية في البحث عن حلول. علينا إثارة المتعلّم عن طريق تقنيات التعلّم الحديثة التي لا يستطيع معلم الصف تقديمها؛ لترسيخ منهجية حديثة في عملية التفكير وبناء مهارات التفكير وبأسلوب منظَّم، وعقلاني، لتفجير الطاقات الكامنة للعقل الإنساني؛ ليستطيع أن يحلّق في مدارات معرفية جديدة، يبني المعرفة من الكمّ الهائل للمعلومات، ويشحذ التساؤل والبحث لاكتشاف المجهول، وتكوين الاتجاهات والمفاهيم السليمة، وبناء المهارات والأفكار. وكما قال جون هولت: "ليس علينا أن نجعل البشر أذكياء، فهم يُخلقون كذلك، وكلّ ما علينا أن نفعله هو التوقّف عن ممارسة ما يجعلهم لا يفكرون"؛ لذا، فإن مَهمّة المعلم في الصفّ المدرسي، هي تعليم الطالب، كيف يتعلّم... وتعليم الطالب كيف يقرأ، وكيف يصل إلى المعلومات، وكيف يحلّل ويستنتج، ويبني المعرفة، وكيف يفكّر.

2 - تشكّل المدرسة اللّبِنة الرئيسة مع الأسرة في توفير نقْلة نوعية في الإنسان، فالمدرسة هي الحاضنة الرئيسة في بناء المواطنة، والاعتماد على الذات، وتكريسِ الهوية الواحدة... بدلا من تكريس هويات فرعية. ننمي فكر الطالب في بيئة ديمقراطيـة تحترم الإنسان، وتحترم الاختلاف والتنوع بين الأجناس، والأديان. نركز على المعلم الكفوء ونؤتيه القيمة والاحترام الذي يستحقه، في مراحل التعلّم، حيث يكون المعلم شريكا وقدوة في العملية التربوية، لا عن طريق التهديد بالعقاب، والوعيد".

3 - التحول من المعرفة التلقينية إلى الفكر النقديّ الموضوعيّ التشاركي. والتحول من التفكير المقيد إلى التفكير المطلق، ومن التصلّب الذهنيّ إلى الفكر المرن المنفتح، واستخدام شبكات المعلومات والاتصال الرقمي، وهذا يشكل قاعدة التفكير الإبداعي.

والأردن بدأ يتقهقر بعد عام 2007 في مستوى تعليم الرياضيات، والعلوم، حسب الامتحان السنوي المعروف بالتيمس (TIMSS)، بعد أن وصل إلى درجة متقدمة.

4 - ولكي يستخدم المعلمون التقنيات الحديثة في منظومة التعلّم، ينبغي حدوث تغييرات جوهرية في التعليم، والمناهج، وطبيعة غرفة الصف، وبيئة المدرسة. والافتراضات بأن التلميذ يدخل المدرسة بوعاء فارغ غير صحيح، إذ إنّ الطفل لديه اتجاهات ومعارف اكتسبها من الأسرة، والتربية الموازية (الإعلام)، ومجتمع الرفاق، ويجب البناء عليها. والمدارس لكي تكون مهيّأة لتوظيف المستحدثات التكنولوجية بفعالية، يجب أن يتوافر فيها بنية تحتية جيدة، ونظام تعليمي مرِن، وإدارة فعّالة.

وأرى أن من أهم الأسس التي يجب أن تستند إليها منهجية التطوير في المدارس هي ما يأتي:

- فلسفة أو رؤية واضحة يمثلها المعلمون والإداريون، ويعيها المتعاملون من أولياء الأمور كافة، وتكون هذه الفلسفة الواضحة حول أركان التعلّم الأربعة للقرن الواحد والعشرين (جاك ديلور – اليونسكو): أتعلّم لأكون، أتعلّم لأعرف، أتعلّم لأعمل، أتعلّم كيف أعيش مع الآخرين.
- وضوح الرؤية والرسالة للمعلمين والطلبة وأولياء الأمور.
- وضوح الكفايات التي تنوي المدرسة إكسابها للطلبة.
- تقويم مستمرّ، ومتعدد الأشكال لتحصيل الطلبة.
- علاقة فعّالة مع أولياء الأمور.
- تنمية المعلم مهنيّا، وإسهامه في صنع القرارات الخاصة بالمدرسة والطلبة.
- خلق بيئة تعلّم جاذبة، وإدماجه بشبكات المعلومات وبنوكها، والتعلّم الإلكتروني، والتواصل الرقمي.
- تنمية العلاقة المتبادلة بالمجتمع المحلي.
- تبنّي أنظمة الجودة ومعايير التميز.

تاسعًا: التعليم .. إلى أين؟

تكمن الثروة الحقيقية للأمة في تنمية مواردها البشرية، عن طريق تنمية القدرات الحقيقية العقلية وإنتاج التفكير. هذه هي الثروةُ المستدامة التي علينا استنباتها في الأمة فوق الأرض، أما الثروة الطبيعية تحت الأرض، تحت أقدامنا، فإنّها ستنضبُ مع مرور الزمن. وخير مثال على ذلك تدمير اقتصاد ألمانيا واليابان وبنيـتِها التحتية في الحرب العالمية الثانية، إلا أنّ هاتين الدولتين نهضَتا بسرعة بسبب قدرة التعليم لديهما، ونافسَتا دول الحلفاء التي ربحت الحرب. أي أنّ الحرب عليهما لم تستطع تدمير الذهنية والعقلية الإبداعية لديهما، ولم تستطع تدمير عملية التعلّم والأسلوب التعليميّ فيهما.

لذا من أين نبدأ؟ هناك تجارب ناجحة في دول مواردُها أقلّ من مواردنا الأردنية، وفي دول أقلّ سكّانا من سكاننا، علينا أن نقرأ تجربتهم، وكيف استطاعوا من مخرجات التعلّم وتقنياته التربوية الحديثة، أن يسبقوا الدول الصناعية؛ لأنها اعتمدت فقط على جَودة مواردها البشرية، إذ إنها لا تملك مصادر طبيعية.

وأبرز التحديات التي يواجها التعليم هي:

- توطين المعرفة: أشار ابن خلدون إلى "أن الأمة التي تفكر بعقل غيرِها أمة تابعة، والأمة التابعة أمة مهزومة."
- التحول من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد العالمي، وبروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، وازدياد حِدّة المنافسة بينها، وتحرير التجارة الدولية.
- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية، والهندسة الوراثية، وتكنولوجيا النانو. كيف نستطيع الانخراطَ بها قبل أن يفوتنا القطار، ونلهث مُهَرولين خلْفه.
- الأخذ بالاقتصاد المعرفيّ، الذي يعتمد على الرأسمال البشريّ، في تهيئته نحو الريادة والإبداع.
- وعلى مجلس التعليم العالي في الأردن في مئويته الثانية، إعادةُ النظر في سياسة القبول الحالية؛ لتكون حسب الجدارة والكفاية، كما كانت سابقا عند تأسيس الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وخاصة أن الجامعات الأردنية قد توافرت بأعداد مناسبة في جميع أرجاء الوطن؛ لتغطية حاجات المدن والقرى والأرياف في التعليم.
- وقد أشار البنك الدولي (2021) بأن نسبة البطالة بين الشباب في الأردن تجاوزت

50%؛ بسبب الإغلاق الذي نتج عن انتشار جائحة كورونا كوفيد-19، ما يستدعي اتخاذ خطوات جريئة، لمعالجة ذلك في المئوية الثانية بتحويل بطالة المثقفين إلى موارد بشرية ثرية منتجة، تدعم الاقتصاد الوطني.

عاشرًا: الإبداع التربوي

هناك قدرات إبداعية لدى الطلبة، وعلينا نحن المربين اكتشاف هذه المواهب الإبداعية وتغذيتها ورعايتها لتنميتها. والإبداع هو الطريق نحو الاختراع والابتكار، وعلينا صياغة النظام التربوي لتوجيه أنشطته نحو الإبداع، وتنمية الاتجاهات الإيجابية والمهارات التعلّمية نحو الإبداع.

والإبداع هو قدرة المعلم على الإنتاج استجابة لمشكلة يتوجّب حلُّها. والمبدع قد يأخذ أفكارا من غيره لتحويلها إلى فكر خلاق، يقود في النهاية إلى نتائج، أو مخرجات إبداعية. والتوجّه نحو الإبداع، يتطلّب من المرء أن يتجاوز المألوف، وأن يدخل في مساحات جديدة من المغامرة الفكرية.

ويترعرع الإبداع في المجتمعات التي تتجاوز الخوف والتردّد، والأخذ كُليًا بالفرص المتاحة في ذلك المكان وذلك الزمان. ومن أهمّ المحفّزات للإبداع والفكر الخلّاق، تواجدُ بيئة ديمقراطية تسودها العدالة والمساواة وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص. ولا يمكن للإبداع أن ينمو في بيئة دكتاتورية أو بيئة سُلطوية، أو بيئة تطغى عليها أيديولوجية معينة، فارضةً نفسَها على الجميع. الإبداع يترعرع في بيئة سياسية متناغمة مع رغبات الجماهير ومتطلباته، والإبداع يحلّق عاليا في جوّ من الحريات، سقفُها السماء. والإبداع يترعرع في بيئة حريّة التعبير، والتعددية الفكرية والسياسية، والإبداع يترعرع في تجاوز الخطوط الحمراء، التي تُلْجِمُ الفكر الخلّاق من الولوج في آفاق ومساحات جديدة مفتوحة، لتتلاقح الأفكار. ويُبنى الحوار القائم على تمكين الذات، واحترام الاختلاف للتعايش مع الأفكار الأخرى.

ومن مبادئ التربية الإبداعية، أنّ استعدادات الفرد يمكن أن تنمو وتزدهر، أو تُطْمَس وتختفي، ومن يمتلك المعرفة في عصرنا هذا يملك العالم. لذا، فإنّ الرأسمال البشريّ هو أساس التنمية المستدامة. والمدرسة والجامعة هي الحاضنات الرئيسة لبناء الإبداع لدى الطلبة.

ومن مبادئ التربية الإبداعية، تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة في العملية التعلّمية؛ لبناء الفكر العلميّ الموضوعيّ الناقد، وبناء التساؤل والتقصّي والبحث عن المجهول. لذا، فالإبداع ظاهرة يمكن بناؤها في العقل الإنسانيّ بطرائقَ تُعلَّم مُدْمجة في حلّ المشكلات وتقصّي الحقائق، وبناء المهارات.

وتؤكد الحقائق العلمية أنّ احتمال ظهور الإبداع في سِنٍّ متأخرة لا يقِلّ عن ظهوره في سنّ الطفولة. فلقد تفجّرت موهبة الشّعر عند الذّبياني في سنِّ الأربعين، ما دفع قومه إلى تسميته بالنابغة. وكان ذلك أيضا حال بيتهوفن، وبيكاسو، وطه حسين، وعمر الخيام، ونجيب محفوظ.

ولِكي يتواصل المبدع مع إبداعاته، يجب أن تستمرّ ظروف البيئة الإبداعية... بيئة الحرية وتكافؤ الفرص والديمقراطية. إذ لا يمكن لنبتة أَن تُواصل نموّها وازدهارها إلا في تربة خصْبة مرويّة، تنمو بحريّة تحت الشمس والهواء والسماء. والإبداع يختلف عن الذكاء، إذ ليس كلّ ذكيّ مبدعا، ولكن كلّ المبدعين أذكياء، أي ليس مطلوبا أن يكون الطالب عبقريا ليكون مبدعا، بل يُجمِعُ التربويون على حدٍّ أدنى من الذكاء.

وتتفاوت درجة الإبداع لدى الطلبة، فالتلقين والاجترار من المعلم، لا يقودان إلى إبداع الطلبة. إذ إنّ وظيفة المعلّم في الطرائق التربوية الحديثة، أنْ يعلّم كيف نتعلم، ويعلّم كيف نقرأ، ويعلّم كيف نصل إلى المعلومات، وأن يكون المعلم مُيسّرا لا مُعسّرا، وأن ينمّيَ ثقافة الاستقصاء والتساؤل لدى الطلبة، وكيف تُحَلُّ المشكلات، وبناء استقلالية الفكر والتمتّع بخيال رَحْب.

والمبدعون الحقيقيون واثقون من أنفسهم، مثابرون، لا يستسلمون بسهولة، لديهم الرغبة في طَرْح الأسئلة، وحماس وجدّية في الأداء. ويتّصفون بالمرونة وعدم التقوقع، وجمود وراء رأي أو فكر محدّد، قد يكون الزمن عفا عليه.

فالتعدديّةُ الفكريةُ تعدّ اللّبِنةَ الرئيسة في بناء مَلَكةِ الإبداع، بالإضافة إلى المرونة والأصالة في التجديد.

◄ هل هناك علاقةٌ بين الإبداع والتحصيل المدرسي للطالب؟

التحصيل المدرسيّ الجيد ليس شرطا أساسيا للإبداع. فتعلُّم المعلومات وحفظها ثم استرجاعها، مؤشِّر غير كاف للإبداع. فقد ذكر أينشتاين، وكان من المتخلفين في المدرسة، قائلا: "إنني لا أُكدِّسُ ذاكرتي بالحقائق، التي أستطيع أن أجدها بسهولة

في إحدى الموسوعات". لذا يخطئ الكثير من الآباء والأمهات في ربط أبنائهم بين النجاح المدرسيّ والإبداع. إذ قد يُعْزَى سبب الفشل الدراسيّ للطفل المبدع لظروف معيشية قاسية، أو إلى سوء وضْع المدرسة والمدرسين والكتب الدراسية، ومنهجية الدراسة التقليدية السائدة، وأساليب التقويم. والتاريخ يذكّرنا بمبدعين من العلماء، أمثال: أديسون، وأينشتاين، ونيوتن، وأدباء أمثال: تولستوي، وبلزاك، كانوا فاشلين في دراستهم.

◀ هل هناك عوامل وراثية مؤثرة في الإبداع؟

دَوْر الوراثة في الذكاء أعلى منه بكثير من دورها في القدرات الإبداعية. ويخضع الإبداع إلى عوامل بيئية أكثر منها وراثية بعكس الذكاء. وليس هناك فروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالإبداع والذكاء.

مؤسسات تنمية التفكير الإبداعي

• المؤسسة الأولى: الأسرة

في هذه البيئة الأُسريّة يطوّر الطفل أساليب تفكيره واتجاهاته. ويجب أن نعلم بأنّ تصرّفات الآباء والأمهات تنعكس على الطفل إيجابا أو سلبا في تنمية الإبداع. وعلى الآباء والأمهات أن يوفّروا الحبّ والقدوة الحسنة، والتقبّل للآخر، والابتعاد عن النكد، والمشاجرات التي تولّد ثقافة الخوف لدى الطفل. كما يجب الابتعاد عن التدليل والدلال الزائد، والتركيز على إيجابيات اتجاهات الطفل، وإعطاؤه مساحاتٍ واسعةً من الحرية واللعب، لإطلاق العنان لفكر متجدّد. علينا بصراحة إجراء تعديلات جذْرية في نظامنا الأبويّ الشرقيّ من تقييد قد تحدّ من تنمية مهارات التفكير.

• المؤسسة الثانية: المدرسة

على المعلم أن يكون مبدعا في التدريسِ الصفّي، وتخطيط الدروس، وفي إثارة المشكلات وأساليب التقويم.

على المعلم إثارة فضول التلميذ وتساؤلاته، وألا يواجهَ اهتمامات التلميذ وتساؤلاته بالاستهزاء والاستخفاف، وعليه رفع معنويات التلميذ بإيحاءات تربوية إيجابية.

وعلى المعلم الابتعاد عن التلقين والحفظ، لتنمية ثقافة الذاكرة، بل عليه تنمية

حُجْرة الصفّ، كونها بيئة مثيرة للتعلُّم، وجَعْلِها حجرة جاذبة، وليست مُنفّرة.
لذا، فإعداد المعلم وتأهّله، هما حجر الزاويةِ لمواكبة مستجدات العصر التربوية.
فالمناهج والكتب المدرسية التقليدية، أهمّ مُعوّقات الإبداع والتفكير.

- **المؤسسة الثالثة: مجتمع الرفاق**

يستمدّ الطفل الكثير من مواهبه الإبداعية من مجتمع رفاق صالح مُبْدع. فاللعب والحوار مع أقران مبدعين، يُنمّي مَلَكَةَ الإبداع لدى الطفل.

- **المؤسسة الرابعة: الإعلام - التربية الموازية**

تلعب وسائل الإعلام دَوْرا مهمّا في إحياء مَلَكَةِ الإبداع لدى الطفل. فالبرامج التلفزيونية الكرتونية، وبرامج الأطفال الترفيهية مثل "Sesame Street"، وغيرها، تنمّي لدى الطفل الخيال الواسع، ومَلَكَةَ الإبداع. وعلينا إبعاد الطفل عن مسلسلات العنف، وتزويده ببرامجَ تربوية ذكية جاذبة، وبالألعاب الذكية، وبرامج تعلمية حاسوبية لبناء اللّبِنات الرئيسة للإبداع.

- **المؤسسة الخامسة: الجامعة**

وفي الجامعة، يجب توفير مُناخ جامعيّ مُبْدع لتنمية الحوار والتعدديّة الفكرية، باستخدام النشاطات المنهجية واللامنهجية. واستخدام التعلُّم الإلكترونيّ والتعليم الذاتيّ والبحث والاستقصاء، وحلّ المشكلات، وهي أعمدة رئيسة في بناء التعلّم الذاتيّ مدى الحياة.

- **المؤسسة السادسة: المجتمع**

يجب بناء مجتمع المعرفة الذي يقوم على حبّ العمل وبناء الذات، وتوفير عناصر تكوين الرأسمال البشري، هو أساس التنمية الـمُستدامة، ولا يمكن بناء مجتمع معرفيّ، إلا إذا توافرت البيئة الملائمة من الحريات والتعبير عن الرأي. فمجتمع العدالة والمساواة والديمقراطية يشكّل البَوتَقَةَ الصالحة لبناء مَلَكَةِ الإبداع، والإصلاح الحقيقيّ يتطلّب إصلاحا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا جَذْريا، وليس شكليا، تكون نواتُه المواطن، ومساحته الوطن.

التعليم والمستقبل: رؤية شخصية

حددت في الجزء الأول من هذه الورقة الإصلاحات المطلوبة في مدخلات التعليم التي ستنقل التعليم إلى التعليم الذكي المدمج، وتنقل صورة المدرسة الحالية من حالتها المملّة إلى مدرسة جاذبة للطلبة، لا يحب أن يغادرها التلميذ، وتركز على إصلاحات في مجال تدريب المعلمين والمناهج، وأهداف التدريس ومفاهيمه واتجاهاته. وفي هذا الجزء سأرسم صورة للمستقبل كما أراه، منطلقًا من المبادئ الآتية:

1 - لن يكون للمكان أهمية مستقبلية، في زمان غير زماننا، تتغير فيه حاجات الفرد والمجتمع، ولن يرتبط العمل بالمكان مع استخدام الإنترنت والتواصل الرقمي، وربما كانت هناك أنشطة إنسانية عديدة تتم دون وجود المكان، فالشركات لن تكون أبنية ضخمة، والمؤسسات لن تكون بنايات شاهقة، فقد يتم العمل دون مكاتب ومن المنازل، فإذا أخذت المدرسة هذا المنحى، فقد تكون مدرسة المستقبل في الفضاء السيبراني مختلفة عن المدرسة الحالية، ولذلك فإنني أثير أسئلة مثل:

- هل ستكون المدرسة المستقبلية استمرارا للمدرسة الحالية من أبنية وساحات وقاعات واسعة؟
- وهل سيكون التعليم في المدرسة في غرف صفية؟ وهل سيأتي الطلبة إلى المدرسة يوميا من الصباح حتى المساء؟ وكم يومًا في الأسبوع؟

فمن الواضح أن شكل المدرسة وبناءها سيرتبطان بوظائفها ومهامها! وسيتغير هذا الشكل بتغير الوظائف. وربما أثير سؤالا: إذا كان التعليم المستقبلي سيتم إلكترونيا عن بُعد، فلماذا أبني مدارس ضخمة بحجمها الحالي؟

2 - ستزداد أهمية التواصل الرقمي بما يقلل الحاجة إلى الأنشطة الإنسانية الاجتماعية، فالتطبيقات الذكية الافتراضية سوف تقوم بهذا التواصل! وانطلاقا من هذا المبدأ، فإنني قد أرى مدرسة مستقبلية لا تستقبل الطلبة؛ من أجل إعطائهم دروسًا يمكن تقديمها دون دوام مباشر أو عن بُعد! فما هو الدَّوْر المتوقع لمدرسة المستقبل؟ هل هو تعليم المهارات الحياتية، وبناء المشاريع، وتخطيط المستقبل؟

3 - ستزداد قيمة المبدعين في العصر الرقمي، وسيتمكن مبدع واحد من أن ينوب عن عشرات العاملين متوسطي الذكاء أو العاديين. وانطلاقا من هذا المبدأ، فإن المعلمين الماهرين سيغطون النقص المتمثل بعدم حصول الطلبة في الأرياف على معلمين جيدين؛ لأن معلما مبدعا واحدا قد يعلّم المئات من الطلبة عبر وسائل التواصل

الرقمي، وبذا ستنتهي معضلة نقص المعلمين المؤهلين، أو عدم تساوي جودة التعليم بين البادية والريف والمدينة، أي إلغاء التمييز بين هذا وذاك.

4 - ستزداد قيمة الفرد في المستقبل، وتبرز فردية تفكير الإنسان، وتمايزه عن الآخرين، كما ستزداد مطالبته بحقوقه وخاصة في التعلّم المناسب. وانطلاقا من هذا المبدأ، فإنّ مدرسة المستقبل قد لا تكون مدرسة للتعليم الجمعي، بل قد تُعَدّ تعليما متمايزا خاصّا بكل فرد وفق قدراته وحاجاته، وهذا يعني أن المدرسة بمفهومها مكانا للتعلّم الجمعي قد لا تبقى طويلا.

5 - وسيحمل المستقبل نقصا في حجم السُّلطة ومركزها، فسُلطة الوزير أو المدير قد تتقلص بسيادة القانون وبحقوق الإنسان، وبانتشار الديمقراطية واللامركزية، وكذلك سُلطة المعلّم وغيرهم.

وانطلاقا من هذا المبدأ، فإن ثقافة مدرسة المستقبل لن تقوم على أساس ثقافة المدير وسُلطة المعلّم، فلن تكون قواعد المدرسة وقيمها موجودة لدى أجيال لا تقبل الإملاء إلّا إذا رأته عقلانيًّا، موضوعيًّا، مفيدًا.

6 - وسيحمل المستقبل دَوْرا جديدا للمنزل وبيئته، فمع تقلص دَوْر المدرسة مكانا، ربما تنشأ مدارس موازية أو مَقاهٍ تربوية وأندية تعلم، وأماكن جديدة للتعلم. وربما يأخذ البيت دَوْر التعلّم والمعلم مكانيا، وموقع عمل بالتواصل الرقمي؟ وقد نشهد مقاهي علمية وأخرى أدبية، وأخرى فنية، ورياضية...إلخ.

7 - ولن يوفر المستقبل وقتا طويلا لممارسة الأنشطة، وربما بدأنا من الآن رؤية تقلص الوقت المتاح، فالمطاعم أصبحت تقدم وجبات سريعة، والأثاث أصبح يُصنع سريعا، وأدوات المطبخ وتجهيزاته أصبحت عصرية متقدمة، وكثير من الأشياء المستخدمة مهيأة للاستهلاك بعد استخدامها مرة واحدة، فالوقت أصبح ثمينا في عقود الإنتاج القادمة.

وانطلاقا من هذا المبدأ، لن يكون اليوم الدراسي المدرسي منظما أو منتظما، أو دوريّا، بل قد يكون حرّا يختار الطلبة أيام الدوام وفق ظروفهم، وظروف أسرهم.

8 - وقد يحمل المستقبل نوعا جديدا من المناهج، يمكن تسميتها بالمناهج الرشيقة بمواصفات تؤدي الفرص للوصول إلى وظيفة، أو إنشاء شركة صناعية أو زراعية أو خدماتيه. لذا، فإن المواصفات يجب أن تسعى إلى:

- التركيز على المفاهيم، والمبادئ والمهارات الحياتية.

- تقديم خيارات في المواد، والموضوعات والمستويات.
- مناهج يشارك الأهل، والطلبة في تصميمها.

وتدور هذه الأيام أفكار عن مناهج سريعة، على غرار الوجبات، والمطاعم السريعة التي تقدّم وجبات يشارك العميل في التأثير عليها، كأن يطلب حذف مكوّنات وإضافات مكوّنات أخرى. فالوجبات السريعة، يمكن أن تصفها بما يأتي:

- تأتي إلى البيت – طازجة – بناء على طلب.
- ينتظرها العميل بشوق؛ لأنه يحتاج لها.
- سهلة الهضم.
- يمكن استهلاكها بسرعة.
- لا تتطلب جلوسا طويلا، ولا حتى جلوسا!

لذا، وربما سيكون التعليم مستقبلا شبيها بالساندويشات، تصمّم وفق قدرات الطالب وحاجاته؛ لتقوده إلى ميدان العمل. وقد يعود الفرد بأخذ ساندويشات بمكوّنات أخرى تقوده لعمل آخر، وهذا ما نسميه حاليا بالتعليم المستمر.

9 - وبما أن المستقبل سريع التغيير، أو يشهد تغيرات سريعة، فإن المناهج الثابتة أو الـمُعَدّة لن يكون لها مجال، فالأدوات الثابتة لن تتميز وتغير المستقبل، كما أن المهارات الثابتة لا قيمة لها في العمل مستقبلا؛ لأنها لا تتجاوب سريعا كالوجبة السريعة لمتغيرات السوق والمجتمع. ولذلك، فإن التغيرات الآتية قد تميز العمل وخاصة المناهج والبرامج التعلّمية والمعلمين.

- إن تدريب المعلمين سيكون أكثر أهمية من أعداد المعلمين؛ لأن المهارات والمهام ستكون مختلفة، ولذلك، يحتاج المعلم إلى تعلم مستمر وتدريب مستمر؛ ليساير نمو مهارة التفكير، ونمو ذهنية الطالب التفكيرية.
- ستكون مهارات مثل: الإبداع والتواصل من أهم مهارات المعلمين.
- إن إتقان المعلمين بمادة تخصُّص قد يتضاءل أمام إتقانهم المهارات التربوية التجديدية في العصر الرقمي، أو ما بعد الرقمي.
- قد تختفي مهارات مهمة مثل: مهارات إدارة الصف عن طريق الضبط والعقوبات، بل قد تقوم الإدارة الصفية على مهارات جديدة مثل: إدماج الطلبة في أنشطة يحتاجون إليها، والانضباط، ومهارات التقويم.

ومع استشرافي للمستقبل حول تنمية مهارات التفكير والإبداع والابتكار لدى

الأجيال القادمة، يجب علينا تقبُّل التغيير، وأن تكون مناهجنا ومدارسنا وتعليمنا سواء أكان وجاهيا أم إلكترونيا أم عن بُعد، سلِسا مرِنا إيجابيا، يقبل التعديل لمجابهة تحديات لا نعرف مداها أو اتجاهها. وعلينا أيضا ألّا ننسى المكان، المدرسة أو الجامعة تقوم بدورها كونها هيئة وبيئة محفزة ثقافيا، واجتماعيا في تفاعل الطالب مع زملائه الطلبة، وأساتذته ومكونات الحرم المدرسي، أو الجامعي في الثقافة والفنون والرياضة، وبناء الحوار واحترام الاختلاف، وبناء الجانب الإنساني السلوكي، والأخلاقي والاجتماعي.

هذه أفكار لتصوراتي عن المستقبل، قدّمتها أفكارا احتمالية، فالمستقبل القادم يصعب التنبؤ به، فهو سريع التغيير.

وأخيرا وليس آخرا، فإن التعليم يولّد الثقةَ والاعتماد على النفس، والثقةُ تُولّد الأمل والرجاء، والأمل والرجاء يولّدان الرخاء، والرخاء يولّد السلام.

حول نعمة التساؤل ونقمة الأجوبة الجاهزة

الدكتور عمر الرزّاز

رئيس الوزراء الأسبق

وزير التربية والتعليم الأسبق

التحدّي الثقافي

يُقال: إن "العرب أمّة لا تقرأ!" لطالما تألمت لسماع هذه المقولة، حيث وجدت فيها تصويرًا نمطيًّا وتعميمًا مجحفًا. ولكني أدرك أيضا أن العديد من المؤشرات الموضوعية حول نشر الكتب، ترجمة، واقتناء، وعدد الساعات التي يقضيها المواطن العربي في القراءة هي من الأدنى في العالم. لذا، وحتى نخرج من ثنائية الدفاع العاطفي عن الأمة، أو الإمعان في جَلْدِ الذات دون طائل، علينا أن نجيب عن السؤال الآتي:

إذا كانت المؤشرات صحيحة، فلماذا نحن أمّة لا تقرأ؟

في محاولة الإجابة، لنسأل أولًا: ما الذي يدفع المجتمعات والشعوب إلى القراءة؟ إن شغف القراءة عند الإنسان ينبع من ظاهرة إنسانية أصيلة وهي التفكير المؤدي إلى التساؤل. والتساؤل يدفع الإنسان إلى البحث المباشر بالتجريب الشخصي أو بالاطلاع على تجارب الآخرين، ثم إلى القراءة؛ لأنها الوسيلة الأهم في تناول تجارب الآخرين حول الأدب والسياسة والتاريخ والمجتمع والدين، والكون والعلوم، إلخ. والفرق كبير بين قراءة مدفوعة بالسعي للإجابة عن تساؤلات في ذهن القارئ، وبين قراءة مدفوعة برغبة القارئ في حفظ محتواها للآخرين وفي تكرارها؛ لينال قبولا في المجتمع. الأولى مثال على التفكير النقدي، والتفاعل الوجداني مع المادة المقروءة يؤدي إلى بلورة القناعات، والقيم الشخصية. والأخرى مثال على تعامل سطحي مع المادة المقروءة تخلق حالة فصام بين ما يردده الإنسان من أقوال وبين ما يفعل.

القراءة والتفكير النقدي والحوار المؤدي إلى توافق، كلها ظواهر شبه غائبة في مجتمعاتنا. ففي جانب القراءة حولنا التعليم إلى تلقين، وأصبح دور الطالب محصورا في أن يحفظ الدرس، ثم "يُسمّعه"، هذه الكلمة التي يعرفها الطالب العربي جيدا، وتختزل السعي نحو المعرفة إلى إعادة اجترار ما قرأه وحفِظه بغض النظر عن فهمه له، ورأيه فيه وتساؤلاته حوله. ولكن المشكلة أعمق من ذلك وتتجاوز حيز التعليم إلى حيز الوعي الفردي والمعرفة الجمعية: وعي الفرد العربي ومنظوره إلى نفسه وعلاقته بالآخر وبالمجتمع وبالدولة. وفي غياب التساؤل الفردي والحوار المجتمعي، تعم ظاهرة نعيشها بأبعادها المجتمعية والسياسية والدينية، وهي ظاهرة النفاق. فعدم وصولنا إلى قناعات راسخة يقودنا إلى تكرار أقوال وأفعال لا نؤمن بها، ونطرحها جانبا متى اقتضى الأمر، فتبرز في مجتمعاتنا حالة فِصامٍ استثنائية بين ما نقول وما نفعل، ونصل إلى الذروة حين لا نرى في ذلك ضيرا، بل ضرورة من ضرورات الحياة والبقاء.

وقد حذر القرآن الكريم من مخاطر النفاق على الفرد والأمة. فلا أخطر من أن يقول الإنسان بما لا يؤمن؛ سعيا للفائدة أو درءًا للخطر وتحوّل هذه الظاهرة إلى ظاهرة مجتمعية تنعكس في التملق السياسي والاجتماعي والانهيار القيمي.

باختصار شديد، نحن أمة لا تقرأ ليس لأن جيناتنا ومستوى ذكائنا أقل من الأمم الأخرى. نحن لا نقرأ لأننا لا نسأل، ونحن لا نسأل لأن لمعظم أسئلتنا أجوبة جاهزة مُعلَّبة يجترُّها المجيب اجترارا. وإذا حدث وأن وجدنا أكثر من جواب لسؤالنا، فذلك مَدْعاةٌ للفتنة، حيث يعتقد كل مالك إجابة بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة. فالتخوين السياسي، والتكفير الديني، والإقصاء الثقافي والمجتمعي هي سمات آليات إدارة الاختلاف في مجتمعنا العربي الإسلامي. ونحن بذلك أكثر عرضة للاقتتال الداخلي، وأكثر عرضة لشرذمة قوانا الداخلية من قوى خارجية تستغل نقاط الخلاف بيننا. وكما يقال: إن زراعة الفتنة لا تحتاج إلى فلّاح جيد، بل تحتاج إلى أرض خصبة توفرها العقول الجاهلة.

فكيف نُمأسِسُ للقراءة والتساؤل، ولثقافة الحوار في المدارس والجامعات، ونفعّل العمل التطوعي والتجريبي والمبدع، وثقافة أن الخطأ مقبول، بل ومرحّب به، إذا استفدنا منه، وآل إلى التعلّم والتصحيح، وبذلك نشكل نواة لجيل يساهم في الإرث المعرفي والحضاري العالمي من جديد؟

تحدي التربية والتعليم في الأردن

من أين نبدأ؟ وكيف يمكننا أن نضع إطارًا حول موضوع شائك، وواسع ومتشعب بهذا الحجم، وربما نبدأ من سؤال: ما التعليم الذي نريد؟ وكيف نجيب بطريقة ممنهجة عن هذا السؤال؟ ولنسمح لأنفسنا أن نحلم، ونكوّن رؤية حول المستقبل قابلة للتحقيق. وثمة دول كثيرة كانت متأخرة عنا حققت هذه الرؤية، ولذلك، نحن قادرون على تحقيقها أيضًا، اعتمادًا على أن العنصر البشري الذي لا يزال هو الأقوى لدينا، وينبغي استخدامه على نحو كفؤ لنحقق ما نريد. ولْنذكّرْ أنفسنا دائما بأن المتشائم والمتفائل كلاهما ينظر إلى المشهد نفسه. والفرق أن المتشائم ينظر إلى التحديات القائمة والمتفائل ينظر إلى الاحتمالات والفرص القائمة. ولنذكر أنفسنا أيضا بأن نهضة التعليم لا يمكن أن تتم بين ليلة وضحاها، بل عن طريق خطة عمل مرتبطة بجدول زمني تُسأل عنها الحكومات المتعاقبة. وبما أن الفرص تولَدُ من رَحِمِ الأزمات،

وأن السنوات الأخيرة كانت زاخرة بالأزمات العالمية والإقليمية والمحلية، فقد تكون هذه لحظة تاريخية نتمكن فيها من أن نحدث نقلة في التعليم تحاكي مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري.

فلنبدأ أولا بتشخيص التجربة الماضية وتشخيص الواقع الحالي، ولنسأل: أين نجحنا وأين أخفقنا، وإذا أردنا التقدم إلى الأمام، فما المبادئ التي من الواجب أن تقود عملية وضعنا الأولويات. وفي ضوء هذه الأولويات، يأتي السؤال الثاني: ما هي المدخلات التي يمكن بها تحسين منظومة التربية والتعليم ومخرجاتها.

في الإجابة عن سؤال: **(أين نجحنا؟)** فقد كانت لدينا قامات في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، في مواقع قيادية، وأنجزت ثورة بيضاء في التعليم والصحة، وعلينا أن لا نغمطها حقها. ففي النصف الأول من القرن العشرين، وحتى أوائل الستينات كان الأردن في آخر قائمة التعليم؛ مقارنة بالدول العربية. وفي مؤشر نسبة الأمية تحديدا، كنا نتفوق على اليمن فقط. لكن في العام 1964 صدر قانون التربية والتعليم الجديد، الذي أقرّ بحق بناء مدرسة لكل تجمُّع سكاني فيه 10 طلاب. وكان الأردن، بهذا القرار سبّاقًا. وكان جلالة الملك الحسين -رحمه الله- قد استقبل فريقًا من البنك الدولي في العامين 1957 و 1958، بعد أن درس هذا الفريق واقع الاقتصاد الأردني، وقدم له تقريرًا غير مطمئن عن واقع الأردن، وبأنه "ليست هناك أي مقومات اقتصادية في ضوء قلة الموارد الطبيعية"، فكان جواب جلالته بأن "لدينا الموارد البشرية الخلاقة وسنقوم باستثمارها في بناء اقتصادنا".

وبالتأكيد، فما حدث في الستينات والسبعينات والثمانينات أدى إلى نقلة كبيرة في التعليم، وعالجنا، بشكل جذري، موضوع الكم، وتفوقنا على الكثير من الدول العربية في مستوى القضاء على الأمية، فأصبحنا في المركز الثاني يسبقنا لبنان فقط. أي أننا انتقلنا بين عامي 1963 و 1993 من أسفل القائمة إلى أعلاها. وفي رسم بياني لتلك الفترة، وبإحداثي سيني يشمل دخل الدول، وإحداثي صادي يمثل مستوى الأمية، كان هناك ارتقاء شبه عمودي للأردن مقارنة بالدول الأخرى.

أما في سؤال: **(أين أخفقنا؟)**، فالحديث يطول؛ إذ كان هناك إخفاق، مثلًا، في التركيز على تأهيل المعلمين، والانتقال من معاهد المعلمين إلى متطلب البكالوريوس لهم، ولعل الذي أنتج هذه المشكلة ازدياد الطلب على المعلمين، بعد توسيع المدارس، ولم تعد معاهد المعلمين قادرة على تغطية هذا الطلب، وبذا انتقلنا إلى متطلب

البكالوريوس على أهميته، وتمت التضحية بتأهيل المعلم بما فيه الكفاية، قبل دخوله مجال التدريس. ولهذا عانينا ونعاني من نقص خبرات المعلمين وتأهيلهم، كما أن الوضع المادي للمعلم تراجع إلى درجة طالت كرامته ومقامه ومهنته وكذلك لم يرتبط ترفيعه وتقدمه الوظيفي بأدائه، بل بالتقادم، فلم يكافأ المعلم المتميز، ولم يحفَّز ويؤهَّل المعلم المقصر ويحاسَب في حال استمرّ تقصيره.

ومن التحديات الكبرى التي واجهت التعليم في الأردن، اكتظاظ المدارس الحكومية في المدن الرئيسة وعلى أثر اللجوء السوري أولا، وجائحة كورونا ثانيا التي أدت إلى انتقال عدد كبير من الطلبة من مدارس القطاع الخاص، إلى مدارس القطاع العام. فتراجعت البنية التحتية للتعليم والبيئة المدرسية نتيجة لذلك.

أما فيما يتعلق بالـمناهج، فكانت على مستوى متقدم بمعيار الستينات والسبعينات والثمانينات، لكن أي منظومة لا تستطيع التجديد والتحديث، ولا تعمل على إعادة بناء ذاتها باستمرار، وخصوصا في مجال المناهج، فهي آيلة إلى العطب والتأخر. ثم إننا أخفقنا في مجال التعليم العالي مثلًا، بتحويل الكليات المهنية إلى جامعات. أي أننا أخفقنا في عدة مجالات، وكانت لها نتائج سلبية في مخرجات، ومواءمة مخرجات التعليم والتعليم العالي مع المتطلبات والمتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية على المستوى العالمي والمحلي.

إلى أين نتّجه؟

ونصل إلى سؤال: (أين نتجه، وما هي البوصلة التي تحكم توجهنا؟)، وهنا نقول بأننا لا نبدأ من الصفر لحسن الحظ، ففي العام 2016 أنجزت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الـموارد البشرية، وتطلبت جهدًا كبيرًا، وشكلت إطارًا عامًّا لهذا التوجه نحتكم إليه ونطوره، ونعدل فيه في حقل تقدمنا.

وتطبيق هذه الاستراتيجية - في رأيي - يتطلب ثلاثة أهداف أساسية تقود توجهنا المستقبلي، وثلاثة مداخل لنهضة التعليم تؤتي نتائجها على المدى المتوسط والطويل، وثلاثة مداخل لنهضة التعليم تؤتي نتائجها على المدى القصير.

الأهداف:

أما الأهداف الثلاثة، فنستقيها مما يحدث على مستوى العالم، وما يحدث على مستوى المنطقة، وما يحدث في الأردن.

الهدف الأول؛ يتصل بمهارات القرن الحادي والعشرين، فهناك حالة ذهول في العالم، تحولت إلى سباق محموم، بسبب ما يسمى بـ"الثورة الصناعية الرابعة". فقد كانت الثورة الصناعية الأولى قائمة على الآلة البخارية، وما تبعها من تغير في الصناعة، والثورة الثانية اعتمدت على الكهرباء، والثالثة على تكنولوجيا المعلومات، أما الرابعة، فتجاوزت كل ذلك؛ لتربط كل تلك الأمور بوتيرة من الإبداع، وثورة الذكاء الاصطناعي، وبتسارع لم يعهده العالم من قبل.

كانت المدرسة في أيام بسمارك، في القرنين التاسع عشر والعشرين، تهيئ الطلبة لدخول سوق العمل، في اقتصاد ينتمي إلى هذه الثورات الصناعية الثلاث الأولى، فكانت تأخذ الحِرَفيين، مهما كان مجال عملهم؛ ليعملوا في خطوط الإنتاج، بحسب متطلبات نمط الإنتاج الرأسمالي. أما الجديد في الثورة الصناعية الرابعة، فهو أنه يعكس هذه المعادلة بشكل كامل، فخطوط الإنتاج، الآن، لا تتطلب موارد بشرية، بل روبوتات. وهناك ما يسمى الـ 3D Printing، وهو شخص واحد يصمم ويبتكر ويتحكم في كل هذه العملية، أي أننا نحتاج إلى أشخاص مبدعين قادرين على التصميم والابتكار. وهذا الأمر أصبح المصدر الرئيس لثروات العالم الآن، وغدت مهارات القرن الحادي والعشرين ضرورة لكل دولة تريد أن تكون لها مكانة ما، وإلا فإننا سنتخلف عن الركب ولن نتمكن من اللحاق به.

في الوقت نفسه، وهنا المفارقة والفرصة، أن اللحاق بالركب أصبح ممكنًا لدولة مثل الأردن؛ لأن ذلك لا يعتمد على الموارد الطبيعية واقتصاديات الحجم والسوق المحلي، فهناك تغيرات في هيكل الاقتصاد العالمي يسمح لدولة مثل سنغافورة وأستونيا وغيرهما من الدول الصغيرة ذات المستوى العالي من الموارد البشرية والتعليم، باللحاق بالركب. وعلينا أن نستفيد من هذه الفرصة.

إن تداعيات هذه الثورة على التعليم لامست جوانبه كافة. فالمدرسة لم تعد المكان الوحيد الذي يتلقى الطالب تعليمه فيه، والكتاب المدرسي لم يعد المصدر الوحيد للتعلم، والمعلم نفسه لم يعد المرجعية الوحيدة للطالب. فالتعليم الصفي ومنصات التعلّم عن بُعد، والعمل الميداني ضمن الفريق أصبحت جميعها مجالات يكمل بعضها بعضا. وفي المحتوى التعليمي يصبح التركيز على المبادرة والتخيل والابتكار والإبداع، والعمل بروح الفريق، والحوار وإبداء الرأي والقبول بالرأي الآخر، ضمن برامج متكاملة تشجع التفكير النقدي التجريبي والتطبيقي. وأخيرا، فإن المراحل التقليدية

من تعليم أساسي وجامعي، ومن ثم الانتقال إلى سوق العمل تحولت إلى تداخل بين المراحل الدراسية تعتمد على الطالب نفسه، واهتماماته وقدراته، وعلى متطلبات العمل في التعلّم المستمر للمعلم ليمارس دور الميسِّر والمحفّز، ومدير المدرسة بوصفه قائدا يحفز الأهل والمعلمين والطلبة على المشاركة والتكامل في العملية التعليمية.

والهدف الثاني يتصل بقضايا الانتماء والهوية، وهو جزء لا يتجزأ من مهمة التربية والتعليم. وفيما يتعلق بالانتماء المكاني، نقول: لو لم نزرع طُرُقًا تشجع الطالب على الانتماء لمدرسته وضرورة المحافظة عليها، لن يشعر الطالب مستقبلًا بأي انتماء لأي فضاء أو حيز عام. إذ من الطبيعي أن ينتمي الطالب إلى عِرق أو طائفة أو عشيرة، لكن لا بدّ من أن تكون هناك هوية وطنية جامعة، تنضوي تحتها الهويات الفرعية. وهو تحدّ واضح تجابهه دولنا العربية كلها، وعلينا أن نتخطاه.

أما الهدف الثالث، فيتصل بالتعليم ودَوْره في تكافؤ الفرص وإمكانية الانتقال الطبقي، أي إمكانية أن يبدأ الطالب فقيرًا، ثم ينتهي في الطبقة الوسطى أو حتى الميسورة، وأن تفتح له سبل المشاركة في التنمية الاقتصادية والسياسية؟ وفي الواقع كان ذلك متوافرًا في الأربعينات والخمسينات، وكان التعليم يمثل مدخلا للارتقاء الاجتماعي (social mobility) فهل لا يزال هذا المدخل متاحا؟ والإجابة هنا، ليست بالقدر الذي كان عليه سابقًا ولا بالقدر الذي نسعى إليه، ولا بد من أن يكون التعليم مدخلا أساسيّا للعدالة وتكافؤ الفرص.

النتائج المتوخاة على المدى المتوسط والطويل

أما مدخلات تطوير التعليم والوصول إلى نهضة شاملة، فالعملية تتطلب جهودا حثيثة ونفَسا طويلا على المدى المتوسط والطويل. ولكن هذا لا يعني أننا غير قادرين على إحداث نقلات نوعية على المدى القصير.

أما المدخلات للتطوير على المدى المتوسط والطويل، فعندما نتحدث عن تطوير التربية والتعليم، علينا أن نتحدث عن **المدخل الأول وهو المعلم**، من حيث الدعم والتأهيل، فهناك تأهيل قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة. وفيما يتعلق بالتأهيل قبل الخدمة فمن الضروري اعتماد كل الجهات المدربة، وبمعايير تضمن مخرجات منسجمة مع المتطلبات الجديدة التي تتجاوز القدرات الأكاديمية، إلى الأدوار الجديدة التي تتضمن الانتقال من أسلوب التلقين إلى تحفيز التفكير الناقد، وإرشاد الطلبة

إلى المصادر المختلفة، وتيسير العمل المشترك والحوار.

أما التأهيل والتعلّم المستمر في أثناء الخدمة، فقد خطونا خطوات مهمة في هذا الاتجاه تتطلب الآن مزيدا من التراكم والتنفيذ. فنظام الخدمة المدنية رقم 9 لسنة 2020 يشكل نقله نوعية في التحول من النهج التقليدي في الاختيار والتعيين والترقية المعتمدة على الأقدمية، إلى نظام عصري يحدد معايير لتقويم الأداء، ومسارات تعليمية مهنية مختلفة. من شأن هذا النظام، إعادة مهننة التعليم، وإعادة الهيبة والمسار الوظيفي الذي يختلف حسب التخصص ويتمثل هذا في المعلم نفسه، أو مدير المدرسة أو المشرف التربوي. هذا وقد تم تحديد الكفايات الوظيفية للمهن والمسارات المختلفة وأدوات قياسها من ديوان الخدمة المدنية أساسًا لإشغال الوظائف والترقية في قطاعي التعليم والصحة سنة 2020.

أما **المدخل الثاني** الذي سيؤتي نتائج على المدى المتوسط، **فهو المنهاج**. والمنهاج كما نعلم لا يعني الكتاب المدرسي فقط، بل مجمل مدخلات العملية التعليمية. ولدينا الآن مركز وطني لتطوير المناهج الذي يتولى مَهمّة صعبة ومتشعبة. ونعود هنا للتحدي الثقافي العربي الذي أشرنا له في المقدمة. فالثقافات المجتمعية السائدة تتضمن الميل إلى النقل، والتكرار والعزوف عن الابتكار، وضعف الفنون وأشكال التعبير، وضعف الشعور بالمواطنة كونها هوية جامعة والتعبير عنها بممارسة الحقوق والواجبات، والخلط بين الهويات الاجتماعية الفرعية وهوية المواطنة التي تعتمدها المؤسسات السياسية الوطنية، وضعف قيم الحوار والقبول بالآخر. بالإضافة إلى كل ذلك، لدينا التحديات نفسها التي تواجه دول العالم كافة في إحداث نقلة نوعية في التعلّم والتعليم؛ لمحاكاة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة من تفكير نقدي وإبداع وابتكار ومهارات متجددة تتطلب تعلما مستمرا.

ولقد انشغلت الهيئة والكثيرون من المتخصصين في جدال مجتزأ حول الكتب التي يتم إعدادها. وأعتقد أن علينا أن نتفق حول الهدف. فهل نربي الطفل فردا منصهرا في مجموعته، أم فردا مستقلا في إرادته، ولكنه منتمٍ في مجموعته ووطنه وبيئته؟ وإذا كنا متفقين على أن الجواب هو البديل الثاني، فكيف ننشئ جيلا مبدعا مبتكرا ديمقراطيا، ومنغرسا في هويته العربية الإسلامية، منفتحا على العالم أجمع (والانغراس والانفتاح ليسا متناقضين فلا شجرة معمرة بلا جذور، ولكن لا شجرة معمرة بلا أغصان وأوراق تتفاعل مع بيئتها).

المدخل الثالث للتطوير، ويعطي أثره على المدى المتوسط والطويل، وربما يكون هو الأكثر إلحاحا، فيتمثل باعتنائنا بالسنوات الخمس الأولى من حياة الطفل؛ إذ أصبح يقينا بأن هذه السنوات هي الأهم في تكوّن العقل والإدراك. وللأسف، نحن نجد الآن أن نسبة الالتحاق برياض الأطفال متدنية للغاية، لا تتجاوز 60% لمستوى KG1، و13% لمستوى KG2. إن الإخفاق في العدالة الاجتماعية يبدأ من هنا؛ لأن الطفل الذي يبدأ من الصف الأول سيجد أن الأطفال من رياض الأطفال يتفوقون عليه، ويعيدونه إلى الوراء عشر درجات خلفهم، ولذا، لا بد من أن يبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية من هذه المرحلة. وكانت الحكومة قد اعتمدت خطة لإلزامية التعليم المبكر من عُمر 5 سنوات، ابتداء من 2023 ومن عُمر 4 سنوات، ابتداء من 2025. وقد تحتاج هذه الخطة إلى إعادة نظر في المواقيت؛ نظرا لتأخر التنفيذ في ظروف جائحة كورونا، ولكن علينا أن نبدأ فورا، حيث تبقى هذه الأولوية الأولى حتى لا نخسر هذه المرحلة الحاسمة في حياة الطالب.

النتائج المتوخاة على المدى القصير

هناك ثلاثة مداخل للتغيير تؤتي نتائج على المدى القصير، ونحن بحاجة ملحّة لتحقيقها؛ لأننا لا نمتلك ترف الانتظار كثيرًا، فالعالم متغير ومتطور بصورة متسارعة، وهذه المداخل هي:

أولًا: الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات في التعليم؛ إذ يتحدث المتخصصون عن ثورة ضمن ثورة قامت في السنوات الثلاث الأخيرة، وهي ما يسمى بالتعلّم المتناسب Adaptive Learning غن طريق التعلّم عن بُعد. فلأول مرة في التاريخ، نستطيع الآن أن نتعامل مع أي طالب في الصف بوتيرة مختلفة عن الطالب الآخر، وأن نكيف حالته الخاصة بما يناسب وضعه التعليمي. وقد أتت جائحة كورونا لتسرّع انتشار التعلّم عن بُعد في ضوء إغلاق المدارس، مع العلم أن التعلّم عن بُعد لم يكن يوما ما بديلا حقيقيا عن التعلّم الوجاهي. فالوضع المثالي هو أن يكمل بعضهما بعضا. واليوم مع بدء العودة إلى المدارس تبرز الفرصة الحقيقية للتكامل التام بين التعلّم الوجاهي والتعلّم عن بُعد. أي أنه أصبحت لدينا القدرة، حاليًّا، على البث من معلم متميز واحد إلى المدارس في المحافظات كافة. وبهذا تصبح المادة في متناول يد المعلم لتساعده على تقديم

المادة بشكل شائق، وفي متناول يد الطالب ليراجعها في المنزل إذا كان لديه بطء في التعلّم، أو تجاوز وتيرة الصف إذا كان متميزا سريع التعلّم.

ثانيًا؛ ويتمثل في النشاط اللاصفي، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لمَ لا نستغل العطلة الصيفية في تنظيم مخيمات ونوادٍ، بل حتى في فترة ما بعد الظهر في أثناء الدراسة؛ لتعليم المهارات الحياتية، ومهارات القرن الحادي والعشرين، باللعب والعمل ضمن الفريق الواحد، والتطوع؟

لقد بدأت وزارة التربية والتعليم بإقامة مخيم "بصمة" الصيفي تحت عنوان "ما هي البصمة التي ستتركها على أرض الوطن هذا الصيف؟" للصفوف المتوسطة منذ عام 2017، وبشكل تجريبي. وقد نجحت هذه التجربة وأقبل عليها الأهل والطلبة سنة 2018 و 2019 وشاركت فيه العديد من مؤسسات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص، وكان الهدف منها هو التركيز على المهارات الحياتية، والتعلّم التفاعلي من الأنشطة العملية والتطبيقية والتطوع في خدمة المجتمع. إلا أن جائحة كورونا حالت دون استمرارها وتعميمها على المدارس كافة.

ثالثًا؛ ويتمثل في الامتحان، ويقال في أدبيات التعليم: إن الامتحان في غاية الأهمية؛ لأن الطالب يدرس للامتحان والمعلم يعلّم للامتحان. لذلك، فكل جهود تطوير المناهج، وأساليب التعليم ستذهب هباء إذا لم يتم تطوير أدوات تقويم الطلبة. "التوجيهي" بإعادة النظر بالحسبة والمضمون، والابتعاد عن الحفظ، وقياس القدرات العليا والمهارات العليا في التفكير. والحاجة ملحّة اليوم وفي خضم الثورة الصناعية الرابعة إلى الانتقال من الفهم السطحي والعابر للمواد إلى التعمق والتخصص. وهذا يتطلب التركيز على مجالات التخصص في المرحلة الثانوية بين الأكاديمي والمهني مع الاستمرار في تطوير الثقافات العامة واللغات. ومن الضروري خفض العدد الكبير من المواد التي يطلب من الطالب التقدم بها. ومن الضروري كذلك المضي قدُما بتطوير الامتحان كونه أداة قياس فنخرج من مفهوم "معدل العام للتوجيهي" والقبول الموحّد على أساسه في الجامعات، ونتجه نحو تقويم مختلف للمواد المرتبطة بالتخصص. كما يتوجب علينا أن ننجز أتمتة الامتحان أيضا ليستطيع الطالب التقدم للامتحان غير مرة في السنة الدراسية وتقديم العلامة المعيارية بدلا من العلامة الخام لتقويم الأداء بين سنة وأخرى.

ومن المهم أيضا أن توثّق شهادة الثانوية العامة جوانب التميز في الميول، والمواهب لدى الطالب التي برزت في سنواته الدراسية مثل: الرياضة والموسيقى والفن، والتطوع في خدمة المجتمع.

بالإضافة إلى امتحان الثانوية العامة، علينا أن نمأسس لتقويم أداء الطلبة في مراحل مبكرة، فنقوّم المهارات في الصفين الثالث والتاسع؛ لنكتشف من خلاله، مثلًا، صعوبات التعلّم عند طالب معين أو قصور مدرسة ما، فلا يصح أن نتغاضى عن ذلك إلى أن يصل الطالب إلى مرحلة التوجيهي ثم نكتشف عندها أنه لا يجيد القراءة والكتابة! وفي الصف التاسع، لا بد من تشجيع الطالب على اكتشاف ذاته ومهاراته؛ ليبدأ بعدها بالتركيز والتخصص.

في النهاية، تصب المحاور كافة أعلاه في نهضة شاملة للتربية والتعليم، وقد يأتي يوم نعيد النظر في مفهوم مسمّى الوزارة نفسه، وأنا أدعو أن يكون المسمى "وزارة التنشئة والتعلّم" بدلًا من وزارة التربية والتعليم. فمصطلح "التنشئة"، كما "التربية" يشمل القيم والأخلاق، ولكنها تضيف أيضا المهارات الحياتية والمهنية العديدة التي يجب أن يمتلكها الطالب، حتى يكون ليس مواطنا صالحا فقط (أي لا يرتكب الأخطاء)، ولكن أيضا مواطنا مشاركا فاعلا مسؤولا. وفيما يتعلق بمصطلح "التعليم" ومصطلح "التعلّم" فالعالم أجمع بدأ يدرك الفرق الهائل بين المصطلحين، وأنه، وفي الكثير من دول العالم، هناك "الكثير من التعليم والقليل من التعلّم (Golbal learning crisis). إذن: فمصطلح التعليم يشير إلى ما يقدمه المعلم (teaching) وهذا أساسي طبعا، ولكن ليس بالضرورة أن كل ما يقدمه المعلم يتلقاه الطالب، خصوصا إذا كان المعلم غير مؤهل تأهيلا جيدًا، أو مطالبا بإنجاز تعليم كتب مدرسية تزداد صفحاتها وفصولها سنة بعد أخرى، بغض النظر عن فهم الطلبة. لذلك، فمقدار التعلّم (learning) وما يستوعبه الطالب هو حقيقة المعيار الأهم للعملية التعليمية.

ويومًا ما، قد نستبدل مسمّى "مدير المدرسة" إلى قائد المدرسة، وأن يكون المعلم قائد فريق وميسرا للصف بأكمله، وليس للمقاعد المتقدمة في الصف فقط.

صحيح أن الطريق طويل وصعب، لكن لا بد لنا في حاضرنا من خوض غمار هذا التحول، حتى يمارس أبناؤنا دَوْرهم الريادي الذي ينتظرهم في المئوية الثانية، والفرصة في أن يكون الأردن نموذجا لهذا التحول في المنطقة العربية.

إشكاليّات إصلاح التعليم في الوطن العربي، ومتطلّبات النهوض التربوي

الدكتور تيسير النعيمي

وزير التربية والتعليم الأسبق

عضو مجلس الأعيان الرابع والعشرين

ملخّص

تتناول الورقة استعراضا عامّا لواقع التعليم في الوطن العربي، إذ تقدم أولا عرضا لحصيلة جهود إصلاح التعليم في المنطقة العربية عن طريق مؤشرات أساسية تتعلق بفرص التعليم ونوعيته، وتتناول ثانيا – بالتحليل - السّماتِ الفنيةَ لبرامج إصلاح التعليم. وأخيرا تحاول الورقة رسم الموجهات العامة لمقاربات فاعلة لإصلاح نظامنا التعليمي العربي.

فعلى صعيد حصيلة جهود إصلاح التعليم في العقود الماضية، ارتفعت نسب المشاركة في التعليم بالمستويات كافة، ولكن لا يزال حوالي 8 ملايين طفل خارج التعليم، وكذلك تحسنت إلى حدّ ما نوعية رأس المال البشري مَقيسةً بسنوات التمدرس، ومع ذلك فنسبة الأمية التي هي 23% لا تزال مرتفعة ، ثم تقلصت الفجوات وبقيت نسبة الأمية واسعة. كما أن نوعية التعليم ما زالت متدنية، إذ يقع 37% من الطلبة أدنى من المستوى الأول و 2% في المستوى السادس (اختبار الرياضيات لدراسة PISA دورة 2015)، في وقت لا يبدو فيه أن التعليم أسهم بشكل كافٍ في نمو اقتصادي مرتفع، وزيادة فرص العمل. كما لا يبدو أن التعليم أسهم في تحسين مستويات توزيع الدخل. وكشف التحليل للسمات الفنية لبرامج تطوير التعليم إلى أنها كانت إلى حدّ كبير نماذج مكرّرة، وصمِّمت وطوِّرت دون مشاركة مجتمعية موسّعة، وانبثقت عنها مشاريعُ وبرامجُ للتصدي لكل التحدّيات، وجاءت مجزّأة بحسب المستويات والمجالات، ونفِّذت متزامنة في الوقت نفسه، وأديرت بشكل مستقل تقريبا، وكانت غير مترابطة ومتناغمة، وأخذت وقتا طويلا، وموارد مالية كبيرة في أثناء التنفيذ، وقادت إلى برامج تطويرية أخرى، أو مرحلة جديدة، وخلصت إلى نجاحات متواضعة، وكانت غير مستدامة النتائج.

وعموما، يغلب على برامج إصلاح التعليم في المنطقة العربية أنها جاءت على مستوى الأهداف العريضة، وأقرب إلى الآمال منها إلى برامج واضحة، كما دفعت إلى التنفيذ على عجل دون تصميم محكَم، أو تحديد لمتطلبات تنفيذها، وكانت مُسقَطة من الأعلى إلى الأسفل على شكل قوالب جامدة لمبادرات واجبة التنفيذ بتعليمات إدارية.

وخلصت الورقة إلى أن المدخل السليم لإصلاح التعليم العربي يتطلب تبنّي نهج تحوّلي للتغيير والإصلاح يضع المدرسة هدفا أساسيا للتطوير، وساحة للفعل، والتخلي عن مقاربات المقاس الواحد الذي يناسب الجميع ومنهجيات التصاميم الجاهزة

للإصلاح والتطوير، وتبنّي نهج ومقاربات نظميّة، والابتعاد عن نهج التطوير بالقطعة، وبناء القدرة المؤسّسية على إدارة التغيير على مستوى الأفراد والمؤسّسة، وبناء رأس المال الاجتماعي للتعليم ومهنته، ووضع أطر للحوكمة الرشيدة، وتكريس المساءلة المجتمعية، ووضع الروافع الصحيحة في موقع قيادة التطوير عن طريق التقليل من قونَنة عمليات التعليم لا سيما في التدريس، وخفض الجرعة العالية من التقويم، وربط مسارات الرقابة والاعتماد، والتقويم الوطني بنموذج مستدام للتطوير القائم على المدرسة، وأن لا ننظر إلى الممارسات العالمية على أنها البلسم الشافي لكل مشكلاتنا التعليمية.

مقدّمة

يُعَدّ التعليم أساس بناء المجتمعات وتطوُّرِها، وهو حجر الزاوية في الأنظمة الفرعية التي تشكل النظام الأساس في أي دولة؛ ونظرا لأهميته بإحداث التغير النوعي والجوهري في حياة الشعوب في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية كافة، فإن النظام التعليمي هو الأداة الفاعلة في قياس تقدُّم الأمم. والمتتبع للأنظمة التعليمية في العالم يلحظ الدّور الكبير الذي لعبته النظُم التعليمية في الإسهام في النهضة البشرية، والتطوير والتحديث وحل المشكلات الحياتية اليومية في مختلف المجالات؛ لتحتل هذه الدول المراكز المتقدمة في مختلف مناحي الحياة.

وإذا ما نظرنا إلى الأنظمة التعليمية العربية كافة وفي السنوات الأخيرة تحديدا، فإننا نلحظ الفارق الكبير في تحقيق هذه الأنظمة لأهداف التنمية في بلدانها بسب تراجع أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت ولعبت دورا أساسيا في تراجع الأنظمة التعليمية العربية، وعدم قدرتها على بلورة كيانها لتتمكن من إعداد المواطن العربي القادر على الإسهام في النهضة الإنسانية.

وقد أشار البنك الدوليّ في تقريرَ التنمية السنويّ الصادر في 26 سبتمبر من العام 2018. الذي يدعو إلى زيادة قياس مستوى التعلُّم والتحرك بناء على الأدلة للوفاء بعهد التعليم وتحقيق الدَّوْر المُنتظر من التعليم إلى "أزمة التعلّم،" من خلال عرض حقائق وأرقام مقلقة، وواقع سوداويّ يعيشه ملايينُ الأطفال في مراحل التعلّم المختلفة في العالم الثالث، كما أشار التقرير إلى أن الالتحاق بالتعليم لا يعني

بالضرورة التعلّم، فهناك فجوةٌ تعليميّة حقيقيّة يعانيها أطفالُ المدارس، وهي تشكّل حالةً من عدم التكافؤ، وتحرمهم فرصًا عادلة للمستقبل. وركّز التقرير على غياب آليّات القياس في معظم الدول ذات المداخيل المتدنّية والمتوسّطة، كما تضمّن التقرير إحصاءاتٍ عن أكثرَ من 600 مليون طفل في العالم لا يصلون إلى مستوى مهارات التعلّم الرئيسة (كالقراءة والكتابة والفهم والحساب بحسب المعايير الدوليّة للتعلّم)، ناهيك عن 260 مليون طفل حُرموا حق التعليم.

وأشار التقرير أيضا إلى فجواتٍ كبرى بين مختلف الطبقات الاقتصاديّة في بعض دول العالم، ولا سيّما الأفريقيّة والآسيويّة والجنوب أميركيّة وبعض الدول العربيّة. فبينما يحقّق الطلّاب الأثرياء ناتجًا تعليميًا مقبولًا، يتدنى أداء الطلاب من ذوي الأُسر الفقيرة في الدول ذاتها إلى معدّلات غير مقبولة؛ علمًا أن نسبة الطلّاب ذوي المستوى الاقتصاديّ المتوسّط إلى العالي في دول العالم النامي تشكّل أقلَّ من ربع معدّلات السكان في العالم ممّن هم في سنّ التعلّم. وقدّم التقرير مقارنةً في أداء الطلّاب بين الدول الغنيّة وأقرانهم من الدول النامية، فتبيّن أن متوسط أداء الطلّاب في الدول النامية يقل بـ 75% عن معدّل أداء الطلّاب في الدول المتقدّمة، وفي دول أخرى يقل بـ 95%، وهذا ما يُشكّل ضربة قوية للأهداف الأممية لتطوير التعليم، ويضاعف الهُوّة بين العالم المتقدّم والعالم النامي، ويُنذر بآثار قويّة في مستقبل هذه الدول الاقتصاديّ والاجتماعيّ، ووصِف هذا التقرير بأنه يعلن عن "أزمة أخلاقيّة واقتصاديّة" ودعا إلى التكاتف لإصلاح هذا الخلل.

وعلى الرغم من الارتفاع البسيط في معدل الإنفاق على التعليم إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية و20% من الموازنة العامة، وارتفاع نسب المشاركة في التعليم بالمستويات كافة، لكن لا يزال هناك حوالي 8 ملايين طفل عربي خارج التعليم، ولا تزال نسب الأمية مرتفعة (متوسط الأمية بين البالغين في الدول العربية 23%) رغم تقلص الفجوات، وأداءات متواضعة في الاختبارات الدولية، حيث إن أكثر من ثلث الطلبة كان أداؤهم أدنى من المستوى الأول و 2% فقط في المستوى السادس (PISA, 2018). ويعود ذلك إلى التركيز على الجوانب الفنية للنظام التربوي بعيدا عن الأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وعلى هندسة المدخلات وليس على النواتج والآثار.

كما أن برامج التطوير كانت على هيئة مشاريع وليس حركة تحولية عميقة

للنظام التربوي. وبرامج التطوير أغرقت في المركزية تخطيطا وتصميما دون مشاركة مجتمعية واسعة، ودفعت للتنفيذ دون تخطيط فاعل يرصد المتطلبات على صعيد الواقع المدرسي، وغياب نظم المساءلة وأطر مراقبة وتقويم لبرامج تطوير نظُم تعليمية غير متوائمة مع الحاجات المستجدة والمتغيرة لقطاعات الأعمال. كل ذلك أدى إلى نقص في المعارف و المهارات والقيم للمشاركة بقوة في النشاط الاقتصادي والمواطنة الحقة، وتقدُّم الطلبة من مستوى تعليمي لآخر دون التمكن من الحدّ الأدنى لمتطلبات النجاح في المستوى اللاحق، إضافة إلى بُنى وهياكل وحكامة لقطاع التعليم لا تلائم حاجات التطوير المدرسي.

وعليه، فإن برامج تطوير التعليم في السنوات الخمس والعشرين الماضية أنتجت أثارا متواضعة؛ لأن التطوير أشبه بعملية التطوير بالقطعة وفق خطة زمنية تم اقتراحها من خبراء أجانب، وبنيت على نماذج للإصلاح لم تثبت فعاليتها، ودون مشاركة مجتمعية موسّعة، وهي في الأغلب نماذج مكررة في بلدان أخرى رغم الخطاب بأنها نبعت من الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وانبثق عنها مشاريع وبرامج للتصدي لكل التحدّيات.

وبصورة عامة، فإن حصيلة إصلاح التعليم في المنطقة العربية تلخصها الخصائص والمؤشرات الآتية:

- إنفاق معقول: 5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع نسب المشاركة في التعليم بالمستويات كافة ولكن لا يزال حوالي 8 ملايين طفل خارج التعليم.
- وكذلك تحسنت نوعية رأس المال البشري مَقيسةً بسنوات التدريس، ولكن ما زالت نسب الأمية مرتفعة 30%.
- الفجوات تتقلص ولكنها ما زالت واسعة.
- أداءات متواضعة في الاختبارات الدولية: 37% من الطلبة أدني من المستوى الأول. و 2% في المستوى السادس (اختبار الرياضيات لدراسة PISA، 2018).
- لا يبدو أن التعليم أسهم بشكل كافٍ في نمو اقتصادي مرتفع وزيادة فرص العمل.
- كما لا يبدو أن التعليم أسهم في تحسين مستويات توزيع الدخل (النعيمي، 2015).

وفي ضوء ذلك نستطيع القول بأن التعليم في الوطن العربي لا يبدو أنه قد أسهم

بشكل كافٍ في نمو اقتصادي مرتفع وزيادة فرص العمل أو أنه أسهم في تحسين مستويات توزيع الدخل على الرغم من المحاولات المبذولة من بعض الدول العربية في الإصلاح التعليمي، إلا أننا نجد أن هذا الإصلاح والاهتمام بالتعليم إلى حدّ كبير هو اهتمام جزئي بعناصر محدّدة من المنظومة التعليمة، ولا يطال النظام التعليمي بصورته الكلية نتيجة عوامل عدة منها ضبابية الإرادة الحقيقية في جعل التعليم أولوية على مستوى الدولة.

ولعل تدني الإنفاق في غالبية الدول يعطي الصورة الحقيقية على هذه الإرادة مع استثناءات بسيطة لبعض الدول العربية التي تحقق تقدّما مطّردا في تطوير نظُمِها التعليمية، وحققت نجاحات ملحوظة. ومن هنا فمن الأهمية أن تعمل الدول على تخصيص نسبة كبيرة من موازناتها لصالح النظام التعليمي؛ حتى يتكمن من لعِب دوره الأساس في بناء المجتمع السليم. وما التراجع في أداء هذه الأنظمة وفق المؤشرات الدولية، ودون المستوى الدولي، والذي يكاد يكون مشتركا بين الدول العربية كافة إلا مؤشرا حقيقيا على حالة هذه الأنظمة مع التباين من دولة وأخرى على المستوى العربي؛ سوى نتيجة تبنّي بعض الأنظمة التربوية العربية سلسلة من الإجراءات العملية لكي يكون الإصلاح التربوي عاما وشاملا؛ حماية لمستقبلها؛ حتى يكون لها دور في بناء الحضارة البشرية والإنسانية.

واقع التعليم في الوطن العربي

المشهد العام

لا شك أن الأنظمة التعليمية العربية في المنطقة العربية بشكل عام تعاني من أزمات حقيقية ومزمنة بسبب تداخل أسبابها وتعقّدها، وتعدد مصادرها، وتتسم بأنها غير متوائمة مع الحاجات المستجدة، وبخاصة في المجالات العلمية والبحثية، وعدم قدرتها على تلبية متطلبات سوق العمل المعاصرة والتنمية المستدامة، حيث تشير بعض الشواهد إلى أن البلدان العربية لم تتهيأ بعد لدخول الموجة الثالثة (موجة اقتصاد المعرفة)، ولم تقترب من حافة المعرفة، وحتى غير مستعدة لمهارات المستقبل ومنها المهارات التكنولوجية، في وقت ما زالت فيه مؤسساتنا التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها تعتمد في سياساتها واستراتيجياتها وخططها وبرامجها على أطر،

أو منظومات/ مصفوفات معرفية تجاوزها الزمان والمكان، ما يستدعي التوصل لرؤية عربية تربوية مستقبلية تسهم في تمكين المواطن العربي من أداء دور أفضل في النهضة العربية والعالمية بكفاية عالية، وتأهيل الأنظمة التعليمية لإعداد المواطن العربي المنتمي والمنافس محليّا ودَوْليّا.(وثيقة مؤتمر وزراء التربية العربي العاشر، عمان ، 2015)، (تقرير استشراف مستقبل المعرفة، 2017).

لقد أكد تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم (WDR ،2018)- على "الوعي بتحقيق وعْد التعليم"؛ لأن التعليم لفترة هو العامل الحاسم لرفاه الإنسان في زمن التغيير الاقتصادي والاجتماعي السريع، وهو أفضل أداة لتجهيز الأطفال والشباب في المستقبل بالتركيز على مواضيع رئيسة وهي: وعْد التعليم، وكيفية جعل المدارس تعمل للمتعلمين، وكيفية جعل النظم التربوية تعمل من أجل التعلّم.

ولإلقاء الضوء على خريطة التعليم في الوطن العربي لا سيما على مستوى التعليم العام، سنعرض للمؤشرات الأساسية المتعلقة بفرص التعليم وجودته.

أولا: المشاركة في التعليم ما قبل المدرسي

تشير البيانات المتوافرة إلى أن المشاركة في التعليم ما قبل المدرسي ما زالت متدنية عند مقارنتها مع غيرها من مناطق العالم، رغم التحسن الملحوظ الذي حققته المنطقة العربية في هذا المجال منذ إعلان داكار للتعليم للجميع عام 2000. وفي المجمل العام، لا تُتاح فرصة التعليم (بعيدا عن الحديث عن جودة التعليم في هذا المستوى) ما قبل المدرسي إلا لربع الأطفال العرب، على أننا نجد تفاوتا ملحوظا من دولة عربية لأخرى في مؤشر الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي. كما أن عددا محدودا من الدول العربية تجاوز فيها مؤشر الالتحاق الإجمالي بالتعليم ما قبل المدرسي عتبة 70%.

ثانيا: المشاركة في التعليم الابتدائي

فعلى الرغم من التحقق الملموس في توسيع الالتحاق في التعليم الابتدائي في الدول العربية، إلا أن متوسط معدل الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي في المنطقة العربية ما زالت دون المتوسط العالمي، وتقل عن مثيلاتها في مناطق العالم الأخرى باستثناء منطقة جنوب الصحراء الأفريقية. ولعل من المفيد القول هنا أن 11% من الطلبة العرب في سنّ التعليم الابتدائي غير ملتحقين بالتعليم إما بسبب

عدم قيدهم أصلا، أو تسربهم من التعليم.

ثالثا: الأطفال العرب خارج النظام التعليمي

يقدّر أن عدد الأطفال العرب خارج التعليم الابتدائي ما مجموعه قرابة 5 ملايين طفل، 60% منهم من الفتيات (مقارنة مع 53% على المستوى العالمي)، يشكلون 8.4% من مجموع الأطفال خارج التعليم في العالم.

وإذا ما أخذنا الطلبة العرب خارج التعليم الأساسي بمجمله، فإن التقديرات تشير إلى حوالي 15 مليون طفل عربي بين 5-14 سنة هم فعليا خارج التعليم، كما أن أكثر من 10 مليون طفل في المنطقة هم صوَريّا على مقاعد الدراسة، لكنهم في خطر التسرب. كما يلحظ أن الفتيات في المنطقة هنّ المرشحات أكثر من غيرهن للتسرّب كلّما تقدمن في مستويات التعليم، وهنّ مرشحات لعدم دخول المدرسة من الأساس، في حين تبقى فرصة تسرّب الذكور هي الأكثر. ومع نهاية العام 2017 وبسبب الأزمات السياسية في سوريا والعراق واليمن ... فقد بقي أكثر من 3 مليون طفل ممن هم في سنّ الدخول للمدرسة خارج أسوار المدرسة (اليونسيف، 2018).

رابعا: الالتحاق بالتعليم الثانوي

ما زالت معدلات الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي في المنطقة العربية بحدود 70%؛ وبذلك تقل عن نظيرتها في المناطق الأخرى من العالم باستثناء دول جنوب الصحراء. ولعل ذلك يُعزى إلى نسب التسرّب المرتفعة في بعض الدول العربية، إضافة إلى عدم القيد أصلا في التعليم. ومما يرتبط بذلك، أن عدد اليافعين والمراهقين العرب ممن هم خارج التعليم يقدّر بحوالي 3.76 مليون ويشكلون 6% من جملة اليافعين والمراهقين خارج التعليم في العالم.

خامسا: الأميّة

فعلى الرغم من التوسع الكبير في توفير فرص التعليم في الدول العربية في العقود الأربعة الماضية، إضافة إلى برامج الإصلاح والتطوير التي نفذت، إلا أن الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) ما زالت مرتفعة، وتناهز 30% في التقديرات المتفائلة. ويقدّر عدد الأميين العرب بحوالي 48 مليونا، وتشكل الإناث ثلثي الأميين العرب. كما أن 90% من الأميين العرب يأتون من 6 دول عربية، ويشكلون 7% من جملة الأميين في العالم الذي يناهز عددهم 774 مليونا.

سادسا: جودة التعليم

تشكل المسائل المتعلقة بجودة التعليم في الوطن العربي واحدة من أكثر تحدّيات النظام التربوي العربي وأعقدها وأكثرها استعصاءً على الحل؛ رغم الجهود التي بُذلت وبرامج تطوير التعليم التي نفذت في معظم الدول العربية، والموارد المالية التي رُصدت لهذه البرامج. وتشير المؤشرات المتعلقة بجودة التعليم العام قياسا بأداء الطلبة العرب على الاختبارات الدولية التي تقيس مستويات المهارات العلمية، والرياضية واللغوية كاختبارات البرنامج الدولي لقياس الطلبة PISA (يقيس هذا البرنامج المهارات الرياضية والعلمية واللغوية للطلبة من عمر 15-16 عاما)، ودراسة توجهات العلوم والرياضيات TIMSS إلى تدنٍّ واضح في مستويات الكفاية والمعرفة العلمية والرياضية واللغوية للطلبة العرب.

وبصورة عامة، يقل متوسط أداء الطلبة العرب بمقدار 136-157 درجة عن متوسط طلبة أعلى 5 دول شاركت في دراسة PISA. كما يقل ما بين 90-110 درجة عن متوسط طلبة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (PISA,2018). وبلغة أخرى، فإن المستوى العلمي الرياضي للطلبة العرب من عمر 15-16 سنة (معظمهم في الصف العاشر الأساسي) لا يتعدى أداء طلبة الصف السادس الأساسي في الدول الأخرى.

ويزداد المشهد قتامةً وألَمًا حين ندرك أن 37.4% من الطلبة العرب جاء أداؤهم في المعرفة الرياضية دون المستوى الأول (يصنف أداء الطلبة إلى 6 مستويات) مقارنة مع 8.5% من طلبة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأن 82% من الطلبة العرب وقع أداؤهم في المستوى 2 فما دون مقارنة مع 42% من طلبة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأن 6.7% فقط من الطلبة العرب جاء أداؤهم في المستوى 4 فأعلى، في حين وقع أداء 29.3% من طلبة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المستوى 4 فأعلى.

التحدّيات التي تواجه التعليم في الوطن العربي

نظرا لارتباط نظُم التعليم مع البيئات الداخلية والخارجية لها، وتفاعلها الإنساني مع غيرها من الأنظمة المحلية والدولية بوصفها الموجّه الرئيس لإحداث التغيرات المرغوبة في المجتمعات، والمساهمة في البناء الإنساني للأفراد، فمن المهم أن تتبنى هذه النظم فلسفة تربوية واضحة تمكّن الفاعلين فيها من القيام بأدوارهم في

صياغة مفهوم متكامل للإنسان المواطن، وتكوينه وتأهيله للاندماج في محيطه الوطني والعالمي، وللتكيّف مع مختلف المعطيات المتجددة. إضافة إلى تنمية الثروة البشرية، وحُسن توجيهها لخدمته وللمجتمع.

يكشف تشخيص الواقع التعليمي في الوطن العربي، وحسب ما تشير إليه معظم الدراسات والتقارير الدولية ومؤشراتها، عن حقيقة تدنّي نوع التعليم، وتدنّي قدرته على لَعِب الدَّوْر المنتظَر منه لتلبية احتياجات التنمية المتجددة باستمرار، بل أصبح أحيانا عائقا لتنمية شخصية الأفراد بدلا من أن يكون عاملا من عوامل التطور والتقدم، وعليه، فإن غالبية الأنظمة التعليمية في الوطن العربي تعاني من جملة من التحدّيات والصعوبات والمشكلات التي تتفاوت من بلد إلى آخر، إلا أنها قد تكون مشتركة في معظمها وعلى النحو الآتي:

1 - تحدّيات اجتماعية- ثقافية على مستوى التنظير، والتخطيط، والعمل الثقافي في حقوله المتعددة، وعلى مستوى المواجهة المتكافئة مع التيارات الثقافية والسياسية والمعرفية والدينية الداخلية والخارجية. ويمكن للمرء أن يستنتج بوضوح أن النظام التربوي العربي يتأثر بشكل كبير بخليط من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرسمية، وغير الرسمية في مستويات متعددة خارج النظام التعليمي التي تتفاعل معا، ومع النظام التعليمي. وفي النهاية حدّدت نواتج هذه النظم التعليمية نوعا ومستوى. فالمعايير السلوكية وحالة الاستقطاب الأيدولوجي بين أصحاب المصلحة أثرت بشكل كبير في المنطقة العربية على مستوى الخدمات العامة ومنها التعليم.

2 - تتنازع التعليم حالة من الاستقطاب الحادّ بين تيارات ثقافية وسياسية ودينية وأيدولوجية، نتجت عنها توجّهات متناقضة كبّلت تطور النظام التربوي العربي، ونتج عن ذلك حالة من المراوحة في أفضل تشخيص لها. وتتمثل هذه التوترات والتناقضات في المظاهر الآتية: الشهادات مقابل المهارات، الحفظ والاستظهار مقابل الاستفسار والتساؤل، الضبط مقابل الاستقلالية، والعادات والتقاليد مقابل الحداثة (التوقعات والآمال، 2020).

3 - تحدّيات سياسات المعلمين من حيث مؤهلات العاملين في نظُم التعليم، وغياب سياسات فاعلة للاختيار والتعيين والاستقطاب، والاحتفاظ والمساءلة والتقويم القائم على الأداء، وشروط المزاولة لا سيّما وأن نوع أيّ نظام تعليمي لا يمكن أن

تتجاوز نوعية معلميه، كما أن العوامل ذات الصلة بالمعلم (ممارساته التدريسية) هي أكثر العوامل تأثيرا في تعلم الطلبة (النعيمي، 2015).

4 - تحدّيات السياق المالي والاقتصادي على مستوى الاختيارات، والإصلاحات، والتكيّف مع الأنظمة الاقتصادية الحديثة، وإحراز النجاح في عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل. وهذا التحدّي يضرب بعمق الإصلاح التعليمي وبوجه عام انخفض النموّ الاقتصادي، وزادت نِسب المديونية وتراجعت معدلات التشغيل.

5 - تحدّيات اجتماعية على مستوى محاربة الثالوث الخطير، الفقر والجهل والمرض، ومقاومة اليأس الذي يدفع بالشباب إلى الإحباط، وعلى مستوى المواءمة بين النظم وأنماط السلوك الحديثة، وبين المحافظة على الثوابت والخصوصيات الثقافية والحضارية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي، أو على مستوى التفاعل مع الحضارة والثقافات الإنسانية.

6 - تحدّيات الصراعات وعدم الاستقرار السياسي على مستوى إدارة الأنظمة السياسية، وإرادتها السياسية الحقيقية في الإصلاح التعليمي وغيره، أو حتى على مستوى الاستجابة للتطلعات وعلى مستوى الثقة بين المواطنين والإدارة الحكومية، ناهيك عن الاضطرابات السياسية التي تعيشها المنطقة العربية التي أثرت على الأنظمة الفرعية في كل دولة.

7 - تحدّيات تنموية على مستوى الجهود المبذولة للقضاء على معوقات التنمية، وعلى مستوى بناء القدرات للنهضة التنموية في جميع الميادين، وخاصة مجالات البحث العلمي والاختراع والاكتشاف والريادة والابتكار، الذي أدى إلى تدني قدرة الأنظمة التربوية العربية كأدوات فاعلة وقادرة على إحداث التنمية الشاملة والمستدامة.

8 - تحدّيات حوكمة الأنظمة التربوية العربية في إدارتها ومركزيتها، وغياب نظم المساءلة، وعدم استقرار السياسات التعليمية، وتعدّد النظم والمناهج وعدم مواكبتها تطورات العصر وتقنياته، وخاصة التي يشهدها الحقل التعليمي على الصعيد الدولي ما يعمق من الهوّة الفاصلة بين التعليم في الوطن العربي والتعليم في العالم المعاصر، أو حتى تعظيم الاستفادة المتبادَلة من الخبرات والقدرات لتطوير التعليم وتجويده في إطار الجوامع الفكرية والحضارية بين الأمم.

9 - تحدّيات دمقرطة الأنظمة التعليمية العربية وانفتاحها، وتفاعلها مع الأنظمة الفرعية الداخلية، وعدم الرغبة في بناء الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات

المحلية لتحمل المسؤوليات الاجتماعية والتربوية في توفير البيئة المدرسية المحفزة للتعليم، والحوار والتعبير واحترام الآراء وحرية المبادرة والتصرف والتفكير في استنباط الحلول للمشكلات في كثير من البلدان العربية.

10- تحدّي الأمية والمساواة بين الجنسين، والاعتراف الخجول بها، وتدنّي قدرة تلك الدول على محوها بشكل فعال وشامل. فعلى الرغم من الجهود المبذولة والأموال التي أنفقت في هذا المجال. إلا أن هناك ارتفاعا بمعدل البطالة لا سيما بين الشباب في كثير من الدول العربية، فقد بلغت لدى (الإناث 42.5 في حين بلغت عند الذكور 25.2) (المصدر Source: ILO 2013a).

11- تحدّي تراجع الموارد المالية المتاحة للتعليم، وتراجع الإنفاق على التعليم وانخفاض نسبه مقارنة مع الأنظمة الفرعية الأخرى لا سيما في ظل انعكاسات تداعيات جائحة كورونا. وهذا من التحدّيات الكبيرة التي تواجه التعليم العربي بمختلف أنماطه في ظل الطلب المتزايد على التعليم، وغياب سياسات تعدد مصادر تمويل التعليم وتنوعه.

12- التحدّي في تدنّي القدرة على مجاراة التقدم الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الرقمية، وقصور الجاهزية التقنية، والإمكانات المادية والفنية والأكاديمية لدى البلدان العربية أو حتى التكيّف معه حسب المؤشر العالمي للتعليم؛ من أجل المستقبل في جاهزية التكنولوجيا (مهارات المستقبل، تقرير استشراف مستقبل المعرفة، 2018).

السّمات العامة لجهود تطوير التعليم في الدول العربية

على نحو مشابه للدول الأخرى، يُنظر إلى إصلاح التعليم في المنطقة العربية على أنه المحرك الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إلا أن حصيلة جهود تطوير التعليم في العقود الثلاثة الأخيرة جاءت واضحة كميّا (توسيع فرص الالتحاق وتضييق فجوات عدم العدالة وغيرها) ومتواضعة إلى حدّ كبير نوعيّا (مع استثناءات بسيطة لبعض الدول العربية التي بالفعل تحقق تقدّما جوهريا في مستويات جودة التعليم وتضييق الفجوات)، إضافة إلى غياب آثار واضحة لجهود تطوير التعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (تقارير البنك الدولي للسنوات العشر الأخيرة، تقارير المعرفة العربية للسنوات الخمس الأخيرة).

ويمكن القول: إن معظم محاولات التطوير:

- نماذج مكررة رغم الخطاب الذي يشير إلى أنها نبعت من الواقع الاجتماعي والاقتصادي.
- صمّمت وطورت من دون مشاركة مجتمعية موسعة.
- انبثق عنها مشاريع وبرامج للتصدي لكل التحدّيات.
- جاءت:
  - مجزّأة بحسب المستويات والمجالات.
  - نفِّذت متزامنة في الوقت نفسه.
  - أُديرت بشكل مستقل تقريبا.
  - غير مترابطة ومتناغمة.
- أخذت وقتا طويلا وموارد مالية كبيرة في أثناء التنفيذ.
- خلصت إلى نجاحات متواضعة.
- غير مستدامة النتائج.
- قادت إلى برامج تطويرية أخرى أو مرحلة جديدة.
- يغلب على برامج إصلاح التعليم في المنطقة العربية أنها جاءت على مستوى الأهداف العريضة وأقرب إلى الآمال منها إلى برامج واضحة، كما دفعت على عجل إلى التنفيذ دون تصميم محكَم، أو تحديد لمتطلبات تنفيذها. وكانت مُسقَطة من الأعلى إلى الأسفل على شكل قوالب جامدة لمبادرات واجبة التنفيذ بتعليمات إدارية (النعيمي، 2015).

ولهذا، فإن المشهد العام للنظم التعليمية العربية يضعها في إطار النظم التعليمية الجامدة، وغير المتوافقة مع حاجات المتعلمين والحاجات الاجتماعية، والاقتصادية والتنموية. كما أن وزارات التربية والتعليم – في كثير من الدول العربية - حشرت نفسها في التفكير داخل الصندوق لا خارجه. فسياسات التعليم تقليدية وفي الغالب منسوخة من نظُم أخرى، ونظُم تشغيلية وإجرائية تقليدية مع غياب شبه كامل لنظُم مساءلة مستقلة وموضوعية. كل ذلك يدفع إلى الاستنتاج بأن التغيير ليس صعبا فقط، وإنما قد يكون مستحيلا.

وبصورة أكثر تحديدا، فقد أشارت بعض التقارير إلى تقدّم كمي ملموس في نشر التعليم العام والعالي، وتراجع نسب الأمية في بعض الدول العربية. أما الآثار النوعية

للتطوير مَقيسةً بجودة تعلم الطلبة، فقد جاءت مخيّبة للآمال في كثير من الأحيان. وقد عزا بعض التربويين فشل برامج الإصلاح في تحسين نوع التعليم إلى عوامل كثيرة أبرزها فشل منهجيات إصلاح التعليم في إحداث تغيير فعلي على مستوى الممارسات التعليمية المدرسية وبيئات التعليم المدرسي (فاعور، 2012). وبصورة عامة يمكن الإشارة إلى العوامل الآتية كونها أسبابا محتمَلة:

1 - كانت مبادرات تطوير التعليم معزولة عن الأولويات الحقيقية للتعليم، وحاجات الممارسين المهنيين العاملين في التعليم والأنساق الاجتماعية والثقافية المدرسية (Akkary, R. 2014).

2 - معظم مبادرات برامج إصلاح التعليم كانت نُسَخا مكررة لبرامج نفّذت في دول أخرى لم تثبت فعاليتها، وغالبا لا تتفق مع أولويات التنمية.

3 - معظم برامج تطوير التعليم كانت مستعرضة Large-scale عابرة لعناصر كثيرة في النظام التعليمي وغلب عليها شيوع منهجية القمة - القاعدة في برامج إصلاح التعليم؛ انسجاما مع الهرمية المركزية الشديدة للنظام التعليمي العربي، ونظام حوكمته ما أفقد برامج التطوير عناصر المبادرة والتملك من المعلمين، وحدّ من تحوّلها إلى حركة عميقة في النظام التعليمي، وأفقدها عناصر الاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت مقاربات الإصلاح على تطوير المدرسة من الخارج بدرجة كبيرة من خلال سياسات وتعليمات ولوائح، وبدرجة أقل تم التركيز على: كيف يمكن إحداث التحوّل المدرسي المنشود من الداخل؟

4 - اتسمت سياسات تطوير التعليم في المنطقة العربية بأنها منفصلة إلى حدّ كبير عن واقع التعليم العربي، وكانت أقرب إلى نمط" استيراد سياسات لدول أخرى" لم تستند إلى شواهد مشتقة من قاعدة معرفية وطنية (Abi-Mershed,2010).

5 - عناصر التخطيط الفعال لتنفيذ برامج الإصلاح تم تجاهلها في الغالب، وغالبا ما دفعت مبادرات التطوير التي جاءت بأهداف عامة عالية الطموح ومستهدفات غير واقعية، وخلت من أطر واضحة للمراقبة والتقويم وأنشطتها غير مؤطرة زمنيا إلى دوائر التنفيذ دون تخطيط مسبق لمتطلبات التنفيذ.

والخلاصة العامة أن جهود تطوير التعليم في العقود الثلاثة الماضية قادت إلى مزيج من النجاحات والإخفاقات (مع استثناءات بسيطة لبعض الدول العربية التي

بالفعل حققت نجاحات مشهودة في تطوير نظُمها التعليمية) من حيث:

- التركيز على الجوانب الفنية للنظام التربوي؛ بعيدا عن الأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.
- التركيز على هندسة المدخَلات وليس على النواتج والآثار.
- كانت على هيئة مشاريع، وليس حركة تحولية عميقة للنظام التربوي.
- أغرقت في المركزية تخطيطا وتصميما دون مشاركة مجتمعية، ودفعت للتنفيذ دون تخطيط فاعل يرصد المتطلبات على صعيد الواقع المدرسي.
- غياب نظم المساءلة وأطر مراقبة وتقويم لبرامج التطوير.

والسؤال المهم والكبير كيف لنا أن نُحدث إصلاحا حقيقيا فاعلا ومستداما في التعليم؟

إن تحدّيات إصلاح التعليم وإشكالياته لا تتفرد فيها المنطقة العربية وحدَها. فالتحدّي الأبرز في ترجمة العناوين العريضة والبرامج المستعرضة وتحويلها لتطوير التعليم إلى ممارسات جديدة فاعلة تؤثر مباشرة في التعليم الصفي. وما نحتاجه هو تغيير واضح وصارم لمجال الاهتمام والتركيز من الاعتماد على الأهداف والعبارات الكبرى والفضفاضة إلى التركيز على مكان الفعل التربوي الحقيقي (المدرسة والصف، المتعلم والمعلم) وما يحتاجه لتحقيق رسالته.

وبلُغة أخرى، ما نحتاجه هو تحوّل عميق في حوكمة النظام التعليمي، ونموذج صنع السياسات وهندسة عميقة منظمة للعمليات، وأنماط تخطيط التعليم، ووضع الخطط؛ ليكون التركيز على بناء قدُرات المعلمين والقيادات المدرسية؛ ليتولوا هم أنفسهم التخطيط للتغيير والتطوير وإدارته واستدامته.

وهنا، يبرز السؤال الكبير: إذا لم نُفلح في محاولات التطوير السابقة كيف يمكن أن تكون مقارباتنا التطويرية أفضل في ضوء مشهد تربوي أكثر تعقيدا حاليا؟

إن الفهم العميق لما ينطوي عليه التغيير والإصلاح الفاعل للنظام التعليمي العربي يمثل الخطوة الأولى في الاتجاه السليم؛ وذلك بتبنّي مقاربات ثبَت بالشواهد الموضوعية العلمية نجاعتُها من ناحية، والابتعاد عن المقاربة الشائعة في إصلاح نظامنا التعليمي والمتمثلة في المقاس الواحد يناسب الجميع One-size-fits-all approach من ناحية أخرى. إذ ينبغي علينا أن ندرك أن تطوير التعليم يستغرق وقتا وجهدا ويحتمل مخاطر جمة ويواجه ممانعة وقيودا نظمية System Barriers.

وهنا، فإنه يمكن الإشارة إلى الموجّهات العامة لمقاربات فاعلة لإصلاح نظامنا

التعليمي العربي وهي على النحو الآتي:

1 - نهج تحوّلي للتغيير والإصلاح يضع المدرسة هدفا أساسيا للتطوير؛ حيث تكون المدرسة ساحة له فيشمل ذلك إعادة تشكيل ثقافتها وعلاقاتها وقيمها، وتحويلها إلى منظمة تعلمية ينخرط أفرادها بمراجعة اعتقاداتهم التربوية، وممارساتهم؛ ليصبحوا أفرادا تأمّليين متعلمين، على أن ذلك يشمل أيضا حلقات النظام التعليمي الأخرى، ونتجاوز حالة التشخيص للواقع وإعلان ما نريد دون أن نتوافق حول إجابات لتساؤلات جوهرية حول كيف نعلم أفضل؟ وكيف نصل إلى حوكمة رشيدة؟ وكيف نحدث التطوير المنشود؟

2 - التخلي عن مقاربات المقاس الواحد الذي يناسب الجميع، ومنهجيات التصاميم الجاهزة للإصلاح والتطوير؛ إذ تشهد المنطقة العربية دعوات متزايدة من قطاعات مختلفة تنتقد فيها نهج إصلاح التعليم القائم على مقاربة" المقاس الواحد مناسب للجميع " لما تمثله مثل هذه المقاربات من رُزَم جاهزة، مع إغفال واضح للسياق الثقافي والحضاري والاجتماعي لتطوير التعليم الذي يشكل عملية التغيير، ويؤثر في وتيرة تنفيذها ومساراتها من ناحية، ولحالة انفصال هذا النهج عن الحاجات الفعلية والواقعية للمدارس والقائمين عليها (Akkary,R. 2014). وفي هذا السياق، يؤكد كثير من الخبراء العرب في مجال تطوير التعليم أن من أهم التحدّيات التي واجهت وما زالت تواجه التطبيق الفعال لمبادرات تطوير التعليم أنها تجلب معها في العادة جملة من الافتراضات والقيم والمعايير ومسارات التنفيذ التي تناقض وتصطدم مع المعايير والقيم، والافتراضات السائدة ضمن السياقات الثقافية والحضارية والاجتماعية الحاضنة لسياق تنفيذ تطوير التعليم؛ لأن نجاح تنفيذ برامج تطوير التعليم لا تعتمد على وجاهتها الفنية، وحسن تصميمها، ولا تتطلب فهم مضامينها ومنهجياتها فقط، وإنما تعتمد أيضا وإلى حدّ كبير على الفلسفة العامة لمثل هذه المبادرات وافتراضاتها (Hallinger, 2010).ومن هنا، لا بد لنا وعلى جميع المستويات أن نتوقف عن النظر إلى إصلاح التعليم على أنه مجرد تبنّي نماذج جاهزة. وعلينا أن نؤمن إيمانا راسخا بأن إصلاح التعليم ينطوي على تغيير عميق وحركة تحوّل عميقة في النظام التعليمي، في إطار من المراقبة والتقويم ضمن سياق ثقافي واجتماعي، وأن عملية التغيير هذه عبر ثقافية تبادلية لا خطّيّة.

3 - تبنّي نُهُج ومقاربات نظمية، والابتعاد عن نُهُج التطوير بالقطعة؛ إذ أكدت غالبية الدراسات حول فعالية برامج إصلاح التعليم حول العالم بعامة، وفي المنطقة العربية بخاصة أن المؤسسة التعليمية نظام مؤلف من أجزاء مترابطة ومتداخلة، وأن منهجيات إصلاح التعليم السائدة في المنطقة العربية لم تنجح؛ لأنها جاءت على شكل مبادرات مجتزَأة، وضيقة النطاق، كحلول سريعة لعناصر منفصلة للنظام التعليمي.

وتؤكد الدراسات أيضا (McLaughlin, 1990) على أن مبادرات تطوير التعليم الفعالة هي تلك التي تكونت من تدخلات وعناصر منسقة، استهدفت الممارسات الصفية والمدرسية دون إغفال للسياق المؤسسي الموسع. ومن هنا، فإن من عناصر التنفيذ الناجح لمبادرات تطوير التعليم أن نضمن تفاعلا مستمرا بين الممارسين على مستوى المدرسة، وراسمي السياسات؛ نظرا لاختلاف الاهتمام بين المجموعتين. ففي العادة يهتم راسمو السياسات بتماثل العمليات والبنى والأنماط المؤسسية مصدرا لاستقرار النظام التعليمي، في حين يواجه الممارسون على مستوى المدرسة تحدّيات الواقع ويعايشونها، ما يتطلب مساحة من الاستقلالية لاجتراح حلول واقعية قد لا تحيط بها مبادرات التطوير المسقطة من قمة النظام التعليمي. ومما يرتبط بذلك، ضرورة خلق التوافق والاتزان المنشود بين برامج الإصلاح المسقَطة من القمة إلى القاعدة Top-down ومحدّدات الواقع على مستوى المدرسة (Abi-Mershed, 2010). وتشير الدراسات (Fullan,2007) إلى ضرورة التحوّل من المقاربات الـمُسقطَة من أعلى إلى أسفل نحو نموذج يكون التطوير نابعا تصميما وتنفيذا من القاعدة (المدرسة)، مع دعم من المستوى الأعلى، إذ لم تثبت فعالية التطوير من القمة إلى القاعدة، أو من القاعدة إلى القمة. ما هو مطلوب هو مقاربة أكثر تعقيدا تمزج بين الاثنين (النعيمي، 2015). وهذا بالطبع يتطلب إعادة تنظيم النظام التعليمي، ودوائر صنع القرار والسياسة والأدوار فيه.

4 - اتباع نهج ارتقائي متدرّج Evolving للتخطيط لتنفيذ برامج الإصلاح؛ فقد أضحى واضحا من حيث الفعالية والاستدامة أن استراتيجيات تصميم برامج تطوير التعليم القائمة على منحى التطوير بالقطعة لم تحقق النتائج والآثار المأمولة. وعلى الرغم من أن الدراسات تشير إلى أن العامل الحاسم في نجاح برامج التطوير يقع أساسا في مستوى التنفيذ، وليس في جودة التصميم فحسب، إلا أنه من الثابت أن تبنّي نهج ارتقائي متدرج ضمن إطار محكم من المراقبة والتقويم

يعدّ من العوامل الحاسمة في فرص نجاح برامج تطوير التعليم.

ووفقا لـ (McLaughin, 1987) فإن ما يسمّى بـ"إشكالية التنفيذ" هي ما ميزت كثيرا من برامج إصلاح التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول، إذ إن غالبية برامج تطوير التعليم لم تتجاوز مرحلة "التبنّي"Adoption، وقليل منها وجدت سبيلها للتنفيذ، والنزر اليسير من هذه المشاريع والبرامج استمرت ووصلت مرحلة الاستدامة لأسباب تتعلق بسوء تقدير مدى تعقيد عملية التغيير، وعدم تقدير متطلباتها، إضافة إلى العوائق المؤسسية التي رافقت التنفيذ. وخلصت الدراسة إلى أن التغيير والتطوير الفعال هو ذلك الذي يتسم بالتكيّفية المتبادَلة خلال التنفيذ، لا بالنمطية الموحّدة للتنفيذ، فالتغيير لا يمكن النظر إليه على أنه عملية خطية. ومن هنا، فإن الخطط التنفيذية الفاعلة هي تلك التي تتعامل مع المعوقات والتحدّيات المؤسسية المرافقة للتنفيذ، وتعدّل مسارات التنفيذ للتكيّف معها.

5 - بناء القدرة المؤسسية على إدارة التغيير على مستوى الأفراد والمؤسسة؛ تتطلب إدارة التغيير الفاعلة تبنّي استراتيجيات عملية لإدارته بطريقة منظمة. فتطوير التعليم يستغرق وقتا وجهدا، ويواجه ممانعة وقيودا نظمية System Barriers ما يتطلب توجيه الجهود وتأمين الموارد لبناء رأس المال البشري والاجتماعي(Fullan, 2007)، وتشكل الثقة وعمليات بناء رؤية مشتركة والانفتاح، وتبادل الخبرة وغيرها مكونات أساسية في بناء رأس المال الاجتماعي على صعيد المؤسسة، وفي بناء " ثقافة التطوير".

6 - مهننة التعليم؛ يُعَدّ تمهين التعليم مطلبا أساسيا لغايات الإصلاح التعليمي؛ على أن يتم ذلك وفق معايير محدّدة تنظر إلى التدريس والخدمة التعليمية على أنهما مهنة مكتملة الشروط، تتطلب تحقيق معايير محدّدة للممارسة والتقويم، والنمو المهني والمساءلة؛ على أن يشمل ذلك معايير واضحة تأخذ بمنحى الكفايات لاستقطاب المعلمين، وسياسات تقويمهم القائمة على نواتج الممارسة المهنية.

7 - الاهتمام بالطفولة المبكرة والتعليم الأساسي؛ إن إصلاح التعليم يستلزم الاهتمام بمرحلة التعليم الأساسي وببرامج الطفولة المبكرة وتطويرها بما يتناسب وخصائص هذه المراحل، على أساس أنها القاعدة الأساسية للتعليم. وأي تأخر في استثمارهما يؤثر في جميع عناصر المنظومة التعليمة ومدخلاتها وإصلاحها.

8 - الحوكمة والمشاركة وأنظمة الرصد والتقويم والمساءلة؛ إذ يلاحَظ على عمليات الإصلاح

التي تمت للأنظمة التعليمة في كثير من الدول، ورغم تركيزها على الجوانب الإدارية، أنها لم تطَل العناصر الأساسية لحوكمة النظام، إضافة إلى غياب الأطراف والجهات الفاعلة من القِطاعين العام والخاص في عملية إحداث التغيير؛ سواء أكان ذلك من داخل النظام التعليمي أم من خارجه، وعدم استناد سياسات التعليم إلى شواهدَ وأدلةٍ مدعَّمة بالبيانات، والبحث وغياب نظُم الرصد والمتابعة والتقويم، وغياب أنظمة المساءلة الحقة. وعليه، فقد آن الأوان لمزيد من المشاركات الحقيقية من المعنيين كافة، وخاصة المدرسة والمجتمع؛ ليسهموا في تحمّل مسؤولياته نحو التعليم ثم المساهمة في المساءلة التعليمية كونها جهة محايدة لضمان تجويد التعليم.

9 - الاستفادة من المداخل والمقاربات الدولية التطويرية؛ حيث قامت بالفعل بعض الدول العربية باستخدام مداخل ملائمة لأنظمتها التعليمة، مثل المدخل النظمي systemic، وإعادة هياكلها ويومها الدراسي، وخططها الدراسية، ومناهجها ومؤهلات معلميها وكفاياتهم، وشروط اختيارهم وترخيصهم، والاحتفاظ بهم وترقياتهم ومساءلتهم وتقويمهم، وتوظيفها لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات. وحققت تقدما ملحوظا في أنظمتها التعليمية.

10- وضع الروافع الحقيقية لإصلاح التعليم في موضع القيادة؛ لقد ميزت برامج التطوير في دول كثيرة حول العالم تلك المبالغة في وضع آليات للمساءلة، والتركيز على الاختبارات والتقويم، مع إجراءات عقابية، في حين ركزت الدول التي حققت نجاحا ملحوظا مثل فنلندا على التوسع في ثقافة الثقة، كما ركزت على رأس المال الاجتماعي للتعليم. ومن هنا، فإن الحل يكمن بالربط المحكَم بين التعلّم-التدريس- التقويم، وبناء رأس المال الاجتماعي للتعليم، وتبنّي نهج نظمي للتحول والتطوير. فالمطلوب هو استبدال قوة الطاعة العمياء للروافع السليمة بالروافع الخطأ. هذا المنظور في وضع الروافع الصحيحة في موقع القيادة، هو ما يحدِث الفرق في التقليل من قوْنَنة عمليات التعليم لا سيما التدريس، وخفض الجرعة العالية من التقويم، وربط مسارات الرقابة، والاعتماد والتقويم الوطني بنموذج مستدام للتطوير القائم على المدرسة، وأن لا ننظر إلى الممارسات العالمية على أنها هي الترياق الشافي لكل مشكلاتنا التعليمية.

المراجع

1 - البنك الدولي (2017-2018). **تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.**

2 - البنك الدولي(2020). **"التوقعات والآمال: إطار جديد للتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**

3 - البنك الدولي (2018). **ديون فيلمر، وهالسي روجرز**، تقرير التنمية السنويّ.

4 - عبد العزيز التويجري (2003). **التعليم العربي، الواقع والمستقبل" المستقبل العربي**، عدد 292، جوان، ص 171.

5 - عبد العزيز عبد الله السنبل (2002). **التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

6 - محمد فاعور (2012). بطاقة تقييم للتعليم في العالم العربي: **البيئة المدرسية ومهارات المواطنة"**، أوراق كارنيغي، شباط/فبراير.

7 - مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي للدول العربية/ **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018، تقرير استشراف مستقبل المعرفة**، دبي.

8 - مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي للدول العربية/ **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017**، تقرير استشراف مستقبل المعرفة، دبي.

9 - مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي للدول العربية/ **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017، تقرير المعرفة والثورة الصناعية الرابعة**/ تحليل المؤشرات.

10- معهد الإحصاء/ البنك الدولي، 2017، Ed Stats (Education Statistics).

11- الملتقى الدولي حول قضايا التربية والتعليم في الوطن العربي (2018): تحدّيات وحلول، تونس، آب، https://www.diae.events/ar/events

12- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(2016). **واقع التعليم في الوطن العربي وسبل تطويره**، وثيقة مؤتمر وزراء التربية العربي العاشر، عمّان.

13- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(2002). **التعريف بالفكر التربوي العربي المعاصر**، تونس.

14- (النعيمي، 2015). **إشكاليات إصلاح التعليم**. ورقة عمل في المؤتمر الثاني للمركز الإقليمي للتخطيط التربوي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

15. Abi Mershed.O.(2010).The politics of Arab educational reform. In Trajectories of education in Arab World: Legacies and challenges. New York: Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies.

16. Abhilash, M. (2010). Nano robots. International Journal of Pharma and Bio Sciences V1(1). Available from: https://ijpbs.net/51.pdf.

17. Alnoaimi, T., Pekka. Essafi., and Audet.L (2017). Eighth Grade Students Performance on TIMSS 2015 Science Scale in Gulf States: What matters most?

18. Alnoaimi, T.& Abu Raghib, N(2015). Review of Education-for-all in Arab States: UNESCO Beirut Office.

19. Akkary, R. K. (2014). Facing the challenges of educational reform in the Arab world. Journal of Educational Change, 15(2), 179202-.

20- The 5 Pillars (October 2017). Morocco bans niqabs in schools. Available from: https://5pillarsuk. com/201722/10//Morocco-bans-niqabs-in-schools.
ttps://www.diae.events/ar/events.

21- Fullan, M. (2007). The new meaning of educational change (4thed.).New York, NY: Teachers College Press.

22- Hallinger, Philip (2010). Making Education Reform Happen: Is There an "Asian" Way? Asia Pacific Centre for Leadership and Change Hong Kong Institute of Education.

23- Hallinger, P. (2010) Leadership for Learning: What We Have Learned from 30 Years of Empirical Research? Paper presented at the Hong Kong School Principals' Conference. The Hong Kong Institute of Education, Hong Kong.

24- McLaughlin, M. (1990). The RAND change agent study revisited. Macro perspective and micro realities. Educational Researcher, 19(9), 1116-.

25- McLaughlin, M. (1987). Learning from experience: lessons from policy implementation. Educational Evaluation and Policy Analysis, 9(2), 171178-.

26- UNICEF (2018). Middle East and North Africa: Generation 2030.
https://www.unicef.org/mena/reports/generation-2030-middle-east-and-north-africa.

التعليم في المستقبل وتنمية الموارد البشريّة

الأستاذ الدكتور محيي الدين توق

وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق

وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء الأسبق

وزير التنمية الإدارية الأسبق

- التنمية البشرية تضع في صميمها البشر، وللبشر الولاية على التغيير.
- تقرير التنمية البشرية/ عمان/ أيار (مايو) لعام 2020.

فهرس المحتويات

- مقدمة
- تطور التعليم في الأردن:
  - مرحلة التأسيس: من الإمارة إلى الاستقلال.
  - مرحلة البناء: من الاستقلال إلى نهاية القرن العشرين.
  - مرحلة مراكمة البناء والتطور: الدخول إلى القرن الحادي والعشرين.
- الإصلاح التربوي: نظرية نقدية.
- ملامح التغيير التربوي في القرن الحادي والعشرين.
- التعليم وتنمية الموارد البشرية.

مقدّمة

تهدف التنمية البشرية إلى تحسين معارف العاملين وتطوير مهاراتهم واتجاهاتهم من موظفين ومستخدمين، وذلك من ثلاثة محاور رئيسة، هي: الاستخدام المتكامل والأمثل للموارد البشرية، والتنظيم المؤسسي الفعال، والتطوير المهني المستمر، ما يؤدي إلى رفع كفاية أداء الأفراد، والجماعات العاملة في دائرة أو مؤسسة أو قطاع ما، وتطوير تنظيماتها، وزيادة رأسمالها البشري، وتحسين قدرتها على الاستجابة للمستجدات، ومواجهة التحديات؛ وصولا للريادة والابتكار، وإدارة التغيير بشكل سليم وآمن.

إن الأفراد والجماعات هم المورد النشط والمنتج، وبقدر ما يكونون على درجة عالية من الكفاية والفعالية والقدرة على العمل والتفكير بطرق منتجة وخلاقة يمكنهم استخدام الموارد الأخرى بكفاية عالية وتسخيرها لإنتاج الخدمات والسلع عالية الجودة وتطويرها، وتحقيق النجاح المؤسسي، والإسهام في تنمية المجتمع وازدهاره. كما أن لتنمية الموارد البشرية دَوْرا حيويا في تطوير مهارات الأفراد والجماعات الريادية والابتكارية الضرورية للتقدم والتنمية المستدامة وتعزيزها، إذ إن المهمة الأساسية لإدارة الموارد البشرية وتنميتها هي توفير الكوادر البشرية المؤهلة والكفؤة والفعالة، والاحتفاظ بالكفايات ورعايتها، وتطويرها بالتدريب والتعلّم المستمرين، والتنظيم المؤسسي الفعال اللازم لذلك.

يتضح مما سبق، أن المفهوم المتكامل والشامل لتنمية الموارد البشرية يتضمن ثلاثة مكونات أساسية لا بد من أخذها مجتمعة بعين الأهمية؛ لفهم الدَّوْر الذي تقوم به في بناء الدول والمجتمعات، وتقدمها وازدهارها، وهذه المكونات هي:

1 - الكوادر البشرية من الأفراد والجماعات العاملة في دائرة، أو مؤسسة أو مُنشأة.

2 - البنى والهياكل التنظيمية للدائرة أو المؤسسة أو المنشأة، ووسائل العمل المتاحة فيها.

3 - السياسات والتشريعات وإجراءات العمل التي تحكم عمل الأفراد، والجماعات وسلوكهم.

إن فهم الكيفية التي أسهم فيها التعليم في الأردن في بناء الدولة في المئة سنة الماضية، أو التعرف على الكيفية التي سيسهم فيها التعليم في المستقبل، يستدعي فهم كيف عملت هذه المكونات الثلاثة مجتمعة ومتكاملة؟ وكيف ستعمل في المستقبل في عمليه البناء هذه؟ آخذة بعين النظر المحددات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي رافقت نشوء الدولة، ولا يزال بعضها يؤثر على طريقة اشتغال الدولة بشكل مباشر، أو غير مباشر.

دخلت المنطقة جنوب خط الانتداب الفرنسي، أي ما يعرف حاليا بالأردن وفلسطين في حالة من الفوضى والاضطراب وانعدام الأمن؛ نتيجة الفراغ الذي نجم عن انهزام الإمبراطورية العثمانية وإجهاض مشروع المملكة العربية السورية في سوريا الطبيعية عام 1921، بقياده الأمير فيصل بن الحسين الذي كان يهدف إلى سدّ هذا الفراغ بإنشاء دوله عربية مستقلة تحافظ على التراب الوطني ووحدة الأراضي العربية. وعندما نجح الأمير عبد الله بن الحسين الملك في ما بعد بإخراج أراضي شرق الأردن من وعد بلفور، وفي سعيه لإنشاء إمارة فيها تكون امتدادا وتجسيدا لمبادئ الثورة العربية الكبرى للشريف حسين، التقى هذا السعي مع المشروع السياسي لقبائل شرق الأردن في تلك الفترة والذي كان يتمثل في ترسيخ هويتهم الوطنية العربية، وإقامة دولة حرة مستقلة (النقرش، 2018)، وحين تأسست إمارة شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين في شهر آذار مارس سنه 1921 تداعت عشائر شرق الأردن وزعماء القبائل إلى تأييد الأمير، والانضمام إلى مسعاه نظرًا لانسجام مطالبهم الوطنية مع المشروع السياسي لقيادة الثورة العربية الكبرى (محافظة، 1995).

لم يكن للإمارة الحديثة (الدولة) عند قيامها حدود مُعرّفة، ولا جيش يصون أمنها، ولا هياكل وتنظيمات لإدارة شؤون الدولة والمجتمع. وفي الوقت نفسه كان

المجتمع مُقسَّمًا وغير موحَّد. وفي عقدين من الزمن تمكنت الإمارة الجديدة بحكمة القيادة، وعزيمة الشعب من توفير أهم ثلاثة مستلزمات لبناء الدولة، وهي: أجهزه إدارة الدولة المدنية والعسكرية، ومنظومه الأمن، وإقامة العدل وترسيخ حكم القانون، والموارد البشرية القادرة على بناء الدولة وتسيير أعمالها. وفي سعي الإمارة لتوفير هذه المستلزمات، تم الاهتداء بثوابت أساسية أثرت في مسيرة الدولة الأردنية في المئوية الأولى من تاريخها سياسيّا واجتماعيّا وتربويّا وهذه الثوابت هي:

1 - مبادئ الثورة العربية الكبرى في الحرية والاستقلال ووحدة الأمة العربية.

2 - الحفاظ على وحدة التراب الوطني بإنشاء جيش قوي يحافظ على حدوده، وقوة فاعلة تحافظ على الأمن الداخلي وتصونه.

3 - التنظيم الجيد للشأن الداخلي، وتطوير الخدمات العامة للمواطنين، من حيث التعليم والرعاية الصحية، والاجتماعية والنقل وغيرها.

4 - ضمان العدالة بين الناس، وترسيخ حكم القانون.

5 - تنظيم الإدارة العامة للدولة، ورفع كفاية الموارد البشرية وفاعليتها.

وهذه الثوابت أثرت ولا تزال تؤثر على التوجهات السياسية والاستراتيجية للدولة، بما في ذلك النظرة بعيدة المدى لتنمية الموارد البشرية ودَوْر التعليم فيها. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على قوانين التربية والتعليم، وفلسفه التعليم في الأردن وأهدافه، وعلى المناهج والكتب المدرسية.

واجه الأردن في المئة سنة الأولى من عمره العديد من التحديات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، ولم يمرّ عقد واحد من عمر الدولة دون أن تواجه أزمة تعصف ببعض المكتسبات التي تحققت في عقود سابقة، إلّا أن هذه الأزمات لم تؤدّ إلى زعزعه ثقة الأردنيين بأنفسهم، أو إلى ضعف إصدار القيادة السياسية على مواصلة البناء والتطور الذي تمثل في أحد تجلياته، ببناء الموارد البشرية بشكل قوي وفاعل ومتوازن وثابت؛ حيث تمكّن جهازه المدني من مؤازره جهازه العسكري والأمني في المحافظة على بقاء الوطن سليما معافى، وزياده مناعته ورفع قدرته على البناء والتطور المستمرين. ونظرًا لشح الموارد الطبيعية المتاحة كان المصدر الرئيس لقوّة الدولة هو الإنسان المتعلم والمدرب تدريبًا سليمًا؛ لذا فقد ركز النهج الأردني في البناء والتطور على المورد البشري وإدارته بحكمه وذكاء في المجالات الحيوية والضرورية لبناء الدولة، وقد شكل التعليم والتدريب أحد أهم العناصر التي ساعدت في بناء الأردن الحديث وتقدُّمه.

تميز النهج الأردني في تنمية الموارد البشرية بالتركيز على التعليم منذ تأسيس الإمارة، ووصولا إلى الاستقلال وبناء الدولة الحديثة، والمتمعن لهذا النهج يمكن أن يتبين أربع خصائص رئيسة هي:

1 - إعطاء تنميه الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب الأولوية القصوى؛ نظرا لأثره المضاعف على المجالات والقطاعات الأخرى كافة.

2 - وضع سياسات فاعلة ومرنة تتلاءم مع معطيات الواقع من جهة، ومتطلبات التغير وتطور الحاجات من جهة أخرى.

3 - تبنّي نظرة استشرافية بعيدة المدى ناجمة عن الانفتاح على العالم، والتفاعل معه إيجابيّا والاستفادة في الوقت نفسه من الممارسات الفضلى والتجارب العالمية الناجحة.

4 - الاستفادة القصوى من الكفايات المتاحة وإن لم تكن وطنية أو عربية، والبناء عليها وتطويرها بشكل مستمر، بما يتلاءم مع الحاجات المحلية والوطنية.

تطور التعليم في الأردن

يمكن بشكل عام تحديد ثلاث مراحل أساسية في تاريخ الأردن في المئة سنة الماضية وهي:

1 - مرحلة التأسيس التي امتدت من تأسيس الإمارة إلى الاستقلال.

2 - مرحلة البناء التي امتدت من الاستقلال إلى نهاية القرن العشرين.

3 - مرحلة مراكَمة البناء والتطور، التي امتدت من بداية القرن الحادي والعشرين إلى حين نهاية المئوية الأولى.

وهذه المراحل ارتبطت تباعا، وبشكل أساسي مع كل من المرحوم الملك المؤسس عبد الله بن الحسين، والمرحوم الملك حسين بن طلال، والملك عبد الله الثاني بن الحسين.

قدم التعليم في كل مرحلة من هذه المراحل دَوْرًا محوريّا في بناء الدولة، ومقدراتها من أجهزة مدنية وعسكرية، ومؤسسات وهياكل وأنظمة عمل، وإجراءات وسياسات وتشريعات. وفي كل مرحلة واجه التعليم عديد التحديات، إلّا أن الدولة استطاعت أن تحول معظمها لفرص جديدة، تم استغلالها بشكل جيد، وبنت عليها لَبِناتٍ جديدةً في صرح التقدم، إذ أصبح المورد البشري الأردني مع نهاية القرن العشرين يحتل مكانة عالية، وتميز بالكفاية والإخلاص. وكان التعليم يتقدم في ذلك

الوقت بخُطًى ثابتة، حيث رشحت إحدى التقارير الدولية المرموقة الأردن في مطلع الألفية الجديدة بوصفه واحدا من دول العالم المرشحة لتحقيق اختراق ملموس في نوع التعليم (Mourshed, 2007). ومع أن هذا الأمر لم يتحقق، مع الأسف الشديد، إلّا أن النظام التعليمي الأردني لا يزال يمتلك الإمكانية لإعادة السير على السِّكّة إذا تمكن من البناء على عناصر القوة الكامنة فيه، وفي ما يأتي أبرز الملامح التربوية في كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث:

1 - مرحلة التأسيس: من الإمارة إلى الاستقلال

كان النقص الفادح في الموارد البشرية عند تأسيس الإمارة مدعاة لنشر التعليم بسرعة، ولم يكن النقص في البنى والوسائل اللازمة من مدارس ومعلمين ومناهج وكتب مدرسية هو التحدي الوحيد الذي واجهته الإمارة، بل إن التحدي الأكبر كان يكمن في بناء نظام تعليمي وطني جديد، والتعليم الثانوي منه بشكل خاص، الذي كان يتم باللغة التركية، وكانت مناهجه تهدف ولسنوات طويلة إلى تخريج موظفين في حكومة الانتداب البريطاني التي أدارت شؤون البلاد لحين الاستقلال. "لمزيد من التفصيل يمكن العودة إلى فصل: تطور تنميه الموارد البشرية كيف استمر الأردن في الإنسان في كتاب الحكمة في إدارة الندرة، الصادر عن وزارة الثقافة عام 2021".

وقد اتسم التعليم في هذه المرحلة بالمظاهر الآتية:

- نقص فادح في عدد المدارس والمعلمين، الإناث منهم بشكل خاص، وضعف انتشار المدارس على رقاع الإمارة.
- ندرة التعليم الثانوي.
- غياب المناهج الوطنية أو ضعفها.
- محدودية الموارد المالية المخصصة للتعليم من سلطات الانتداب.
- غياب التشريعات التربوية في معظم هذه المرحلة، حيث تأخر ظهور أول نظام للتعليم حتى عام 1939.
- غياب أي جهد منظم لتأهيل المعلمين وتدريبهم، وغياب أي شكل منظم للتعليم والتدريب المهني والتقني.
- وجود بعض المدارس الخاصة التي كانت تبشيرية في توجهاتها العامة.

ومع ذلك، تضاعف عدد المدارس والمعلمين في هذه المرحلة أربعة أضعاف، ما كانت عليه عند تأسيس الإمارة، وظهر أول تشريع منظم للتعليم حيث عالج لأول مرة

أمورًا مهمة كالقضايا التربوية والإدارية وإنشاء المدارس، وإلزامية التعليم، ومؤهلات المعلمين وتثبيتهم في الخدمة. كما أقر في هذه المرحلة مبدأ إلزامية التعليم حتى الصف السادس الابتدائي في خطوة رائدة في المنطقة في ذلك الوقت.

2 - مرحلة البناء: من الاستقلال إلى نهاية القرن العشرين

تطور التعليم في هذه المرحلة تطورًا كبيرًا خاصة بعد الاستقلال ووحدة الضفتين الشرقية والغربية وتحول الإمارة إلى مملكة راسخة بمكونات الدولة الحديثة كافة، ومن أبرز المظاهر التي ميزت هذه المرحلة ما يأتي:

- انتشار المدارس في مختلف أرجاء المملكة، حيث غطت المدن والقرى والأرياف والبوادي جميعها، وبلغ عددها عند نهاية هذه المرحلة حوالي 3700 مدرسة، في حين كان عددها في نهاية مرحلة التأسيس لا يتجاوز 120 مدرسة، وارتفع عدد العاملين في الجهاز التعليمي في نهاية هذه المرحلة إلى قرابة 80000 شخص، بينما كان عددهم عند نهاية مرحلة التأسيس قرابة 2000 شخص فقط.
- تعميم التعليم الثانوي وتنويعه، وانتشار المدارس الثانوية في مختلف أرجاء المملكة.
- تطوير المناهج والكتب المدرسية عدة مرات، ولعل أكثرها عمقًا وشمولًا التطوير الذي نجم عن مؤتمر التطوير التربوي لعام 1987.
- ازداد عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم زيادة كبيرة جدّا، ووصل عددهم في نهاية هذه المرحلة إلى حوالي 1.4 مليون طالب وطالبة، نصفهم تقريبًا من الإناث، في حين كان عددهم في نهاية مرحلة التأسيس وقبل الاستقلال أقل من 11000 طالب وطالبة، وانخفضت نسبة عدد الطلبة لكل معلم إلى 1:20.5 وهي من النسبة الجيدة التي تتوافق والمعايير الدولية.
- ارتفاع مخصصات التعليم في موازنة الدولة بشكل ملحوظ؛ لتصل في نهاية هذه المرحلة إلى حوالي 10% وبنسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتُعَدّ هذه النسب من النسب المرتفعة بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة.
- تطورت التشريعات التربوية في هذه المرحلة تطورًا ملحوظًا، فقد تم وضع أول قانون للتعليم تحت مسمّى قانون المعارف رقم (1) لعام 1955 الذي عكس الكثير من التطورات التربوية العالمية آنذاك، وفي عام 1964 صدر قانون التربية والتعليم رقم (16). وفي عام 1994 صدر قانون التربية والتعليم الحالي رقم (3)

لعام 1994 الذي جسّد توصيات مؤتمر التطوير التربوي لعام 1987. وبموجب هذا القانون أصبح التعليم من مرحلتين: التعليم الأساسي ومدته 10 سنوات وهو إلزامي، والتعليم الثانوي ومدته سنتان، والتعليم في المرحلتين مجاني.

- حظي تأهيل المعلمين وتدريبهم وتنميتهم مهنيّا في هذه المرحلة باهتمام كبير، وتم تنويع برامجه وأشكاله بما يتناسب والتغييرات البنيوية في النظام التعليمي، والتطورات التربوية، وتغير الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمعلمين. وفي نهاية هذه المرحلة وصلت نسبة المعلمين والمعلمات الذين يحملون مؤهلات جامعيه إلي حوالي 95%، وهي من النسب الجيدة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، كما تم الارتقاء بشروط ممارسة المهنة، وصدر نظام رُتَب المعلمين الذي أدى إلى تحفيز المعلمين والمعلمات للارتقاء بمؤهلاتهم.
- انخفضت نسبة الأمية في نهاية هذه المرحلة إلى حوالي 11%، في حين كانت هذه النسبة عند الاستقلال حوالي 75%.
- انتشرت المدارس الخاصة في هذه المرحلة انتشارًا كبيرًا، إذ بلغ عددها عند نهاية المرحلة 1011 مدرسة، مقابل 7 مدارس عند الاستقلال، كما أنشأت القوات المسلحة الأردنية/ الجيش العربي 46 مدرسة لتوفير التعليم لأبناء المنتسبين في المناطق النائية والبوادي، وكذلك أنشأت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا) ما يزيد عن 160 مدرسة لتعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها.
- انتشر التعليم المهني والتقني والتطبيقي في هذه المرحلة انتشارًا كبيرًا، وتعددت أشكاله وأنواعه وبرامجه ومستوياته، وتم إنشاء مؤسسة التدريب المهني، ووضعت التشريعات اللازمة لها. وفي نهاية هذه المرحلة تم تأسيس جامعه البلقاء التطبيقية؛ للإشراف على التعليم المهني، والتقني بعد المرحلة الثانوية، وتعزيز التعليم التطبيقي. وبلغ عدد كليات المجتمع الرسمية، والخاصة التي تشرف عليها الجامعة 44 كلية.
- بدأ التعليم العالي الأردني في هذه المرحلة بإنشاء الجامعة الأردنية عام 1962، وما لبث أن انتشر انتشارًا سريعًا في مختلف محافظات المملكة، وفي نهاية هذه المرحلة دخل القطاع الخاص في هذا المجال حيث بلغ عدد الجامعات في نهاية هذه المرحلة 10 جامعات رسمية، و16 جامعة خاصة، و3 جامعات دولية، أو ذات طبيعة خاصة.

وتطرح هذه الجامعات بينها 1554 تخصصًا في مستويات البكالوريوس، والدبلوم العالي، والماجستير والدكتوراة. وبلغ عدد الملتحقين في الجامعات مع نهاية هذه المرحلة ما يزيد عن 300 الف طالب وطالبة من الأردنيين، والعرب، والأجانب.

إن المعطيات السابقة وما تحقق على أرض الواقع، في مجال التعليم في هذه المرحلة، يؤشر على مقدار الاهتمام الذي أولته الدولة الأردنية لتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم، ذلك الاهتمام الذي أدى إلى تحسين المؤشرات التربوية كافة المعتمدة عالميّا، وخاصة ما تعلق بالإتاحة، والانتشار، والعدالة والإدماج، الذي وضع الأردن في مرتبة متقدمة عالميا في تحقيق أهداف التعليم للجميع. (Education for All).

3 - مرحلة مراكمة البناء والتطور: الدخول إلى القرن الحادي والعشرين

استمر تطور التعليم في هذه المرحلة، ولو بوتيرة أبطأ من المرحلة السابقة، إلّا أنه تم إيلاء اهتمام خاص بمؤشرات النوعية ومعاييرها، ومن المظاهر التي ميزت هذه المرحلة:

- ازدياد عدد المدارس ازديادًا ملحوظًا، إذ وصل العدد إلى حوالي 7400 مدرسة بمختلف أنواعها ومستوياتها، كما ارتفع عدد العاملين في جهاز التعليم إلى حوالي 175 ألف شخص، وتجاوز عدد الطلبة الملتحقين في التعليم مليوني طالب وطالبة، نصفهم تقريبًا من الإناث، وانخفضت نسبة عدد الطلبة للمعلم الواحد إلى 1:15:3 وهي من النسب الممتازة.
- استمر تطوير المناهج والكتب المدرسية في هذه المرحلة، وظهرت برامج الإصلاح التربوي الهادف إلى إدماج مفاهيم اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) فيها، وتمشيًا مع ذلك، تم في هذه المرحلة تعميم تعليم اللغة الإنجليزية ابتداء من الصف الأول، وأدخلت مادة الحاسوب في المناهج الدراسية. ولإعطاء جهود تطوير المناهج دفعة قوية، فقد أنشىء في نهاية هذه المرحلة المركز الوطني لتطوير المناهج بوصفه مركزا مستقلا.
- ارتفعت مخصصات التعليم في نهاية هذه المرحلة لتصل قرابة مليار دينار، وحافظت نسبة مخصصات التعليم في الموازنة العامة على نسبها المرتفعة السابقة، وكذلك نسبه الإنفاق على التعليم من مجمل الناتج المحلي الإجمالي.
- على الرغم من أنه لم يطرأ أي تعديل على قانون التربية والتعليم في هذه المرحلة، إلّا أنها تميزت بتبلور سياسات واضحة وشاملة لتنمية الموارد البشرية،

باتجاه التركيز على الجودة، حيث تم وضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية للأعوام 2006 - 2025، وانبثق عنها استراتيجيات خاصة لوزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، ولمؤسسة التدريب المهني وجامعة البلقاء التطبيقية، وحظيت الاستراتيجية الوطنية باهتمام ملكي واضح اعتمادا على أن أحد مفاتيح التقدم هو التعليم النوعي الجيد.

- ازداد الاهتمام بتدريب المعلمين وتنميتهم المستمرة في هذه المرحلة، وتضافرت الجهود الرسمية ممثلة بوزارة التربية والتعليم، والجامعات مع الجهود غير الرسمية والدولية والخاصة، فظهرت في هذه المرحلة أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين، ودخل القطاع الخاص الوطني في مجال التدريب، وزادت المِنح والمساعدات الدولية الموجهة لتدريب المعلمين من الدول المانحة، والمؤسسات الدولية. وكان أحد أسباب ذلك الضغط الذي أوجده اللجوء السوري على النظام التعليمي في الدولة.
- استمر إسهام القطاع الخاص في التعليم في هذه المرحلة، حيث تم إنشاء عدد من المدارس الخاصة ذات المستويات والمعايير المتقدمة، وأُدخل في بعضها البرامج الدولية المضبوطة بالمعايير الدولية. إلّا أنها لا تزال مدارس للمقتدرين من النخبة، كما استمر إسهام القوات المسلحة الأردنية/ الجيش العربي، ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا على وتيرة المرحلة السابقة نفسها.
- انخفضت نسبه الأمية في نهاية هذه المرحلة أقل من 5% وهي نسبة مقبولة جدّا، وتضاهي النسب العالمية، والدول ذات المستوى الاقتصادي المماثل للمملكة، بل وتفوقها.
- واجه النظام التعليمي في نهاية هذه المرحلة تحدي جائحة كورونا، وتمت الاستجابة له باللجوء إلى التعليم عن بُعد (التعليم الإلكتروني)، حيث تم إطلاق مِنصّة (درسك) وبعض المبادرات الأخرى، وعلى الرغم من المشكلات والتحديات التي واجهها التعليم الإلكتروني إلّا أنه نجح في استمرار التعليم وعدم حرمان الطلبة من التعلّم في أثناء الجائحة.
- تعمّق التعليم المهني والتقني والتطبيقي في هذه المرحلة، كمّا ونوعًا، حيث تم استحداث العديد من البرامج والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل الجديد، وفي الوقت نفسه تم إلغاء عشرات التخصصات التي تقادمت، ولم تعد مطلوبة. وتم في هذه المرحلة أيضا وضع الإطار الوطني للمؤهلات (National Qualification Framework) والبدء بمشروع المسارات المهنية والنفاذية والتجسير، ومنح

الشهادات المهنية، ويتوقع نتيجة لهذين التطوّرين أن يتحسن الإقبال على التعليم المهني والتقني.

- وُضِعت في هذه المرحلة أطرٌ جديدة للتعليم العالي بغرض زيادة عدالته، ورفع جودته، وتعزيز قدرته الابتكارية، وترسيخ مبدأ المساءلة، إلّا أن التحديات الجمة التي تواجهها الجامعات حالت دون تحقيق هذه الأهداف بالمستوى المطلوب، ومع ذلك، تم إنشاء جامعتين تقنيتين رسميتين، وثلاث جامعات إقليمية، أو ذات طبيعة خاصة تسهم في تطوير التعليم التطبيقي بشكل خاص، كما بدأت الجامعات بإدخال العديد من التخصصات الجديدة، وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأتمتة، وتكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني والاتصالات. وفي نهاية هذه المرحلة واجهت الجامعات تحدي جائحة كورونا الذي أدى إلى انتقال الجامعات للتعليم الإلكتروني، في الوقت الذي لم تكن مستعدة أو مهيَّأة له بالشكل الكافي، ومع ذلك، نجحت الجامعات في استمرار التعليم العالي، وعدم انقطاعه ولو بمستوى أدنى من المتوقع.

الإصلاح التربوي: نظرة نقدية

تطوَّرَ التعليم في الأردن في المائة سنة الماضية تطوّرا كبيرا في المعايير، والمؤشرات كافة؛ آخذًا بعين الاهتمام بداياته المتواضعة جدا عند تأسيس الإمارة، وجسامة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الدولة، ويبين الشكل رقم (1) والجدولان (1) و (2) مؤشرات التعليم العام والتعليم العالي مع نهاية المئوية الأولى من عمر الدولة. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في مؤشرات التعليم بمستوياتها المختلفة، إلّا أن التعليم الأردني يواجه تحديات أساسية تتمثل بالنوعية، والمواءمة مع مقتضيات العيش، والعمل في القرن الحادي والعشرين من جهة، وضعف العائد من الكلفة العالية للتعليم من جهة ثانية، ووصف المساءلة بشقيها الإداري والمجتمعي من جهة ثالثة، وغياب التكامل والتنسيق في سياسات تنمية الموارد البشرية في حلقاته، ومستوياته المختلفة من جهة رابعة.

وفي مجال التعليم العالي، وعلى الرغم من أن انقضاء ما يقرب من ستين عامًا على بَدْئه، إلّا أنه يواجه كذلك تحديات عدة مثل: ضعف التوجيه، وعدم تحديث مناهجه وبرامجه وأساليبه، للتواؤم مع التغيرات المعرفية والتكنولوجية الهائلة، وضعف حاكميته، وإدارته للموارد المالية والبشرية، وضعف البحث العلمي، ودوره في التنمية

الوطنية، ومحدودية قدرته التنافسية إقليميّا ودوليّا.

الشكل رقم (1)

تطور التعليم في مئة عام

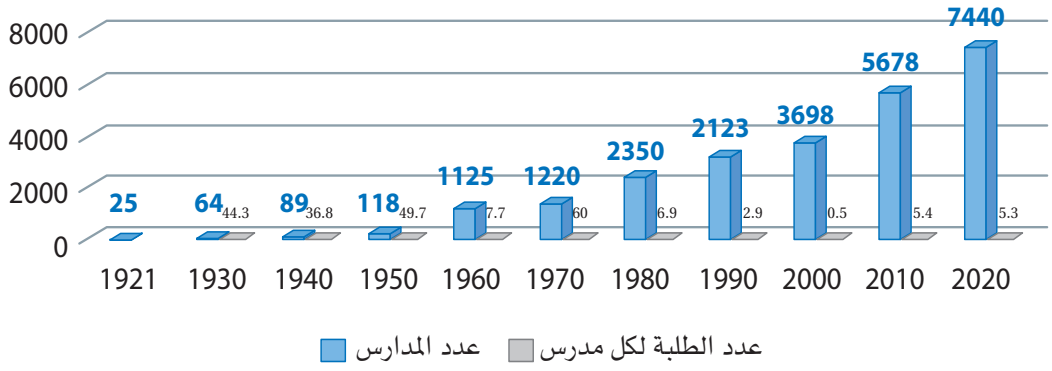

- المصدر: وزارة التربية والتعليم.

جدول رقم (1)

المؤشرات التربوية في المئوية الأولى للدولة الأردنية*

المؤشرات/ السنة		1930-1921	1950-1941	2000-1991	2020-2010
أعداد المدارس		64	118	3698	7440
أعداد العاملين في الكادر التعليمي		204	1.861	78.959	174.925
أعداد الطلبة	ذكور	3.871	8.673	707.938	1.086.576
	إناث	544	2.056	679.362	1.063.299
		4.415	1.2729	1.387.300	2.149.870
معدل طالب لكل معلم		44.3	49.7	20.5	15.3
نسبة الأمية		-		11%	5%
الموازنة		-		220.737.000	1,014,145,000

- المصدر: وزارة التربية والتعليم.

جدول رقم (2)*

مؤشرات التعليم العالي في نهاية المئوية الأولى

الفئة	النوع	العدد	المجموع
الجامعات	الرسمية	10	29
	الخاصة	16	
	قانون خاص	2	
	الإقليمية	1	
كليات المجتمع	الرسمية	10	44
	الخاصة والدولية	34	
الطلبة/ الجامعات الموازنة	الرسمية	225.000	307.000
	الخاصة	82.000	
أعضاء هيئة التدريس في الجامعات	الرسمية	7.504	10.928
	الخاصة	3.424	
نسبة طالب/ عضو هيئة تدريس			1:28
التخصصات	البكالوريوس	955	1.554
	دبلوم عالٍ	22	
	ماجستير	467	
	دكتوراة	101	
نسبة الطلبة المموّلين من الدعم الحكومي/ البرنامج العادي			76%
الدعم الحكومي المباشر من عام 2005 للجامعات الرسمية			1.140.000

- أرقام أعداد الطلبة والدعم الحكومي مُقرّبةً إلى أقرب ألف، أو عشرة آلاف.
- المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

لجأ الأردن في مسيرته الطويلة منذ بدء الإمارة إلى التدابير والإجراءات كافة التي تتخذها الدول في العادة؛ لتطوير المنظومة التربوية، كتلك المتعلقة بالبنى (Structure)،

أو الأدوات (Tools)، أو المَرافق (Facilities)، أو زيادة التمويل (Financing)؛ حيث تم تغيير بنية التعليم، وتطوير هيكلة وزاره التربية والتعليم غير مرة، وتم تطوير المناهج والكتب المدرسية، وإدخال أدوات تكنولوجيه جديدة مرارًا، وتم تشييد مدارس جديدة، وتحسين القائم منها، وإدخال مَرافق تربوية حديثة كالمختبرات، والمكتبات، وغرف مصادر التعلّم وغيرها. وتضاعفت المخصصات المالية للتعليم عدة مرات، حيث فاقت نسبه موازنه التعليم في الموازنة العامة للدولة نسبة ما تخصصه بعض الدول المتقدمة، وتم في هذه الأثناء وضع أكثر من استراتيجية وخطة للإصلاح التربوي، وعقدت لذلك الغرض العديد من المؤتمرات والندوات، وأعدت عشرات التقارير والدراسات.

ومع أن الأردن حقق تقدمًا جيدًا في معظم المؤشرات التربوية الكمية نتيجة هذه التدابير والإجراءات خاصة ما يتعلق بالإتاحة (Access)، والعدالة (Equality)، والكفاية (Efficiency)، والإدماج (Inclusiveness)، إلّا أن التقدم المحرز في المؤشرات النوعية والمواءمة لم يكن بالمستوى المأمول، وقد يعود السبب في ذلك أن برامج الإصلاح التربوي أغفلت ثلاثة أمور في غاية الأهمية هي: المساءلة المعتمدة على النتائج، وربط الحوافز بالأداء، وإعادة هندسة التعليم بالتركيز على العمليات التي تسهم بشكل واضح في تحسين تحصيل الطلبة، مثل: مهارات التدريس، وتنظيم الصفوف وإدارتها، وتخطيط التعليم والقياس والتقويم، والأنشطة الصفية، والمناخ الصفي والبيئة المدرسية.

إن التعليم الذي نريد في المستقبل يحتاج إلى رؤية واضحة حول المستقبل الذي تصبو إليه كما يجب أن تنطلق جهود الإصلاح التربوي من تحليل نقدي وموضوعي للواقع التربوي الحالي، يتجاوز سردية المنجزات، إلى الإجابة الدقيقة غير المنحازة عن الأسئلة المهمة التي يجب طرحها، سواء تعلقت بالمستوى الكلي الاستراتيجي، أم بالمستوى الجزئي الفني، وبعض هذه الأسئلة:

- ما شكل الدولة التي نريد في المستقبل؟ وما موقع الفرد والجماعات فيها، وما علاقة الدولة بالمجتمع وما الأطر التي يجب أن تحكم هذه العلاقة في المئوية الثانية من عمر الدولة؟
- هل نجح التعليم في تنميه الهوية الوطنية، وغرس روح المواطنة، واحترام الحقوق، والالتزام بالواجبات، والاحتكام للقانون في حل المشكلات والصراعات؟ وإذا لم ينجح في ذلك، فلماذا؟ وكيف يمكن أن نحسّن من ذلك في المستقبل؟

- هل نجح التعليم في إكساب الأفراد القدرة على التفكير التحليلي والنقدي، وإذا لم ينجح في ذلك، فلماذا؟ وهل حقّا نريد متعلمًا ناقدًا ومحللًا موضوعيا، أم متعلمًا خانعًا ومتقبلًا لما يُملى عليه؟
- هل عزّز التعليم من قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة والمجتمعية؟ وإذا لم ينجح في ذلك، فلماذا؟ وهل حقّا نريد متعلمًا مندمجًا في قضايا المجتمع، وقادرا على المساءلة والتقويم الحقيقي؟
- هل زوّد التعليم الأفراد بالقدرة على التفكير الإيجابي، وحل المشكلات بالمهارات الريادية والابتكارية اللازمة، للولوج الناجح في المستقبل؟
- هل طوّر التعليم القيم الإيجابية، والاتجاهات السليمة لدى الأفراد نحو ذواتهم وعائلاتهم، ومجتمعاتهم المحلية ووطنهم؟
- هل ساعد التعليم في تطوير أحاسيس التعاضد والتآلف والإنصاف بين الأفراد والجماعات، والاعتراف بالآخر وقبوله، واحترام التنوع؟ وهل ساعد التعليم في تطوير حسّ المواطنة العالمية، والتآلف والتعاون بين الشعوب والدول، واحترام العهود والمواثيق الدولية، والعناية بالبيئة والكوكب الذي نعيش فيه؟
- هل أدت برامج الإصلاح التربوي إلى تحسين أوضاع الدولة، في مواجهه تحديات اقتصاديات المعرفة الحديثة، وثورة الآمال والتطلعات لدى الأجيال الجديدة؟
- هل أدى الاستثمار الكبير في التعليم إلى عائد مقبول على المستوى الفردي والمجتمعي؟ وإذا لم ينجح في ذلك، فلماذا؟ وهل تم فعلًا توجيه الإنفاق نحو العوامل ذات الأثر المضاعف على تحسين تعلم الطلبة ورفع نوع التعلّم؟
- هل أسهم التعليم في تحقيق معدلات نموّ أعلى في الدولة؟ وإلى أي مدى؟ وهل ساعد في توزيع أفضل للمداخيل، أو جسَّرَ فجوة اللامساواة؟
- إلى أي مدى أسهم التعليم في الحد من تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة، وتحسين نوع حياة المواطنين؟

إن الإجابة التفصيلية عن هذه الأسئلة يحتاج إلى مجلدات، إلّا أنه يمكن إيراد الملاحظات الآتية التي يمكن أخذها بعين الأهمية؛ لإعادة توجيه التعليم نحو وجهة مستقبلية جديدة تدعم دَوْره في التنمية السليمة للأفراد، وفي التنمية المستدامة للمجتمع، وتنمية الموارد البشرية لتلبية الحاجات المستقبلية للدولة، والقيام بالأدوار المطلوبة في عالم الأعمال والوظائف والإدارة بشكل خاص:

1 - إن فقر التعلّم والفجوة التحصيلية القائمة حاليّا تظهر أن التحسن في نوع التعليم في الأردن لا يزال متواضعًا، إذا ما قورن بالدول ذات المستوى الاقتصادي المماثل للأردن، أو حتى بعض الدول العربية. وذلك بدلالتين أساسيتين: الأولى انخفاض عدد سنوات الالتحاق بالمدرسة لمجمل السكان في المتوسط، إذ بلغ هذا المتوسط في بداية الألفية بحدود عشر سنوات (World Bank 2009)، والدلالة الأخرى، هي انخفاض نتائج الطلبة الأردنيين في الاختبارات الدولية المقارنة في العلوم والرياضيات، إذ لا يتعدى متوسط تحصيل الطلبة الأردنيين في اختباري (TIMSS)* (PISA)* متوسط تحصيل أدنى 10% من طلبة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

*PISA: Program of International Student Assessment.
*TIMSS: Trends in International Math and Science Study.

2 - (OECD,2015) ويستدل على هذا الانخفاض من النتائج على الاختبارات الوطنية، ومن الشكوى المستمرة للآباء والمستخدمين حول نوع المخرجات التعليمية.

3 - إن العائد على رأس المال البشري، والتنمية البشرية ومعدلات النمو الاقتصادي، والإنتاجية كان متواضعا بأفضل الأحوال، والأدلة على ذلك كثيرة مثل: نسب الرسوب، والتسرّب، والفقر، والبطالة المتزايدة، وتدني مشاركة النساء في الاقتصاد. وكذلك حال سوق العمل الأردني الذي لم يتمكن من استيعاب زيادة العرض، من القوى العاملة المتعلمة؛ لضعف الاقتصاد أو لعدم مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل (word bank,2017).

4 - على الرغم من الإنجازات المتحققة لبرامج الإصلاح التربوي، إلّا أنها لم تنجح في التركيز على إعادة الهندسة التعليمية الشاملة، أو ربط الحوافز بالنتائج، أو ترسيخ فكرة المساءلة التربوية بوصفها مبدأ أساسيا في الإصلاح (world bank,2017, world bank,2009).

5 - إن التقدم المحرز في مجالات بناء المواطَنة، والتماسك والتضامن الاجتماعي، والمشاركة المجتمعية، والثقة في المؤسسات العامة، واحترام التنوع وقبول التعددية، واعتماد الحوار لحل المشكلات، وتنمية التفكير والريادة والابتكار، كان محدودًا للغاية. وفي كثير من الأحيان اختزلت التربية المواطنة إلى صورة مجتزأة للتربية المدنية القائمة على إبراز منجزات الدولة، دون إظهار دور المواطن فيها، وأهمية تنمية مهاراته للتعامل معها بإيجابية (faour,2015).

6 - كان إسهام التعليم الأردني في ردم فجوة اللامساواة، بين فئات المجتمع المختلفة في حدوده الدنيا، إذ بقيت فرَص الفئات الضعيفة والمهمّشة، والفقراء في إنهاء مرحلة التعليم الثانوي بنجاح محدودة في المتوسط، (world bank, 2017)، وفي الوقت نفسه يحصل المقتدرون على تعليم من سوية أعلى، أو أقرب إلى متطلبات سوق العمل الجديد، وينطبق الأمر نفسه على التعليم العالي كذلك.

7 - ما زالت المقاربة العامة لعملية التعليم والتعلّم من حيث أساليبه، وطرقه ومناهجه وأساليب تقويمه دون أي تغيير جوهري، كما احتفظت المدرسة بالشكل نفسه، والتنظيم نفسه، والبيئة العامة نفسها عبر المئة سنة الماضية، وبقيت مناهج إعداد المعلمين وأساليبها وطرقها تتبع النهج نفسه الذي كان سائدًا قبل نحو نصف قرن، وذلك على الرغم من التطور الكبير في الفكر، والممارسات التربوية، وتغير الحاجات المجتمعية، وزيادة المتطلبات، والتوقعات من المدرسة، والنظام التعليمي.

8 - على الرغم من انتشار التعليم بعد الثانوي، المتوسط العالي، بشكل كبير، وانتشار المعاهد والكليات المهنية والتقنية، والجامعات، إلّا أنه لا يزال يعاني من تدني النوعية والمواءمة، وغلبة الطابع النظري عليه أكثر من التطبيقي، وضعف قدرته التنافسية، وضعف توجيه البحوث لاحتياجات التنمية الوطنية.

يعلق المجتمع الأردني آمالا كبيرة على التعليم لإصلاح أحوال البلاد، وما من شك في أن إصلاح التعليم هو أحد مفاتيح التقدم والتنمية المستدامة (Robinson and Winthrop,2016)، إلّا أنه يجب الحذر الشديد من المبالغة في قدرة النظام التعليمي وحده في تحقيق التقدم المطلوب، وذلك لثلاثة أسباب أساسية مستمدة من التجارب العالمية في هذا المجال، وهذه الأسباب هي:

1 - أن المؤسسة التربوية مؤسسة محافظة بطبيعتها، وأن أحد أهدافها هو الحفاظ على التراث، وبناء الاعتزاز الوطني بالمكتسبات التي تحققت، وأن إقحام أهداف جديدة للتعليم تزاحم هذا الهدف غالبًا ما يُنظر إليها بعين الشك والريبة.

2 - حين تعتري مؤسسات المجتمع المختلفة مظاهر الخلل، والاضطراب، فغالبًا ما تنتقل هذه المظاهر للمؤسسات التعليمية، حيث لم يعد بمقدورها أن تقوم بالدَّوْر الإصلاحي إلا بجهود مضيئة، فمن الصعوبة بمكان أن يكون النظام التعليمي أفضل من المنظومة الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية السائدة في المجتمع.

3 - كلما ازدادت المطالب المجتمعية والسياسية من المؤسسات التربوية، ازدادت الضغوط عليها، وازداد احتمال فشلها في القيام بالمهام الأساسية الملقاة على عاتقها أصلًا.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أصبح الإصلاح التربوي العميق أمرًا ملحّا، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الدولة الأردنية، كما أن كلفة عدم إجراء الإصلاح المطلوب ستكون عالية جدّا، وذلك لعدة أسباب منها:

1 - ارتباط النمو الاقتصادي والاقتصاد الحيوي بنوع التعليم.

2 - إن الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة يتطلب مهارات، ومضامين ومقاربات جديدة للتعليم والتعلّم، لا يوفرها النظام التعليمي القائم حاليا.

3 - التغير الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يوفر مصادر جديدة، ومتنوعة للتعليم والتعلّم يتجاوز ما توفره النظم التقليدية. وهذه المصادر في معظمها غير مستغلة في نظامنا التربوي.

4 - النمو المعرفي الكبير، وسرعة التغير، وتعدد وسائط المعرفة، ونقلها وتخزينها، أدى إلى تغير أغراض التعليم والتعلّم ومضامينهما، واستراتيجياتهما، وأساليبهما في معظم دول العالم.

5 - تغير الواقع الاجتماعي والثقافي الجديد للأطفال، واليافعين، والشباب الذين وُلِدوا وترعرعوا في عصر الإنترنت، والهواتف الذكية، والفضاءات الافتراضية، واستخدامها المكثف في التعلّم والاتصال والترفيه.

6 - الحاجة الـملحّة لتزويد الشباب بمهارات العمل الجديدة، ولـمقاربات مختلـفة لإبقائهم أطول مدة ممكنة في المؤسسات التعليمية، وإعادة من تسرب منهم، ورفع كفاياتهم، ومهاراتهم باستمرار وبما يؤدي إلى انخراطهم في سوق العمل، والتخفيف من بطالتهم.

إن المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل كان ولا يزال هدفًا أساسيا للنظم التعليمية كافة، إلّا أنه ليس الهدف الوحيد كما تحاول أن توحي به الدراسات، والتقارير الحديثة التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية العالمية؛ إذ يتوجب على راسمي السياسات والمربين، أن يكونوا على وعي بذلك.

إن الحفاظ على التراث، وتنمية الشخصية المتوازنة معرفيا واجتماعيا، ووجدانيا وسلوكيا، والمواطنة المحلية والعالمية، والتفاعل مع الآخرين والتواصل معهم بشكل فاعل، وتطوير المعارف والعلوم والفنون والآداب كانت وستبقى أهدافًا حيوية وجوهرية للتعليم، ولا يجب التنازل عنها بأي حجة، أو تحت أي ذريعة.

صحيح أن هناك حاجة ملحّة لمهارات عقلية ومعرفية، ووجدانية وسلوكية محدّدة،

يحتاجها سوق العمل الجديد والعيش المشترك في الآونة الأخيرة، إلّا أن هذه المهارات لم تغب عن تفكير المربين في أي يوم من الأيام. إن مجمل ما يتم إدراجه تحت مسمى "مهارات القرن الحادي والعشرين" تحدّث عنها على نحو ترويجي المربون الأوائل مثل: جون ديوي، وجان جاك روسو، وبستالوزي، ومونتيسوري، وجان بياجيه، وجيروم برونر وغيرهم.

يُعَدّ التقرير الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2017 عن مهارات سوق العمل الجديد، أكثر التقارير شيوعًا وتأثيرًا. وقد صنف المنتدى المهارات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل حتى عام 2015 في سبع فئات هي:

1 - التفكير النقدي، وحل المشكلات.

2 - المشاركة عن طريق الشبكات، والقيادة بوساطة التأثير.

3 - النشاط، والحيوية، والمواءمة.

4 - المبادرة، والروح الريادية.

5 - الاتصال الكتابي، واللفظي الفعال.

6 - الوصول للمعلومات، والقدرة على تحليلها.

7 - حب الاستطلاع، والخيال.

نشطت العديد من الدول في إصلاح نظمها التعليمية؛ كونها نتيجة للتحولات العميقة في الاقتصاد والتجارة العالمية، والإدارة منذ بداية الألفية؛ لتحقيق مواءمة أفضل مع الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، وقد أدى ذلك إلى ظهور نماذج متعددة لإصلاح التعليم. ومن نافلة القول: إنه لا يوجد نظام واحد يصلح لجميع الدول، بل إن النموذج الأمثل لأي دولة هو ذلك الذي يأخذ بالحسبان خصائص النظام التربوي، والسياق المجتمعي الذي يقع ضمنه هذا النظام من جهة، والمستوى والشكل الذي ترغب الدولة في الوصول إليهما: اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وتربويا من جهة أخرى. وفي الأحوال كلها تقتضي الحكمة أن يتم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وممارساتها التي هي في المستوى الاقتصادي والاجتماعي نفسه، وعدم القفز فوق المراحل، في محاولة الوصول لمستويات الدول التي قطعت شوطًا طويلًا في التقدم التربوي؛ لأن خلفَ هذه الدول بنية سياسية واجتماعية، وثقافية وتجربة تربوية عميقة، غير متوافرة بالقدر الكافي في غيرها من البلدان، ومع ذلك، يمكن تحديد بعض التدخلات التربوية الأساسية التي ثبتت نجاعتها في عديد من الدول، بغض النظر عن موقعها في سلم

التقدم التربوي، أو مستواها الاقتصادي الاجتماعي، وأهم هذه التدخلات:

1 - بناء القدرات والمهارات التدريسية للمعلمين وتطويرها، وبناء القدرات والمهارات الإدارية لمديري المدارس.

2 - تطوير قياس تحصيل الطلبة للنتاجات التعلّمية المطلوبة وتقويمها، وتحديث أساليبها، وطرقها وأشكالها.

3 - بناء أنظمة معلومات تربوية متكاملة، وشاملة وتطويرها على مستوى المركز، والمدارس.

4 - تطوير التشريعات والسياسات التربوية، بما ينسجم مع التوجهات المستقبلية للدولة.

5 - تعديل المناهج، وتطوير الكتب المدرسية، والمعايير التربوية، والتعليمية، وتنويع مصادر التعلّم.

6 - وضع نظم رواتب ومكافآت ملائمة للمعلمين، والمديرين، قادرة على استقطاب الأكفأ للمهنة.

7 - تعزيز المساءلة التربوية والمجتمعية، والارتقاء بالتوقعات من المعلمين والمدارس، والطلبة على حدّ سواء.

وعلى الرغم من أهمية هذه التدخلات ونجاعتها لكل الدول، إلّا أن التدابير والإجراءات المحدّدة التي على الدولة اتخاذها، تختلف من دولة لأخرى، على ضوء مستواها وإمكاناتها، وتجاربها السابقة، ولا يمكن استيراد هذه التدابير والإجراءات أو نقلها، من الدول الأخرى كما هي.

ملامح التغير التربوي في القرن الحادي والعشرين

بدأت التقارير والكتابات حول تهيئة النظم التربوية للقرن الحادي والعشرين في الظهور، قبل عقدين تقريبًا من دخول الألفية الجديدة، وقد كان لمنظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلوم والثقافة (اليونسكو) قصب السبق في هذا المجال، وكان تقريرا " أمة في خطر" (A Nation a Risk) و "أمة مستعدة" (A Nation Prepared) اللذان صدرا في الولايات المتحدة، من التقارير المهمة في تحفيز الإصلاح التربوي، ليس على نطاق الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل وفي العالم أجمع. إذ أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وقتذاك مجموعة تقارير مهمة؛ بناءً على تحليل نتائج الطلبة في الاختبارات الدولية المتقارنة. وقد أخذت عديد الدول الأعضاء في هذه المنظمة بتوصيات هذه التقارير، وبدأت بإصلاح نظمها التربوية؛ استعدادًا للتغير في القرن الجديد. وفي المستوى العربي، أطلق منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة سعاد

الصباح في الكويت سنة 1986 مشروعًا رائدًا بعنوان "مستقبل التعليم في الوطن العربي" صدر عنه مجموعة كتب، وتقارير حول إصلاح التعليم العربي وتطويره؛ استعدادًا للقرن الحادي والعشرين (زحلان، وتوق، وآخرون،1989). وفي المستوى الوطني الأردني يمكن عدُّ مشروع "الإصلاح التربوي لاقتصاد المعرفة" (ERPKE) بمرحلتيه الأولى والثانية، الذي انطلق في العام 2002 أَحدَ الأمثلة الوطنية الهادفة للاستعداد للقرن الحادي والعشرين.

لقد كان لإقرار أهداف التنمية المستدامة (SDG,S) من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015 تأثير كبير على جهود إصلاح التعليم، وقد أصدرت اليونسكو ثلاثة تقارير مهمة تحدد في مجملها ملامح التغيير التربوي المتوقع في القرن الحادي والعشرين؛ انسجامًا مع هذه الأهداف (اليونسكو،2015)، وهذه التقارير هي:

1 - إعادة التفكير في التربية والتعليم نحو صالح مشترك عالمي.

2 - مستقبل التعليم: ما نوع البيداغوجيا في القرن الحادي والعشرين؟

3 - مستقبل التعليم: أي نوع من التعليم في القرن الحادي والعشرين؟

وتمثل هذه التقارير مدخلًا أساسيا، ومتكاملًا للتغيير التربوي المطلوب، إذ إنها تغطي ثلاثة جوانب رئيسة لا يستقيم الإصلاح التربوي إلا بها مجتمعة، وهي: الاستراتيجيات المؤسسية للتعليم، وبيئة التعلّم وطريقة التعليم، ومضامين التعليم وأغراضه. واستنادًا إلى هذه التقارير، يمكن التعرف على أبرز ملامح التغيير واتجاهاته في هذه الجوانب الثلاثة التي يمكن الاهتداء بها وطنيا؛ لتحديد شكل التعليم في المستقبل، وذلك على النحو الآتي:

في جانب الاستراتيجيات المؤسّسية للتعليم

من	إلى
• اقتصار التعليم والتعلّم على المدرسة ولمدة زمنية محدّدة.	• التعليم المفتوح، والتعلّم مدى الحياة.
• القناة الواحدة القائمة على المدرسة والكتاب.	• القنوات المتعددة، والمصادر المفتوحة.
• المركزية في الإدارة، والتخطيط.	• الاستقلالية الأكاديمية، والإدارية للمناطق والمدارس.
• الأنشطة التربوية الموجهة مركزيا من الحكومات، والنقابات.	• الأنشطة التربوية الموجهة من المجالس العلمية، ومجتمعات المعلمين، والخبراء.
• التركيز على التعليم، والمعلم.	• التركيز على التعلّم، والمتعلم.

1 - في جانب بيئة التعلّم وطريقة التعليم

من	إلى
• التعلّم الفردي.	• التعلّم الجمعي (التعلّم المتفاعل).
• الاعتمادية.	• الاستقلالية (التعلّم الموجّه ذاتيا).
• التركيز على المعلوم.	• التركيز على المجهول (التعلّم الاستكشافي).
• التركيز على بيئة المدرسة.	• التركيز على البيئة المجتمعية (التعلّم المفتوح).
• التعلّم المحدّد زمنيا. (6 ساعات × 5 أيام× 9 شهور)	• التعلّم الدائم. (24 ساعة×7 أيام×12 شهرا)

2 - في جانب مضامين التعليم وأغراضه

- لأكثر من قرن من الزمان، كان هناك مكوِّنان أساسيان لمضامين التعليم، هما: مجموعة القدرات والمهارات اللازمة للعيش، والتعلّم والعمل، ومجموعة القيم والمفاهيم اللازمة للحفاظ على التراث وتقدُّم الإنسانية. ومع ظهور اقتصاد المعرفة وتطوره أضيف مكوِّنٌ ثالث لمضامين التعليم وهو ما يعرف مجازًا "بمهارات القرن الحادي والعشرين"، وهي المهارات اللازمة للدخول الناجح في اقتصاد المعرفة، ومواجهة تحديات المستقبل (أشيرَ لهذه المهارات سابقًا).
- لم يقتصر التغيير على المضامين فقط، بل طال التغيير أغراض تعليم المكونات المذكورة أعلاه، وأهدافه. ومن الأمثلة على ذلك:

من	إلى
اللغات الوطنية: • الاستمتاع والتعبير، وبناء الاعتزاز الوطني. • الترديد والتلقين، والحفظ الصحي لمبادئ اللغة.	• تطوير الفهم، وتأصيل الفكر والإبداع. • وسيلة لفهم الذات والمجتمع، والاتصال والنقد البناء.
الرياضيات: • حل المسائل، والمعادلات، وحفظ الجداول.	• فهم العلاقات واستيعابها، وتطوير التفكير والارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا.

المواد الاجتماعية والوطنية: • فهم الماضي والاعتزاز بالتراث. • بناء المواطنة. • قيم الماضي والبعد الوطني. • التركيز على البيئة الضيقة.	• فهم الماضي والاعتزاز بالتراث، ونقدهما. • بناء المواطنة، وفهم علاقتها بالبناء الاجتماعي. • قيم الماضي والبعد الوطني، وقيم الحداثة والتضامن الإنساني. • التركيز على البيئة الضيقة في علاقتها مع البيئة الإنسانية الواسعة.
الحاسوب: • أداة مساعدة في التعلّم. • أداة مساعدة في التعليم.	• وسيلة بحث، وربط، وتحليل، وتواصل. • وسيلة للتعلّم الذاتي، وتنمية الذات.
العلوم الطبيعية والإنسانية: • مباحث دراسية منفصلة. • التركيز على المبادئ والقوانين. • المسلّمات والفرضيات الجامدة.	• مباحث متشابكة، ومتكاملة. • التركيز على المبادئ والقوانين، وأخلاقيات العلوم. • التمحيص، والتحليل، والشك.

وقد صنفت إحدى الباحثات المرموقات المهارات اللازمة؛ للولوج الناجح إلى القرن الحادي والعشرين والناجمة عن المضامين الجديدة للتعليم كونها سابقة في ثلاث فئات، هي: فئة المهارات الشخصية، وفئة المهارات الاجتماعية، وفئة مهارات التعلّم (سكوت 2015). ويبين الجدول رقم (3) المهارات المحدّدة لكل فئة من هذه الفئات التي يمكن أن توجّه عملَ واضعي المناهج المدرسية الجديدة.

جدول رقم (3)

يبين المهارات المحدّدة لفئات المهارات المطلوبة للقرن الحادي والعشرين

الفئة	المهارات المحدّدة
• المهارات الشخصية:	روح المبادرة، المرونة، المسؤولية، المخاطرة، الإبداع.
• المهارات الاجتماعية:	العمل الجمعي، التشبيك، التعاطف، الإنصاف، الالتزام.
• مهارات التعلّم:	الإدارة، التنظيم، ما وراء المعرفة، المثابرة.

أما المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، فيرى أن التعليم في المستقبل يجب أن يركز

على تنمية ثلاثة أبعاد أساسية؛ حتى يتمكن الأفراد من العيش، والعمل الـمُرضي الجيد. وهذه الأبعاد تهدف إلى إزالة الأمية بمفهومها الواسع وهي: (تعلم مهارات الأساس، والكفايات، والخصائص الشخصية). ويبين الجدول رقم (4) تفاصيل هذه الأبعاد.

جدول رقم (4)

مهارات الأساس: محو الأمية	الكفايات	الخصائص الشخصية
• القرائية. • الحسابية. • العلمية. • التكنولوجية والاتصالية. • المالية. • الثقافية والمدنية.	• التفكير النقدي. • حل المشكلات. • الإبداعية. • التواصل الفعال. • التعاون والتشاركية.	• حب الاستطلاع. • المبادرة. • المثابرة. • التكيف. • القيادة. • الوعي الثقافي والمجتمعي.

وفي العديد من الدول، بدأت التحولات في الجوانب الثلاثة سابقة الذكر، والتغيرات المحدّدة الناجمة عنها تؤثر بشكل واضح في المناهج والكتب المدرسية، وطرائق التدريس وأساليبه، والتقويم، وفي طريقه إعداد المعلمين وتدريبهم، وتنميتهم المستمرة، وفي البيئة المدرسية، والمناخ الصفي، وفي التنظيمات والتفاعلات داخل المدرسة وخارجها، وفي علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي، وفي شكل المدرسة وطبيعة البناء المدرسي، وفي المصادر المتوافرة في المدرسة.

إن الحركة الواسعة التي أطلقها الاقتصاد القائم على المعرفة، هي في حقيقة، الأمر ثورة تربوية وتعليمية، ومن المؤكد أن التقاعس في الانضمام لهذه الحركة ستكون له انعكاسات سلبية على التعليم الأردني في المستقبل، وعلى تنمية الموارد البشرية الأردنية، وإنتاجية المواطن الأردني، وقدرة الاقتصاد الوطني على التنافس، وأخيرا على التنمية المستدامة. وأن من شأن ذلك، زيادة الفجوة التربوية القائمة حاليا بين التعليم في الأردن، والتعليم في الدول المتقدمة، أو تلك التي اختارت التقدم، وقطعت شوطًا فيه.

لقد بدأت المجتمعات الصناعية المتقدمة ببحث سيناريوهات مستقبل التعليم، ومناقشتها بجدية؛ من أجل زيادة قدرتها على التنافس في مجالات الاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا. فقد حدّدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على سبيل المثال أربعة سيناريوهات للتعليم في المستقبل (Schleicher,2021) وذلك على النحو الآتي:

السيناريو الأول: يستمر الالتحاق في التعليم النظامي بالازدياد، ويؤدي التعاون الدولي والتطورات التكنولوجية لمزيد من الدعم لتفريد التعليم. وتبقى البنى والعمليات التربوية على حالها. (سيناريو الاستمرار).

السيناريو الثاني: ينهار النظام المدرسي التقليدي مع ازدياد اندماج المجتمع في تعليم أبنائه، ويتم التعلّم بترتيبات أكثر تنوّعًا ومرونة وتفريدًا، وتصبح التكنولوجيا الرقمية المحرك الأساس في التعليم والتعلّم. (سيناريو الخدمات الخارجية- التعهد/ شراء الخدمات).

السيناريو الثالث: تستمر المدارس، وتحافظ على نفسها، إلّا أن التنوع والتجريب يصبحان النمط السائد، ويؤدي فتح أبواب المدارس إلى زيادة ارتباطها بمجتمعاتها المحلية، ويصبح التغيير في أشكال التعلّم وأنماطه، وإندماج المجتمع المدني والابتكارات الاجتماعية (Social Innovations) أمورًا مرغوبًا فيها بشكل متزايد. (المدارس مراكز تعلم مجتمعي).

السيناريو الرابع: يحدث التعليم والتعلّم في كل مكان، وفي أي وقت، وتختفي الفواصل بين التعليم النظامي، وغير النظامي بسبب يصبح فيه اعتماد المجتمعات والأفراد على قوة الآلات أمرًا شائعًا.

(تَعلَّمْ كما تشاء ومتى تشاء).

لقد عملت جائحة كورونا على تحفيز التفكير في مستقبل التعليم بطريقة أكثر تركيزًا، إلّا أن البحث في الإصلاح التربوي المنشود في المستقبل كان قد بدأ في عديد الدول التي تحرص على تطوير أنظمتها التعليمية لاستمرار تنافسيتها في الأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال، وصل عدد الطلبة الذين يتلقون تعليمهم بالكامل في بيوتهم عن طريق التعليم الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي عشرة ملايين طالب، ولجأت كل من فنلندا وسنغافورة في تقليل عدد الحصص الرسمية في المدرسة؛ لإفساح مزيد من الوقت للطلبة للّعِب، وتنمية الخيال، وحب الاستطلاع؛ وفي كل من بريطانيا وأستراليا بدأت حركة قوية لتمكين المدارس وإعطائها مزيدا من الاستقلالية في تعيين المعلمين، واختيار المناهج والكتب، والأنشطة المدرسية بما يتلاءم مع حاجات طلبتها.

لقد اجبرتنا جائحة كورونا على اللجوء إلى التعليم عن بُعد، ونحن غير مستعدين له بشكل كافٍ، وتشير الدلائل إلى أن هذا النوع من التعليم، سيبقى معنا لفترة طويلة، بعد انتهاء الجائحة. ولذا، يجب علينا أن ننقل النقاشات التي تجري في الفضاء العام، من

مجرد الشكوى من تدني مستواه بالمقارنة مع التعليم الوجاهي، إلى التفكير الجاد حول كيفية الارتقاء به، وبالتعليم الوجاهي في الوقت نفسه، ويجب علينا من ناحية أخرى رفع جاهزيتنا للتعامل مع الأفكار التربوية الجديدة، (الموضات الجديدة) التي ستهبط علينا دون استئذان؛ لأنها ستكون "الاعتيادي الجديد" (The New Norma) ولن نكون قادرين على مقاومتها إذا أردنا أن ندخل في عالم الإنتاجية، والتنافسية، والابتكار. فمظاهر التعليم في المستقبل تحدّدت معالمه ومضامينه، وأغراضه، وأن أدواته وعملياته أصبحت معروفة، وما ينقصنا هو الإرادة الحقيقية، والعزم والتصميم.

التعليم وتنمية الموارد البشرية

لعب التعليم في الأردن تاريخيا دورًا كبيرًا في تنمية الموارد البشرية، وربما الدَّوْر الأكثر أهمية، وكان التعليم يستقطب أفضل الكفايات لديه في مرحلة التأسيس، ومعظم مرحلة البناء، حيث كان المعلم يحظى بمكانة مرموقة في المجتمع الأردني، وكان خريجو النظام التعليمي الأردني على درجة عالية من الكفاية والالتزام، إلى حدّ شكلوا فيه عصب الإدارة الأردنية المدنية والعسكرية والأمنية. وتدلنا التجارب الدولية وتجربتنا الوطنية إلى أن تراجع التعليم ينعكس بشكل مباشر على تراخي الإدارة المدنية بشكل خاص. ولذا، فإن إصلاح الإدارة العامة يرتبط وظيفيا بإصلاح التعليم، خاصة مع التغيرات الكبيرة التي طرأت على إدارة القطاعين العام والخاص.

ملامح التغيير في الإدارة الحكومية

أحدثت كل من الثورة الصناعية الرابعة، والتحول نحو اقتصاد المعرفة، والتطورات المذهلة في العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال، وانتشار قيم الديمقراطية ومبادئها، أحدثت تحولات جذرية في قطاع التعليم، كما رأينا، وبالمقدار نفسه طال التحول عالَم الإدارة، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية. لقد أصبح العالم اليوم شديد التعقيد، سريع التغيير، متداخل الأبعاد، مُعَولَم المظاهر، ومنفتحا. وقد أدت هذه المظاهر إلى بروز تغيرات مهمة في شكل الحكومات، وحجمها، ووظائفها على المستوى الدولي، ومن أبرز ملامح التغيير في وظائف الحكومات أنها – أي الحكومات – أصبحت:

- صانعة للسياسات.
- مراقبة للتنفيذ الأمين والسليم.

- ضامنة للحقوق.
- ميسّرة للأعمال.
- ممكنة للأفراد والجماعات.
- مطورة لإجراءات الثقة والتعاون.
- شريكًا للقطاع الخاص، والمدني، وليست مهيمنة عليه.

وثمة اعتقاد بأن طريقه اشتغال الحكومة، والإدارة الحكومية على المستوى الوطني لم تتأثر بدرجة كافية بهذه التغيرات، بالقدر الذي تأثرت به المؤسسات والشركات الكبرى، وعالم الأعمال في القطاع الخاص الأردني، حيث بقيت المؤسسات والدوائر الحكومية تعمل ضمن الأسس والمبادئ القديمة نفسها، ولكن باعتماد وسائل إلكترونية جديدة، حيث أصبحت المطالبة بإصلاح الإدارة الحكومية عامة وشاملة.

تستدعي التغيرات الواردة أعلاه والمطالبات المجتمعية المتكررةإ بإصلاح الإدارة الحكومية تبنّي سياسات جديدة واستراتيجيات للحوكمة الإدارية، وعمل الجهاز الإداري للدولة، وفلسفة تنمية الموارد البشرية وبرامجها وإجراءاتها في القطاع العام، خاصة وأن التجارب الدولية الناجحة، والممارسات الفضلى تشير إلى مجموعة من السياسات، والاستراتيجيات الضرورية؛ لإصلاح الإدارة العامة، بغرض توجيهها لخدمة التنمية الوطنية، وتشجيع الاستثمار، وازدهار المجتمع، ومنها:

- بناء سياسة الاستخدام والتوظيف على أسس الأهلية ومعاييرها، والجدارة، والكفاية، والشغف.
- توجيه برامج تنمية الموارد البشرية نحو زيادة الإنتاجية، والفاعلية والاستجابة الملائمة، والتميز والمثابرة.
- تركيز الجهود المؤسسية للدوائر، والمؤسسات نحو الارتقاء بنوع الخدمة، وسرعة تنفيذها، وملاءمتها، وعدالتها.
- التركيز على نهج الإدارة بالنتائج، واعتماد سياسات تقويم الأثر والفاعلية.
- وضع أطر مرنة لتحفيز النشاطات الاقتصادية، وزيادة النمو الاقتصادي.
- إيلاء عناية أكبر بالتنظيم، ونشر المعلومات والشفافية، والتحوط للآثار المحتملة للبدائل المختلفة.
- زيادة التركيز على وظائف التخطيط والقيادة الملهمة، والاستجابة الملائمة

للتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

- زيادة التشبيك الأفقي، والنأي عن الهرَميّة في التنظيم الإداري، وتفتيت أجهزة التنفيذ.
- تعزيز مبدأ التشاركية في إدارة الخدمات، والرقابة الفعالة على التنفيذ.
- إيلاء العناية الواجبة بالابتكار والإبداعية، وإدارة المخاطر.

وما من شك، في أن هذه السياسات والاستراتيجيات، تقتضي تغيير النظرة تجاه فلسفة تنمية الموارد البشرية وبرامجها وإجراءاتها بشكل جذري، وتقتضي في الوقت نفسه تعديل الجوانب المعرفية، والمهارية والوجدانية في مناهج التعليم العام، والعالي؛ لتحقيق الانسجام والمواءمة بين برامج التعليم ومناهجه، ومتطلبات سوق العمل، والحوكمة الإدارية الجديدة اللازمة في القرن الحادي والعشرين.

تنمية الموارد البشرية

المفهوم والأبعاد وعلاقته بالتعليم

تُعنى تنمية الموارد البشرية كما ذُكِر سابقا بتحسين معارف الموظفين، ومهاراتهم واتجاهاتهم، والعمل على تطويرها في دائرة، أو مؤسسة، أو منشأة بالاستخدام المتكامل للموارد البشرية، والتنظيم المؤسسي والتطوير المهني. ويعدّ التعليم بشقيه: العام والعالي المصدر الأساس لتوفير الموارد البشرية اللازمة كمّا ونوعًا للقطاعات العامة، والخاصة والمدنية. إذ كلما كان التعليم جيدًا ومخرجاته ملائمة، كانت الموارد البشرية جيدة وملائمة. ولا يقتصر دور التعليم على إعداد الموارد البشرية وتأهيلها قبل الدخول للخدمة فقط، بل إن له دورًا مهمّا كذلك في التطوير المهني، خاصة إذا كان التعليم ينمّي لدى الأفراد/ الطلبة الرغبة في التعلّم الدائم والمستمر، ويكسبهم مهاراته.

يتأثر التعليم في أي دولة بطبيعة التكوينات الاقتصادية، والاجتماعية، والإنتاجية لتلك الدولة، فمتطلبات المجتمع القائم على الزراعة، والرعي من التعليم عادة تكون بسيطة ومحدودة، أما المجتمعات الصناعية والاقتصاد القائم على إنتاج السلع والخدمات، فتتطلب من التعليم مهارات ومعارف أكثر تطورًا وتنوعًا. وكما رأينا سابقًا، فإن ثورة المعلومات والثقافة، وظهور الاقتصاد القائم على المعرفة أصبحت تستدعي معارف ومهارات واتجاهات مختلفة، وأكثر تعقيدًا. ونتيجة لسرعة التغيير

في العلوم، والتكنولوجيا وطرُق الإنتاج وما رافق ذلك من التغير في متطلبات العمل، وظهور أعمال جديدة بسرعة، أصبحت فترة التعلّم الواحدة التي تتم في المدرسة، أو المعهد، أو الجامعة غير كافية، وأصبح التعلّم الدائم والمستمر شرطًا أساسيا للبقاء في سوق العمل والتقدم فيه، وأصبح التطوير المهني المستمر للعاملين، والموظفين أمرًا في غاية الأهمية في تنمية الموارد البشرية، وزيادة الإنتاجية والتنافسية. وكما اقتضت طبيعة الأعمال الجديدة نوعًا جديدًا من التعليم والتعلّم، فإنها استدعت كذلك إعادة هندسة التنظيمات المؤسسية التي تتطلب إجراء تكيفات جديدة. وفي النتيجة ازدادت أهمية التعليم لمكونات تنمية الموارد البشرية كافة.

لقد تغيرت خصائص المجتمع الأردني تغيرًا ملحوظًا منذ تأسيس الإمارة، وبالذات في العشرين سنة الأخيرة، ومع ذلك، فإن المجتمع الأردني هو من المجتمعات القليلة التي ما زالت تجمع بين خصائص المجتمع الزراعي والرعوي، والمجتمع الصناعي التقليدي، ومجتمع اقتصاد المعرفة، خاصة حين يتعلق الأمر بالقيم والاتجاهات العامة السائدة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وذلك على الرغم من تغير الكثير من متطلبات العمل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن ملاحظة التباين بين القطاعين العام والخاص ليس في مستوى الإعداد القبلي للموظفين والعاملين ونوعه، بل وفي معايير الدخول للأعمال والوظائف وأساليبها. ففي القطاع العام استمرت العلاقة الاتكالية التي نشأت بين المواطنين، والدولة في بدايات تأسيس الإمارة القائمة على الولاء والنمطية. أما في القطاع الخاص، الكبير والمنظم أصلًا، فإن العلاقة بين المنشأة والموظفين تقوم على مبادئ الكفاية والجدارة، والأهلية والمثابرة، وقد أدى هذا التباين إلى بروز إشكالية أساسية للنظام التعليمي، وإلى مجمل فلسفة تنمية الموارد البشرية وعملياتها. فكيف يمكن للنظام التعليمي أن يبث قيم التميز والمثابرة، والإبداع، واستمرار التعلّم إذا كان هذا النظام يشكل قطاعًا مهمًا في الدولة لا يعطي الاهتمام الواجب والكافي لهذه القيم؟

إن الخروج من هذه الإشكالية يقتضي الاقتناع الكامل من المؤثرين، والفاعلين كافة في الدولة، والمجتمع. وإن النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وازدهار المجتمع، وتحسّن وضع الأفراد يرتبط بشكل واضح وأكيد بكفاية القطاع العام وفاعليته وحيويته المرتبط من جهة، ونوع النظام التعليمي ومخرجاته من جهة أخرى. ومن حسن الطالع

أنه بدأت تظهر بعض ملامح التغير في إدارة القطاع العام التي سيكون لها آثار إيجابية واضحة، لا على الوظيفة العامة فحسب، بل على تطوير التعليم في المستقبل.

إن النقص الفادح في الموارد البشرية اللازمة لإدارة الدولة عند تأسيس الإمارة عام 1921، وعدم وجود جيش وطني، وجهاز أمني لحماية الوطن الجديد من الأخطار الخارجية والداخلية، كان مَدْعاةً لنشر التعليم بسرعة لتزويد الجهاز المدني والعسكري بالموظفين، والمنتسبين اللازمين. وقد ترسخت أهمية التعليم في إعداد الموارد البشرية وتأهيلها بشكل أكثر وضوحًا بعد الاستقلال، ووحدة الضفتين الشرقية والغربية، وإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وتعريب الجيش، وذلك نظرًا للحاجة الملحّة لبناء الدولة الوطنية، وتكريس مؤسساتها الرئيسة. وبقي الأمر كذلك طوال مرحلة البناء التي امتدت حتى نهاية القرن العشرين، حيث ازداد الاهتمام بالتعليم، وظهرت مشاريع متعددة لإصلاحه كما رأينا، وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول: إن هذه المرحلة شكلت العصر الذهبي للإدارة الأردنية التي تميزت بكفاية عالية، ومصداقية كبيرة في مجالات التعليم، والصحة، والقضاء، والرعاية الاجتماعية، والأمن، والدماغ وغيرها. وقد أسهم العاملون في جهاز الإدارة المدنية والعسكرية في هذه المرحلة، في بناء الكوادر البشرية العربية والمؤسسات اللازمة لأكثر من دولة عربية، وما زالت بعض هذه الدول تسعى لتعيين معلمين أردنيين في مدارسها العامة، والخاصة وعاملين في مؤسساتها الخاصة، وإن كانت بأعداد أقل من السابق؛ نظرًا لتوطين عدد كبير من الوظائف في هذه الدول. ومع ذلك يقدَّر بما يزيد عن مليون أردني يعملون في دول الخليج العربية، ما يدل على أن فرص الأردنيين المتميزين للعمل في هذه الدول، سواء في القطاع العام، أم في القطاع الخاص ما زالت جيدة؛ نظرًا لما عرف عنهم من الجدية، والمثابرة، والالتزام.

التطلع للمستقبل

موارد بشرية قادره وفعالة ومرنة(*)

أدت "الثورة الصناعية الرابعة" المتمثلة بالتطورات في مجال الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، وانترنت الأشياء إلى إحداث تغييرات جذرية على

(*) يودّ الكاتب أن يشكر السيدة منى هاكوز خبيرة الموارد البشرية؛ لإسهامها في إعداد هذا الجزء من الورقة.

طريقة العمل وأساليبه، وألقت بظلالها عالميا على تنمية الموارد البشرية، ومستقبل الوظائف والمهارات. وتنبأ المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2021 بأفضل المهارات الواجب على الموظف تعلُّمُها؛ ليكون قادرًا على إتقانها بحلول عام 2025 وهي التفكير التحليلي والابتكار، والتعلّم النشط واستراتيجيات التعلّم، وحل المشكلات المعقدة، والتفكير النقدي، والتحليل والإبداع، والابتكار والمبادرة. ووضع المنتدى تصوّرًا عن أكثر الوظائف طَلَبًا بحلول عام 2025 بأنها ستكون في قطاعات البيانات والذكاء الاصطناعي، وبأن 50% من العمالة حول العالم سيحتاجون إلى إعادة بناء مهاراتهم بما يتواءم مع متطلبات الوظائف، والتطورات التي طرأت عليها، ويؤمل مع بداية الألفية الثانية من عمر الدولة أن تنحو الإدارة الأردنية وسياسات تنمية الموارد البشرية فيها نحو الدخول الآمن، والفاعل في العصر الجديد الذي بدأت معالمه تظهر بشكل واضح، وبات من الضروري إجراء تحولات رئيسة في مقاربة تنمية الموارد البشرية؛ آخذًا بعين الاهتمام بمجموعة من المعايير والمِحكّات التي تميز الإدارة الحديثة على ضوء التغيرات المذكورة أعلاه، ويذكر من هذه المعايير الكفاية، والفاعلية، والقيادة، والمرونة، وسرعة التكيف، والتجدد والاستعداد للتعلم، والريادة والمبادرة، ومراعاة التنوع، والإدماج، والتميز وإدارة الجودة. ثم التركيز على المهارات والكفايات والتطور، وإدارة المواهب واستشراف المستقبل وإدارة التغيير. ومن نافلة القول: إن القدرة على الالتزام بهذه المعايير ومتطلباتها المعرفية، والمهارية والقيمية تتطلب تعليمًا نوعيا جديدًا في مستوى التعليم العام، والمتوسط والجامعي على حدّ سواء.

تركز التوجهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية وتنميتها على تطوير المهارات، والمعارف بشكل مستمر؛ لأنّ تعلّمَ كيفية التعلّم وتطبيق المعرفة، هو أكثر أهمية من اكتساب المعرفة ذاتها، خاصة وأن المعارف تتطور بشكل مستمر، فآفاق التحول في الموارد البشرية تستوجب تطوير خارطة طريق للانتقال من الحالة الراهنة، والاعتماد على النهج الاستباقي، والبدء باستخدام تمارين استشراف المستقبل للوظائف والمعارف، والمهارات التي سيحتاجها القطاع العام؛ بهدف الارتقاء بالعمل الحكومي على أسس ممنهجة لكشف النقاب، والتنبؤ بما ستؤول إليه الوظائف في المستقبل مع المستجدات، والتحول الرقمي، وعصر الذكاء الاصطناعي، وإجراء تحسينات جذرية على كيفية استقطاب المواهب وإدارتها وتنميتها، والبدء بتهيئة دَوْر الموارد البشرية وتعزيزه في المستقبل؛ لتقوم بدَوْر رئيس في المساعدة على تحسين الأداء الحكومي بشكل عام، وتسريع وتيرة خطوات الانتقال به من المستوى الإجرائي إلى الدَّور الاستراتيجي.

ويمثل نظام الخدمة المدنية الذي أُقِرَّ عام 2020 خطوة أساسية في هذا الاتجاه، فالتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية على المدى طويل الأجل الذي نصّ عليه النظام، يخفف من المخاطر المرتبطة بحدوث الفجوات المعرفية، والمهارية، وعدم وجود ذوي المهارات المناسبة في الوقت المناسب، وفي المكان المناسب، وخاصة في الوظائف الحيوية الضرورية؛ كونه يؤكد على ضرورة التعلّم المستمر لبناء القدرات.

وفي سبيل إحداث نقلة نوعية في إدارة المواهب، وإطلاق مفاهيم جديدة، تبنّى نظام الخدمة المدنية الجديد عددًا من المفاهيم الحديثة متضمنًا مفهوم الإطار العام المبني على الكفايات. وبدأ العمل على ربط الكفايات بكل من بطاقات الوصف الوظيفي، والتوظيف الذكي، وسياسات التخطيط للتعاقب الوظيفي، وتقويم الأداء الفردي والمسار الوظيفي، والمسار التدريبي للموظفين. وهذه المبادرة تعدّ بداية الطريق للتصدي للتغيرات المتسارعة آنفة الذكر. وسيتطلب تطبيق هذا الإطار بشكله الشمولي تكاتف جهود الدوائر الحكومية كافة، ودعم الإدارات العليا، إضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة، والتطبيقات الذكية ونشر الوعي بأهمية تجذيره؛ ليصبح جزءًا لا يتجزأ من إجراءات إدارة الموارد البشرية وتنميتها. ويتطلب هذا الأمر كما هو واضح نُقلَة ثقافية واضحة في التفكير. والممارسات الإدارية.

ورسم النظام لأول مرة الخطوط العريضة لموضوع المسارات المهنية المتخصصة التي تعكس مستويات تشكل مسار التطور، والترقية المهنية لوظائف محدّدة لتُمارَس من متخصصين مؤهلين، ومرخصين لمزاولتها. وقد بدأ العمل على صياغة النظام والتعليمات الخاصة بذلك بدءًا بقطاعات ريادية كالتمريض، وإدارة الموارد البشرية وتنميتها ضمن نظام جديد للرُّتَب يصدر لتلك الغاية، وأكد النظام الجديد على أهمية التخطيط للتعاقب الوظيفي بوصفه جهدًا هادفًا، ومنهجًا يضمن استمرارية القيادة، ويسهم في تفادي حدوث أي فجوة معرفية، أو مهارية في حال شغور وظيفة قيادية، أو وظيفة رئيسة مهمة، ومؤثرة على الأداء المؤسسي، ويهدف إلى تطوير المعرفة وراس المال الفكري من أجل المستقبل. فهذه العملية تحدد وتكشف عن مجموعة القدرات والمواهب، والمهارات المتوافرة في الدائرة، وتبنّي المهارات المستقبلية المطلوبة لنجاحها، وتسهم في تحفيز الموظفين، والتركيز على فرص الاحتفاظ بهم، وخاصة في المجالات التي يرتفع بها معدل الدوران الوظيفي. كما يسهم في إدماج النوع الاجتماعي كونه مبنيا على أسس ومعايير محدّدة، وعلى مبادئ الاستحقاق والجدارة والتنافسية في إشغال الوظائف القيادية والإشرافية والوظائف الحيوية.

ويجري حاليا إطلاق مبادرات طموحة لتجذير مبدأ ربط الأداء المؤسسي مع الأداء الفردي للموظفين عن طريق آليات وأدلة إرشادية. ولإنجاح هذه المبادرات ستكون هنالك حاجة إلى تطوير قدرات الأفراد على المستويات القيادية، والإشرافية في مجالات التفكير الاستراتيجي، والحاجة إلى الكثير من التوعية لتغيير المفاهيم، والقيم المؤسسية، والثقافات المرتبطة في تقويم الأداء كثقافة المتابعة، والتقويم، والمساءلة، إضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في التطبيق، ما يستدعي إعادة التفكير في محتويات برامج الإدارة العامة في الجامعات، ومنهجيات برامج التعليم، والتدريب المستمر في مراكز التأهيل، والتدريب، ومعهد الإدارة العامة.

وفي سياق آخر، ألقت جائحة كورونا بظلالها على قطاعات العمل كافة، واضعة المؤسسات بشكل عام ومسؤولي الموارد البشرية بشكل خاص أمام اختبار حقيقي في كيفية مواجهة الأوضاع الطارئة، وبذات الوقت الاستمرار في تقديم الخدمات، مع الحفاظ على صحة الموظفين والمتعاملين وسلامتهم، وحمايتهم من أي خطر، ما استوجب الاستجابة السريعة لمتطلبات هذه المرحلة بتطوير أساليب عمل جديدة مثل: سياسة العمل المرِن، والعمل عن بُعد، والتعلّم عن بُعد، واستخدام التطبيقات الذكية في المجالات كافة، وسيكون لإدارة الموارد البشرية وتنميتها دورٌ محوري للتصدي لتأثيرات الجائحة الحالية، أو أي جائحة في المستقبل، خاصة في ضوء محدودية الموارد البشرية؛ لإيجاد أساليب وأدوات أكثر جدوى، وأكثر إنجازًا، وتحقيقًا للتوازن بين العمل والحياة. ويعتقد خبراء الموارد البشرية بأن التغيرات التي طرأت على سياسات الموارد البشرية، وآليات العمل ستستمر لفترات طويلة إلى ما بعد التعافي من الجائحة؛ إذ أثبتت هذه التغيرات نجاعة بعض الممارسات الحديثة كالعمل من المنزل، وسياسات العمل المرِن. ويلقي هذا الأمر كذلك تبِعات جديدة على الأنظمة التربوية فيما يتعلق بالمعارف، والمهارات، والاتجاهات الجديدة المطلوبة في سوق العمل، وكيفية إعداد الأجيال الجديدة من الموظفين.

ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق حزمة السياسات والمبادرات الحديثة، والمتكاملة والخاصة بإدارة الموارد البشرية وتنميتها المطلوبة؛ للاستجابة لتحديات الجائحة والمستجدات التي أحدثتها وستحدثها التكنولوجيا الرقمية، والذكاء الاصطناعي في المؤسسات إلى إتاحة فرصة عظيمة للتأثير الكبير، والإيجابي على الأساليب المستقبلية لإدارة المواهب؛ حيث ستزداد الحاجة إلى برامج التعلّم، والتطوير المستمر، والارتقاء

بقدرات الموظفين ومهاراتهم، والتكيف بسرعة أكبر مع هذه المتغيرات، التي من شأنها الانتقال من الإجراءات التقليدية إلى التحويلية بوصفها ذاتَ تأثير وشريكًا استراتيجيّا، وأن تؤدي إلى استقطاب أفضل المواهب، واستبقائها ومكافأتها، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وإيلاء مسؤولية التطوير الوظيفي، والمهني للموظف على أنها مسؤولية مشتركة بين الدائرة والموظف نفسه، مع التركيز على القيادة والثقافة المؤسسية، والمواهب والتكنولوجيا الرقمية، والاستراتيجيات الفعّالة لإدارة التغيير، مع استخدام مقاييس الأداء ومعاييره؛ لتقويم الأثر الاستراتيجي لمبادرات الموارد البشرية.

إن هذه النظرة الجديدة لتخطيط الموارد البشرية وإدارتها، تستدعي أمرين مهمين في المستوى الاستراتيجي: أولهما وهو الأسهل، إصلاح عملية التعليم والتعلّم؛ لإكساب المواطن الأردني المهارات والمعارف والاتجاهات، والقيم المطلوبة في عالم الأعمال والتوظيف المستقبلي، والآخر -فقد يكون الأصعب- وهو تطوير ثقافة جديدة وتوجُّه عام نحو تعزيز قيم الجدارة والأهلية، والتميز والمساءلة في القطاع العام في مرحلة المسار الوظيفي للموظف العام، بدءًا من التعيين والتثبيت والترقية، وترسيخ فكرة الارتباط الموضوعي بين المسار التدريبي والوظيفي، وإيلاء مزيد من العناية باختيار القيادات الإدارية الوسطى والعليا؛ لإعادة الألق الذي كانت تتميز به الإدارة الأردنية تاريخيا.

المراجع

1 - الرشدان، عبدالله؛ وعبيدات، سليمان (1993)، **التربية والتعليم في الأردن: من عام 1921 إلى عام 1992**، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية.

2 - محافظة، علي (1990)، **الفكر السياسي في الأردن: وثائق ونصوص 1916-1946**، الجزء الثاني، عمان، مركز الكتب الأردني.

3 - النقرش، عبدالله (2018)، **الدولة الأردنية: الماهية والمكونات**، عمان.

4 - Mourshed, M.and other (2015) how the world's most improved school systems keep getting better. A machines report www.mackinsy.com lenient.

5 - Oecd (2015) results in focus http://www.oec.org/pisa-2015.

6 - Robinson, J.P. and Winthrop (2016). Millions learning: scaling up quality education in developing counting. Brookings center for universal education.

7 - Schleicher, D.C (2021) what will education look like in 20 years? Here are 4 scenarios. WEF. The vavos agenda.

8 - The world bank (2008) the road not traveled: education reform in the middle east and north Africa. Washington D.C: the WB.

9 - The world bank (2017) the last mile far quality service delivery in Jordan Washington D.C: The WB

مستقبل التعليم في الأردن والمتغيّرات التربويّة والمجتمعيّة

الأستاذ الدكتور إبراهيم بدران

وزير التربية والتعليم الأسبق

خبير اقتصاديات التعليم

فهرس المحتويات

- مدخل.
- المستقبل.
- الأردن والمستقبل.
- التعليم والمعالم الرئيسة.
- إدارة التعليم.
- مدرسة المستقبل.
- الحاكمية.
- المعلم.
- التعلّم.
- مناهج التعليم.
- التعليم والاقتصاد والمجتمع.

١ - مدخل

لم يعد مستقبل الدول والمجتمعات قائما بذاته، ومعزولا عن الآخرين، وإنما أصبحت المجتمعات وبتأثير الموجه الثانية للعولمة، وانطلاق الثورة الصناعية الرابعة شديدة التأثر بما يجري في العالم سواء من حيث الاقتصاد أم السياسة أم التكنولوجيا. وكلما تعمقنا في الاتجاه نحو المستقبل ازداد التأثر بمختلف التفاصيل التي يدخل فيها العالم وخاصة الدول الصناعية والدول الناهضة. ومن ثم فإنه قبل الدخول في مستقبل التعليم في الأردن، وما يتوقع أن يرافقه من متغيرات لا بد من التعرف على مسألتين بالغتي الأهمية:

الأولى: المستقبل ذاته في إطاره الحضاري والثقافي، وملامحه المتوقّعة على مستوى العالم.

الأخرى: أردن المستقبل وملامحه باتجاه التقدم والحداثة التي يطمح إليها، وسيعمل الأردنيون على تحقيقها.

وهكذا، إذا تفهمنا المستقبل بديناميكيته القوية الذي يفاجئنا صباح مساء بكل الاختراقات العلمية، والإبداعات التكنولوجية، والابتكارات الصناعية في كل مجال

على الإطلاق، وتفهمنا في الوقت نفسه الأردن الذي نطمح إلى أن يكون، ونسعى إليه مستقبلا، فإنه يمكن الحديث عن التعليم والمتغيرات التربوية والمجتمعية التي ينبغي أن تقترن به بشكل قَبْلي وبَعْدي. هذا مع الأخذ بعين الأهمية أن عصر الرقمية والبيانات، والشبكات الحاسوبية، وتكنولوجيا الاتصالات قد جعل العالم منفتحا دون حدود، سواء أكان ذلك في السياسة، أم في التعليم أم في الاقتصاد أم في الثقافة أم في المنافسة.

٢ - المستقبل

لقد فرضت الاختراعات والابتكارات العلمية والتكنولوجية التي حملتها الثورة الصناعية الرابعة وما رافقها من تحوّلات اقتصادية على مستوى العالم، فرضت موجة ثانية من العولمة التي نعيشها اليوم في كل بقعة على الأرض، من المدينة الكبيرة إلى الخيمة المعزولة وسط الصحراء أو الكوخ الصغير بين ثلوج الأسكيمو. هذه الموجة جعلت انتقال السلع والخدمات والأخبار والمعلومات والبيانات والأشخاص، والأنظمة والمعدات، والأفكار والثقافات والنفوذ والحروب والصراعات، بل جعلت انتقال كل شيء وأي شيء من أي مكان في العالم إلى أبعد نقطة فيه أمرا اعتياديا وسهلا، ولا يستغرق من الوقت إلا أقل القليل. وبذلك، أصبح العالم قطارا فائق السرعة، ومتعدد العربات والمحركات تقع في مقدمته، وتتحكم في توجهاته الدول الصناعية المتقدمة، وتقبع في العربات الخلفية جدا الدول المتخلفة، وتسبقها الدول الأقل تخلّفا. وهكذا فإن الموجة الثانية من العولمة من منظور تاريخي حضاري جعلت العالم كله يتحرك نحو المستقبل بقوة وسرعة أكبر من النمط التقليدي الذي أشار إليه الفين توفلر عام 1970 مع انطلاق الثورة الصناعية الثالثة. وبذلك لم يعد المستقبل، والاستعداد له رفاهية أو خيارا سياسيا، أو اقتصاديا لأي مجتمع وأي دولة، بل أصبح التعامل مع المستقبل للفرد والدولة على حدّ سواء، بإيجابية واستعداد وتأهيل ضرورة بقاء. ولذا، لا تستطيع أي دولة اليوم أن تعزل نفسها عن العالم لكي تتحرك ببطء كما قد يفكر قادتها، أو كما تدفعها ماكنتها الإدارية. وهي إن تراخت وتباطأت سيسبقها الزمن وتصبح مهدّدة بالتفكك، وحينئذ تحل محلها دول أخرى تنافسها وتتفوق عليها.

لقد دخل العالم بحلول عام 2000 الثورة الصناعية الرابعة، وحملت معها إنجازات الثورات الصناعية الثلاث السابقة، إضافة إلى مقدمات الثورة الصناعية القادمة. ومن هنا، فالمستقبل الذي يتّجه إليه قطار الموجة الثانية للعولمة له السمات الرئيسة الآتية:

- الرقمية.
- الروبوطية.
- تكنولوجيا الإنتاج سريعة التطور.
- توفر البيانات والمعلومات بكثافة هائلة على شتى المستويات النوعية، والكمية للمؤسسات والأفراد على حدّ سواء.
- الإنترنت وأنترنتة الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد.
- التطور الهائل والتحديث المستمر في تكنولوجيا الاتصالات وأنظمتها، وتقليص حجوم الأجهزة لتناسب التناول اليدوي المكثف.
- التقدم المتسارع القائم على تداخل التخصصات في العلم والتكنولوجيا، والإبداع والابتكار في كل فرع من فروع المعرفة.
- أزمة البيئة والموارد الطبيعية والتلوث الغازي والحراري، والتغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة، وتراجع الأمطار وتوسّع التصحّر وخاصة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وبشكل أكثر خصوصية المنطقة العربية التي يقع الجزء الأكبر منها في الحزام الصحراوي العظيم من غرب الصين، إلى المحيط الأطلسي حيث نجد أن ما يزيد عن 85% من المساحة العربية مناطق جافة شبه صحراوية.
- انفجار موجات جديدة من الأمراض النباتية والحيوانية، والإنسانية غير معروفة بين الفينة والأخرى.
- تفاقم أزمة مياه خانقة في آسيا وأفريقيا بالدرجة الأولى، وأمريكا اللاتينية بدرجة أقل، وبدرجة فائقة في المنطقة العربية.
- انتقال التنافس على الوظائف والأعمال، من المستوى المحلي الضيق إلى المستوى العالمي، حيث أصبح مهندس في أقصى نيوزلندا ينافس مهندسا في عمان، أو لندن أو نيويورك، ويمكن أن يفوز بالعمل. وما ينطبق على الأفراد ينسحب على الشركات والمؤسسات.
- تراجع المساعدات الدولية التقليدية، وانكماش القيمة المضافة لها.
- تقلص إمكانات الدولة الريعية، وعجزها عن الاستمرار في النمط الريعي، وتآكل سطوة الدولة السلطوية وإمكاناتها وقوتها، وتفكك الدولة الفاشلة؛ نتيجة لإخفاق الإدارة في القطاعات المختلفة.
- انفجار الموجة الرابعة للديمقراطية، والمشاركة الجماهرية؛ لتشمل المنطقة العربية بأسرها.

- توسّع الأداء الافتراضي(عن بعد)، وانتشاره، وتعمّقه، سواء في العمل، أم التعليم، أم النقل أم التصنيع، وخاصة في الصناعات الصغيرة، والمنزلية، أم التجارة، أم الإدارة، أم الترفيه ... إلخ.
- حدوث تغيرات جذرية في أنماط التعليم، والتحوّل المتسارع والموسّع والمعمّق من التعليم إلى التعلّم، ومن الوجاهية فقط إلى مزيج من الوجاهية والافتراضية.
- اختفاء وظائف ومهن ومهام تقليدية سادت عشرات السنين، وظهور وظائف أخرى في اتجاهات جديدة.
- اعتماد التوظيفية employability لأى متعلم، وأي خريج جامعة على المهارات قبل الشهادات، وعلى الإبداع والمنافسة. وتأتي في مقدمة هذه المهارات:
التواصل الكفوء المنتج، المبادرة والدافعية، القيادة، الاعتمادية، الالتزام بالتنظيمات والتعليمات، عمل الفريق، الصبر والجلَد، التكيفية، المرونة، ضبط الانفعال، القدرة على التطبيق، صنع الأشياء...إلخ.

وهذا يتطلب من كل دولة وكل مؤسسة الاستعداد للتعامل مع هذه المتغيرات، وإدراك ما يستتبع ذلك من إحداث تغييرات تربوية وثقافية، ومهاراتية ومؤسسية ومجتمعية مناظرة؛ حتى يحافظ المجتمع على مكانة ملائمة له في قطار المستقبل، وحتى يتمكن الفرد عن طريق المؤسسة التعليمية والثقافية، والتعلّم والتثقيف الذاتي من صنع مستقبله بالشكل الذي يريد، وبما يحقق طموحاته وأحلامه في إطار من التفوق والريادية، والإبداع والمواطنة والإنسانية.

إن كل سِمَة من سِمات المستقبل التي أشرنا إليها أعلاه، يتطلب التعامل معها مجتمع يتصف بالمرونة والاستعداد للتغيير، كما يتطلب معها أنماط متطورة من التعليم، ومجموعة من المهارات تأهيلا وتدريبا مناسبين في سنوات التعليم، سواء في المدرسة أم المعهد أم الجامعة، إضافة إلى الاستعداد النفسي والذهني والثقافي.

٣ – الأردن والمستقبل

في الوقت الذي يعتمد التعليم في أي بلد بصورة قطعية على مجمل حالة البلد في الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية والفكرية والعلمية والثقافية، فإن التعليم المتطور برأس المال البشري المتمتع بالمعرفة والمهارات، يتوقع أن يكون إذا أُحسِنَ استثماره، أحدَ المحركات الرئيسة للدفع في الاتجاه الذي يحقق الطموحات الوطنية، ويصنع

أردن المستقبل، متماهيا ومتفاعلا مع التغيرات المستقبلية في العالم التي أشرنا إلى أجزاء منها أعلاه.

ومؤدى ذلك، أن التعليم بوصفه منظومة متكاملة في أبعاده التربوية، والعلمية والمعرفية والمهاراتية والتعلّمية والتعليمية والإبداعية، ينبغي أن توضع فلسفته، وأن يتم تصميمه وبناؤه وتنفيذه لكي يسير باتجاه المساهمة الفاعلة، وليس الهامشية في صنع المواطن والوطن، وبناء الذي يطمح إليه الأردنيون والذي تتلخص ملامحه في السمات الرئيسة الآتية:

- الاقتصاد الصناعي الحديث القائم على الإنتاج، والمستوعب للمدخلات المستجدة في العلم والتكنولوجيا والبيانات والإبداع.
- الزراعة الحديثة الذكية والـمَكْنَنة smart mechanized agriculture القائمة على الاكتشافات العلمية الحديثة.
- ابتداع الحلول المناسبة وتنفيذها؛ للتعامل مع إشكالات التغير المناخي، وفي مقدمتها الاستجابة لمتطلبات أزمة المياه. واستخدام مختلف التكنولوجيات لمواجهة الحرارة والجفاف والتصحر بوساطة التكنولوجيا الخضراء.
- الانتقال إلى الدولة الديمقراطية حيث يكون حجر الزاوية فيها تداول السلطة والمواطنة المتكافئة والمساواة والمشاركة والحرية وسيادة القانون، وتربية الطلبة على هذه القيم.
- تنمية مكثفة للمحافظات عن طريق المشاريع الإنتاجية وإنشاء عاصمة اقتصادية لكل محافظة وتطويرها، وتنويع الإنتاج، واستثمار رؤوس الأموال البشرية، وتخفيض الهجرة من الريف إلى المدينة.
- الإفادة من الصناعات الكبرى لإنشاء صناعات جديدة قبلية وبعدية، بتعزيز التعاون والتشبيك بين الأكاديميا، والقطاع الصناعي بشكل خاص وهذه الصناعات.
- التوسّع في استخدام الطاقة المتجددة إلى أقصى درجة، وتأهيل العلماء والباحثين للمساهمة في تطوير أنظمة للتدفئة والتبريد، وتوليد المياه باستخدام الطاقة الشمسية خاصة والمتجدّدة عامة.
- الاعتماد على الكوادر، والمؤسسات والشركات الأردنية في كل مستلزمات الإنتاج والمشاريع والتطوير.
- التوسّع في الأردن الأخضر.
- الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري الوطني داخل الوطن، بدلا من تصدير

العقول والمهارات.

- إحكام الترابط والتشبيك الداخلي للأكاديميا الوطنية فيما بينها من جهة، والأكاديميا الوطنية والدولية من جهة ثانية، والأكاديميا وإدارة الدولة ومؤسساتها من جهة ثالثة، والأكاديميا والقطاعات المجتمعية، والثقافية والفكرية من جهة رابعة، والأكاديميا والقطاعات الاقتصادية بتوجهاتها المتنوعة من جهة خامسة.
- تخصيص نسبة كافية ربما تقترب من 3% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإبداع، والتركيز الدائم على البحوث التطبيقية والتجريبية التي تخدم النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- تعزيز الإنتاج العلمي والفكري والثقافي والفني والرياضي الراقي، ودعمه وتشجيعه، ما يصنع للأردن مكانة متميزة بين دول العالم.
- مضاعفة الاستثمار في التعليم الأساسي على مدى 5 سنوات، من 3.45 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي بواقع 750 دولارا لكل طالب كما هو الآن، وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.5% ليصل إلى أعلى رقم تماما وهو 1500 دولار لكل طالب في التعليم الأساسي، و7000 دولار في التعليم العالي، في اطار خطط وبرامج ناجعة للتمويل المستقر.
- إعطاء مهنة التعليم ورسالتها القيمة المعنوية والمادية والمجتمعية التي تستحق، ابتداء من تأهيل المعلمين والأساتذة وتدريبهم، ومرورا بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وانتهاء بتأصيل مفاهيم وممارسات التعلّم وتجذيرها مدى الخدمة، أو مدى الحياة بوساطة نظام الترقية والترفيع للمعلمين والأساتذة، وموظفي الدولة.
- توسيع إمكانات رأس المال البشري الوطني وتنويعه وتعميقه عن طريق التعلّم والمهارات، وتداخل التخصصات، وخدمة الإنتاج الوطني بقطاعاته المختلفة بهدف الاستثمار الأمثل للرأس المال البشري، في إطار من الانفتاح والتسامح، والمحافظة على العقول والمهارات؛ لتتعدى الكتلة الحرجة في جميع التخصصات، بدلا من استنزاف تلك الإمكانات خارج الوطن.
- توسيع دَوْر منظمات المجتمع المدني في مختلف النشاطات المجتمعية والتعليمية والثقافية والمهنية.
- تأصيل أفكار الريادية وثقافاتها ومهاراتها في كل شرائح المجتمع، وفي جميع الحلقات التعليمية والتدريبية والتأهيلية، ابتداء من الصفوف الأولى وانتهاء بالجامعة.
- أن تكون المؤسسات التعليمية بتنوعاتها ومستوياتها العامل الرئيس في تكوين العقلية

العلمية للمجتمع؛ لإنتاج ثقافة مجتمعية تتطلع إلى المستقبل، لا إلى الماضي، وإنتاج فنون وطنية وعربية راقية، وشباب شغوف بالاستكشاف والمغامرة واللياقة البدنية.

٤ – التعليم والمعالم الرئيسة

يقوم تعليم المستقبل على عدد من الركائز المفصلية، وعلى النحو الآتي:

- إن التعليم سيكون سيرورة ديناميكية تشاركية، بين المؤسسة التعليمية التي تعمل على تمكين الطالب من المهارات اللازمة من جهة، والطالب الذي يعتمد على التعلّم في اكتساب المعرفة والخبرة والمعلومة من جهة ثانية، والمجتمع بمؤسساته وثقافته واقتصاده المتنامي من جهة ثالثة.
- ويقوم تعليم المستقبل الذي يجب أن يخطط التربويون له، ويتحرك المجتمع باتجاهه على تعدّدية مصادر المعرفة وتنوعها، والإفادة من عالميتها ومن مستجداتها.
- كما يقوم على مناهج تتسم بالمرونة، وتركّز على الموضوعات القابلة للاستكمال في عقل الطالب والمتصلة بالحياة العملية.
- ومن المتوقع بعد فترة أن يكون للمدرسة حرية واسعة في اختيار المراجع، بل والكتب، ويكون للطلبة رأي في مدى تجاوبهم مع محتويات تلك الكتب والمراجع.
- وسوف يهدف التقويم بالأساس إلى التعرف على مدى تمكُّن الطالب من الموضوع الذي يدرسة. ولذلك يمكن أن يقوم التقويم على 3 حزم هي:
  - ★ نشاطات الطالب في أثناء الفترة الدراسية 30%.
  - ★ نتيجة أعماله في مشاريع مكلّف بها 35%.
  - ★ امتحانات نهائية 35%.
- يسعى التعليم إلى أن يصل الطالب في مسيرته التعلّمية والتعليمية إلى الاستيعاب العقلاني للقيم الإنسانية والوطنية النبيلة، والاقتناع بها وبما فيها، وفي مقدمتها حب الوطن والتعددية وقبول التنوع، والتسامح والأخلاق الفاضلة، والقيم العليا للحياة بما فيها الأسرة وخدمة المجتمع.
- سوف يؤصل التعليم في عقل الطالب ونفسه حبه للعمل، وكذلك الشغف بالمبادرة والإنجاز والكمال والإتقان.
- ويتوقع أن يصل التعليم والتعلّم والنشاطات اللامنهجية بالطالب إلى القناعة العقلية والنفسية والسلوكية إزاء احترام حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل

والكرامة الإنسانية، وحرية الراي والتعبير.

- وسوف يعمل التعليم على تأصيل القيم الديمقراطية وتداول السلطة وسيادة القانون ومؤسسية الدولة، في إطار من قيم العدل والمساواة والتعددية، وتكافؤ الفرص، والمواطنة وحب الوطن والإخلاص لبنائه في العمل والجهد المشترك والإبداع في الإنجاز. وهذه القيم يتوقع أن ينخرط الطالب في نماذج لها في المدرسة والمعهد والجامعة في سنوات الدراسة.
- ووفق معطيات تعليم المستقبل، فإن المدرسة والمعهد والجامعة يتوقع أن يتعزز ويتوسع ويتعمّق دَوْر كل منها في المجتمع، وخاصة في الجانب التربوي التوجيهي والإرشادي، وفي بناء شخصية الطالب وصقلها بالممارسة الصحيحة، واكتشاف اتجاهاتها، والتعرف على المكنون من المواهب والهوايات عن طريق المشاريع التي يكلف بها الطالب أو يقترحها هو. كل ذلك يتم في فضاء تفاعلي يقوم على المودة والاحترام وذلك لتمكين كل طالب من اكتساب المهارات اللازمة بما يعزز مواهبه الذاتية.
- وسوف يصبح التعليم أكثر مرونة وامتزاجا مع التعلّم الذي ستدخل فيه مداخل جديدة غير تقليدية من مثل:
  - ★ التعليم والتعلّم بالعمل.
  - ★ التعلّم والتعليم بالحوار والنقاش.
  - ★ التعلّم والتعليم باللعب والنشاطات.
  - ★ التعليم والتعلّم بروح الفريق.
  - ★ التعليم والتعلّم بالاستكشاف.

ومن جانب آخر، فإن مدة التعليم وللسنوات الثلاثين أو الخمسين القادمة، يتوقع أن تمتد لسنوات لا تقل عن 12 سنة ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، يضاف إليها رياض الأطفال، رغم أن الطلبة سيكونون في الغالب أكثر قدرة على الاستيعاب والتعلّم والتفاعل. ذلك أن هناك عوامل متعددة تحكم هذا الأمر، وتدفع باتجاه عدم الإسراع في تقليص سنوات المدرسة وهي:

أولًا: الجانب التربوي الذي لا يمكن اختزاله، أو تبسيطه قبل نجاح المجتمع في تحوّلات اقتصادية واجتماعية، وثقافية وسلوكية جذرية نحو الحداثة والتقدم.

ثانيًا: الجانب المهاري، وهو بطبيعة الحال يتنامى ويتجدد باستمرار، وتنشأ مهارات جديدة وتختفي أخرى. فالطالب، وخاصة في الدولة النامية، يكون في حاجة

إلى دعم وتوجيه المؤسسة التعليمية لاكتساب المهارات والتمكن منها في حينه.

ثالثًا: التفاوت بين قدرات الطلبة ما يستدعي أن تكون المدرسة ميدانا للتفاعل الإيجابي، على طريق الاهتمام بكل طالب بذاته وإمكاناته.

رابعًا: وتيرة التغير في البلاد باتجاه التطور والارتقاء الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، والتي يتوقع أن لا تقل عن 30 عاما حتى يستقر وضع الأردن بين الدول الناهضة.

وهذا يعني من حيث المبدأ، أن على كل مجتمع وكل نظام تعليمي فيه أن يرسم المعالم الرئيسة له في إطار زمني واضح ومحدد، ويكون الهدف على مدى 15 أو 20 عاما، ليس تقليص الإطار الزمني للتعليم، وإنما رفع الكفاية الداخلية، والخارجية للتعليم بما يستلزم من إضافات وتخفيض دليل فقر التعلّم من 52 % إلى 3 % حدّا أعلى، وتجاوز نقاط الضعف الموضوعية في منظومة التعليم في اتجاهات ثلاثة: العمودي لتشمل جميع السنوات، والأفقي لتشمل النقاط والمناطق البعيدة في البوادي والأرياف والأطراف، والاتجاه الثالث الذي يركز على الخصوصيات التي تتعلق بالنظام التعليمي في ظروفه المرحلية. هذا، إضافة إلى إدخال المستجدات من علوم أو تكنولوجيا أو مهارات، والتأكيد على العدالة من جانب، والإنصاف من جانب آخر، والاطمئنان إلى أن كل طالب ينال حقه في التربية، وحقه في التعليم وحقه في المهارات، خاصة وأن الفروق بين المدن والأرياف كبيرة في الأردن والدول النامية بشكل عام. ويفترض في المؤسسة التعليمية أن تستثمر كامل سنوات الدراسة لاستكمال بعض المفاصل الضعيفة لدى الطلبة وتقويتها، بحكم المرحلة الاجتماعية الاقتصادية. ولعل من أبرز هذه المفاصل التي تتطلب الاستكمال لدينا:

- المهارات الكتابية، والقرائية، والرقمية، والحياتية، والتواصلية، والثقافية، والتخصصية.
- المزيد من الوقت والجهد والاهتمام للرياضة واللياقة البدنية، بما لا يقل عن ساعة كاملة يوميا.
- تأصيل ممارسة ثقافة الاستكشاف والمغامرة.
- تجذير حب الثقافة والفنون بأنواعها، وتنوع مصادرها خاصة، وإعطاء أهمية خاصة للثقافات المتنوعة الممثلة لمكوّنات المجتمع المختلفة.
- تكوين العقلية العلمية والثقافة العلمية لدى الطالب.
- اكتساب مهارة "صنع الأشياء" وخروج مشاريع الطلبة من الإعداد النظري إلى بنائها في المشاغل والمختبرات.

- عمل الفريق والتشبيك مع التخصصات المختلفة.

ولا بد من الاعتراف من أن أجزاء متعددة من هذه المفاصل، غالبا ما تكون موجودة تلقائيا في مجتمعات الدول المتقدمة، كونها جزءا من النشاط الاقتصادي الاجتماعي الإبداعي لتلك المجتمعات على مدى سنوات النهوض والتقدم. وأن مساهمة المؤسسة التعليمية في العمل على هذه المفاصل في بلد نامٍ كالأردن، يعني المساهمة في تعجيل التحوّل الاجتماعي والتكنولوجي.

ومن المتوقع أن يكون لدى الدولة اهتمام جادّ ومنتظم لتقدير مدى تقدُّم التعليم على المستوى الوطني وتقويمه وقياسه. وطبيعي أن تعمل مؤسسة أو إدارة خارج وزارة التربية والتعليم على متابعة نظام التعليم بالأبحاث والدراسات، وتحليل البيانات، بوساطة وضع مؤشرات أداء Performance indicators يتم توثيقها؛ للرجوع الدائم إليها، والعمل على تطوير الأداء وتجويده سنة بعد سنة.

وهذه المؤشرات تقع في مجموعتين:

الأولى: المؤشرات العامة

وهي المؤشرات المتعلقة بالتعليم عموما والمتداولة عالميا مثل:

- دليل التعليم.
- الإنفاق على التعليم بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الإنفاق على كل طالب سنويّا.
- الانتظام في الحضور.
- تحصيل الطلبة.
- نسبة النجاح عموما وفي كل موضوع.
- نسبة المعلمين إلى الطلبة ... إلخ

الأخرى: المؤشرات الخاصة

وهي المؤشرات التي تتعلق بظاهرة، أو إشكالية أو مسألة معينة تخص البلاد أو أجزاء منها، وتشمل المؤشرات الخاصة العديد من المسائل التي قد ترتبط بالمرحلة، أو الموقع أو البيئة الاجتماعية، أو المحافظة أو اللواء أو حتى المدرسة وغير ذلك من مثل:

- العامية مقابل الفصحى.

- العلاقة مع المجتمع المحلي.
- نسبة الطلبة المبدعين.
- الطلبة الملتحقون بالتعليم العالي.
- ارتياد الطلبة للمكتبة.
- المواظبة على حصص الفنون.
- المواظبة على حصص اللياقة البدنية.
- نسبة المعلمين إلى الطلبة في مواد معينة.
- الاهتمام بصنع الأشياء ... إلخ.
- السُّمنة.
- الصحة العامة.
- التدخين.
- حالة التغذية.
- أمراض معيّنة.
- سلامة الحواس.

٥ – إدارة التعليم

إن إدارة التعليم من منظور مستقبلي واحدة من أعقد المشكلات التي تتطلب الحلول الناجعة، ويعود ذلك إلى:

- تصاعد أعداد الطلبة والمعلمين والإداريين.
- سرعة التغير في العلوم والتربية والتكنولوجيا.
- سرعة المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية.
- سرعة تغير شخصية الطالب وعقليته.

وبسبب تأثير تلك المتغيرات على الإدارة، فإنها تجعل من النمط القائم حاليا في إدارة التعليم نمطا غير مناسب للمستقبل، والذي يقوم على المشاركة في الرأي والديمقراطية في القرار، والتجديد والتنافس والإبداع. ومن هنا، فإن إدارة التعليم لا بد لها من أن تتحوّل من المركزية والشمولية إلى التشاركية واللامركزية، وعلى مستويين:

المستوى الأول: الجسم الكلي للتعليم

المستوى الثاني: الإدارة المباشرة

ففي المستوى الأول، لا بدّ وأن يتم توزيع وزارة مهام التربية والتعليم على أكثر من مؤسسة لكي تتولى تلك المؤسسات بعضا من مهام وزارة التربية والتعليم، كون تلك المؤسسات أكثر تخصصا خارج الإدارة المباشرة للوزارة. ولكنها تعمل بالتنسيق مع الوزارة. وهذه المؤسسات يتوقع أن تشمل أربعة مراكز رئيسة هي:

- المركز الوطني للمناهج والكتب.
- المركز الوطني للامتحانات والتقويم.
- المركز الوطني لتأهيل المعلمين.
- المركز الوطني لتحديث التعليم.

وبذلك يمكن تطوير ما يعرف بالضوابط والتوازنات checks and balances حيث لا تكون الوزارة هي المؤسسة الوحيدة المسؤولة كليا عن كل شيء في التعليم، وتكون هى الخصم والحكم، وهذا من شأنه أن يساعد على إدخال التصحيحات اللازمة في حينها. إن هذا المستوى من العمل يمكن المباشرة به فورا، بل من الضروري ذلك، حيث تمارسه معظم الدول المتقدمة في التعليم.

وفي المستوى الثاني يتركز الأمر في إدارة الوزارة للعملية التعليمية بكل تفاصيلها اليومية والموسمية. وهذه تتطلب أيضا توسيع اللامركزية التي ترافقها مسؤولية كبيرة، وتعني اللامركزية في جوهرها عدم احتكار السلطة والقرار من طرف واحد. وإنما إعطاء المجال للآخرين الشركاء لكي يساهموا في صنع القرار.

ومن المتوقّع أن يكون التحوّل فيها تدريجيا وعلى مراحل متداخلة، أي الانتقال من المركزية القوية أو السلطوية الإدارية كما هي لدينا اليوم، إلى شبه المركزية مرحلة ثانية، ومن ثم إلى اللامركزية مرحلة ثالثة. إن مثل هذا التحول يستدعي أن يكون لدى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والمؤسسات التعليمية برامج واضحة في هذا الاتجاه.

وهنا لا بدّ من التأكيد على أن تغيير نمط الإدارة والتحوّل من المركزية إلى اللامركزية يعتمد نجاحه أولا على تغيير الإطار الذهني للعاملين في الإدارة، واقتناعهم العقلي والنفسي بضرورة التحوّل. وثانيا على مدى النجاح في إعادة هندسة عناصر المؤسسة التعليمية وتأهيل الهيئة التعليمية والإدارية مهنيّا وتربويّا ومهاريّا ونفسيّا

للتحول باتجاه اللامركزية. ومن جانب آخر، فإن النجاح في التحول إلى اللامركزية يعتمد بدرجة كبيرة على المهارة، والحكمة والمرونة في إنشاء علاقات إيجابية تماما تقوم على الثقة والتفاعل بين الطالب والمعلم من جهة، وبين المعلم والإدارة من جهة ثانية وبين الطالب والمدرسة والمجتمع من جهة ثالثة. الأمر الذي يحتاج إلى جهود إدارية إعلامية وثقافية وتواصلية متميزة.

المرحلة الأولى: الاستعداد نحو اللامركزية؛

يتوقع استمرار النمط الحالي في إدارة التعليم ولفترة زمنية معروفة في حدود 6 إلى 10سنوات. يتم في هذه الفترة إعداد برامج مكثفة لتأهيل المعلمين ومديري المدارس في الجانب المهني والإداري وتنفيذها، والمهارات التي يفرضها المستقبل والاستعداد لتغيير دَوْر المعلم من "مانح" للمعلومات إلى ميسّر للطالب لاكتشاف إمكاناته ومواهبه وتحريكها. وسيكون من أهم مسؤوليات هذه المرحلة رفع المهارة اللغوية والكفاية الأدائية للمعلم والطالب، والعمل على تخفيض دليل فقر التعلّم من وضعه الحالي 52% إلى 15%؛ تمهيدا للوصول إلى 5% أو 3%.

المرحلة الثانية: شبه المركزية؛

يتم فيها تعزيز مديريات التربية والتعليم بالخبرات الإدارية والمالية والفنية والعلمية والمهارية؛ لتكون هي المرجع الرئيس في إدارة التعليم في المديرية. ويتم وضع موازنة الوزارة على أساس احتياج المديريات كما يمثلها أعداد الطلبة والمدارس والمعلمون والمرافق. وتقوم المديرية بالأعمال كافة التي تقوم بها الوزارة باستثناء المناهج والسياسة العامة، وإعداد الكتب والمستلزمات الدراسية. ويتلقى العاملون في المديرية التدريب اللازم. ويتوقع أن تستمر هذه المرحلة لمدة 10 سنوات حسب درجة النجاح في الأداء، ووفق معايير ومؤشرات أداء رقمية واضحة.

المرحلة الثالثة: اللامركزية؛

تتحول الإدارة في هذه المرحلة إلى اللامركزية عن طريق إعطاء المدرسة الاستقلال في رسم البرامج والنشاطات، وجزء من المناهج، والنشاطات اللامنهجية ضمن ضوابط، تتابعُها عن بُعد مديرية التربية والتعليم التي تتبع لها المدرسة، وتشرف الوزارة عن طريق المديرية على الخطوط العريضة فيها. ويستلزم ذلك تفعيل الشراكة بكفاية وفاعلية واستمرار مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي والمؤسسات

الداعمة للمدرسة.

أما التعليم العالي، فلا بد من أن يكون للجامعات والمعاهد العليا ومنذ اليوم الأول استقلال مالي وإداري وأكاديمي كامل، في الظاهر وفي الباطن بعيدا عن تدخلات الدولة العميقة. وتقوم الحاكمية الجيدة فيها على مشاركة أعضاء هيئة التدريس، وممثلين عن الطلبة في القرار الإداري في إطار من الشفافية.

إن المرحلة الثالثة أي التحوّل الكامل إلى اللامركزية، ربما تستغرق 20 عاما أو أكثر حسب التقدم والنجاح في الأداء في المرحلتين السابقتين، وحسب النجاح في الارتقاء بالطلبة من حيث المشاركة وعمل الفريق، والارتقاء بالعقل المجتمعي باتجاه العلمية والثقافة الراقية والمشاركة.

وهنا لا بد من التأكيد مرة ثانية على أهمية مؤشرات الأداء في فترات التحول لأنها ستكون المرجع الرئيس للتطوير والتصحيح، وهي المؤشرات ذاتها التي سبق ذكرها.

المؤشرات العامة: وهي المؤشرات المتعلقة بالتعليم عموما والمتداوَلة عالميا، مثل دليل التعليم ونسب النجاح ...إلخ.

المؤشرات الخاصة: وهي المؤشرات التي يراد التعرف منها على الأداء في مسائل تخص المدرسة ذاتها، أو تخص مديرية التربية والتعليم، أو البلاد بشكل خاص.

٦ – مدرسة المستقبل

إن مدرسة المستقبل هي "المدرسة الذكية الخضراء". فلن تكون مدرسة المستقبل مجرد غرف صفية نمطية في الشكل واللون والمحتوى، ممتلئة بالمقاعد، ويفصل بينها ممرات ضيقة وساحة لتجمع الطلبة، بل ستذهب في سنوات باتجاه "المدرسة المفتوحة"، أو "المدرسة الحديقة"، أو "المدرسة المتنزّه"، حيث يمكن للطلبة متابعة دروسهم خارج الغرف المغلقة كلما كان الطقس يسمح بذلك. وستكون المدرسة معزولة الجدران والنوافذ، مزدوجة الزجاج ومزودة بوحدات طاقة شمسية أو طاقة رياح لتوليد الكهرباء، والتزود بالتدفئة أو التبريد، إضافة إلى وحدات صغيرة لمعالجة المياه المستعملة، وإعادة استعمالها لري المناطق الخضراء في المدرسة. ودون الإسهاب في التفاصيل، فإن المدارس لن تكون مجرد مبانٍ نمطية كما هي اليوم، وإنما ستتنوع بالتصميم والمرافق والألوان والمساحات، حسب الحالة التعليمية وحسب المنطقة، وستكون الغرفة الصفية ليست مجرد مقاعد، وإنما قاعة جميلة للتفاعل بين مجموعات الطلبة ومزودة بمفردات التكنولوجيا

اللازمة ابتداء من الألواح الذكية وانتهاء بمعدات الطباعة الثلاثية. وهذا يستدعى أن تبدأ كليات الهندسة المعمارية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة البيئة بالاهتمام بفرع خاص في الهندسة المعمارية، ألا وهو هندسة المدارس School Engineering، حيث يستوعب المهندس المعماري المطالب التعليمية والتربوية والتعليمية والترفيهية والفنية والابداعية كافة التي يراد للطالب أن يكون جزءا منها، ويتم في التصميم الارتكاز إلى التصميم اللاتفاعلي Passive design لمواجهة احتياجات الطاقة. فمدرسة المستقبل ليست مجرد مبنى حكومي، بل إنها مبنى خاص يتوقع أن يتألف من مجموعة مبانٍ ذكية صغيرة وخضراء وصديقة للبيئة، وفي الوقت نفسه مزودة بشبكات الاتصالات اللازمة للانترنت والمفردات كافة ذات العلاقة، بما في ذلك الروبوطات والمشاغل. ولأنّ جزءا من الدراسة سيكون عن بعد، فإن تجمُّع الطلبة جميعهم في المدرسة في آن واحد يصبح أقل احتمالا مما هو اليوم، ما يعطى مرونة أكبر في المساحات وتوزيع الفضاءات باستعمالاتها المختلفة.

ولأن علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي ستكون أساسية، فإن المباني المدرسية سوف تكون أكثر مجتمعية، وربما تكون مفتوحة طيلة أيام الأسبوع، ومتاحا فيها لكل طالب أن يستعمل مرافق المدرسة بشكل وجاهي أو عن بُعد بما يناسب ظروفه ورغبته.

ومن المتوقع أن تتغير مفاهيم الواجبات المنزلية لتصبح المدرسة دون واجبات بالمعنى التقليدي، وستتحول الواجبات إلى "مشاريع" وأعمال وأبحاث وتقارير ينجزها الطالب منفردا أو مع زميل له أو أكثر، ويتعلم كل طالب منها ما كان يفترض أن يتعلمه من الواجبات المنزلية. ويشمل ذلك مختلف المعارف والمهارات بما فيها اللغة، والرياضيات، والعلوم والإنسانيات وصنع الأشياء وغيرها. وسيتم تكييف هذه المشاريع لتكون أكثر تجاوبا مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ومثل هذه البرامج قابلة للتغيير والإضافة حسب إمكانات الطلبة.

ولا بد من أن يفيد التعليم من التكنولوجيا المتطورة بما في ذلك الواقع الافتراضي والطباعة الثلاثية. سواء أكان ذلك لغايات التعليم أم لغايات التعلّم، أم لإعداد المشاريع. ما يعزز مفهوم المرونة في أوقات الدوام أو المدرسة المفتوحة على مدار اليوم.

ولا بد من تحديد ساعات معينة كل أسبوع، يلتزم الطلبة فيه بالدوام المدرسي؛ ليكون جزءا من المسار التربوي. وفي بلد كالأردن وغيره من الدول النامية، فإن هذه التحوّلات تصطدم بحواجز أو عقبات عديدة ما يجعل التحول بالاتجاه المطلوب بطيئا ويتطلب جهودا استثنائية، وفي مقدمة ذلك:

الكلفة المالية؛ لتجهيز المدارس جميعها بالمعدات، والشبكات والنفقات اللازمة للتطوير والتحديث المستمر.

الفروق بين المدارس؛ فهناك فروق كبيرة بين مدارس المدن ومدارس البوادي والأرياف، سواء من حيث المساحات أم عدد المدرسين أم المرافق.

الضعف اللغوي لدى الطلبة والفجوة بين العامية والفصحى، والتراجع الثقافي العام، وارتفاع أثمان الكتب عموما، والكتب غير المقررة بشكل خاص.

سهولة انزلاق الطلبة نحو الألعاب الإلكترونية والتسلية أوقات الدراسة.

ارتفاع فقر التعلّم

إن تجاوز هذه العقبات يتطلب برنامجا تنفيذيا واضحا على المستوى الوطني، ومستوى المديرية، ومستوى المدرسة وفق برنامج زمني للتعامل معها، وتذليلها والخروج منها.

ومن هنا، فالأمر يستدعي المرونة والتجديد في أساليب التمويل، آخذين بعين الاهتمام أن معدل حجم الإنفاق على كل طالب في الأردن اليوم يصل إلى 533 دينارا أو ما يعادل 750 دولارا، بمتوسط 700 دولار في الأقطار العربية لكل طالب. وهو إنفاق لا يصل إلى 50 % من المتوسط العالمي الذي يبلغ 1600 دولار لكل طالب. انظر الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

الإنفاق على التعليم (دولار/ طالب) 2015

البرتغال	إيطاليا	فرنسا	فنلندا	اليابان	ألمانيا	النمسا	الصين
8700	9100	10000	10100	10200	11000	1110	1897

هولندا	السويد	بريطانيا	أيسلندا	كوريا	بلجيكا	أمريكا	النرويج
11000	11400	11400	11600	12000	12300	12800	15000

إيرلندا	هنغاريا	تشيلي	تشيك	إسبانيا	بولندا	اليونان	المكسيك
8700	6000	4500	7300	8300	6800	6200	3300

متوسط الأقطار العربية	700 دولار/ طالب
الأردن	750 دولارا/ طالب
المتوسط العالمي	1600 دولار/ طالب

- التزام الحكومة برفع إنفاقها على التعليم إلى 1000 دينار سنويّا، أو ما يقرب من 1500 دولار/ طالب في التعليم الأساسي.
- وضع برنامج مالي وطني لتمويل متطلبات التحول في المدارس والجامعات، بشكل يضمن تحقيق الأهداف في تواريخ محدّدة بما في ذلك:

أ - مساهمة الشركات الكبرى من خلال صندوق وطني ينظم المسؤولية المجتمعية للشركات.

ب - فتح المجال للإفادة من أسوار المدارس أو المساحات الإضافية لإنشاء مَحالّ تجارية تعمل في الثقافة والفنون، والحِرف اليدوية الراقية التي ينعكس وجودها إيجابيا على ثقافة الطالب، أو مهاراته. ورصد عائدات الـمَحالّ لصالح المدرسة.

جـ - إنشاء صندوق استثماري في كل محافظة باسم "صندوق محافظة... للتعليم" لدعم المدارس في المحافظة وتمويل مشاريعها.

- وضع برنامج تعليمي لتحسين أوضاع المدارس والطلبة في الأرياف والبوادي وتنفيذه، بهدف تقليل الفجوة بين مختلف المدارس في فترة زمنية محدّدة تحقيقا للعدالة والإنصاف.

٧ - الحاكمية

إن بنية الحاكمية في المدرسة ومفرداتها سوف تتغير بشكل جذري، وسوف تنتقل تدريجيا من الحاكمية السلطوية كما هي اليوم، إلى حاكمية تشاركية ديمقراطية موجهة. حيث تستمر الإدارة المدرسية بالقيام بدورها، ولكن بالتشارك في الرأي، والقرار مع الشركاء الأساسيين وفي مقدمتهم المعلّم والطالب.

وهنا، يكون للمدرسة مجلس إدارة يضم ممثلين عن الشركاء الستة: الطلبة والإدارة والمعلمين والأهالي، والمجتمع المحلي، والمؤسسات الداعمة. ويكون هناك تغيير دوري لممثلي الشركاء حتى لا يتجمد المجلس في أعضاء محددين. ومثل هذا النموذج الذي يستغرق الوصول إليه من 5 إلى 10 سنوات، يتطلب إعداد المعلمين والإداريين من جهة، وتمكين الطلبة من ثقافة الديمقراطية والمشاركة، ومن المهارات اللازمة للعمل في إطار فريق متنوع من جهة أخرى. إن مشاركة ممثلين عن ذوي الطلبة أمر بالغ الأهمية، وخاصة في مرحلة التوسع في التعلّم والتعمق في التعليم الافتراضي (عن

بُعد)، والتعليم المدمج والارتكاز إلى اكتساب الطالب مهارات التعلّم بشكل جيد. ذلك أن مفاهيم التعليم الافتراضي أو المدمج ومفاهيم التعلّم ليست مألوفة لدى الطلبة، وتتطلب تعاون الأسرة وتفهمها، ومساهمتها مع المدرسة.

إن وجود ممثلين عن المجتمع المحلي في إدارة المدرسة من شأنه أن يعطي قوة للمدرسة، ويعزز الثقة مع البيئة المجتمعية المحيطة بها، ما سيمكّن المدرسة مستقبلا من إدخال الأفكار والمشاريع الجديدة نحو التطوير، وتحقيق مزيد من التعاون والتفاعل بين المدرسة والمجتمع المحلي.

إن المدرسة بحاجة دائما إلى دعم مالي، أو عيني من الشركات والمؤسسات القريبة منها، سواء أكانت مؤسسات أهليه أم رسمية. ومثل هذا الدعم قد يذهب إلى أعمال تطوير للمرافق المدرسية، أو مشاريع أو نشاطات للطلبة. إضافة إلى أنه يفتح الباب بين المدرسة والواقع العملي الذي سيواجهه الطالب في قادم الأيام بعد التخرج. كذلك فإن وجود هذه المؤسسات في مقعد مع الإدارة سوف يعطي المعلمين وإدارة المدرسة نوعا من القوة الأدبية يمكن استثمارها في تحسين المسارات التربوية، ويتيح الفرصة للتفاعل المجدي مع المجتمع بمؤسساته ومتطلباته، ويخرِج المدرسة من حالة الانعزال والانغلاق على نفسها إلى مزيد من الانفتاح، خاصة وأن المؤسسات والشركات تحمل معها دائما مستجدات العصر من اختراعات وابتكارات، وسلع وأنظمة وعلوم جديدة.

ومن شأن هذا النمط من الحاكمية أن ينقل السُّلطة في المدرسة إلى نوع من الديمقراطية التشاركية التي تخفف من وطأة السلطوية، وتدفع باتجاه ديمقراطية الإدارة. وستكون القرارات قبل صدورها محل اقتناع من جميع الأطراف بما في ذلك الطلبة أنفسهم. وهذا سيعطى الإدارة مرونة كبيرة، وجرأة في التغيير وإدخال ما هو جديد أو ما هو ناجع وضروري. وهي مسألة بالغة الأهمية للتماهي مع متغيرات المستقبل التي لن تجدي معها الإدارة المتصلبة والقرارات الفردية والمؤسسات الجامدة.

وهكذا، يتحقق دَوْر المدرسة الجديد القائم على كون المدرسة جزءا من المجتمع، ومنفتحة عليه وعلى مؤسساته. وبذلك يمكن للطلبة بمساعدة ذويهم والمجتمع والمؤسسات الأخرى التمكّن من المهارات، ومن التعلّم، ويتيح للمدرسة أن تعطي الوقت الكافي، والتوجيه التفاعلي لبناء شخصية الطالب من الناحية المعرفية، والوطنية والنفسية، والجسمية، بما فيها الثقافة والفنون والرياضة والمغامرة، والاستكشاف.

وحتى تتمكن المدرسة من تحقيق طموحات مكوناتها من طلبة ومعلمين وإدارة،

فيلزم أن تعمل على التشبيك مع مدرستين أو ثلاث أو أربع مدارس قريبة منه؛ لتكوين مجموعة أو "باقة مدرسية" متشابكة متعاونة، تتشارك في النشاطات، وكذلك في المرافق عند الضرورة، وفي الجوانب العلمية من مختبرات وشبكات وملاعب وخبرات، وغير ذلك من نشاطات. وتطلق كل مجموعة أو باقة من المدارس على شبكتها اسما محببا للمدارس، أو للطلبة أو للمجتمع المحلي من مثل "باقة الازدهار " أو "باقة الإبداع" أو "باقة الجبل" أو أي اسم يجرى التوافق عليه.(*)

٨ - المعلّم

رغم كل التغيرات التي ستدخل منظومة التعليم والوسائل التكنولوجية التي ستصبح أكثر شمولية وتناولا، ورغم الدَّوْر البارز للطالب في التوسع في التعلّم الذاتي، والوجاهي والافتراضي والمدمج، فإن دور المعلم سيبقى جوهريا وأساسيا ولسنوات طويلة قادمة، خاصة في مسائل رئيسة خمس:

الأولى: أن التعلّم الذاتي يتطلب مهارات لغوية، وقرائية، وكتابية، ورقمية واستيعابية، وثقافية وتفهمية وتفاعلية لدى الطالب ينبغي العمل عليها لاكتسابها والتمكن منها. ويحتاج فيها الطالب إلى التوجيه والمساعدة؛ حتى يتمكن من إتقان التعلّم الذاتي بدرجة عالية من الثقة والاعتمادية وفي فترات زمنية مقبولة.

الثانية: أن الجانب التربوي، وبناء شخصية الطالب في ظروف الرقمية والروبوطية، والتواصل المجتمعي والعولمة يصبح أكثر تعقيدا وأهمية من ذي قبل، بسبب الانفتاح المتعدد الذي يواجهه الطالب في المواد والأهداف، والتركيبات والتوليفات. فيغدو الطالب وكأنه في فضاء تهب عليه الرياح من كل اتجاه. ولذا، فهو بحاجة إلى المساعدة والتوجيه والتفاعل الرصين مع الأحداث والمعلومات لبناء ذاته، وتمتين مكوّنات تلك الذات. هذا إضافة إلى بناء الشخصية الوطنية، والإنسانية المبدعة المتميزة.

وتبقى الحاجة ملحّة لمساعدة الطالب من المعلم والمدرسة على الخروج من تكوين مرحلة ما قبل العِلم، إلى مرحلة العِلم، وتكوين العقلية العِلمية المبدعة.

كما أن هناك جزءا من التربية يعمل على تفاعل الطالب مع الطلبة الآخرين، والعمل معهم ومشاركتهم في التفكير والعمل في إطار الفريق؛ وبغير ذلك لن

(*) تشمل النشاطات المشتركة: المباريات بأنواعها، المشاريع، المختبرات، الرحلات، المكتبات، الدَّوْرات القصيرة، المسابقات العملية..تبادل المعلمين ...إلخ.

تجدي معه الفردية والافتراضية، ولا يصلح أن يكون جزءا من التعلّم الذاتي.

الثالثة: أن مواهب الطالب، والتعرف على نقاط تميّزِه، ومفاصل إبداعاته المحتملة والعمل على تنمية هواياته الظاهرة، أو الكامنة، وغير ذلك من مفردات إنسانية خاصة بالطالب، وهي مسألة بالغة الأهمية في تعليم المستقبل لا يتم اكتشافها، وتنميتها والتشجيع عليها وإعطاؤها الفرص المناسبة، إلا من خلال البيئة المدرسية المناسبة، وعن طريق المعلم المؤهل الذي يتفهّم نفسية الطالب وطريقة تفكيره، ويخلق حالة من التفاعل الإيجابي المشترك بين الطالب من جهة والـمعلم والزملاء والحياة العامة من جهة أخرى.

الرابعة: أن القيم الوطنية والإنسانية لا يمكن تأصيلها دون وجود المعلم والمدرسة، ودون وجود الآخرين والاحتكاك والتفاعل معهم. فالتسامح لا يمكن تحقيقه "عن بُعد" وحب الوطن والمواطنة لا يمكن تأصيلها في الحالة الانفرادية الافتراضية (عن بُعد). والأمر ينسحب على الديمقراطية والعدالة، وغير ذلك من القيم التي تقوم على التفاعل مع الآخرين في إطار من التوجيه.

الخامسة: أن العقل النقدي والتفكير التحليلي والتركيبي يتطلب وجود المعلم الذي يثير النقاش، ويحفز العقول ويتيح الفرصة لعقول الطلبة لكي تناقش في إطار من المنطق والعِلم.

ودون الإسهاب في التفاصيل، فإن أسبابا عديدة إضافة إلى ما تقدم تؤكد بقوة وبوضوح أهمية المعلم في التعليم على المدى المستقبلي المنظور، وأهمية اختيار المعلم المؤهل حتى يستطيع أن يقوم بما تحمله رسالة التعليم السامية وبمفهومها المتجدد من جهة، وما تقتضيه مهنة التعليم في المؤسسة التعليمية المنفتحة على المستقبل من جهة أخرى. وهذا يتطلب أن يتغير مفهوم المعلم لدى المجتمع ولدى المعلم نفسه من أنه مجرد "صاحب وظيفة" حكومية أو خاصة في تفاصيلها، إلى أنه صاحب مهنة متخصصة يحمل رسالة وطنية وإنسانية، ويؤمن بها.

وحتى يتحقق مثل هذا التحول في مدة مناسبة، ترتقي العلاقة بين المعلم وكل طالب بذاته، فإن عدد الطلبة لكل معلم يأخذ أهمية خاصة. ولذا راحت أنظمة التعليم تتجه بقوة نحو تركيز جهود المعلم ووقته على عدد أقل من الطلبة. حيث نجد أن عدد الطلبة لكل معلم في المدرسة وعدد الطلبة لكل أستاذ في الجامعة تتجه نحو التناقص في جميع دول العالم. وبعبارة أخرى، تحرص الأنظمة التعليمية الجيدة على زيادة

عدد المعلمين والأساتذة لكل مجموعة من الطلبة حتى يمكن الاستجابة لمتطلبات المستقبل، ويتحقق العدل والإنصاف بين الطلبة، ويتمكن كل طالب بذاته، بما في ذلك من يعاني من ضعف في جانب من الجوانب العلمية أو التربوية أو الجسمية، من أخذ الوقت الكافي لكي يتفاعل مع المعلم ومع المادة التي يدرسها أو المشروع الذي يقوم على تنفيذه. وكلما كانت الدولة أكثر تقدما بالمفهوم الاقتصادي، والاجتماعي والعلمي أو كانت أكثر قدرة من الناحية المالية (كالدول النفطية على سبيل المثال)، خصصت لكل معلم عددا أقل من الطلبة، حتى تكون هناك فرصة لكل طالب حسب إمكاناته وقدراته وميوله ومواهبه للتواصل المباشر مع المعلم، وحتى يتمكن المعلم من القيام بدوره الإرشادي والتوجيهي والتيسيري والاستكشافي لكل طالب. وبذلك، تتعاظم القيمة المضافة في رأس المال البشري للدولة.

إن المعدل العالمي للطلبة مقابل المعلمين يبلغ 23 طالبا لكل معلم، في حين كان 30 طالبا لكل معلم في أوائل القرن الحادي والعشرين. أما لدينا نحن في الأردن، فالمعدل 20 طالبا لكل معلم في حين أن لدى ألمانيا 12 طالبا لكل معلم.

انظر الجدول رقم (2)، والجدول رقم (3) والشكل رقم (1).

جدول رقم (2)

تطور أعداد المعلمين مقابل الطلبة في عدد من البلدان (طالب/ معلم)

السنة / الإقليم/ البلد	1970	1975	2000	1917	
العالم العربي	30	28	25	23	
الهند	43	41	34	30	
اليابان	25	20	17	16	
ألمانيا	17	15	12	12	
الأردن	30	28	23	20	19 (2020)
الصين				17	

شكل رقم (1)

المعلمون والطلبة في عدد من البلدان

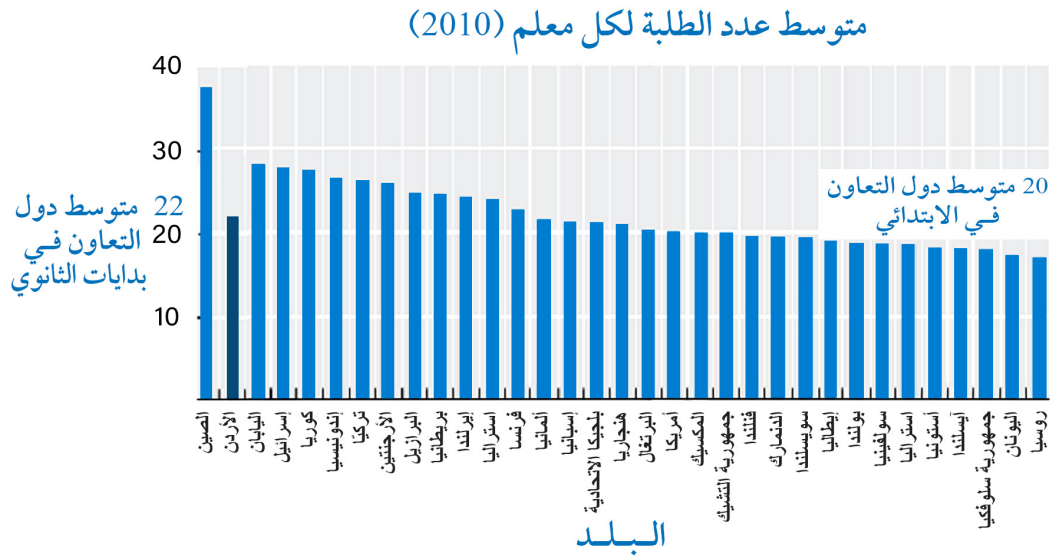

جدول رقم (3)

البلد	السكان مليون	عدد المعلمين (مليون)	معلم/ مليون من السكان	الطالب/ معلم	نسبة المعلمين إلى السكان (%)
أمريكا	320	4.1	12812	13.8	% 1.3
الصين	1400	15	10714	17.3	% 1.1
سنغافورة	5.7	0.0272	4780	11.7	% 0.48
الأردن	10.5	0.132	12570	20	% 1.25
مصر	100	1.0	10000	21	% 1.0

جدول رقم (4)

متوسط عدد الطلبة في غرفة الصف	
الصين	53
اليابان	33
إسرائيل	30
كوريا	35
فرنسا	23

ألمانيا	23
النمسا	20
متوسط دول التعاون	22
الأردن	25

www.oecd.ilibrary.org

ومع زيادة أعداد المعلمين وتعاظم المسؤولية التي تقع على عاتق المعلم، فإن مسائل رئيسة أربع لا بد من إعطائها الأهمية اللازمة:

- حجم الكتلة البشرية للمعلمين.
- المرأة في التعليم.
- دخل المعلم.
- مكانة المعلم في المجتمع.

١.٨ كتلة المعلمين

يكاد يكون المعلمون هم أكبر كتلة بشرية في المجتمع المدني، تعمل في المهنة نفسها وبالتفاصيل اليومية نفسها، وتتعامل مع ذات الكتلة المجتمعية وهي الطلبة. وهذا يبين أثر هذه الكتلة البشرية في المجتمع سواء من حيث الفكر أم الثقافة، أم المهارات، أم النظرة إلى المستقبل. ومن هنا، فإن الاهتمام بالمعلمين من منظور اقتصادي واجتماعي وتأهيلي، يعني بالضرورة تحسينا نوعيا للتأثير بالمجتمع، وسرعته وعمق ذلك التأثير.

وهذا جعل المعلمين في المنطقة العربية هدفا للمجموعات الأيديولوجية التي تسعى دائما لاختطاف المعلم وزجّه في صفوفها، كما فعلت الجماعات الإسلاموية التي تعمل دائما على السيطرة على نظام التعليم، وتوجيه المناهج والكتب والسلوكات بصورة ظاهرة أو خفية، وكما وقع في كثير من الأقطار العربية في السنوات الخمسين الماضية. ولعل السعودية في توجهها الإصلاحي الحالي خير نموذج لتوضيح التفاصيل. فقد اعترف الأمير محمد بن سلمان بسيطرة الإخوان المسلمين على التعليم في السعودية منذ عام 1970، وبيّن كيف قاموا بتغيير المناهج والكتب ليعطوها الصبغة التي يريدون، فتحوّلت السعودية إلى مجتمع متزمّت متشدد دون مسوّغ. وتحاول السعودية اليوم الخروج بصعوبة من تلك السيطرة وتحرير التعليم. كذلك فإن التشكيلات النقابية أو المهنية للمعلمين يمكن استثمارها بالشكل الصحيح، أو يُساء استغلالها من بعض الفئات والأحزاب. وفي معظم

بلدان العالم، فإن للمعلمين أكثر من نقابة أو جمعية أو اتحاد، ولا يكون الانضمام إليها إلزاميا للمعلمين جميعهم كما هو الحال في الأردن. إن الزامية الانضمام إلى نقابة أو جمعية واحدة يشكل مخالفة صريحة للمادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على البند 1". **لكل شخص الحق في حرية** الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية. البند 2. **لا يجوز إرغام أحد على الانتماء** إلى جمعية ما". من جانب آخر، فإن متطلبات التعليم مستقبلا تستلزم تصحيح أوضاع هذه التشكيلات، وجعلها أكثر مرونة وفاعلية وانفتاحا واستعدادا للتعاون مع القطاعات المختلفة وجعلها في مأمن من التسييس، ومن اختطافها من أحزاب أو مجموعات معينة.

٢.٨ المرأة في التعليم

أما فيما يتعلق بالمرأة في التعليم، فإن الأردن شهد منذ البدايات إقبال المرأة الأردنية على مهنة التعليم حتى وصلت النسبة الكلية للمعلمات الإناث 70.2%، من مجمل الجسم التعليمي في جميع المدارس. وهي في الرسمية 62.8 %، والخاصة 89.8 %. ما يقتضى منذ اليوم وعلى مدى السنوات القادمة الاهتمام بالمرأة بشكل عام في جميع الأبعاد المجتمعية والمهنية والاقتصادية والقانونية والثقافية، والاهتمام بالمعلمة بشكل خاص سواء من حيث التأهيل المهني، أم من حيث توفير متطلبات العمل من نقل إلى سكن، أم من حيث المكانة الاجتماعية، وغير ذلك. كما أن المدارس الخاصة لا بد وأن تتجه إلى إزالة الفروق بين رواتب الذكور ورواتب الإناث. ومع هذا، فإن الجسم الإداري لوزارة التربية والتعليم يسيطر عليه الذكور بالدرجة الأولى ما يستدعي تصحيح هذا الاختلال في السنوات القادمة. إن واحدا من الإشكالات الكبرى التي أثرت بشكل صامت على التعليم في العقود القليلة الماضية، تلك الدعوات المتسترة بلباس الدين التي تقلل من شأن المرأة. بل ذهب بعضهم في وسائط الإعلام للادعاء بأن العلم مقصور على الرجال دون النساء، لعدم أهلية المرأة، إضافة إلى الأوصاف التي تقلل من شأنها من حيث العقل أو الإمكانات، وما يفرضه بعضهم على المرأة من ملابس وأزياء. ودون الدخول بالتفاصيل، فإن هذه الدعوات التي تنتشر على وسائط الإعلام وفي وسائط التواصل الاجتماعي وحتى في بعض الكتب تترك آثارا سلبية في نفوس الطلبة إزاء معلماتهم، وفي نفوس أولياء الأمور إزاء المدرسة والمعلم بشكل عام. إن الإبداع والتميّز والعقل النقدي، وحل المشكلات يصعب أن يزدهر ذلك كله في بيئة تعليمية لا تُحترم فيها المرأة، ولا تتساوى مع الرجل، وهي التي تتولى أكثر من 70 % من المسؤولية التعليمية. ومن

هنا، فإن النظر إلى المستقبل والتجاوب مع متطلباته يتطلب استعادة مكانة المرأة بشكل عام، والمرأة المعلمة بشكل خاص، وذلك بتأهيلها وتقديرها واحترامها.

٣.٨ دخل المعلم

يبرز دخل المعلم بوصفه قضية مهمة يحيط بها شيء كبير من التعقيد. فالأساس في المعلم في المدارس الحكومية الأردنية أنه يتبع نظام الرواتب في الحكومة والذي يرتبط بالضرورة بإمكانات الاقتصاد الوطني. إلا أنه في الأعوام 2010 و 2014 تم إعطاء المعلمين زيادات استثنائية أو سلسلة من العلاوات الخاصة، حيث أصبح راتب المعلم يأتي مباشرة بعد راتب الطبيب والمهندس والصيدلاني، وهي أعلى الرواتب في نظام الخدمة المدنية. وبنظرة إلى المستقبل يثور السؤال: ما الراتب الصحيح أو العادل أو المناسب للمعلم؟ إن النظر إلى رواتب المعلمين في الدول المختلفة يبيّن أن راتب المعلم يقترب من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو في المتوسط يعادل ذلك. فراتب المعلم في الولايات المتحدة يتراوح بين 45 ألف إلى 60 ألف دولار سنويّا، مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هناك والبالغ 62 ألف دولار. أما في الأردن، فقد وصل راتب المعلم بعد خدمة 5 سنوات إلى ما يقرب من 6000 دينار سنويّا وهذا يعادل 200% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. انظر الجدول رقم (5) والشكلين (2) و(3).

جدول رقم (5)

مقارنة بين رواتب المعلمين في دول مختلفة

راتب المعلم الجديد/ ألف دولار سنويّا			
البلد	نصيب الفرد من الناتج المحلي	راتب المعلم	النسبة من نصيب الفرد
لوكسمبورغ	132	72	55%
ألمانيا	52	41	79%
كوريا	35	30	86%
بريطانيا	46	28	61%
اليابان	43	26	60%
البرتغال	25	20	80%
إسرائيل	48	13	27%
الأردن	4.2	6	143%

شكل رقم (2)

راتب المعلم الجديد في المدرسة الثانوية

(ألف دولار سنويّا)

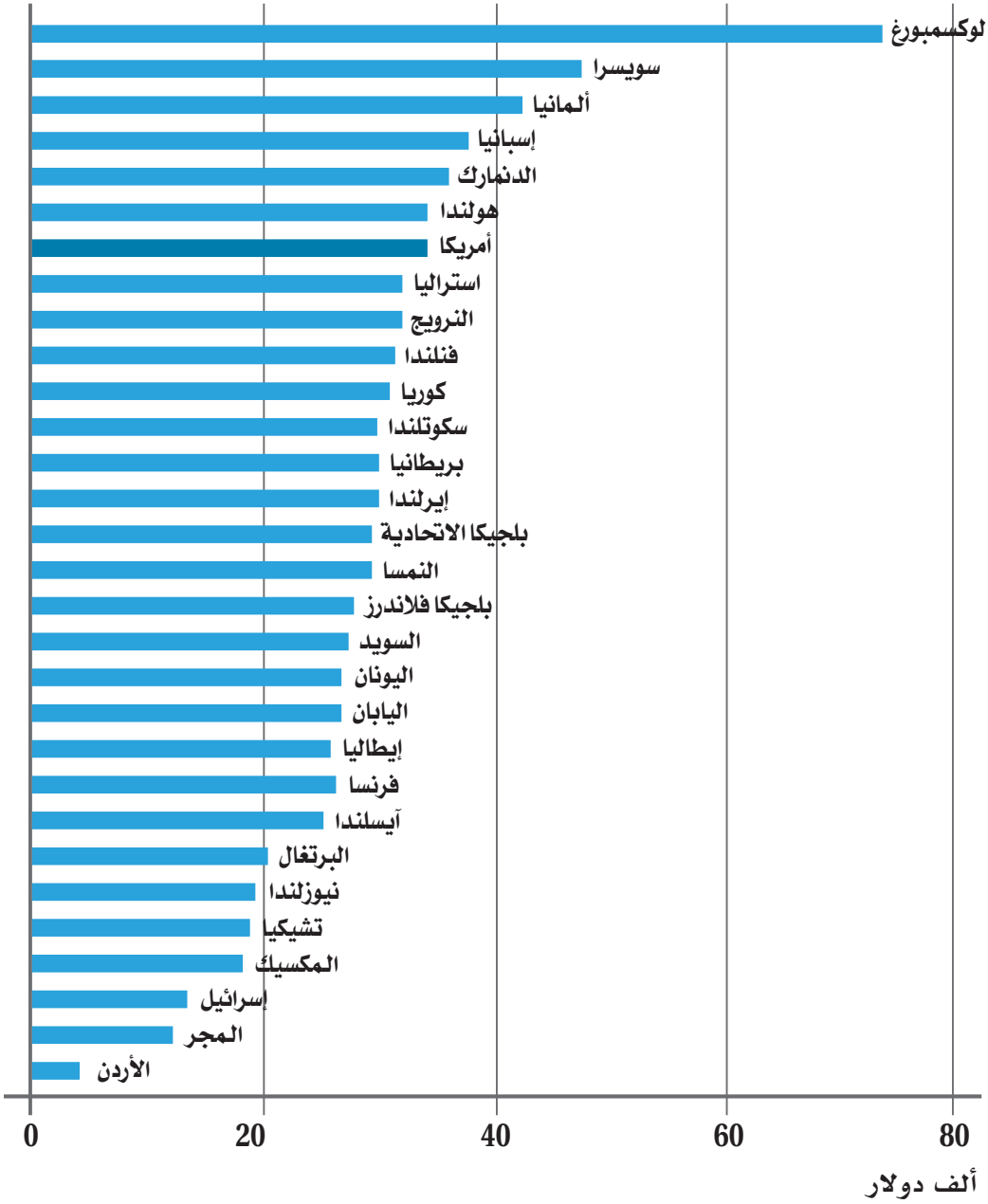

شكل رقم (3)

نسبة راتب المعلم بعد 15 سنة إلى نصيب الفرد

من الناتج المحلي الإجمالي

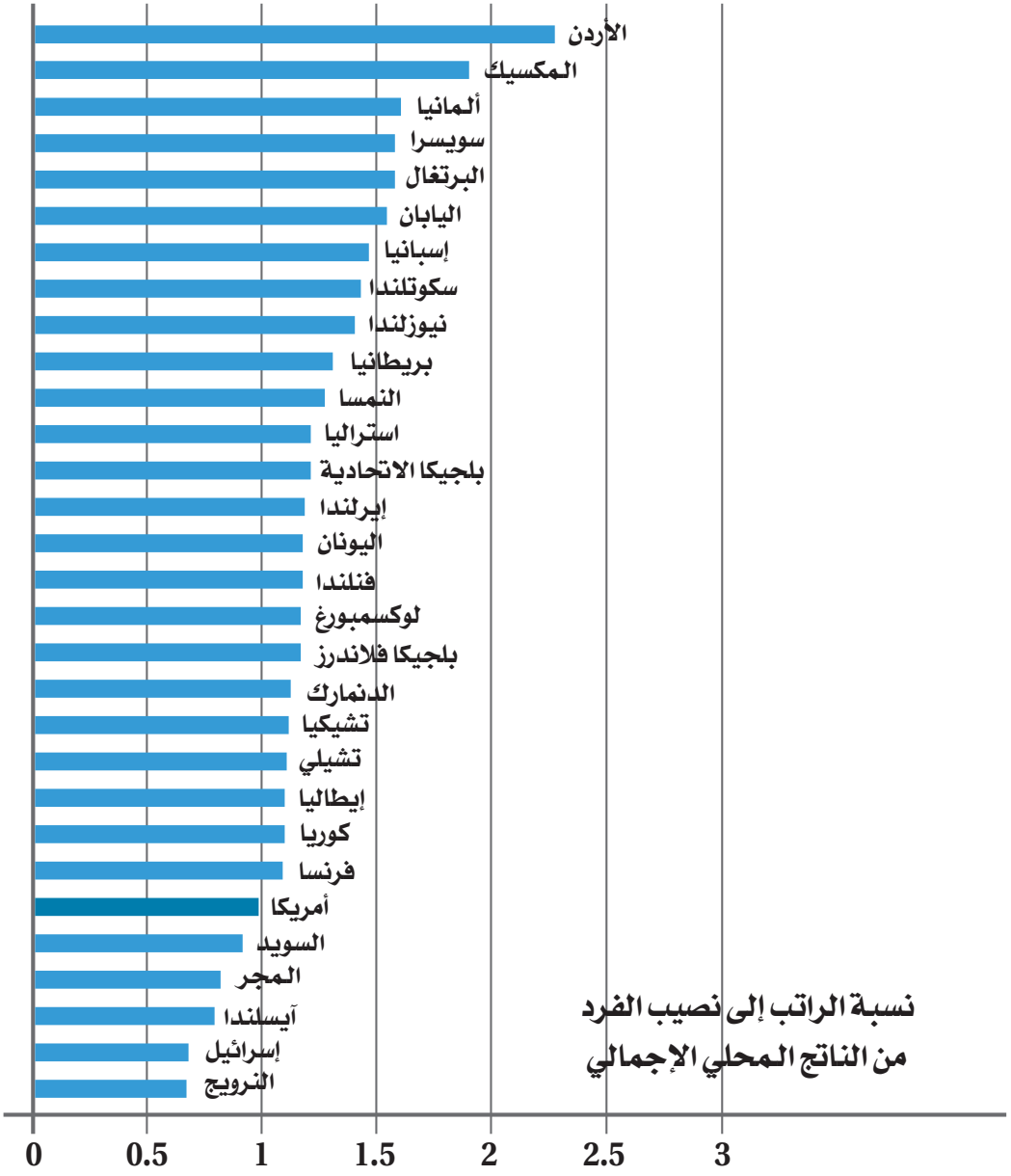

ومع هذا، فإن الجزء الأكبر من المعلمين يشعر بأن الراتب الذي يتقاضاه المعلم أقل مما يجب، وغير كافٍ لحياة كريمة. كما أن المعلمات في المدارس الخاصة يشعرن بظلم مزدوج أولهما عدم المساواة مع الذكور، وثانيهما ضآلة الراتب. وفي الواقع، فإن ذلك يرتبط بعاملين رئيسين:

الأول: صغر حجم الاقتصاد الأردني، الذي يتواضع فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 3000 دينار سنويّا).

الآخر: غلاء الأسعار، فالأردن يحتل المرتبة 43 في الغلاء من بين 81 دولة، وذلك بسبب الإفراط في الاستيراد، وما يرافق ذلك من رسوم وجمارك. هذا إضافة إلى أن الوفرة في الأموال في الدول النفطية المجاورة - ودخولها الأردن - يساعد على رفع الأسعار نتيجة للقوة الشرائية، ويجعل الرواتب للموظف الوطني ومنها المعلم عموما غير قادرة على المنافسة. وهذا يجعل راتب المعلم غير كافٍ للحياة التي يطمح إليها رغم ارتفاعه النسبي حسب المقارنات العالمية.

ويذهب من موازنة وزارة التربية والتعليم اليوم ما يقرب من 91% على شكل رواتب وأجور، ولا يتبقى من الموازنة شيء يذكر لغايات التطوير. ومع هذا، فإن المستقبل يجب أن يعالج هذه المسألة المهمة من مداخل مختلفة وفي الإطار الآتي:

أولا: أن تكون هناك جهود جماعية تقودها الدولة لتطوير الاقتصاد الوطني؛ ما يعمل على إتاحة الفرصة لزيادة الرواتب بما يتناسب مع نموّ الاقتصاد، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: إعطاء أولوية لتعليم مهارات "الريادية وإدارة المشاريع وثقافتها" في المدارس والجامعات؛ حتى يتمكن الخريجون من توفير مشاريع وأعمال لهم من جهة، ومن المساهمة الفعالة في تطوير هيكل الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. حتى تصبح زيادة رواتب المعلم ممكنة ومتاحة.

ثالثا: تشكيل جمعيات تعاونية للمعلمين تساعد في الحصول على السلع والخدمات بأسعار تعاونية مخفّضة.

رابعا: إنشاء صناديق ادخار واستثمار؛ لتكون رافدا إضافيا لدخل المعلمين عن طريق الاستثمار في مشاريع صغيرة ومتوسطة أو كبيرة يكون عائدها لصالح المعلمين(*).

(*) إن مساهمة المعلم بدينار واحد شهريّا يكفي لإنشاء مشروع متوسط كل عام برأسمال يزيد عن (1) مليون دينار.

٤.٨ المكانة الاجتماعية للمعلم

أما المكانة الاجتماعية للمعلم، فهي مسألة ذات تأثير نفسي ومجتمعي كبير. ومن منظور تاريخي، فقد نشأت الدولة وتطور المجتمع الأردني في إطار مفاهيم وطنية ترفع من مكانة المعلم والتعليم. ذلك أن التعليم في الأردن تطور ليغدو بذاته غاية وطنية ومواطنة عالية القيمة، وأن المعلم هو صاحب المكانة المرموقة، والقدوة والنموذج في العلم والثقافة والفكر، بل والسياسة. فكان الكثير من السياسيين الأردنيين وقادة الرأي، وكبار المسؤولين قد انطلقت حياتهم العملية معلمين في المدارس. إلا أن هذه الصورة المشرقة راحت تهتز منذ سبعينات القرن الماضي ربما لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها:

- ظهور الثروة النفطية، وتأثر معظم الأقطار العربية بنتائج ورذاذات تلك الثروة التي فتحت المجال لتبديلات في مقاييس الرواتب والدخل، فأصبح المجتمع ينظر باتجاه الراتب الذي تدرّه المهنة أو الوظيفة وليس القيمة المجتمعية والرسالة الإنسانية التي تحملها.
- اتجاه السينما والمسرح (وتأثر بهما التلفزيون)، ثم الطلبة والمجتمع إلى التركيز على معلم المدرسة بصورة هزلية مضحكة، وتصوير المعلم بصورة الشخصية المتزمّتة المتشدّدة، أو الشخصية الضعيفة المتدنية الراتب، البعيدة عن الأناقة والاتزان، أوالمتشدّق بعبارات نحوية أو علمية غير مفهومة، وغير ذلك من صور غير ملائمة، ما ترك آثارا سلبية غير منظورة في نفوس الطلبة والمجتمع.
- تراجع مكانة المرأة في المجتمعات العربية عموما، في حين أنها تشكل أكثر من 50 % من الجسم التعليمي، وتشكل في الأردن 70.2 % من الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية والخاصة، وانعكاس هذا التراجع بشكل أو بآخر على التعليم ومكانة المعلم، ينبثق السؤال الآتي: كيف ينظر الطالب إلى معلمته وهو يسمع عبارة "إنهن ناقصات عقل ودين"؟
- استغلال المدرسة والمعلم لغايات سياسية؛ لينقلوا أفكارا وسلوكات وأيديولوجيات ومظاهر تمثل أحزابا وتيارات سياسية يمينية أو يسارية متشددة. فراح بعضهم يغير مظهره، بل وملابسه ومفرداته حسب توجهه الأيديولوجي ما جعل المجتمع والسلطة ينظرون إلى المعلم على أنه جزء من المجتمع السياسي بحسناته وسيئاته والاختلاف معه إلى درجة التضاد.

- ضبابية رؤية السياسيين للدور الذي تلعبه المنظومة التعليمية وفي مقدمتها المعلم والمعلمة في صنع المجتمع وتطوير مستقبله. وقد عزز تلك الرؤية الاعتماد على الاستيراد الـمُفرِط في كل شيء ما ضاءل من مكانة العلم والمعلم في نظر صانع السياسة.
- التعاطف المفرط من أولياء الأمور مع أبنائهم وبناتهم حين يقع إشكال من نوع ما بين المعلم والطالب، ما يضعف من موقف المعلم في أحيان كثيرة، ويشجع الطلبة على تقليص احترامهم لمعلميهم في أحيان أخرى.
- توجُّه أعداد كبيرة من المعلمين ذكورا وإناثا وعلى مدى 70 عاما للعمل خارج الأردن، وخاصة في دول الخليج، ضمن إطار هجرة الكفايات والمهارات، ما جعل الجسم التعليمي في حالة زعزعة متواصلة، خاصة وأن المغتربين عادة هم الأطول خبرة والأعلى كفاية، ليحل محلهم معلمون جُدُد يفتقدون الخبرة والكفاية والقدرة على التفاعل وإثبات مكانة المعلم.
- الإخفاق في تطوير الاقتصاد الوطني ليصبح اقتصادا صناعيّا تكنولوجيّا حديثا قادرا على توليد فرص عمل كافية، ما دفع الكثيرين من خريجي الثانوية العامة إلى الدخول في كليات التربية دون رغبة حقيقية، ودون تطلع مستقبلي إيجابي أو دفعهم إلى الانخراط في سلك التعليم كونها وظيفة وليست مصدر اهتمام. وبعضهم يتخذ التعليم وظيفة مؤقتة، وهذا كله أثّر سلبيا على مهنية المعلم ومكانته.
- تراجع تأهيل المعلمين وتدريبهم علميا وتربويا ونفسيا؛ رغم التغيرات الكبيرة في شتى الاتجاهات الاجتماعية والتكنولوجية والعلمية، ما جعل إمكانات المعلم لنيل احترام الطلبة وذويهم محدودة أو ضعيفة. وهذا يضع المعلم في إطار متواضع لا يبقى لدى الطلبة وإنما ينتقل إلى الأسرة، ثم إلى المجتمع.

ونحن إذا نظرنا إلى تجربة الدول المختلفة نلاحظ تباينا كبيرا في مكانة المعلم المجتمعية. فعلى سبيل المثال نجد أن الدول العشرة الأعلى والأفضل من حيث المكانة المجتمعية التي يحظى بها المعلم هي في الصين، وتليها ماليزيا، ثم تايوان، فروسيا، ثم أندونيسيا وكوريا، تليهما تركيا فالهند، فسنغافورة. وتأتي البلاد العربية في مكان متأخر نسبيا من بين دول العالم من حيث مكانة المعلم. في الوقت الذي يتمتع المعلم بأدنى مكانة مجتمعية في البرازيل، وهي الأقل، تليها إسرائيل، فإيطاليا فغانا، فالأرجنتين

فتشيكيا فهنغاريا، ثم يوغندا فإسبانيا فكولومبيا. الجدول رقم (6) والشكل رقم (4).

الجدول رقم (6)

الدليل العالـمي لمكانة المعلـم

البلد	الدليل العالمي لمكانة المعلم	احترام الطلبة للمعلم
الصين	100	98
ماليزيا	93.3	92
تايوان	70.2	
تركيا	59.1	
الهند	58	
بريطانيا	46.6	90
فنلندا	38.0	
اليابان	37.4	90
مصر	39.8	80
ألمانيا	33.4	88
إسرائيل	13.6	72
البرازيل	1.0	52

الشكل رقم (4)

مكانة المعلم في عدد من البلدان

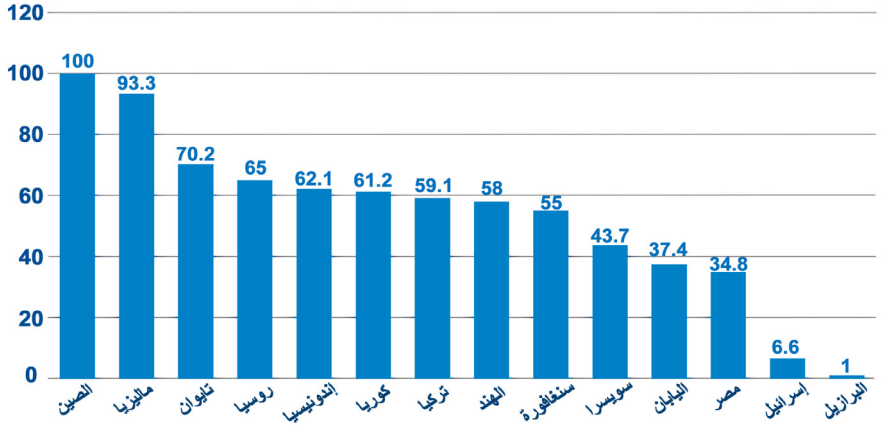

وبينت الدراسات أن مدير المدرسة يتمتع بمكانة أعلى من المعلم الثانوي، عما هو من المعلم الابتدائي.

ولكي يحمل المستقبل علاقة أفضل بين المعلم والمجتمع وبين الطالب والمعلم، فإن منظومتي التعليم والثقافة المجتمعية تتطلبان العمل الجاد على تحسين المكانة المجتمعية للمعلم في الأردن عن طريق:

- اقتناع المعلم نفسه بقيمة العمل التعليمي التربوي الذي يقوم به، وسموّ الرسالة التي يحملها.
- تحسين رؤية المعلم نفسه لمهنة التعليم. حيث عبر 23% من المعلمين في الأردن عن أسفهم للالتحاق بمهنة التعليم مقارنة بـ 9 % فقط من المعلمين في دول التعاون OECD.
- إعطاء الأهمية القصوى لتدريب المعلم، وتأهيله مهنيّا وتربويّا وسلوكيّا ومظهريّا وفكريّا؛ حتى يتمكن من اكتساب احترام الطلبة وذويهم بسبب مهنته القوية وسلوكه وفكره ومظهره.
- تطوير البيئة المدرسية سواء من حيث الإدارة والعلاقات، أم المكوّنات الفيزيائية، أم المرافق؛ لتصبح أكثر جاذبية للمعلم، بما في ذلك الأبعاد الجمالية والنشاطات الترفيهية البنّاءة؛ لكي يقضي المعلم في المدرسة ومع الطلبة وقتا أطول. إذ تبين الدراسات أن المعلم في الأردن يعمل 29 ساعة عمل أسبوعيا بالمقارنة مع 39 ساعة في دول التعاون، و40 ساعة في الإمارات تحديدا. انظر الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)
توزيع ساعات عمل المعلم

	الأردن	تركيا	الإمارات	الإمارات
ساعات العمل	29	32	40	39
ساعات التدريس	18	25	24	21
تخطيط وتحضير	4	3	7	7
ضبط النظام نسبة مئوية من الحصة	42%			22%
نشاطات لامنهجية	2	2	2	2

- إغناء أهلية المعلم بالنشاطات والدورات المستمرة في المدرسة، وما بين المدارس تتناول الجوانب التربوية والتكنولوجية والنفسية والمستجدات المجتمعية.
- وضع برامج لحركة المعلمين teachers mobility في المدارس المتشابكة والمرتبطة في باقة مدرسية ولفترات زمنية قصيرة.
- العمل بوساطة الإعلام والثقافة على تغيير الصورة النمطية للمعلم، وإعادة الاحترام للمعلم، والألق لمهنة التعليم ورسالته.

٩ - التعلّم

سيشهد المستقبل تحوّلا كبيرا من التعليم بالمفهوم التقليدي، حيث يعتمد الطالب على المعلم كما هو الوضع اليوم إلى التعلّم أي اعتماد الطالب على نفسه ليتعلم. وهناك أسباب موضوعية تجعل التعلّم يحتل أهمية خاصة في المستقبل وهي على النحو الآتي:

- إن وسائط الاتصال والشبكات الحاسوبية، ومحرّكات البحث والحواسيب قد جعلت المعلومات متاحة للجميع، وستكون مستقبلا أكثر إتاحة من حيث التفاصيل، وحسب ما يرغب طالب المعلومة.
- إن التطورات السريعة في العلم والتكنولوجيا والاقتصاد، تتطلب المتابعة باستمرار. وهذا يقود إلى ضرورة التعلّم مدى الحياة حتى يكون الشخص مواكبا لأحدث المنجزات في مجال عمله. ولا يتحقق التعلّم مدى الحياة دون اكتساب مهارة التعلّم في وقت مبكر وخاصة في سنوات المدرسة.
- إن المستقبل الذي يعتمد على التنافس والإبداع يتطلب العقول القادرة على الابتكار من خلال التفاعل مع المعطيات، ما يجعل مهارة التعلّم أحد المداخل الرئيسة للإبداع.
- إن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أتاح الفرصة لعولمة التعليم، وعولمة الكثير من المؤسسات التعليمية التي تقدم علومها وتخصصاتها عن طريق شبكة الإنترنت. ما سيجعل الإنسان قادرا على الالتحاق بأي تخصص يريد، وفي أي وقت يريد، وربما في أي مؤسسة تعليمية يريد. وخاصة إذا كانت مهارة التعلّم لديه قوية وقد اكتسبها في وقت مبكّر.
- بينت جائحة كورونا أن الكثير من الأعمال والمهام يمكن تأديتها عن بعد، بما فيها التعليم. ومن هنا، فإن مهارة التعلّم ستكون أداة فعالة في هذا الاتجاه. إضافة

إلى أن الجائحة فتحت مجالا واسعا لتخفيف عمليات الانتقال والسفر من أجل العمل أو التعليم أو التصنيع. وهذا من شأنه أن يكون محلّ اهتمام للعديد من المؤسسات والفئات، واهتمام خاص للطلبة مستقبلا، وذلك بهدف المزاوجة بين العمل وبين الدراسة في آن معا.

إن التعلّم الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المتعلم نفسه (الطالب)، له أنماط عديدة، منها:

التعلّم المباشر:

- التعلّم الذاتي.

وهذا يتطلب التأكيد على مهارات عديدة في مقدمتها مهارات قرائية ومهارات كتابية، ومهارات التفكير، ومهارات التوثيق.

- التعلّم الافتراضي (عن بُعد) وهذا يتطلب مساعدات بصرية وصوتية، وتعدُّد المصادر والوقت المفتوح حسب إمكانات الطالب.
- التعلّم الوجاهي.
- التعلّم المعكوس.

الدراسة بشتى الوسائط في البيت والمدرسة للنقاش والتفاعل والإثراء.

التعلّم المدمج:

وهو التعلّم عن طريق الحضور الصفّي والتعلّم عن بُعد عن طريق الصف الافتراضي.

والواقع أن هذه الأنماط قد انطلقت في العديد من دول العالم منذ سنوات، وبدرجات متفاوتة تماما من الانتشار. أما في الأردن، فإنها لا تزال في بداياتها ومن المتوقع أن يجري التوسّع في اللجوء إلى هذه الأنماط من التعلّم بشكل بطيء ومتدرج (باستثناء حالات الطوارىء). إن نجاح مفاهيم التعلّم وممارساته تتطلب الكثير من الإعداد من جانب المدرسة، والاستعداد من جانب الطالب، كما تتطلب بيئة مناسبة، ووضع حلول مقبولة وفعالة للكثير من المشكلات، ومنها على سبيل المثال:

من جانب الطالب

- التمكن من اللغة العربية قراءة وكتابة واستيعابا، وكذلك التمكن من لغة أجنبية مثل اللغة الإنكليزية، أو الفرنسية، أو الألمانية أو غيرها إلى حد مقبول.

- التدرّب على الدراسة والعمل بانفراد في إطار من التركيز الذهني، والتفاعل النفسي والعاطفي.
- اكتساب القدرة على التواصل الجيد مع الآخرين في المسائل العلمية والتفاعل عن بعد.
- التدرّب على التعامل مع المراجع الإلكترونية والورقية العربية والأجنبية، والتدرب على كيفية التعامل والرجوع إلى الملاحظات.
- الثقة بالتعلّم كونه طريقا للمعرفة، والاستعداد لبذل الجهود اللازمة.
- التمكن من مهارة التوثيق من المراجع الإلكترونية والورقية.

من جانب المدرسة

- تمكين الطالب من جميع المهارات المطلوبة للتعلم الافتراضي (عن بُعد)، وغيره من أشكال التعلّم.
- تأهيل المعلمين لإتقان اللغة، والمخارج الصوتية للكلمات للتواصل والتوجيه الافتراضي، والتفاعل مع الطلبة بجاذبية محببة.
- وضع القواعد اللازمة للاختبارات والتقويم، بما في ذلك الضوابط اللازمة لاعتماد الطالب على نفسه، وخاصة في الاختبارات والمشاريع.
- وضع النماذج الملائمة من الاختبارات التي تعبّر عن قدرات الطالب وأهليته لاجتياز المرحلة، دون إيقاعه في ظلام الخوف أو التوجّس أو استظهار المعلومات.
- تطوير آليات مناسبة للتواصل مع أسرة الطالب في جوّ من الثقة والاطمئنان والجدية والنزاهة.

ومثل هذه المتطلبات تبدأ من السنة المدرسية الأولى، أو حتى الروضة، وتستغرق سنوات طويلة للإعداد والممارسة الصحيحة، وخاصة في مدارس الأرياف والأطراف في إطار المحافظة على جودة التعليم ومستواه النوعي، وفي إطار الدَّوْر التربوي للمدرسة المتوافق مع متطلبات المرحلة واحتياجات كل طالب بمفرده بما يتناسب مع إمكاناته ومواهبه.

١٠ – مناهج التعليم

ستستمر المناهج المقررة كما هي اليوم لفترة ليست بالقصيرة. وسوف تتجه إلى التركيز على الجوانب التربوية والمهارية، مع إعطاء هامش للتصرف في الجوانب العلمية بعد أن يكون قد تم إعادة تأهيل المعلم، وتهيئة المدرسة. وتكون إدارة التعليم قد أخذت بالتحرك نحو اللامركزية.

وبالضرورة سوف تتجه المناهج نحو التركيز على الجوانب التطبيقية، والمسائل الحياتية والإفادة من خبرات الفريق وعمله، وتحويل المعرفة النظرية إلى شيء عملي، وتدريس الفلسفة والمنطق على طريق بناء العقل النقدي لدى الطلبة، والاهتمام بالمشاريع وصنع الأشياء، وسوف تترك مساحة واسعة لاكتساب المعارف العلمية من خلال التعلّم.

وبطبيعة الحال، فإن المناهج ستذهب للتأكيد على النشاطات، وبشكل خاص الفنون والثقافة واللياقة البدنية، والمخاطرة والاستكشافت والمشاريع.

وسوف ينتهي تقسيم الطلبة إلى أدبي وعلمي، والتقسيمات الأخرى؛ لأن الأساسيات العلمية ستكون مطلوبة طوال السنوات الدراسية في الجامعة، أو حتى قبل الجامعة، إذ يستطيع الطالب أن يدرس مواضيع معينة، له اهتمامات بها أو يريد مستقبلا أن يتخصص فيها. وستكون تداخل التخصصات ظاهرة عامة في التعليم.

أما الريادية، فسوف تحتل مساحة بارزة على مدى سنوات الدراسة بوصفها أحد المداخل الرئيسة لخلق فرص عمل مناسبة وتحسين الكفاية الخارجية للتعليم. وتدريجيا، سوف يتطور اختيار الكتب لتكون متنوعة، ومتعددة المؤلفين، وتختلف من مديرية إلى أخرى، وفيما بعد من مدرسة إلى أخرى. ولكن ذلك يعتمد على مدى تقدم منظومة التعليم، وارتفاع مستوى خريجي الجامعات ونشاط حركة التأليف والترجمة. وستكون هناك فرصة لكي يختار المعلم بالتشارك مع الطالب الكتب والمراجع. ولكن الأمر مرة ثانية يعتمد على مدى نجاح التحول نحو التعلّم والتحول في مهارات الطلبة وتأهيل المعلمين. وسيكون الاهتمام بالموضوعات من منظور شمولي متكامل ومتماسك أكثر من التركيز على المفردات العلمية واحدة فواحدة. ومن شأن هذا التطور أن يجعل مسألة تقويم تحصيل الطالب، ومسألة النجاح والرسوب أمرا فيه شيء من الصعوبة والتعقيد. ذلك أن عنصري العدل والإنصاف بين الطلبة يجب أن لا يغيبا أبدا مع المحافظة على نوع التعليم وجودته. ومن المتوقع أن يتجه الاهتمام إلى بناء سجل معرفي مهاراتي للطالب، يتتبع تطور هذه المعارف والمهارات.

١١ – التعليم والاقتصاد والمجتمع

تربط التعليم مع الاقتصاد مع المجتمع علاقات جدلية مركّبة. وحتى لا ينعزل المجتمع عن التعليم وتتراجع الكفاية الخارجية للتعليم، وحتى يمكن الاستثمار في التعليم النوعي الجيد، فإن الاقتصاد ينبغي أن يتمتع بالقوة والديناميكية التي يفترضها ارتقاء التعليم وتقدم المجتمع. بمعنى أن التحوّلات المستقبلية للتعليم، لكي يكون في مستوى الدول ذات التعلّم الجيد، لا تتحقق إلّا في ظل اقتصاد متنامٍ باطّراد، ومجتمع يتصف بالمرونة والاستعداد للتغيير، وتعليم يشكل خريجوه إضافة نوعية إلى الهيكل الاقتصادي بالمشاريع الجديدة التي يقيمها المتعلمون، والإبداعات الجديدة التي تجعل التعليم قوة دفع في كل اتجاه. وهذا يتطلب جهودا متميزة في كل اتجاه، إذ إنه لا يتحقق تلقائيا أو بحكم تتابع الأحداث.

إن الدول النامية مهدَّدة دائما بخطر الانسياق مع ما هو حديث دون أن تكون متمكنة من سيرورة الحداثة ومسيطِرة عليها. والتعلّم الافتراضي يمكن أن تبدأ به أي دولة، ولكن النجاح في ذلك مسألة أخرى. وقد اقترن التعليم الجيد دائما بالاقتصاد المتقدم والناهض، وسيبقى كذلك في المستقبل.

١٢ – المنظمات غير الحكومية

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في شتى شؤون المجتمع. وكلما تقدم المجتمع وترسخت فيه الديمقراطية والمشاركة تصاعدت أعدادها بالكم والنوع والتخصص، وازداد دور المنظمات غير الحكومية في تعويض النقص أو استكماله في الأداء الذي تقوم به الحكومة أو القطاع الخاص. ويشمل ذلك التعليم والثقافة والفنون، والعون الاجتماعي والصحة والبيئة وغير ذلك الكثير.

وفيما يتعلق بالتعليم على وجه الخصوص، والذي هو حق شخصي لكل مواطن بذاته وبإمكاناته سواء أكان في قلب المدينة أم في قرية تقع على الحدود مع الدول المجاورة، وسواء أكان في البوادي أم الأرياف، أم في مدرسة كبيرة أم صغيرة، فإن أدوات القطاع الرسمي ووسائله لتأدية هذا الحق بعدالة وإنصاف بين الجميع تعجز أن تشمل كل فرد بذاته ووفق احتياجاته. هذا إضافة إلى أن بعض النشاطات بكل

ما تستلزم من نفقات لا تحتل أهمية كافية في نظر الإدارة الرسمية للإنفاق عليها، وإتاحتها للطلبة المتعلمين. وهنا يأتي دور المنظمات غير الحكومية ليملأ الفراغ الذي لا تتمكن الإدارة الرسمية من دخوله في الإطار الآتي:

- مساعدة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- مساعدة الطلبة غير المقتدرين.
- تقديم مساعدات عينية أو مالية.
- إنشاء مدارس ومعاهد غير ربحية.
- القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بالتعليم.
- إتاحة الفرص للطلبة للتدريب.
- تكوين حلقة وصل بين الطلبة والقطاع الخاص.
- إتاحة النشاطات الرياضية بأنواعها.
- إتاحة النشاطات الفنية بأنواعها.
- المساهمة في تحسين مستوى الوعي بالصحة العامة أو البيئة.
- الاهتمام بالمرأة.
- هناك جمعيات تهتم بمواضيع متعددة، أو استكشاف، أو زراعة، أو أنواع معينة من الحيوانات أو الأشجار أو الحشرات.
- الاهتمام بالأرياف.
- تنمية الهوايات.
- وغير ذلك الكثير.

وحقيقة الأمر أن مجالات اهتمام المنظمات غير الحكومية لا حصر لها. ولأن مدرسة المستقبل ستكون أكثر قربا من المجتمع، وأكثر تداخلا فيه، فإن المنظمات غير الحكومية من شأنها أن تكون جسرا جيدا لمثل هذا التقارب. ويتوقع أن يكون هناك تعاون حقيقي في المستقبل بين المدرسة وبين المنظمات غير الحكومية المتخصصة؛ لتغطية احتياجات معينة، أو التنوير والتواصل مع الأهالي فيما يتعلق بتعليم أبنائهم وبناتهم، أو لتقديم حصص خاصة في مواضيع مختلفة كالبيئة والمرور وأخطار المخدرات، أو التدخين وغير ذلك.

ولأن المدرسة في المستقبل ستكون أكثر حرّية واستقلالية، إذ من المتوقع أن تتعاون

كل مدرسة بعينها بشكل موسع، مع المنظمات غير الحكومية التي تهتم بأعمالها لحل مشكلات خاصة في المدرسة ذاتها، أو لإدخال إضافات وتطورات من شأنها أن تحسن من أداء الطلبة، أو تساعد المعلمين على أداء دَوْرهم.

الخاتمة

يحمل المستقبل تغيرات نوعية متسارعة، وقفزات كبيرة في كل مجال من مجالات الحياة الإنسانية والنشاط المجتمعي على مستوى الأفراد، والمؤسسات والدول. وستلعب الاختراقات العلمية والإبداعات التكنولوجية دورا بارزا في تحريك التغيير في الاقتصاد والسياسة، والصحة والتعليم، والبيئة. وستتداخل التخصصات والابتكارات، وتتعاظم المهارات اللازمة للإنجاز والمنافسة والتفوق. كل ذلك يتطلب التأمل والتفكّر في مستقبل التعليم أو على الأصح النظر في التعليم من منظور مستقبلي **أولًا**؛ حتى تقوم المؤسسة التعليمية بالتجاوب مع متطلبات المستقبل، **وثانيًا** حتى يتبصر المجتمع بما عليه من مسؤوليات وفي مقدمتها تحفيز الاستعداد للتغيير، والدخول فيه عن وعي ورؤية وتكيّف مع متطلبات المرحلة. ذلك أن عنق الزجاجة التي ينبغي عدم الانزلاق إليها، يتمثل في أن العولمة والرقمية والاتصالات والتشبيك والروبوطية، والعمل الافتراضي (عن بُعد)، والتعليم الافتراضي عن بُعد، كل ذلك سيفرض نفسه على جميع المؤسسات والمجتمعات، بل وعلى الأفراد دون استثناء. فإن لم يكن المجتمع ومؤسساته على أتم الاستقبال والتفاعل الإيجابي والمساهمة الفاعلة، فسيضطرالمجتمع ومؤسساته للخضوع للمتغيرات، ولكن بالحد الأدنى من القيمة المضافة ما يسبب استنزافا كبيرا للجهد والوقت والإمكانات.

سيكون الطالب محور العملية التعليمية، وسوف تتسع لديه دائرة الاختيار لكل موضوع، وفي كل اتجاه، وسيكون شريكا في الإدارة وفي اختيار الكتب والمراجع، واختيار جدوله الزماني والمكاني وفي طريقة التعليم من التعليم الوجاهي الاعتيادي، مرورا بالتعلّم وانتهاء بالتعليم المدمج. وستكون المعلومة متاحَة له عبر الشبكات الإلكترونية، وسيضع اهتمامه لاكتساب المهارات اللازمة في شتى الاتجاهات؛ حتى يتمكن من صنع مستقبله بالشكل الذي يطمع إليه ويحلم به عن طريق أكبر مساهمة في التعلّم من جانبه.

وستكون مهمة المدرسة مساعدة الطالب على بناء شخصيته الوطنية، والإنسانية بما تحمل من قيم في الديمقراطية، والمشاركة والتسامح، والمواطنة والتعددية في

إطار من العقل النقدي المفكر، والتذوق للجمال والممارسة في الفنون، والرياضة والاستكشاف والمخاطرة. وستكون المدرسة ليس مجرّد خط إنتاج لطلبة متماثلين بصورة تكرارية، وإنما سيكون كل طالب بمواهبه وهواياته ومخاطراته وإبداعاته كائنا متميّزا عن الآخرين، وسيكون المعلم هو الموجّه، وهو المرشد، وهو المكتشف والمشجع لإمكاناته الكامنة لدى الطالب.

المراجع

المراجع العربية

- بدران، إبراهيم، الدولة العربية من السلطوية إلى الحداثة، دار الشروق، عمان 2020.
- بدران، إبراهيم؛ الشيخ، مصطفى، الريادية - الإبداع في إنشاء المشاريع، دار الشروق، عمان 2013.
- بدران، إبراهيم، عقول يحاصرها الضباب، أزمة التعليم في الوطن العربي، دار الشروق، عمان 2020.
- بدران، إبراهيم، مشكلات العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي الكوادر، دار الشروق، عمان- 1985 بدران، إبراهيم، مصادر متعددة (تجميع).
- توفلر، الفين، صدمة المستقبل، 1970، مؤسسة نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى العربية، القاهرة 1974.
- اللجنة الملكية الاستشارية للتعليم، التعليم العام- الرؤية والفلسفة، والمرتكزات والمبادرات والاستنتاجات، عمان، 2009.
- مجموعة البنك الدولي توقعات وتطلعات إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – نظرة عامة، واشنطن 2020.

المراجع الأجنبية

- Samuel P. Huntington
  - The Third Wave
  - Democratization In The late
  - Twentieth Century
  - University Of Oklahoma Press 1991

- UNESCO
  - Futures Of Education- Learning to become
  - En.unesco.org > futures
  - 20202021-
- Charles Snow
  - The Two Cultures and the Scientific Revolution 1959
  - New York
  - 1961
- Ming Kao, Michael Barnes, Catherine Jordan
  - Do experiences with Nature Promote Learning? Converging Evidence Of a Cause – and- Effect Relation ship
  - Frontiers in Psychology
  - Front Psgchology
  - 2019. 40:305
- Derrick Meador
  - Essential Qualities Of a Good Teacher
  - Thought Co.com
- Terry Heick
  - 13 Ways Education Could
  - Change in the Next 13 Years
  - Teachthought.com >
  - 2020 (updated)
- Ghalia Ghawi, Najwa ALQbeilat
  - Jordans Teachers in
  - Global Landscape
  - Ministry Of Education – Queen Rania Foundation
  - Amman 2020
- Peter Dolton,etal
  - Global Teacher Status Index
  - 2018
  - University Of Sussex
  - The world Bank,
    Country Learning Poverty Briefs

Washington,Oct.2019
Erin Duffin
Per Student expenditure on educational institutions in OECD countries 2017
Statista. Com <
2020
UNESCO Institute for Statistics
Pupil-teacher ratio, primary
The World Bank
2019

مستقبل التعليم في الأردن

السيدة هيفاء النجار

وزير الثقافة

خبيرة تربوية

عضو المجلس الأعلى للمناهج

مقدمة

تأسّس الأردن الحديث على مبادئ الوسطية، والاعتدال، والتنوير والاستثمار في موارده البشرية، وإيمانه بالإنسان الأردني وارتقائه ضمن مشروع تربوي قومي وإنساني يهيئه للحياة والمستقبل، ببناء قدراته التنافسية وتعزيز قدرته على التفكير والتحليل الناقد، وبناء منظومته القيمية المبنية على المواطنة الصالحة والصالح العام والعطاء والإنتاجية، بالإضافة إلى انفتاحه على العالم واحتفائه بالتعددية، عبر نظام تربوي عقلاني أخلاقي وإنساني الأبعاد.

إن التعليم في الأردن من أهم القطاعات، فهو يمسّ كل عائلة أردنية، وعلى تماس مباشر بالقطاعات الأخرى، إضافة إلى أنه يشكل الإسهام الحقيقي والفاعل في تقدم الوطن ونمائه. ولا عجب في أن الدول المتقدمة تولي التعليم جلّ اهتمامها، ونحن في الأردن أولى الشعوب بالاهتمام بالتعليم؛ لأنه هو الذي سيعوضنا عن قلة إمكاناتنا الطبيعية، فنحن نملك عقولا خصبة قادرة على التغيير، وهذه العقول لا بد لها من تعلّم يستفز خصوبتها الإبداعية، ويحرض خيالها من أجل الإبداع.

إننا نسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أحلامنا بأردن قوي منتج مزدهر، فنحن قادرون على صنع التغيير الذي نطمح إليه، وقادرون على جعل الأردن نموذجًا ناصعًا، وهذا كله لا يتأتى إلّا بنظام تعليمي ينتج مواطنًا منتميًا مبادرًا ومشاركا بفاعلية في المجالات المختلفة، يلتزم بواجباته ويقوم بعمله بمحبة وشغف، ويفكر بغيره كما يفكر بنفسه، ويفتخر بالقيم الأردنية الأصيلة، ويحترم القوانين ويلتزم بها، وتكون المواطنة الفعالة بشتى تجلياتها دليلَه ومنهجَه.

إن التعليم من أهم القطاعات التي تستوجب إعادة النظر فيه دائما لكي نكون قادرين على مواكبة التسارعات المطردة في مناحي الحياة المختلفة. فالمدرسة اليوم، لم تعد صفّا وكتابا، إنما هي مجال حي يتفاعل فيه الجميع، وهي مؤسسات تحوّل مجتمعي ثقافي لمساعدة الطلبة على تشكيل هوياتهم الفردية والجمعية، ومشغل فني وحاضنة لكل الإبداعات المختلفة، ومِنبر يتحاور عن طريقه بكل شفافية وجرأة؛ لكي يسيروا على طرق رسموها بأنفسهم ولم تُرسَم لهم مسبقا، وبهذا، نبني مواطنا مسؤولا منتميا يستطيع أن يبني وطنا سقفُه السماء.

عتبة لا بدّ منها:

قبل الخوض في تفاصيل مستقبل التعليم في الأردن، أرى أنه من الضروري تقديم منظوري للتعليم بشكل عام، وما الذي نرنو إليه في مدرسة المستقبل، بالإضافة إلى التعريج على واقع التعليم في الأردن في ظل تداعيات جائحة كورونا، سواء أكان التعليم في القطاع الحكومي، أم الخاص.

النظرة الشمولية والتكاملية في التعليم

التعليم ركيزة مهمة من ركائز وطننا، لكنه لم يعد الدَّوْر الوحيد المنوط بالمدارس، بل تعدت المدارس ذلك الدَّوْر لتصبح مؤسسات تحوّل مجتمعي لمساعدة الطلبة على تشكيل هوياتهم الفردية والجمعية، وفي الوقت نفسه التمسك بالجذور للانطلاق بثقة نحو العالمية، وهذا لا يتأتى إلا عبر خيارات واعية تقوم بها المدارس بطرح الأسئلة والجدل، والبحث والاستقصاء. فالمدرسة ليست مكانا للتعلّم فحسب، بل هي مختبر تتلاقى فيها الأفكار والرؤى، ومنتدى للحوار والجدل الدائم، وميدان للإبداع والابتكار والتجديد والجديد، ومنطلق للتغيير ومراكز للتحول المجتمعي. وهي بذلك ليست حيّزا جغرافيا بل مساحة نفسية تتجاوز التحديد والثبات؛ لأن كل ما فيها متحرك ومفتوح على اللانهائية، وهي مجال لولادات متعددة للمعلم والطالب على حدّ سواء، وسفر دائم داخل الذات يكشف عن مجهولات داخل المعلم والطالب كانا يجهلانها، ويميط اللثام عن أسئلة أعمق ما فيها أنها تظل بلا أجوبة، بل إنها تولد أسئلة تلو أسئلة.

إن علينا الاهتمام بمهارات التعليم، والحث على البحث والسؤال من أجل تخريج جيل منتِج مساهم فاعل في عملية التنمية بشتى أشكالها وتجلياتها، انطلاقا من أن الانفتاح على العالم والمستقبل لم يعد خيارا، والمساهمة في تشكيل مستقبل الحضارة البشرية واجب تقتضيه الإنسانية، ولكي يكون الإنسان غصنا يانعا في شجرة الحضارة الإنسانية لا بد من تغيير ذاته من الداخل، ولا بد أيضا من معرفة جذوره وتاريخه والاعتزاز بالمُشرِق منه، وهنا يصبح هذا الإنسان قادرا على محاورة الآخرين، وعدّهم امتدادا له، ولهوُيّته، وحضارته الإنسانية. هذا العالم لنا جميعا؛ لذا يجب علينا أن نفهم المستقبل، ونعي كيف سيكون، ونبني هذا العالم على المحبة والتعاضد، ولكن قبل ذلك، علينا أن نشكل هوُيّتنا الخاصة وأن نكون محصّنين مركوزين بالجذور وفخورين بها.

لقد آن الأوان لتكون المدرسة الأردنية مختبرا حقيقيا للبحث والتجريب، ومشغلا للابتكار، وفضاء للتعلم المستمر، معتمدين نهج التعلّم الشمولي الذي يأخذ بعين الأهمية الجوانب المختلفة للإنسان النفسية، والاجتماعية، والانفعالية، والروحانية، والعقلانية. فنحن نؤمن بأن التعليم الحقيقي هو الذي يترك أثرا بيّنا في المتعلمين، هو ذلك الذي يركز على تعليم بناتنا وأبنائنا كيف يتعلمون ويعملون ويفكرون ويبدعون؟ فغايتنا ليست فهم المعنى فحسب، بل البحث عن المعنى، وتكوين المعرفة، وهاجسنا ليس في قراءة طلبتنا للأدب والتاريخ، ومعرفة قوانين العلوم الطبيعية، إنما يتجاوز ذلك بكثير، فنحن نتطلع إلى أن يغدو طلبتنا قادرين على استشفاف المعاني الخفية بالبحث والتنقيب، ومحاكمة الأشياء بمنطق العقل، وأن يتجاوز التعلّم الكتاب المدرسي وأسوار المدرسة، بالإضافة إلى خلق شراكة كاملة بين البيت والمدرسة، وبين المدرسة والمصنع، وبين المدرسة ومراكز البحث والريادة والإبداع والاختراع، والابتكار.

ومن هنا، لا بد من أن تُبنى مناهجنا على طرح الأسئلة والبحث؛ لأن طرح الأسئلة، والبحث المستمر عن الأجوبة هما اللذان يجعلان من الإنسان متعلما مرنا خلاقا منفتحا، إن التعلّم القائم على البحث والاستقصاء، هو التعلّم الذي يعزز بناء الشخصية، ويعمّق فهمها للأشياء والأحداث من حولها، وربط القضايا بعضها ببعض، واستيعاب العلائق التي تحكمها. وهذا التعلّم لا بد وأن ينطلق من مفهوم الهويّة الأردنية العربية التي تنبثق من حضارتنا وثقافتنا العربية والإسلامية، مع الانفتاح على العالم وثقافاته، ومخاطبة ميول الجميع، وفتح الآفاق لتعزيزها، واحترام الفروق الفردية، والتوجهات الخاصة والشخصية للأفراد، وضرورة الابتعاد عن أسلوب التلقين. فالكل مسؤول عن تعلمه ورحلته في أثناء التعلّم، والتأكيد على أهمية التعلّم الذاتي والجمعي، وأهمية التأمل بوصفه عنصرا مهمّا في عملية التعلّم، يحمي المتعلم من الضجيج ويشجعه على إعادة النظر بتعلمه السابق، والتخلي عنه لتعلم جديد أكثر عمقا وأعمق معنى، ويمكّنه من إيجاد بدائل أفضل للواقع، ويعزز منهجية التفكير النقدي والإبداع والابتكار لديه.

التعليم وجائحة كورونا

في هذا الوقت العصيب، وغير المسبوق من انتشار فيروس كورونا حول العالم، وإغلاق المدارس وفقا للتدابير الوقائية والاحترازية للسيطرة عليه، أجبر طلبة الأردن على البقاء في المنازل، واحتضن الأردن تجربة "التعليم عن بُعد"، حيث أعلنت وزارة

التربية والتعليم عن تفعيل منظومة "التعليم عن بُعد" باستخدام منصّتها الإلكترونية المجانية "درسك"، التي عملت على بث المواد التعليمية للمراحل العمرية جميعها تلفزيونيا. أما قطاع التعليم الخاص، فقد عمل على تطبيق سياسة التعليم عن بُعد، عبر منصات تفاعلية مختلفة تربط بين الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين من مرحلة الروضة، حتى الصف الثاني عشر، وحرصت معظم المدارس على شراء رُخَص لتطبيقات وبرامج مختلفة يتم عبرها التواصل مع الطلبة وإرسال الواجبات والمواد الدراسية لهم بشكل يومي.

لقد آن الآوان بعد كل ما أفرزته جائحة كورونا، في أن نعيد النظر بمدخلات عملية التعليم والتعلّم ومخرجاته، وإجراء دراسات بحثية دقيقة حول ما نتج عن الجائحة من تعلم مهارات جديدة، وفقد مهارات أخرى؛ ليتسنى لنا وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة التي تهدف إلى ردم الفجوة الناتجة عن الجائحة من جهة، وتعزيز الجوانب الإيجابية لمخرجات الجائحة من جهة أخرى، فضلا عن الاستثمار في فرصة التعلّم عن بُعد، وتحويلها لأداة تعلم جديدة يتم استغلالها خير استغلال.

وكغيره من استراتيجيات التعليم، فإن تجربة "التعليم عن بُعد" تحمل في طياتها إيجابيات وسلبيات، إذ أصبحت استمرارية التعليم في هذه المرحلة أكثر تحديا للطلبة والمعلمين والمؤسسات التربوية، وبخاصة أنها تجربة جديدة نحاول جميعا التكيّف معها، وتفتقر للتواصل المباشر بين الطلبة والمعلمين الذي يعدّ ركيزة أساسية من ركائز العملية التعليمية. أضف إلى ذلك أنه لا يمكننا توقّع نتائج مثالية من هذه التجربة؛ نظرا للسرعة الفائقة التي اضطرت فيها المدارس إلى الانتقال لهذه الاستراتيجية؛ حفاظا على استمرارية تعليم الطلبة كونها أولوية قصوى في خضمّ تفشي الفيروس الذي شلّ المنطقة، دون أن يكون هناك أي تحضير أو تدريب مُسبق، سواء أكان للإدارة المدرسية، أم للمعلمين، أم لأولياء الأمور، أم للطلبة على وجه التحديد.

ومن السلبيات التي نواجهها في فترة التعلّم عن بُعد أن الطالب الأردني ربما لم يَعْتَدْ على استخدام هذا النوع من التعليم الذي يتطلب منه انضباطا ذاتيا، وذلك نظرا لعدم تقديم برامج توجيهية ودورات تدريبية لإعداد الطلبة قبل البدء بتطبيق هذا النظام، حيث يجد الطلبة صعوبة في التركيز عندما يكونون محاطين بعوامل تشتيت داخل المنزل، ومع عدم وجود المعلمين أو الزملاء للتفاعل وجها لوجه داخل الغرفة الصفية. أما العدالة، فهي أكبر عَقَبة في "التعلّم عن بُعد"، إذ لا ينطوي التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم عن بُعد على التحديات التقنية فحسب،

بل التحديات الاجتماعية والمادية أيضا، إن افتراض امتلاك كل طالب التكنولوجيا اللازمة والوقت والتحفيز والدعم للمشاركة في التعلّم عن بُعد يفتقد للعدالة، فلا يزال هناك تفاوت كبير من حيث الدخل والمستوى التعليمي للأهل، ومن الممكن أن لا يمتلك كل منزل أجهزة كمبيوتر متطورة، أو انترنت عالي السرعة. وتُعد المصداقية تحديا مهمّا في التعليم عن بُعد حيث سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التحكم في السلوكات السلبية الناتجة عن ذلك. وأن التعليم عن بُعد لا يتناسب مع مرحلة رياض الأطفال والمراحل الأساسية الأولى لخصوصية هذه المرحلة، وحاجتها للتفاعل الإنساني والتعامل المباشر مع المواد والأدوات، والألعاب لأهمية استخدام الحواس مباشرة في هذه المرحلة العمرية.

وبالرغم من السلبيات الآنفة الذكر، إلا أننا لمسنا العديد من الإيجابيات لتجربة التعليم عن بُعد، ومنها اكتساب الطلبة مهارة الانضباط الذاتي، وتحمّل مسؤولية تعلمهم، بالإضافة إلى اكتساب العديد من المهارات التكنولوجية والتقنية، وقد أثبتت تجربة التعلّم عن بُعد اليوم أنه لم يعد الكمّ معيارا مهمّا لأي منهاج، بل على العكس فإن الكيف هو الأهم، لذا، يتوجب على المدرسة أن تولي اهتمامها على الكيف، والتركيز على المفاهيم والمهارات الحياتية والقيمية، وربط التعليم بالحياة والمجتمع، وإعادة تصميم كل ما يتصل بما يسمى بالتتابع والمدى في المناهج في المراحل الدراسية المختلفة، والابتعاد عن المحتوى الذي يخاطب الذاكرة فقط. هذا بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالبعد الأفقي للمنهاج، وتكاملية المناهج في الصف الواحد، وهذا ما يعطي التعليم معنى، فلا يعود أي موضوع عِلما مجردا ومنعزلا عن فروع المعرفة الأخرى.

لقد أصبح لزاما علينا أن نعيد النظر في مشروعنا التربوي بشكل تكاملي وعقلاني، وأخلاقي، وروحاني، وجمعي، وتعدّدي، وأن يكون مبنيا على فهمنا تحديات الواقع ومتطلبات المستقبل وتطوراته المتسارعة. إننا اليوم في حاجة ملحّة لكي نعيد التفكير بالمفاهيم القديمة حول عملية التعلّم والتعليم التي اعتدنا أن نتبعها في العقود الماضية، وأن نهتم بجانب المهارات وليس المعارف فقط، وأن نحث الطلبة على البحث والسؤال والتفكير الناقد والابتكار؛ من أجل تخريج باحثين متعلمين مدى الحياة يساهمون في نهضة الوطن وبنائه بكل انتماء. وتتطلب المرحلة القادمة أن نعمل على تطوير مناهجنا المدرسية لتركّز على المفاهيم والمهارات الحياتية والقيمية، والابتعاد عن المعلومات التي تخاطب الذاكرة فقط، وإعادة إحياء البُعد الاجتماعي والثقافي

والإبداعي والروحاني للمدرسة؛ لتصبح مكانا لتنمية المجتمع وتطوير الإنسان، ورفع مستوى عافيته.

اليوم، ونحن نتجه نحو المستقبل، علينا المجابهة، والحوار، وإعادة النظر جذريا في كثير من مفاهيمنا، وأدوارنا، وأفكارنا، ورؤانا؛ لذا، علينا أن نتعلم كيفية إضفاء الديمومة على ما صحّ من وسائلنا في العمل، ومراجعة ما لم يصحّ، وفي تصويب أخطائنا دون أن نخاف من النقد الذاتي. وفي ضوء كل ما سبق، **فإن المحاور الآتية تساهم في تشكيل مستقبل التعليم في الأردن:**

أولا: التعليم للمستقبل

كيف سيكون التعليم في المستقبل؟ وما هو شكل المدرسة في المستقبل؟ هل سيتعلم الطلبة داخل الغرفة الصفية أم خارجها؟ لا شك أن التكنولوجيا تشكل العالم من حولنا اليوم، ولعل الكثير منا قلقون من أن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، ستقضي على الكثير من المَهمات وآليات التدريس التي نعتمدها اليوم، أو أن هذه التكنولوجيا باتت تهدّد وجود المعلم والمدرسة، ولكن الحقيقة أن التعليم لن يتلاشى إلا أنه سيأخذ شكلا مختلفا، يتصف بالآتي:

المرونة:

فمن المتوقع أن يتسم التعليم في المستقبل بالمرونة فيما يتعلق بأوقات الدوام، أو أماكن حضور الطلبة، فأدوات التعلّم الجديدة والمنصات التكنولوجية ستوفر المرونة في تحديد ساعات الدوام التي تتناسب مع كل طالب، وأماكن الدوام بحسب ما تقتضيه المادة، سواء أكانت نظرية أم عملية. ومن المتوقع تبنّي استراتيجية الصفوف الدراسية المعكوسة، بمعنى أن الشرح النظري سيتم خارج الصف، في حين يدرّس التطبيق العملي وجاهيا وتفاعليا داخل المختبر، أو المرسم، أو المسرح.

التعلّم الذاتي والانضباط الذاتي:

لا شك أن التكنولوجيا تؤثر بشكل كبير في التعليم وطرائقه وأساليب التقويم والمراجعة، إذ لا يعود المعلم مركز العملية التعلّمية ومحتكِر المعرفة والمعلومات، فالمعلومات متاحة عن طريق الإنترنت، والكل قادر على الوصول إليها، وإنما الشأن في كيفية توظيف هذه المعلومة ومقاربتها ومحاكمتها. وهذا ما يجعل الطالب ينظر إلى نفسه نظرة مختلفة، فقد أصبح شريكا فاعلا في عملية التعلّم، وليس متلقيا سلبيا، وهو قادر

على البحث والتساؤل الذي يولّد سلسلة أخرى من التساؤلات، وحينذاك يغدو الطالب محاورا ومجادلا ومتفاعلا وناقدا، يقلّب المعلومة ذات اليمين، وذات الشمال؛ فيقبل الطالب ما يتماشى مع العقل، ويرفض الخزعبلات والأوهام. وهو حينئذ ينفتح على الآخر، ويتعرف على ثقافات أخرى مختلفة، ويرى نفسه شريكا في الثقافة الإنسانية جمعاء. إنه لا يصبح إسفَنجة يمتص ما يقوله المعلم، أو ما تقوله وسيلة الإعلام هذه أو تلك، بل يقف قارئا متأمّلا عميقا لا يقبل أي شيء، وسيصبح مسؤولا عن تعلمه، ومنتجا للمعرفة يشكّلها بحسب احتياجاته واحتياجات مجتمعه، وعالمه.

تفريد التعلّم:

إن إمكانات الطلبة متفاوتة، كما أن ميولهم واستعداداتهم مختلفة، وتقبّلهم لاستراتيجات التعليم ليست واحدة، فما يوافق طالبا لا يعني بالضرورة أن يوافق الآخرين، ولهذا فإن توفير الأدوات التكنولوجية المختلفة ومنهجيات تعلُّم جديدة يمكّن الطلبة من التعلّم بالطريقة التي تتماشى وميولهم وإمكاناتهم، ويغدون قادرين على تطويع أدوات التعلّم وأساليبه وطرائقه؛ لكي تتكيف مع مهاراتهم وقدراتهم، بتخصيص البرنامج الذي يتناسب مع كل طالب حسب مستواه الأكاديمي وحاجاته وميوله، وهذا ما يبعد الطالب عن وَصْمِه بتوصيفات تنال من قدراته وذكائه، وحتى من كرامته الإنسانية، كما أنه يعزز ثقته بنفسه، وينظر إلى ذاته نظرة مختلفة، فهو قادر على التعلّم وهضم المعارف وتوظيفها، ويصبح الطلبة معززين بشكل إيجابي في عملية التعلّم.

فتح الآفاق:

ليس منا أحد ينكر أهمية المنهاج المدرسي، والموضوعات التي تدرس، وفقا للمنهاج. إلا أن المنهاج في المستقبل لا بد من أن يتنوع ويختلف من طالب إلى آخر، كما ذكرت سابقا في تفريد التعليم. وعليه، سيكون بمقدور الطلبة اختيار المهارات والمفاهيم؛ بناء على رغباتهم وخططهم المستقبلية، وشعورهم بأنها ضرورية لهم. نعم سيتعلم الطلبة بوساطة برامج وتطبيقات مختلفة، وتقنيات عديدة تعتمد على رغباتهم، وتفتح لهم الآفاق لتشكيل مستقبلهم. وعليه، يجب التركيز على تعليم الطلبة مهارات تفسير البيانات ومعالجتها والاستفادة منها ومهارات البرمجة، حيث تؤكد الدراسات والتطورات الراهنة كافة أن التوجه العالمي المتزايد نحو الاقتصاد المعرفي سيتزايد مستقبلا، وسيشهد العالم على الأرجح طفرات كبيرة في قطاعات الاقتصاد المعرفي كافة، ولا سيما فيما يتعلق بمجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من مثل:

انترنت الأشياء، ومعالجة البيانات الضخمة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وغيرها من المجالات والتطورات التي سيكون تأثيرها كبيرا في القوى العاملة وعمليات التوظيف، ولا سيما مع الاتجاه العالمي المتزايد نحو أتمتة العديد من الوظائف.

الطالب مشارك فاعل في رحلة التعلّم:

لم يَعُدِ الطالب اليوم كالطالب قبل عشرات السنين، فالطالب اليوم قادر على جمع المعلومات، وامتلاك معارف واسعة، لا سيما في مجال التكنولوجيا، بل إنه أكثر وعيًا بها، وقادر على توظيفها بشكل كبير يفوق كثيرا من المعلمين، وبما أن الطلبة يأتون من جيل يختلف عن جيل المعلمين، فإن ذلك يستفز فضول المعلمين ليتعلموا ويصبحوا أكثر دراية بحاجات الطلبة وميولهم؛ لذلك كله، فالطالب اليوم هو الذي يدير عجلة التعلّم، ويوجهها الوجهة التي تُشبِع فضوله وتلبّي ميوله.

نردد مقولة "الطالب اليوم هو جوهر العملية التعلّمية ومركزها"، ولكن ذلك لا ينطبق على المستقبل، فالطالب سيصبح المشارك الأساسي في عملية التعلّم، بتشكيل المنهاج الدراسي الذي يتناسب مع احتياجاته ورغباته وقدراته، واختيار المسار الذي يلبي احتياجاته وميوله، ونحن اليوم وفي الوقت الذي نعمل بجدّ من أجل تعديل المناهج، لا زلنا نغفل إشراك الطلبة في إعداد المنهاج، ونقد المحتوى، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه، والحكم عليه إذا ما كان هذا المنهاج أو ذلك الموضوع يناسب ميوله ويحاكي احتياجاته، ويضيف إضافة نوعية إلى مهاراته ومعارفه.

تعلُّم قائم على المشاريع الطلابية والخبرات العملية:

إن العديد من نظُم التعليم اليوم غير مرتبطة بالمهارات اللازمة للعمل في أسواق العمل في الوقت الحاضر، إذ تركز العديد من المدارس اليوم في المقام الأول على تطوير مهارات الطلبة ضمن مواضيع أكثر تقليدا، بدلا من تعزيز مهارات مثل: حل المشكلات، أو الإبداع، أو العمل الجماعي. وبما أن المهن تتكيف مع مستقبل اقتصاد العمل الحر، فعلى الطلبة التكيف مع مفهوم التعلّم عن طريق المشاريع والخبرات، وذلك عبر معرفة كيفية استخدام مهاراتهم في التصميم والإبداع والابتكار، بل أن يتطور ذلك إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة، وهم على مقاعد الدراسة.

إن أساس العملية التعلّمية اليوم هو التفكير والتأمل في الحياة ومتطلباتها، وقد حان الوقت لنعلّم طلبتنا التعمق بمفاهيم علمية جديدة تتعلق بالاقتصاد، والإنتاج،

والتجارة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وحثهم على الإنتاجية، ومحاربة الاستهلاك، ورفض الحلول السهلة، وتجاوز الطرق التقليدية، والبحث عن الطرق الإبداعية في حل المشكلات؛ ليصبح الطالب الأردني قادرا على فهم نفسه وتقدير ذاته وتقويم احتياجاته. إن تبني مناهجنا لتدريس المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار والإنتاج والأدب والفنون، وفهم العلاقات المجتمعية والحضارات الإنسانية والحياة السياسية وسيرورة التاريخ، أمر ملحّ ومهم من أجل أن يكون الطالب قادرا على تلمُّس مستقبله؛ ليكون صانعا له ولمهنته المستقبلية وهو لا يزال على مقاعد الدراسة. وعلينا أن نولي الأطفال اهتماما كبيرا، ونؤمن أن كل طفل هو باحث ومخترع وفنّان، وأن أي خلل في عملية تعلُّمه ابتداء من مرحلة رياض الأطفال هو خسارة لإبداع جيل كامل وهدر لإنتاجيته.

نعم، تساهم التكنولوجيا في رفع كفاية المنهاج الدراسي، لكن ستبقى الحاجة للمهارات التي تتطلب المعرفة الإنسانية، والتفاعل الإنساني اليومي بالعمل الجماعي، تلك التي لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل الميداني، والأنشطة المجتمعية.

آليات التقويم:

مع اختلاف أساليب التعلّم والتعليم، فبالتأكيد ستختلف طرائق التقويم، حيث سيتم تقويم قدرات الطلبة عند كل خطوة وبشكل مستمر. وربما ستصبح الأسئلة والإجابات التقليدية المباشرة غير هادفة، إذ لا يمكن قياس المعرفة الحقيقية للطلبة في أثناء عملية التعلّم إلا بتطبيق المعرفة وتوليدها بدَلا من الحفظ والاستظهار والتلقين. وحتى يمكننا التكيف مع هذه التطورات المستقبلية، وفهم احتياجات سوق العمل المستقبلي، فإن ثمة مجموعة من المهارات الأساسية التي ينبغي العمل على إكسابها لأجيالنا الجديدة والقادمة وقياسها عبر أدوات التقويم الملائمة. وهذه المهارات لا تركز على اكتساب المعارف فقط، ولكن كذلك، وبصورة أكبر، على مهارات التفكير النقدي والإبداع والابتكار، وحل المشكلات، والتعاون مع الآخرين، والقدرة على اتخاذ القرار، وإدارة الأفراد، وتوجيه الخدمات، والتفاوض، والمرونة الإدراكية. وإضافة إلى ما سبق، فإن الأمر يتطلب مراجعة شاملة لكل أساليب التعليم والتدريب والتأهيل، والتقويم الحالية التي ربما لم تعد صالحة للتجاوب مع التعليم في المستقبل.

التحول من مفهوم الإرشاد النفسي إلى العافية الشمولية:

بات في حكم المؤكد أن يصبح الطلبة في المستقبل أكثر استقلالية في عملية تعلمهم، إذ ستزداد الحاجة إلى الإرشاد والتوجيه النفسي والأكاديمي والمعنوي، بل

وسنتعدى هذا المفهوم إلى مفهوم العافية الشمولية للطلبة التي تُعنى بجوانب حياتهم كافة، خاصة مع تقليص فترات التواصل الاجتماعي الوجاهي. ومن الجدير بالذكر أن الإبداع والابتكار ينتجان أيضا من الدعم والتمكين ومن العلاقات الإنسانية الصحية المرتبطة بالمكان والإنسان، والانفتاح على الآخر، والاهتمام بالعافية الشمولية لأفراد المدرسة جميعهم. وعليه، لا بد من أن تكون بيئتنا المدرسية تكاملية مبنية على التفاعل والتداخل Holistic and Integral بين المواد الأكاديمية، وغير الأكاديمية، وأدوات التعليم، وأنشطته المتعددة، حيث تعمل وبوعي على إعادة البُعد العقلاني والفني، والإبداعي، والاجتماعي، والعاطفي، والروحي للمدرسة.

ثانيا: التعليم للابتكار

يشهد هذا العصر نموّا اقتصاديّا عالميّا قويّا، وفي الوقت نفسه نجد أن وتيرة الابتكار تتسارع؛ لذلك، فإن وظائف المستقبل في بضع سنوات أو حتى بضعة أشهر ستتطلب مهارات جديدة وأحيانا معقدة، ومن هنا، علينا أن نركز على مفهوم التعليم للابتكار. فعلى المدرسة اليوم ألّا تكتفي بتعليم اللغات والعلوم والرياضات، بل تفتح أشرعتها للطلبة لكي تكون المدرسة لهم مختبرا ومشغلا مفتوحا على التقنيات والتجارب جميعها، يطلق موهبتهم وطاقة الإبداع لديهم. ومن أجل تخريج الطالب المفكر المبدع الباحث دوما عن بدائل، الذي يحوّل التحديات إلى فرص، ويجعل من تلك الفرص إنجازات وإبداعات عظيمة، علينا أن نولي التصميم جلّ عنايتنا، ونوفّر لطلبتنا كل الفرص الممكنة؛ من أجل أن ينطلقوا بعيدا في التصميم.

إن التصميم والابتكار من الأدوات المهمة لتطوير التعليم، إذ بهما يعتمد الطالب عقلية التفكير التصميمي لحل المشكلات، تلك العقلية التي تسلط الضوء على الاحتمالات غير المحدودة التي تنتج عن التصميم، فالتصميم هو عقلية شاملة تنطوي على عمليات مستمرة من البحث والتخطيط وحل المشكلات والإنتاج. وما أحوجنا نحن في الأردن إلى أن يتسلح طلبتنا بتلك العقلية، بالإضافة إلى إرادة العمل، للتغلب على شح الموارد التي تواجههم.

فإذا نظرنا إلى المتغيرات، التي تقرع باب التعليم، من جانب متطلبات العصر، نرى من أهمها مفهوم التنافس المعرفي، الذي يزيد الحاجة إلى الابتكار اقتصاديّا واجتماعيّا وإنسانيّا، إضافة إلى مهارات أخرى تتزايد مع التقدم المعرفي الذي يشهده

العصر. وإذا كان التعليم التقليدي وسيلة لتزويد الطالب بالمعرفة والمهارات الأساسية وإعداده للحياة وللعمل المهني، فإن على التعليم المنشود أن يهتم أيضا بإعداد الطالب للتفكير التحليلي، والتصميم وطرح الأفكار الجديدة، والمتجددة ومناقشتها، ونقدها، وتأهيلها للابتكار، وإنتاج المعرفة، والإسهام في التنمية، وتعزيز استدامتها.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول: إن وجود مصادر المعلومات إلكترونيا على مواقع الإنترنت يجعل نشر المعرفة والمهارات الأساسية المطلوبة للحياة والعمل المهني ميسّرا بكفاية وفاعلية على نطاق واسع. وبذلك يصبح على المعلم والمتعلم أن يهتمّا بمهارات العصر، وبالتفكير وشَحْذ روح الابتكار وطرح الأفكار الجديدة والمتجددة، حينئذ لا يغدو الطالب مؤهلا معرفيا فقط، وإنما يصبح مؤهلا فكريا، وقادرا على توليد المعرفة الجديدة القادرة على الإسهام والتنمية المنشودة، والاستجابة لمتطلبات العصر.

يحتاج الابتكار إلى منهاج تأمّلي مَرِن يدعو المتعلم للتعلم الذاتي والدائم، وإعادة التعلّم ببناء قدراته العقلية والعاطفية، والقدرة على الاستغناء عن أي تعلم قديم، واستبداله بتعلم جديد ومهارات جديدة ابتكارية. وهذا لا يتأتى إلا بمعلم يوفر للطالب مساحات من التعلّم والاستكشاف والتجريب والبحث، ويشكل نموذجا إنسانيّا في الابتكار والإبداع.

ثالثا: التعليم الدامج

إن توجيه قدرات الطلبة والكشف عن مواهبهم ونقاط قوتهم، أو نقاط ضعفهم من أهم ركائز التعليم، إذ إن المدرسة تسعى إلى تمكين طلبتها بالعمل الفردي والعمل الجماعي بينهم. وهنا لا بد من القول: إن المدرسة هي بيئة تفاعلية قائمة على البحث والتطوير تسعى لدمج طلبتها معا على اختلاف قدراتهم، حيث يجري بينهم تفاعل عن طريق مواهبهم الإبداعية وطاقاتهم الكامنة وتوجيهها الوجهة الصحيحة. ولا بدّ من القول: إن دمج الطلبة من ذوي صعوبات التعلّم في بيئة المدرسة، هو واحد من الأهداف الأساسية التي سيتمكن التعليم مستقبلا من تحقيقها، بسبب توافر المنصّات والبرامج الفاعلة، وكفاية المعلمين ما يساهم في تحقيق الغاية السامية من التعليم، وهي تنشئة أجيال قادرة على خدمة مجتمعاتها، وتحقيق التغيير الذي نرنو إليه في عالمنا العربي والعالم أجمع. وهذا لا يتأتى إلا بتوفير بيئة مدرسية متاحة للجميع، تسعى باستخدام الدمج الأكاديمي لطلبتها إلى تحقيق الدمج الاجتماعي

وأفراد المجتمع كلهم، وإيجاد أدوار إيجابية لطلبتها، والعمل على تمكينهم ليساهم كل فرد بالرغم من اختلاف قدراته في عملية البناء والتطوير، وخاصة ذوي صعوبات التعلّم، وإشراكهم في تنمية مجتمعاتهم وبنائها.

إن مدرسة المستقبل هي المدرسة التي تتبنى منهاجا يتسم بالشمولية والمرونة، حيث يكون شاملا للأطفال جميعهم، قادرا على العمل مع الأطفال على اختلاف قدراتهم وإمكاناتهم ومواهبهم، واستعداداتهم التعليمية، مدرسة تتبنى إجراءات تقويم للأداء تتناسب مع فروقات الطلبة، وتحقق العافية الشمولية، وتجعل من التقويم عملية مستمرة وجزءا لا يتجزأ من العملية التربوية، كما وتوظف التكنولوجيا والبرامج والتطبيقات الذكية في تسيير عملية التعلّم والاتصال والتواصل، وتُعِدّ معلمين ومعلمات مؤهلين في مجال صعوبات التعلّم والدمج، بتوفير البرامج التدريبية لهم، وانخراطهم في ورشات العمل، والمحاضرات والمؤتمرات التربوية المتخصصة والدورات المختلفة، ما يجعلهم قادرين على الكشف عن سمات الطلبة، والتعامل معهم وتيسير عملية تعلمهم.

لقد أصبح لزاما علينا اليوم البحث عن منهجيات تعليمية وأساليبها وطرائقها تساهم في تذليل عقبات التعليم، التي واجهت عددا لا بأس به من الطلبة في أثناء فترة التعلّم عن بُعد، وتسهيل مبدأ الجمع Inclusion ومبدأ الدمج، حيث يتم مَنْحُ الحق لكل طالب، على اختلاف قدراته، بالاندماج مع الطلبة الآخرين، وتلقّي المساندة اللازمة، باستخدام طرائق تدريس مختلفة ووسائل تعليمية متنوعة، تحقق التعلّم النشط، وتلبي حاجات الطلبة: المعرفية، والانفعالية، والجسمية، والاجتماعية، والنفسية.

رابعا: التعليم والمرأة

لا نزال نعيش اليوم أزمة ما يسمى "المناهج التقليدية"، وخاصة فيما يتعلق بالصورة النمطية للمرأة، إذ إن هذه الصورة النمطية والأحكام المسبقة التي يتعرض لها الطلبة منذ طفولتهم عبر المنهاج، تساهم وبشدة في آثار طويلة المدى على خياراتهم الوظيفية وتشكيل مستقبلهم. وعلينا اليوم حماية الأطفال من الجنسين من تأثير الصور النمطية لأدوار الذكر والأنثى.

كما أن المرأة لا تزال تعاني نتيجة الصور النمطية المتعددة في المناهج من ضيق الخيارات المهنية المتاحة لها، ونقص المهارات والتدريب اللازم، وقصور الوعي بفرص العمل المتاحة، وسياسات الأمان والحماية الاجتماعية، وحقوق المرأة العاملة لدى

أصحاب العمل، والاهتمام بشروط صحة المرأة العاملة وسلامتها، والمساواة بين الجنسين، وقضايا تكافؤ الفرص في إجراءات التعيين والترقية والتدريب.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الموروث الاجتماعي متمثلا بالعادات والتقاليد، يؤثر سلبا على طموح الفتاة والمرأة، بوصف أن مسؤولية إعالتها وحمايتها تقع على عاتق أسرتها وبالأخص الذكور (فتنتقل المسؤولية من الأب إلى الأخ ومن ثم إلى الزوج)، إضافة إلى أنه يحدّ من الدعم اللازم لها من أسرتها ومجتمعها.

يفتقد الشباب العربي بشكل عام، وكذلك الفتيات إلى العديد من المهارات التي يتطلبها سوق العمل اليوم؛ نتيجة تركيز معظم المؤسسات التعليمية على التعليم مقابل التعلّم، واتباع أساليب التعليم التقليدية بدلا من تبني أساليب التعليم الحديثة التي ترتكز على مهارات التأمل، والإبداع والتفكير النقدي والتحليلي لدى الطلبة.

ونحن اليوم بحاجة إلى الطالب الذي يحاور ويتفكر ويجادل ويختلف مع الآخر، ولا يحترم الاختلاف فقط بل يؤمن بأهميته وغِناه، يحلم ويحلق ويتخيل المستقبل، ويرسمه بيده، وقادر على بدء مشروعه الخاص وهو على مقاعد الدراسة، ويملك المستقبل بيده. ويتوجب علينا تركيز اهتمامنا على التعليم المهني والإبداعي وخاصة للفتيات، وعدم إبقاء حرفة معيّنة حكرا للذكر أو الأنثى، وعقد شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ لكي يتبنوا إبداعات الطلبة ويعملوا على دعمها وتطويرها.

والمطلوب هو أن تكون هناك خطة واضحة ناظمة للمناهج، بغيتها الأولى والرئيسة خلق المواطن الصالح ذكرا كان أم أنثى، وزرع روح الانتماء لديه والعمل والإنتاج والإبداع، والابتكار والإنسانية، وهذا لا يتأتى إلا بمنهاج قادر على تمكين الذكر والأنثى على حدّ سواء. إننا أحوج إلى اعتماد منهاج يُعلي من قيمة المرأة، ويقدّم نماذج ناصعة لنساء رائدات مناضلات، وأديبات وعالِمات قدَّمْنَ للبشرية إسهامات فاعلة في المجالات المختلفة. منهاج ينحاز إلى العقل والإنسان، منهاج يُعلي من قيمة البحث والاستقصاء، ويفرز تعليما لا يقدم أفكارا فحسب، بل يقدم حالات ومناخات، ونريد تعليما لا يسرد ويلقّن، بل يجعل الطالب يفكر ويحلل ويبدع.

وهكذا، نخرّج أجيالا متسائلة مبدعة متمكنة، غايتها المركزية الإنسان ونماؤه. إننا لا ننكر أهمية المناهج في العملية التعليمية، ولكن المناهج جزء من كلّ متكامل، وعلينا اليوم إعادة تشكيل المنهاج ليصبح قادرا على أن يُعمل عقل الطالب ولا يعدّه كشكولا نحشوه بما أردنا، نريد منهاجا يحترم الإنسان ويقدّر إنسانيته ويحترم آراءه،

منهاجا ينظر إلى الأفكار المختلفة على أنها وجهات نظر مختلفة، وليست انحرافا أو خيانة، منهاجا يحطم الصور النمطية المرسومة في أذهان طلبتنا ويجعلهم يعيدون رسمها بثقة، منهاجا يعي أنه لن تقوم نهضة مجتمع ما على الاستبعاد والتهميش والإقصاء لنسائه، ولا لمكوّن من مكوّناته، بل تقوم على مفاهيم الإنسانية، وعلى الحب والتواصل الحي مع الأشخاص والأرض والمحيط؛ ولهذا، فعلى المناهج أن تعطي كل ذي حق حقه.

علينا اليوم أن نحول صمت المنهاج (وتكريسه للصورة النمطية للمرأة) إلى حركة وفعل، بانتخاب النصوص التي تدعو إلى الاحتفال بالحياة وبالمرأة، وتعميق مفهوم الإنسانية، وتكريس مبدأ الحرية والتعبير عن الرأي مهما كان مختلفا، وهذا ما ينشئ جيلا يعلي من قيمة الحوار، ويتخذه الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات. فنحن نريد عقلا وليس ذاكرة.

خامسا: سمات المعلم ودوره

إن الطالب شريك أساسي في عملية التعلّم، وكل ما نفعله هو من أجل هذا الطالب ونمائه وتطوره، ومن أجل الارتقاء بإنسانيته؛ لأنه القائد المستقبلي الذي سيشارك في بناء الحضارة، وفي تكوين صورة المستقبل ويحلق في فضاء الأعالي، وهؤلاء الطلبة يمتلكون من المواهب الشيء الكثير، ويحتاجون إلى المعلم القائد الذي يستطيع استنهاض هممهم ويوظف إمكاناتهم من أجل خير هذه الأمة.

ومن أجل تعليم نوعي لا بد من معلم قائد بطل يكرس المبادئ والقيم الإنسانية النبيلة ويصون الهوية، ويحارب ثقافة الإقصاء والتهميش والفئوية. معلم حانٍ يحب طلبته ويتعاطف معهم وينشر المحبة والفرح أينما حَلّ، معلم يعطي أبناءه من نور عينيه ودفقات قلبه؛ لأنه يعي أن طالبه اليوم هو المسؤول عن مستقبل الوطن. معلم قدوة ونموذج بالإنسانية والالتزام والانتماء، فالطلبة يتعلمون بالنمذجة، والمعلم بطبعه يشكل نموذجا لطلبته. معلم يتعايش مع طلبته ويتحسس مشكلاتهم ويحرص على تعلمهم حرصه على حياته، فالتعليم هو ما سينقذ هذا الطالب من براثن الفقر وغَياهب الجهل، وهو الذي سينقذه من الانجرار وراء دعوات التفتيت والكراهية. معلم يؤمن بطالبه وبقدرته على النجاح مهما طال الدرب، ويعي بأن الإنسان لا يفشل ولكن قد تكون وسيلته إلى النجاح غير مواتية، ولذا يعمل بدأب نملة بمحبة وتأمل

وإصرار على النجاح.

هنا يجب أن نركز على أمرين مهمّين، أولهما العلاقة بين المعلم والطالب، حيث يجب على المعلم أن لا يتعامل مع الطالب كونه متلقيا للمعلومة، كما في السابق، بل عليه أن يتعامل معه بوصفه مفكرا ومحللا ومبتكرا للمعرفة، أما الأمر الآخر، فهو مسألة التعلّم عن طريق مفهوم التجربة والخطأ، خصوصا في إطار التفكير والتصميم والإبداع والابتكار، فالتقويم المستمر لكل محاولات التفكير التي يقوم بها الطالب، واحترام مبدأ التعلّم بالتجربة والخطأ، يؤدي إلى تشجيع الطالب على البحث عن أفكار جديدة، وزيادة قدرته على الابتكار.

سادسا: تأهيل المعلم ومهننة حقيقية للتعليم

نحن اليوم أمام عالَم يفرض تحوّلا رقميّا يوفر فوائد كثيرة في شتى المجالات يجب الاستفادة منها. ونحن أيضا أمام تحدّ معرفي يطالبنا بالتفكير والابتكار من أجل تفعيل التنمية المنشودة، والتعليم من أهم وسائلنا نحو التطور والنماء، وهو أحد أهم أدواتنا نحو التغيير الذي نريد به تخريج الطالب المفكر المبدع الذي يُعمِل عقله ويحاكم الأشياء بقوة وثقة، القادر على البحث والتساؤل والمحاور المجادل الناقد.

ولتحقيق ذلك، فإننا بحاجة إلى بيئة تعليمية تجعل من المدرسة مختبرا ومشغلا ومسرَحا، ومنتدى للحوار والجدل. وفي الوقت نفسه علينا أن نعي أن المدرسة لم تَعُدْ مبنى مجهّزا بالوسائل والتجهيزات، والإلكترونيات لاكتساب المعارف والمهارات، وإنما هي فضاء للإبداع والابتكار والخيال، تؤثر في بناء شخصية المتعلم لتكسبه القدرة على الإبداع والتميز، وتوليد الأفكار الجديدة والابتكار وخلق فرص جديدة للتعلم، ويجعل من النجاحات سُلّما للارتقاء والتجدد والألق.

ولهذا كله، فإننا أحوج ما نكون إلى مَهْنَنة عملية التعليم، وهذه الـمَهْنَنة لا بدّ لها من إجراءات كي تتكرس على أرض الواقع، وهذا ما يقضي على الخلل الذي تعاني منه العملية التعلّمية التعليمية؛ لذا، علينا تكريس مبدأ المساءلة ورصد الحوافز والمكافآت، وتأهيل المعلمين، والعمل على تطوير أدواتهم وتحسين أداءاتهم، وفي الوقت نفسه، علينا تحسين وضعهم الاجتماعي، فالمعلمون قادة حقيقيون وبناة فاعلون، وأن نماءهم المهني يعني نماء طلبتهم وتوظيف طاقاتهم نحو الاستقصاء، والكشف فيخرّجون قادة جُدُدًا، يرسمون بخيوط من نور مستقبل هذه الأمة، ولهذا

فإنهم الأولى في توفير كل ما يلزمهم أكاديميّا ونفسيّا ومعنويّا، وماديّا من أجل أن يحلّقوا داخل غرفة الصف ويبدعوا كل جديد.

نحن جميعا نعي أن جامعاتنا تخرّج الآلاف من حملة شهادة البكالوريوس في اللغات والعلوم والإنسانيات، إن هؤلاء الخريجين يمتلكون معرفة في تخصصاتهم، ولكنهم لا يمتلكون بالضرورة الأدوات التي تجعلهم قادرين على الوقوف بثقة أمام طلبتهم. فالحصول على المعلومة اليوم بات أمرا يسيرا جدا، ولذلك فالمعلم الذي لا يمتلك أدوات البحث وأساليب المحاججة، وطرائق التواصل لن يستطيع الاستمرار في مجال التعليم، أو أنه سيشعر بالإحباط فيصبح عبئا على عملية التعليم، وهذا ما لا نريد الوصول إليه إن أردنا تحويل العملية التعلّمية إلى حلقات نقاش، وجدل وبحث مستمر. ولهذا لا بد من تأهيل المعلمين قبل دخولهم غرفة الصف، ومنحهم الثقة وتسليحهم بكل ما يصب في مصلحة التعليم، وتعزيز المعلم المبدع المبتكر الذي يطمح في تخريج شباب وشابات مؤهلين وقادرين على المنافسة عربيا وعالميا بإبداع وابتكار وتميز.

وعلينا كذلك أن نعيد للتعليم مكانته وللمعلم هيبته، ولا نخذله؛ لأن خذلانه يعني وَأْدًا للأمل وقَتْلًا للطموح، وعلى المعلم نفسه أن يبدع في وسائله وأساليبه وطرائق تعليمه، ولا يجعل من الكتاب المدرسي عائقا أمام انطلاقه في دروب المعرفة والعلم، وأن يجدد نفسه ومعرفته ولا سيما في زمن ضخ المعلومات وسهولة الحصول عليها. وإذا ما نجحنا في ذلك، فإننا حتما سننجح في نهضة وطننا ونمائه وتقدمه. والمطلوب اليوم هو أن نعيد تشكيل العلاقة بين المعلم والمدرسة والمجتمع بقطاعاته كافة، حيث تكون علاقة بناءة أساسها إطلاق طاقات الطلبة والطالبات، والشباب والشابات المبدعة الكامنة من أجل أردنّ مزدهر.

إن الدَّوْر المنوط بالمدرسة عظيم ليس للطلبة فحسب، بل لجميع العاملين فيها، ولن نستطيع تكريس هذا الدَّوْر وترجمته على أرض الواقع إلا إذا توجهنا إلى مدارسنا بمحبة وشغف، وآمنّا بأن التعليم وسيلتنا الأهم في التغيير الذي نريده، وبأننا نساعد كل فرد من أفراد أسرة المدرسة على تشكيل معنى جديد في حياته، مدركين أنه لا توجد حدود للتعلم، فالتعلّم عملية مستمرة مدى الحياة، وعلينا العمل على كسر أنماط التعلّم السابقة، وخلق أنماط جديدة، ولا بد من توفير فرص آمنة للمتعلمين والمعلمين للتعبير عن آرائهم، بالإضافة إلى توفير مساحات وآفاق للتعلم، وتقبّل الآخرين كما هم، معتمدين نهج التعلّم الشمولي الذي يأخذ بعين الأهمية الجوانب المختلفة للإنسان

النفسية، والاجتماعية، والانفعالية، والروحانية، والعقلانية.

سابعا: التعليم مسؤولية جماعية

علينا جميعا نحن المعنيين بالشأن التربوي في الأردن، أن نأتي بأفكار خلّاقة من أجل الارتقاء بالتعليم، مؤكدين أن الشأن التربوي هو ليس من اختصاص وزارة التربية والتعليم فحسب، بل هو شأن عام. وعلى وزارة الثقافة، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ووزارة الشباب، ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات، والكتّاب، والأدباء، والفنانين أن يكون لهم دَوْر كبير فيه. لذلك، فلا معنى لتعديل المناهج مثلا إن لم تستقطب وزارة التربية والتعليم أفضل الخريجين؛ ليكونوا معلمين مؤثرين في المشهد التربوي بِرُمّته، بصفتهم النموذج والقدوة، وبكونهم يحملون أفكارا إبداعية للنهوض بالتعليم.

إن على الكتّاب والشعراء والفنانين أن يقحموا أنفسهم في العملية التربوية، ويشمّروا عن سواعدهم من أجل خدمة المدارس الحكومية. لم يعد التعليم مقتصرا على المنهاج التقليدي، فالتعليم ميدانه أوسع وأشمل، وعليه، لا بد لنا من استقطاب الرواد من الشباب المتخصصين في مختلف المجالات ومنها الريادة الاجتماعية، وريادة الأعمال، والريادة في مجال التكنولوجيا والبرمجة إلى الصفوف؛ ليعملوا مع معلمينا يَدًا بِيَدٍ من أجل تغيير الأنماط التقليدية السائدة، وتبنّي أنماط فكرية تربوية إبداعية جديدة تسهم في تغيير ثقافة المدرسة وبيئتها، ووقف عزلتها، وإعادة البعد القيمي الإنساني الإبداعي لها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني أن يساهموا في عملية النهوض بالتعليم بدعم المدارس وتبنّي الموهوبين من الطلبة ودعمهم، وهذا كله من شأنه أن يجعل المدرسة الأردنية جزءا رئيسا من آلة الإبداع والابتكار والريادة، وكل ما يتصل بجماليات الحياة. فلماذا لا يكون التعليم في المتاحف التي تسرد حكاية الأردن؟ فما أحوجنا اليوم إلى أفكار مبتكرة لنعيد للتعليم سمعته!. وفي هذا الصدد أقول: لماذا لا تتحمل وزارة الثقافة مسؤولياتها تجاه التعليم، وكذلك وزارة الشباب، والآثار والسياحة، ووزارة الريادة والاقتصاد الرقمي، وغيرها من الوزارات التي عليها أن تتبنى المبدعين من طلبتنا ثقافيّا، وفنيّا، واجتماعيّا، وتكنولوجيّا، وتدعم مشاريعهم الخاصة.

ما المطلوب اليوم؟

إننا أحوج ما نكون اليوم إلى تعليم يؤدي إلى تنمية بشرية متكاملة تُعِدُّ الفرد والمجتمع من أجل الحياة والمستقبل بوساطة بناء قدرات المتعلم وتسليحه بالمعرفة ومهارات الحياة والتعلّم المستمر، ويشجع على البحث والتجربة ويحقق الريادة والامتياز، والنوعية والتفكير النقدي والإبداع، ويُعِدُّ جيلا مؤهلا قادرا على المنافسة عالميا، ويدفع بالمتعلم نحو تحقيق التوازن والسعادة الذاتية، والإيمان بالعمل المجتمعي محليا وعالميا، ويضمن عافيتهم النفسية والشمولية. تعليم يشجع على الحوار والإصغاء والايمان بالتعددية وقبول الآخر، بوساطة تنمية عقلية مرنة منفتحة تستمتع بجماليات الحياة، وتعمل على تطويرها برؤية إنسانية عالمية ضمن تقدير عالٍ للهوية والذات، وبوعي كامل للواقع من أجل البحث الدائم عن بدائل أفضل له. وهذا يتطلب:

- تعزيز شراكة القطاعات المختلفة (العام، والخاص، والمجتمع المدني) والبناء على الإنجاز والمبادرات الناجحة، والاستراتيجيات الفعالة كالاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، والاستراتجية الوطنية للتشغيل، وعمل جمعية الملكة رانيا للمعلم والمدير والمرشد المتميز، وأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين، وغيرها من الاستراتيجيات والمبادرات.
- تعزيز مبادئ المساءلة والحاكمية الرشيدة وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير نظام وطني متكامل لتقويم أداء التعليم العالي والعام.
- الاستثمار في برامج الطفولة المبكرة، وفتح المزيد من رياض الأطفال وجعلها جزءا رئيسا من التعليم الأساسي العام.
- تحسين البنية التحتية للمدرسة الأردنية، وتمكين مؤسسة المدرسة بتفعيل اللامركزية، وتغيير العقلية المتصلة بالإدارة المدرسية، وعمل التحويلات اللازمة لجعل المدارس مراكز إعداد قيادات إنسانية تمتلك رؤى خلاقة، وتعمل بفعالية وتفاعلية عالية.
- استقطاب المعلمين ذوي النوعية في مهنة التعليم، ومَهْنَنة المهنة عن طريق برامج التدريب والتعلّم المستمر، وتحويل المدرسة إلى مؤسسة متعلمة منتجة للمعرفة كونها مؤسسة أخلاقية تلتزم ببعد قيمي، وبميثاق أخلاقي مبني على احترام الرأي والرأي الآخر، والإيمان بالحوار المستمر وبالمحبة الدائمة بجو دافئ وحنون.
- دعم المعلمين ماديا ومعنويا وأدائيا، وفتح المجال أمامهم للالتحاق بورشات عمل وتدريب، وتبادل الخبرات مع أقرانهم في مدارس القطاع الآخر في الأردن، أو

أقرانهم في الوطن العربي.

- تطوير المناهج المدرسية باستعادة البُعد العقلاني للمنهاج عن طريق تعليم التفكير، والفلسفة وتعزيز السؤال، والبحث المستمر، وتطوير آليات تعليم مناهج الآداب، والتربية الوطنية والمالية والاقتصاد، وجعل الصفوف مختبرا علميا حياتيا مستمرا.
- تطوير المسار المهني ودعمه وتوفير كل ما يلزم من أجل تشجيع الطلبة على الالتحاق به، والتعاون مع شركات القطاع الخاص من أجل فتح أبوابها لطلبة ذلك المسار.
- الإيمان بقدرات التعلّم الذاتي، وتحويل الصفوف إلى قاعات حوار وتعلم تشاركي، والتوقف عن استخدام المنهجية القديمة في التعليم، وجعل التقويم جزءا يوميا ومستمرا من عملية التعلّم، هذا بالإضافة إلى استعادة البُعد الأخلاقي والمجتمعي والروحي للمنهاج.
- الاستفادة من تجارب مناهج عالمية تقدّمية، وحداثية كمنهاج البكالوريا الدولية والتطوير عليها، وكذلك الأمر برنامج البكالوريا للتعليم المهني والتقني.
- إعادة توزيع الخريطة المدرسية بما يضمن التكامل بين عناصر العملية التعلّمية، والاستغلال الأفضل للموارد، ووقف التشتت في الخارطة المدرسية، والتوقف عن بناء المدارس نتيجة لضغوط محلية سياسية.
- استغلال التكنولوجيا في التعليم بشكل مبدع وعميق، والتوقف عن الاستخدام الشكلي للتكنولوجيا، عن طريق الإيمان بقدرات الطلبة على تطوير الشبكات الإلكترونية، وتصميم البرمجيات التي تلائمهم، وتصميم برامج تدريبية منظمة لهم بالتعاون مع شركات الاتصال وشركات التكنولوجيا.
- تشجيع الطلبة على التفكير الريادي المنتج، وتعزيز شراكتهم مع تدريبهم في المؤسسات الوطنية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومن ثم دعمهم لفتح شركاتهم الخاصة بتمويل خاص، وضمن برنامج تعليم اقتصاد وإدارة أعمال، ومالية مبدعة، ومتقدمة.
- تعزيز جانب التفاعل المجتمعي في عملية التعليم بربط عملية التعلّم بالمجتمع وقضاياه، وتضمين خدمة المجتمع، والتفاعل المجتمعي في عملية التعلّم بشكل مُمنهَج ومدروس.
- تبنّي مفهوم العافية الشمولية لجميع أفراد المدرسة، والاهتمام بالجانب النفسي والعاطفي، والاجتماعي للطلبة، الذي يؤثر حتما على أدائهم وتحصيلهم وقدرتهم على التعلّم بصورة أفضل.

- استعادة الأمل في المدرسة الأردنية وفي الطالب الأردني كونه فردا وفي الطلبة الأردنيين كونهم جماعة، من أجل حماية المشروع الوطني الأردني الواعي لواقعه، والذي يعمل على إيجاد بدائل أفضل لهذا الواقع، والاجتهاد بالعمل، والاحتفاء بالحياة والثقة بالذات، وتحويل التحديات إلى فرص بالاطلاع على ما يجري في العالم والتفاعل معه بانفتاح ومرونة وتكيّف.
- استعادة البعد الجمالي والبُعد الحركي للمدرسة عن طريق تطوير برامج الفنون والمسرح، والموسيقى والرياضة، واستعادة طقس الغناء والأناشيد المدرسية، وتأسيس فرق رياضية، وموسيقية ومسرحية تتفاعل مع المجتمع وتتعاون معه باستقطاب الفنانين والموسيقيين، والمسرحيين والرياضيين للتعليم في المدرسة.

خاتمة

نعم، نستطيع خلق بدائل حينما يكون التركيز منصبّا على الرحلة والخبرة التي نمرّ بها، وستتعزز الفرص والإمكانات اللامحدودة، حيث لا يقف شيء عائقا أمام طموحاتنا. وعلينا الإفادة من إنجازات الماضي وتجاربه وخبراته؛ لأنها ركيزة للحاضر والمستقبل، فالتعليم بوصلة المجتمعات للمضي إلى المستقبل بثقة وأمل، وهو الأداة والوسيلة التي نربي بها جيلا متسائلا مفكرا محركا للتغيير.

لذا، علينا جميعا أن نكون نقديين بموضوعية لعملية التعليم برمّتها، وفي الوقت نفسه أن نبحث دائما عن البدائل، ونحوّل الصعوبات إلى تحديات، والتحديات إلى فرَص. فالتعليم الفَرِح، والمناهج التي تحاكي العصر ومتطلباته وتستفز العقل، والقادة الميدانيون المستنيرون، كل ذلك معا يخلق إنسانا محبّا منتميا، ويجعل الحياة أرقى وأجمل وأبهى.

إننا مسكونون بالأمل والتفاؤل، ولكننا مدركون أنه ما زال الشوط أمامنا طويلا؛ لكي نصنع من تعليمنا سُلّما يرتقي عليه أبناؤنا وبناتنا، وحريّ بنا أن نوحد جهودنا نحو ذلك التعليم، وتلك المناهج التي تصنع الإنسان المتعدد المنفتح العقلاني الذي يقبل الاختلاف ويحتفي به، ويقدّر المختلف عنه ويحترم رأيه. فالتعليم يمسّ كل عائلة أردنية، ولذا، تقع علينا مسؤولية النهوض بالتعليم، وتشجيع المبادرات التي تسعى إلى ذلك، حينئذ ستبزغ الزهرة الخضراء رغما عن الرّكام وكل ما قد يغشاها، وسنخرّج مبدعين وعلماء، وفلاسفة، وقادة، وحرّاسا للذاكرة العربية.

تجارب أردنيّة في إصلاح التعليم
ورؤية مستقبليّة للتعليم في الأردن

الأستاذ الدكتور علي مفلح محافظة

رئيس عدد من الجامعات

مؤرّخ وباحث تاريخي

في إحدى زيارات سمو الأمير حسن، ولي عهد المملكة، لجامعة مؤتة سنة 1985، وفي أثناء جولته في الجناح العسكري، سألني عن رأيي في مستوى التعليم العام والتعليم العالي في الأردن مقارنة بمستواه في الدول المتقدمة. وكنت، كعادتي، صريحًا في إجابتي. وأعربت لسموّه عن خشيتي من أن يؤدي تدني مستوى التعليم في الأردن إلى نتائج خطيرة على مستقبل بلدنا. فقال لي: ما العمل؟ فأجبت: لا بد من دراسة حالة التعليم العام والعالي دراسة علمية ميدانية؛ للتعرف على واقع هذا التعليم، وعلى نقاط القوة والضعف فيه، واقتراح الحلول لتلافي الضعف والنقص فيه وعلاج ما يعتريه من خلل.

ولتحقيق ذلك لا بد من تأليف لجنة من الخبراء الأردنيين للقيام بهذه الدراسة وتقديم مقترحات العلاج. لم يعلّق الأمير على قولي، وودّعته في نهاية الزيارة، ونسيت الموضوع، واعتقدت أن هذا الحديث كان مجرد دردشة مع سموّه، كما يحدث عادة مع كبار المسؤولين في الأردن.

وبعد أسبوعين ونيّف، اتصل بي مكتب الأمير حسن، وطلب مني أن ألتقي بسموّه في وزارة التخطيط الأردنية في صباح أحد الأيام. جئت من مؤتة إلى وزارة التخطيط في عمان في الموعد المضروب، فوجدت سموّه في اجتماع مع المسؤولين في الوزارة، سلمت عليه، وجلست بجواره حسب طلبه. وسلمني ورقة فيها قائمة بأسماء شخصيات تربوية عالمية، وعلى رأسهم المدير العام لليونسكو آنذاك السيد إمبو. وبعد ذلك، أخذني إلى مكتب بجانب مكتب وزير التخطيط، وسألني: ما رأيك في هذه اللجنة؟ أجبت سموّه: يا مولاي، هذه لجنة لا تُسمن ولا تُغني من جوع. وأود أن أقول لسموّكم مثلًا يردده فلاحو الأردن: "لا يحرث البلاد إلا عجولها". هذه اللجنة سوف تأتي إلى عمان مرتين أو ثلاثًا للقاء بجلالة الملك، وبسموّكم وتضع تقريرًا يَصلُح لأي بلد في العالم يُعِدّه خبراء اليونسكو، ولا يستفيد الأردن منه شيئًا. وننفق أموالًا على اللجنة نحن بحاجة ملحّة إليها. عندها أعلمني سموّه أن وزير التربية والتعليم هو الذي سلّمه هذه القائمة، بعد أن بحث الموضوع معه في وقت سابق. وقد بيّنت لسموّه عبَثَ هذه المحاولة للإصلاح التربوي بهذه الطريقة، وبهذه العقلية. لم يعلق سموّه على رأيي، وشكرته وعدت إلى مؤتة.

وبعد أسبوع، اتصل بي مكتب الأمير يبلغني برغبة سموّه في اللقاء بي في مكتبه في الديوان الملكي في صباح أحد الأيام. جئت إلى الموعد المقرر، ودخلت إلى مكتب سموّه، فقال لي: نحن بانتظار وصول الدكتور ناصر الدين الأسد، وزير التعليم

العالي في حكومة زيد الرفاعي آنذاك. وصل الدكتور الأسد بعد دقائق. وبدأ الأمير بالحديث قائلًا: إنه أراد هذا الاجتماع لاختيار أعضاء اللجنة الأردنية لإصلاح التعليم العام والعالي. وطلبت من سموّه أن يكون لكل منا نحن الثلاثة حق النقض (الفيتو) على أي شخصية تُطرَح، فقبل بذلك قائلًا: هذا يعني أنني لن أقدم اسمًا. وبالفعل اقترح الدكتور الأسد وأنا جميع الأسماء، وباركها سموّ الأمير. وقال سموّه: إنه سيتصل برئيس الحكومة لاستصدار قرار منه بتأليف اللجنة، وتحديد مهامّها.

صدر كتاب رئيس الوزراء بتأليف اللجنة في 1985/12/11 على النحو الآتي: الأستاذ الدكتور علي محافظة (المقرر)، والأستاذ الدكتور عمر الشيخ، والدكتور فريد أبو زينة، والأستاذ الدكتور لويس مقطش، والدكتور سحبان خليفات، والدكتورة أميمة الدهان، والدكتور زياد فريز، والدكتور أحمد البشايرة، والدكتور منذر المصري، والدكتورة عدوية العلمي، والدكتور علي الزغل، والدكتور بسام الساكت. وحدّد الكتاب مهام "لجنة سياسة التعليم في الأردن" بوضع التصورات والمنطلقات والركائز السياسية التي تؤلف بمجموعها "السياسة التعليمية في الأردن" تمهيدًا لمناقشتها في المجالس المتخصّصة.

بدأت اللجنة اجتماعاتها في مساء الخميس من كل أسبوع في مكتب ارتباط جامعة مؤتة بعمان، الواقع خلف قصر زهران في جبل عمان. وكنت أتولى رئاسة اجتماعاتها التي كانت تبدأ في السادسة مساءً وتنتهي بعد ثلاث ساعات أو أكثر. وقضينا الاجتماعات الأولى للتعرف على وجهات نظر أعضاء اللجنة، والتوصل إلى الاتفاق على المبادئ الأساسية لعملها والتفاهم بينهم. وبعد أن اتفقنا على برنامج العمل، شرعنا في جمع المعلومات من وزراة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي. وكان الدكتور أحمد البشايرة أمين عام وزارة التربية والتعليم، قد زوّد اللجنة بالمعلومات الأساسية والضرورية لعمل اللجنة. ولم يتردد الدكتور ناصر الدين الأسد بتزويد اللجنة بكل ما تحتاجه عن وضع الجامعات الرسمية الثلاث: (الأردنية واليرموك، ومؤتة). وكنا نعمل دون ضجة إعلامية، خوفًا من ردود الفعل السلبية التي كنا نتوقعها من أعداء الإصلاح في الأردن، والغيرة، وغير ذلك من الدوافع الشخصية.

لم يَدَع الأمير حسن اللجنة تعمل وحدها، وإنما قام بجهد شخصي موازٍ لعملها ومكمّل له. فقد بدأ بجولة على مدارس المملكة يصطحب معه وزير التربية والتعليم، وبعض أعضاء مجلس التربية والتعليم، وبعض أعضاء لجنتنا. وكنت في معيته في جميع زياراته للمدارس. بدأ بزيارة مدرستين في مدينة الكرك أولاهما مدرسة ابتدائية

للبنات مستأجَرة في غرفتين كبيرتين، في كل غرفة صفّان يفصل بينهما حاجز من القماش الأبيض. لا يصلح المبنى مواصفات مدرسة، وربما استؤجر من أحد أقارب مدير التربية والتعليم في الكرك. أما المدرسة الأخرى، فكانت مدرسة ثانوية للبنين في مبنى مستأجَر مؤلَّف من ثلاث طبقات لا ساحة له. ولذا، كان سطح المبنى الساحة التي يتجمع فيها الطلبة عند بدء الدوام المدرسي. ومن المدارس التي زارها سموّه، والوفد المرافق له مدرسة ثانوية للبنين في المفرق، حيث حضرنا درسًا لمعلم الدين. فكان لباس المعلم وهيئته، وأسلوب تدريسه لا يسرّ الحضور. أما المدرسة الأخرى في المفرق، فكانت مدرسة ابتدائية للبنات. وتبيّن لنا تدنّي مستوى المعلمات، وسوء الأبنية المدرسية، والضعف العلمي للتلاميذ والتلميذات. اقتنع الأمير حسن بضرورة الإسراع في إصلاح التعليم العام، وانتهاج سياسة تعليمية جديدة تنهض بالتعليم، العام وترفع مستواه.

في أيلول 1986 وضعت اللجنة تقريرًا أوليّا حول ما توصلت إليه من دراسات. وعقد اجتماع في مبنى وزارة الطاقة قرب الدوار السابع في جبل عمان، لعرض نتائج هذا التقرير بحضور الملك حسين، والأمير حسن ولي العهد، ورئيس الوزراء زيد الرفاعي ووزيري التعليم العالي، والتربية والتعليم، وكبار الموظفين فيهما وأعضاء اللجنة، ورئيسي الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، والقائد العام للجيش، ورئيس هيئة الأركان، وبعض الوزراء.

قمت بشرح موجز لعمل اللجنة، وما توصلت إليه من نتائج. ويبدو أن رئيس الحكومة لم يكن راضيًا عن عمل اللجنة، وعن فكرة الإصلاح التربوي. وربما أنه حذّر الملك من أن تقرير اللجنة يتحدث عن ديمقراطية التعليم، وفي ذلك من الخطورة في وقت كانت الأحكام العرفية هي السائدة في الأردن، والحديث عن الديمقراطية نوع من الكُفر. لذا، سألني الملك: ما المقصود بديمقراطية التعليم؟ هل المقصود مشاركة الأهالي، والتلاميذ في العملية التربوية، ووضع المناهج؟ فأجبته بأن المقصود من ديمقراطية التعليم إتاحة الفرص للتعليم لجميع أبناء الأردن، على اختلاف أصولهم، وفئاتهم الاجتماعية، ومستوياتهم الاقتصادية. أدرك الأمير حسن بحسّه المرهف أن رئيس الوزراء قد حرّض الملك ضد فكرة إصلاح التربية والتعليم، فصعد إلى المنصّة التي كنت عليها، وبدأ يشرح ضرورة الإصلاح التربوي، ومدى أهميته في مستقبل البلاد. وأكملت شرحي. ثم تناولنا المرطبات بمعيّة الملك.

واصلت اللجنة عملها. واختارت عددًا من أساتذة الجامعات الأردنية الثلاث

لبحث مختلف جوانب الحياة الجامعية، وبيان نقاط القوة والضعف فيها، واقتراح الحلول لمعالجة الخلل، ونقاط الضعف في التعليم الجامعي. كما التقت اللجنة بأعداد من مديري البنوك، والمؤسسات الاقتصادية والصناعية الأردنية التي تشغل خريجي الجامعات الأردنية؛ للتعرف على وجهات نظرهم في الخريجين، وعناصر القوة والضعف فيهم. والتقت اللجنة أيضًا بعدد من المتخصّصين في الاقتصاد للتعرف على اتجاهات الاقتصاد الأردني المستقبلية، ولم نتمكن من الحصول منهم على ما يسعف اللجنة في تقريرها عن مستقبل تخصصات الطلبة العلمية.

وصدر التقرير النهائي للجنة في بداية سنة 1987. وهو يتألف من جزأين: أولهما؛ يتناول الواقع التربوي والتعليمي في مختلف مراحل التعليم، أي التعليم قبل المدرسة (رياض الأطفال)، والتعليم العام، ويشمل: التعليم الإلزامي، والتعليم الثانوي، وما يواجهانه من مشكلات وحاجات، والإدارة التربوية ومشكلاتها، والخطط الدراسية، والمناهج والكتب المدرسية، وما فيها من ضعف ونقائص، والتقويم التربوي، والامتحانات، والأبنية المدرسية والـمَرافق التابعة لها، ووضع المعلمين في هذه المراحل الدراسية من حيث التحصيل العلمي، والتدريب والكفاية.

واشتمل التقرير على عرض لواقع التعليم في مرحلة التعليم التقني (كليات المجتمع) وما فيه من مشكلات، وما تفتقر إليه من حاجات. كما احتوى تحليلًا علميّا لواقع التعليم الجامعي وما فيه من تخصصات، وخطط دراسية، والتدريس الجامعي والإدارة والتشريعات الجامعية، والدراسات العليا، والبحث العلمي، ودَوْر الجامعات في المجتمع، والطالب الجامعي، والمشكلات والحاجات التي تفتقر إليها هذه العناصر المكونة للتعليم الجامعي.

أما الجزء الآخر من التقرير، فقد تضمن السياسة التربوية الجديدة. وتشمل مرتكزات السياسة التربوية وأهدافها، ومضمونها الذي يحتوي على البنية التعليمية والمناهج التربوية والتقويم التربوي، والامتحانات، والمعلم، والأبنية المدرسية، والتخطيط، والإدارة التربوية، والتمويل. واحتوى هذا الجزء سبل تنفيذ هذه السياسة التربوية.

ولعل أبرز ما في هذا الجزء من تجديد إعادة النظر في السلّم التعليمي، حيث أصبح التعليم الإلزامي عشر سنوات بدلًا من تسع سنوات، كما كان الحال قبل سنة 1987، وسميت هذه المرحلة من التعليم العام التعليم الأساسي. وأصبحت مدة التعليم الثانوي سنتين بدلًا من ثلاث سنوات. واستهدفت السياسة الجديدة إزالة

الصفة الدونية عن التعليم الثانوي المهني، وفتح أقنية بينه وبين التعليم العالي. وركزت الخطة الجديدة على ضرورة التخلص من حوالي (27) ألف معلم من حاملي شهادات التأهيل التربوي، وكليات المجتمع؛ نظرًا لتدني مستواهم العلمي، وتأهيلهم للتعليم. ويتم ذلك بإحالة (2700) معلم منهم ممن يستحق ذلك سنويّا على مدى عشر سنوات، وتعيين معلمين جامعيين بالمسابقة للحلول محلهم.

وتضمنت الخطة الجديدة بناء مدارس في مختلف أنحاء المملكة؛ لتحل محل المدارس المستأجَرة غير الصالحة في السنوات العشر التالية، وللتخلص من التدريس الصباحي، والمسائي في المدرسة الواحدة في المدن الأردنية، واستيعاب التلاميذ الجُدُد أيضًا. والواقع أن نظام الفترتين في التعليم في مدارس مدن المملكة، قد بدأ بعد حرب حزيران 1967، ونزوح حوالي أربعمائة ألف من أهالي الضفة الغربية، ولاجئيها إلى الضفة الشرقية. وأصبح هذا النظام من المعوقات الكبرى لتطوير التعليم العام في البلاد. واشتملت السياسة التربوية الجديدة على إصلاحات مهمة في التعليم العالي.

وعلى أثر استلام رئيس الوزراء تقرير اللجنة، أحاله إلى وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي، وإلى وزير التعليم العالي الدكتور ناصر الدين الأسد لدراسته والإفادة منه. وكان يمكن لهذا التقرير أن يلقى مصير غيره من الدراسات والتقارير السابقة أي إلى الإهمال، لولا تدخل الأمير حسن الذي طلب من وزير التربية والتعليم عرض التقرير على مجلس التربية والتعليم، بحضور سموّه وحضوري. وكانت أولى الجلسات لهذا المجلس لمناقشة التقرير في 1987/2/18 صاخبة جدّا. فقد ضمّ المجلس وزراء التربية والتعليم السابقين، وبعض القيادات الدينية الرجعية التي عدّت التقرير إنقاصًا من جهدها السابق، وإدانة لسياستها التربوية السابقة. وتدخل الأمير، وبيّن للمجلس ما رآه من عيوب، ونقائص في أثناء جولاته على المدارس، وأن الغاية من التقرير ليس الإساءة إلى أحد، وإنما النهوض بالتربية والتعليم؛ لتواكب روح العصر، وأن الأمين العام لوزارة التربية والتعليم عضو في اللجنة التي وضعت التقرير، وأن الأمير يكنّ التقدير والاحترام لمن ساهموا في المسيرة التربوية الأردنية.

وكانت حجة بعض أعضاء المجلس أن البحث في إصلاح التعليم سيعطي انطباعًا سيئًا عن مستوى التعليم في الأردن، وسيتضرر الأردن في أسواق الخليج العربي حيث يجد الأردنيون عملًا لهم. روّض الأمير حسن بدبلوماسيته أعضاء المجلس. وشرع المجلس بقراءة التقرير وإبداء ملاحظاته عليه. وكنت أبيّن للمجلس بعض النقاط

وأشرحها لتلافي أي سوء تفاهم. وساعدني في ذلك أمين عام الوزارة الدكتور أحمد البشايرة، والدكتور منذر المصري عضو اللجنة، وعضو مجلس التربية والتعليم. وبعد عدة اجتماعات مطوّلة للمجلس، أقرّ التوصيات الواردة في التقرير. وقرر وزير التربية والتعليم تأليف لجان متخصصة من موظفي الوزارة لإبداء ملاحظاتها على التقرير؛ تمهيدًا لعقد مؤتمر عام لمناقشة جميع التوصيات وإقرارها من أجل تنفيذها. اجتمعت اللجان التربوية المتخصّصة، وعُقِدَ مؤتمر التطوير التربوي بحضور الأمير حسن، فأقرّ التوصيات.

وفي خاتمة المؤتمر، دعاني سموّ الأمير مع وزير التربية والتعليم، وبعض وزراء التربية السابقين إلى إحدى قاعات المركز الثقافي الملكي حيث عُقِدَ المؤتمر، وأبدى ارتياحه لما توصل إليه المؤتمر من نتائج إيجابية. وقال لي: الحمد لله لقد تم كل شيء على ما يرام. شكرت سموّه وقلت له: لولا جهودك المتواصلة وعنايتك الشخصية لما توصلنا إلى هذه النتيجة. وهذا مثال على جهود الأمير حسن وسعيه إلى إدخال الإصلاح والتحديث في الحياة الأردنية طوال مدة ولايته للعهد التي دامت (35) سنة من العمل البنّاء المتواصل.

جاء بعد هذا المؤتمر تنفيذ المقررات التي اتخذها. وتألفت لجان لتطوير المناهج الدراسية، وأخرى لتأليف الكتب المدرسية، وغيرها للأبنية المدرسية وتطوير كفايات المعلمين. وأصبحتُ عضوًا في مجلس التربية والتعليم بصفتي رئيسًا لجامعة أردنية بين سنتي 1987 و1989. وواجهنا في المجلس مسألة إدخال الفلسفة، والموسيقى في المناهج الدراسية. فقد رفض المتدينون والمحافظون، وهم أكثرية أعضاء المجلس إدخال هاتين المادتين؛ بحُجّة أن الأولى خطر على العقيدة الدينية، وأن الثانية تفسد الشباب والشابات. وحاول وزيرا التربية والتعليم، والتعليم العالي إقناع الأمير حسن بخطورة توصية لجنة التقرير بالتخلص من (27) ألف معلم لا يصلحون للتعليم؛ لأن ذلك سيثير أهاليهم ويحدث اضطرابات في البلاد. كانت حُجّتي وحُجّة اللجنة التي كنت مقرّرها أن تعيين معلمين جامعيين سوف ينهي ظاهرة عدم نجاح التلاميذ في بعض مدارس المملكة، في محافظات الأغوار والجنوب. نجح الوزيران في مساعيهما، وتقرر قبول هؤلاء المعلمين في برنامج بكالوريوس تقدّمه كلية الأميرة عالية في عمان التابعة لوزارة التعليم العالي. ولما كانت الكلية المذكورة لا تستطيع استيعاب أعداد هؤلاء المعلمين، فقد قدّم البنك الدولي قرضًا للجامعات الأردنية الثلاث؛ لبناء كليات للتربية لتأهيل

هؤلاء المعلمين والمعلمات. وتمّ ذلك في عقد التسعينات من القرن المنصرم. وكانت تلك التجربة من أسوأ التجارب التعليمية الأردنية، إن لم تكن أسوأها جميعًا. فقد منحت الجامعات آلاف المعلمين شهادات بكالوريوس في مختلف التخصصات لا يستحقونها. وبدأ منذئذ التدهور السريع في التعليم الجامعي، وتدني مستواه.

انتهت عضويتي في مجلس التربية والتعليم سنة 1989 بصفتي رئيسًا لجامعة مؤتة. ولما توليت رئاسة جامعة اليرموك أصبحت عضوًا في المجلس المذكور بقرار من مجلس الوزراء في كانون الثاني 1990. وكان من المفروض أن يتابع المجلس تنفيذ قرارات مؤتمر التطوير التربوي الذي عُقِد سنة 1987، غير أنه لم يفعل ذلك. وكان قد عين الدكتور منذر المصري، عضو لجنة السياسة التعليمية الجديدة، أمينًا عامّا لوزراة التربية والتعليم، بتوصية من الأمير حسن للإشراف على تنفيذ قرارات مؤتمر التطوير التربوي وتوصياته، ولحسن الحظ بقي الدكتور المصري في منصبه هذا لسنوات عديدة، لم يتمتع بها أي أمين عام للتربية والتعليم قبله.

ولكن تركيبة مجلس التربية والتعليم تتسم بالمحافظة والروح التقليدية. لقد سعيت مع عدد محدود من أعضائه إلى إحداث تغيير في نمط التفكير السائد فيه، وإدخال تدريس المنطق والموسيقى في مناهج التعليم العام، غير أن المحافظين في المجلس وقفوا في وجهنا كالسد المنيع. وحُجّتهم في ذلك أن الفلسفة تفضي إلى الإلحاد، والموسيقى تعلّم الميوعة والانحلال الخلقي. وكانت حُجّتنا أن تعليم المنطق يدرب التلاميذ على التفكير السليم، والتعبير الدقيق، والنظرة الناقدة الموضوعية للأشياء، والفهم العلمي الصحيح للنصوص. وأن تعليم الموسيقى وبقية الفنون الجميلة كالرسم، والخط، والتمثيل المسرحي ينمّي الذوق الجمالي لدى التلاميذ، ويكشف عن مواهبهم الكامنة، ويحسّن من سلوكهم الاجتماعي، ويسمو بقيمهم الأخلاقية. وذهبت جهودنا في هذا السبيل أدراج الرياح. وزاد الموضوع سوءًا حينما تولى وزارة التربية والتعليم إسلامي سلفي متعصب سنة 1991، جعل همّه تغيير الصور، والرسوم في الكتب المدرسية، حيث تظهر المرأة فيها باللباس الشرعي الإسلامي. وكأن للنساء لباسًا شرعيّا على حدّ زعمه. ولما اعترضت في إحدى جلسات مجلس التربية والتعليم على موضوع "عذاب القبر" في كتاب التربية الإسلامية للصف السادس الأساسي، وطلبت أن يعلّم من الإسلام للتلاميذ في هذه السنّ ما يحبّب إليهم هذا الدين العظيم لا ما يرهبهم وينفّرهم منه، صاح في وجهي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكان من السلفيين المتشددين قائلًا: يجب أن يتعلم الطفل منذ الصغر مخافة

اللّه. ويبدو أن معالي الوزير لا يعرف شيئًا من علم النفس بعامة، وعلم النفس التربوي بخاصة، الذي لا بد من مراعاة قواعده، ومبادئه عند وضع المناهج، وتأليف الكتب المدرسية، بما يتفق والنمو النفسي والعاطفي والعقلي للطفل. كانت تجربتي في مجلس التربية والتعليم تجربة مريرة، واعتقدت آنذاك بأننا نحتاج إلى عشرات السنين حتى نصبح قابلين للإصلاح، والتحديث بما يتفق وروح العصر.

وعلى صعيد التعليم العالي، ألّف مجلس التعليم العالي الذي كنت عضوًا فيه من سنة 1985 حتى نهاية سنة 1993 بحكم كوني في هذه المدّة الزمنية رئيسًا لجامعتي مؤتة واليرموك، ألّف فريق عمل لسياسة التعليم العالي برئاستي، وعضوية الدكتور فوزي غرايبة، والدكتور محمد حمدان، والدكتور فكتور بلّه. وكانت مَهمّة هذا الفريق النظر في التوصيات الواردة في تقرير لجنة السياسة التعليمية الجديدة الصادر في مطلع سنة 1987، وتقديم مقترحات بشأن تنفيذها على مستوى كليات المجتمع والجامعات الأردنية. وكان السبب في تشكيل هذا الفريق تدخّل الأمير حسن في الأمر، والطلب من وزير التعليم العالي إدخال التطوير، والإصلاح فيه مثلما حدث في التعليم العام. وكان الوزير المرحوم ناصر الدين الأسد متعاونًا جدّا ومؤيدًا بحماسة لذلك.

اجتمع الفريق خمسة اجتماعات بين 1990/5/16 و 1991/7/25 في مكتب الدكتور فكتور بلّه في المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا. وقدم توصيات إلى مجلس التعليم العالي لمناقشتها في 1993/1/14، دون اتخاذ قرار، أو إجراءات عملية لتنفيذها. لم يكن مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات الرسمية في عجلة من أمرهم، ولم يشعروا بالحاجة إلى الإصلاح والتحديث والتغيير؛ لذلك تباطأوا في الأمر، ولولا تدخّل الأمير حسن لما أعاروا الموضوع أي اهتمام، فكل شيء على ما يرام في نظرهم، ما داموا يتربعون على كراسي الرئاسة. وليس بالإمكان أبدع مما كان. ونظر إلي كثيرون في المجلس بأنني مشاغب، وكثيرًا ما عارضوا الآراء التي كنت أدلي بها لأسباب شخصية، لا تتعلق بصواب الرأي أو فساده. وشعرت بحزن عميق؛ لأن معظم ما يريده هؤلاء الزملاء هو البقاء في مناصبهم، وإرضاء المسؤولين الأعلى.

هذه تجربة في الإصلاح التعليمي سردتها بالتفصيل؛ لبيان صعوبة الإصلاح في مجتمع نامٍ كالمجتمع الأردني، تسوده قيم، وتقاليد محافِظة، ويهيمن عليه متدينون جامدون، يعيشون في أحلام مجتمع قديم يعدّونه العصر الذهبي في حياة أمتنا.

لم تكن هذه تجربتي الوحيدة في إصلاح التربية والتعليم وتحديثها، فقد اتصل بي

هاتفيّا وزير التعليم العالي الدكتور عصام زعبلاوي في حزيران 2004، وعرض عليّ المشاركة في لجنة سيؤلفها من عدد من الأكاديميين الأردنيين تضع استراتيجية للتعليم العالي في الأردن للسنوات العشر القادمة. قبلت العرض، وأعلمته بأنني لن أتمكن من الاشتراك في جلسات اللجنة المذكورة جميعها في شهرَي تموز وآب 2004 بسبب وجودي في باريس. صدر قرار الوزير بتشكيل اللجنة وشاركت في الجلستين الأولى والثانية، ثم غادرت إلى باريس. وبعد عودتي من باريس حضرت جلساتها، وشاركت في مناقشاتها وصياغة الاستراتيجية المطلوبة. والواقع أن هذه اللجنة كانت تضم الدكتور عصام زعبلاوي رئيسًا، والدكتور محمد حمدان، وليلى شرف، والدكتور مروان كمال، والدكتور خالد العمري، والدكتور محمد خير مامسر، والدكتور فوزي غرايبة، والدكتور عدنان البخيت، والدكتور سعد حجازي، والدكتور أنور البطيخي، والدكتور علي محافظة. ومن المؤسف أن الاستراتيجية المذكورة لم يأخذ بها أحد من وزراء التعليم العالي، كغيرها من الدراسات، والتقارير المتعلقة بإصلاح التعليم العالي، وتطويره.

وخضت بعد هذه التجربة تجربة ثالثة حينما قرر رئيس الوزراء الأردني الدكتور معروف البخيت في 2006/7/11 تأليف لجنة برئاسة الدكتور عبد السلام المجالي، وعضوية كل من: الدكتور عدنان بدران، والدكتور كامل العجلوني، والدكتور عدنان البخيت، والدكتورة رويدا المعايطة، والدكتور بسام أبو غزالة، والدكتور علاء طوقان، والدكتور فؤاد الصايغ، والدكتور وائل مصاروة، والدكتور علي محافظة، والمهندس علي نصر الله؛ للقيام بمراجعة شاملة لمسيرة التعليم العام، والعالي والبحث العلمي من حيث: السياسات، والتشريعات، والتقدم بمقترحات تحقيقا للرؤية الملكية التي تهدف إلى وضع التعليم العام، والعالي في المستوى العالمي من حيث الجودة، والمعايير العالمية؛ ليقوم بدور أساسيّ في التحول إلى الاقتصاد المعرفي، مسترشدة بتوصيات الأجندة الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي التي وضعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وجاء في قرار رئيس الوزراء أن هذه اللجنة ستقوم "بدَوْر اللجنة التوجيهية العليا لمؤتمر التعليم العالي" الذي سيُعقد في شهر أيلول القادم تحت الرعاية الملكية السامية، كما تتولى اللجنة متابعة تنفيذ التوصيات التي سوف تنبثق عن هذا المؤتمر.

عقدت هذه اللجنة اجتماعات أسبوعية منتظمة في النصف الثاني من سنة 2006، وتوصلت إلى صياغة تقريرها، بعد أن التقت بوزير التربية والتعليم، وبعدد

من المعلمين والمعلمات في نادي المعلمين بعمان. والتقت بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية، والخاصة في الجامعة الأردنية، وجامعة مؤتة، وجامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة البترا. كما التقت اللجنة برجال الأعمال والصناعة في غرفة تجارة عمان.

وشارك أعضاء اللجنة ورئيسها في مؤتمر التعليم العالي الذي عُقِد في كانون الثاني 2007 الذي كان مقررًا عقده في أيلول 2006. وشاركوا في الورشة التي عُقِدت في فندق لو رويال Le Royal في عمان في 2007/5/13 من الساعة الحادية عشرة صباحًا حتى السابعة مساءً. وحضرها رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت، ووزير التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان، ورؤساء الجامعات الرسمية، والخاصة. وناقشوا تقرير لجنتنا، وتوصلوا إلى توصيات على أمل أن تقوم الحكومة بتنفيذها. وبقي التقرير والتوصيات على الرفّ منذئذ.

هذه تجارب، أو محاولات ثلاث في إصلاح التعليم في الأردن، شاركت فيها وآلت إلى الفشل لسوء الحظ. وأعتقد أن من أسباب الفشل الرئيسة غياب الإرادة السياسية عند صنّاع القرار في البلاد في الإصلاح والتحديث، على الرغم من التصريحات الرنانة لديهم في دعواتهم الكثيرة إليه. ومن هذه الأسباب أيضا موقف القُوى المحافظة والمتشدّدة دينيّا التي تُدعى قُوى الشدّ العكسي من الإصلاح والتحديث، وهي التي تعدّه تقليديّا للغرب المسيحي المنحل أخلاقيّا في نظرها. ومنها غياب القوى السياسية والاجتماعية المتحمسة للإصلاح، والتحديث وضعف تأثيرها في المجتمع ولدى أصحاب القرار السياسي. ناهيكم عن تدخل الحكومات الأردنية المتتالية في شؤون الجامعات الذي قضى على استقلالها الإداري، والمالي والأكاديمي، وفوض كوادر معينة في إدارتها وفي جهازها الأكاديمي، دون المستوى المطلوب، وحرمانها من موردها المالي الرئيس الذي كانت تجبيه لها وزارة المالية، بموجب قانون دعم الجامعات. يُضاف إليها سيطرة وزارة التعليم العالي التي أنشئت سنة 1985، على أمور الجامعات الرسمية والخاصة، وتدخّلها المتواصل في كل صغيرة وكبيرة من شؤونها.

وبذلك فقدت الجامعات الرسمية استقلالها المالي، والإداري، والأكاديمي، ما أدى إلى تدني مستوى التعليم العالي في البلاد، بعد أن كانت جامعاتنا الرسمية الأربع الأولى: الأردنية، واليرموك، ومؤتة، والعلوم والتكنولوجيا لا تقل في مستواها في التعليم الجامعي، وفي البحث العلمي عن مستوى مثيلاتها في الجامعات الغربية

في السنوات الأولى من تأسيسها، وكان خريجوها لا يقلون كفاية عن أقرانهم في الجامعات الغربية المشهورة.

لقد أدى تراجع التعليم العام، والعالي في بلادنا إلى نتائج خطيرة أصبحنا نلمسها في تدني مستوى خريجيها، وتدني مستوى أدائهم موظفين في الدولة وأجهزتها المختلفة، وفي القطاع الخاص أيضًا. ونلاحظ هذا التدني أيضا في مستوى الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين الأردنيين. وبعد أن كان الموظف الأردني مثال النزاهة والعطاء المميز، والتقدير والاحترام من جمهور المواطنين، غدونا نشكو من الفساد بمختلف أنواعه وممارساته، وصعوبة حصول المواطن على حقه أمام القضاء الأردني الذي كان مفخرة للأردنيين، في خمسينات القرن الماضي.

ولما كان الأردن محدود الموارد الطبيعية، ويعتمد اعتمادًا أساسيّا على قواه البشرية المتعلمة والمدرَّبة، وهي ثروته الحقيقية، فقد غدا الإسراع في إصلاح التربية والتعليم ضرورة ملحّة وحيوية؛ من أجل تأمين حياة كريمة لأجيالنا الحالية والقادمة. ولما كان الفارق في مستوى التعليم العام والعالي بيننا، وبين الأمم المتقدمة في عالمنا الراهن شاسعًا جدّا، والفجوة الزمنية بيننا وبينهم تربو على مائة عام، أدركنا خطورة الحالة التي نعيشها والتي تهدد مستقبل أبنائنا.

صحيح أن التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم سريع الخطى، ولحاق الدول النامية به، ومنها بلدنا الأردن، من الأمور العسيرة، وتأثيره في ميدان التربية والتعليم أصبح واضحًا، فقد تغيرت كثير من المفاهيم والأفكار والمبادئ مع تقدُّم العلوم والتكنولوجيا. ولم تَعُدِ المدرسة وحدها مصدر المعرفة، ومكان التعلّم والتعليم، ولم يَعُدِ المعلم ينبوع المعرفة، ومصدرها الوحيد كما كان في الماضي، ولكنه ما زال العنصر الأهم في عملية التعلّم والتعليم. ولا شك أن وسائل الاتصال الحديثة مثل البريد الإلكتروني، والإنترنت، والفيسبوك والوتساب، وتويتر وأنستغرام، وتيك توك، قد ساهمت في هذا التغيير، وأحدثت ثورة حقيقية في ميدان الحصول على المعرفة ونشرها. ولا نعرف ما سيحدث في العقود الزمنية القادمة في ميدان العلم والتكنولوجيا من تطور، وتقدم سيؤثر حتمًا على التعليم ووسائله، وعلى المدرسة، والكلية، والجامعة، ومراكز الدراسات والبحوث. وسوف تتغير مَهمّة المدرسة، ودور المعلم، والمناهج والكتب المدرسية، والتدريس في الجامعات، وإعداد البحوث والدراسات ونشرها.

فكيف لنا أن نلحق بالأمم والدول المتقدمة علميّا وتقنيّا، ونحن في هذه الحال من

التخلف واللامبالاة؟ إن تجارب الأمم الآسيوية التي كانت في وضع مشابه لوضعنا قبل مائة سنة أو دونها، تدلنا على أن البداية كانت في التربية والتعليم. وهذا ما حدث في اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة. إن إهمالنا للتربية والتعليم خطر كبير يهدد مستقبلنا. ولا يجوز بأي شكل من الأشكال مقارنة بلدنا بالأقطار العربية التي تعاني بدورها من التخلف الواضح في التربية والتعليم العالي، فلهذه الأقطار موارد طبيعية ضخمة قد تعوّض تخلّفها، وقد تدرك هذا التخلّف وتنهض من جديد. ليس أمامنا سبيل إلا إصلاح التربية والتعليم، وإعطاؤها الأولوية على كل إصلاح تحتاجه البلاد.

ولا بدّ لهذا الإصلاح أن يشمل المدرسة والمعلمين، والإدارة المدرسية ووسائل التعلّم والتعليم، والمناهج والكتب المدرسية، وتمويل التعليم، وأن لا يقتصر على المدن، وإنما يجب أن يشمل القرى، والبوادي، ومخيمات اللاجئين.

ليست عملية الإصلاح سهلة، إنها تحتاج إلى خبراء، وكفايات مميزة في ميدان التربية والتعليم، والتعليم العالي، وتحتاج إلى سنوات متواصلة من العمل الجاد، مثلما تحتاج إلى دعم ومساندة من مختلف فئات المجتمع الفاعلة، المؤمنة بالإصلاح، والتحديث والقوى السياسية، والاجتماعية المؤيدة والمتحمسة له. وأعتقد أنه في وضعنا الحالي لا بدّ من أن يكون جلالة الملك، أو سموّ وليّ العهد، المحرك لعملية الإصلاح هذه، فدون دعمهما، وتدخلهما المباشر والمتواصل، لن يتحقق ما نرجوه من تقدم ونهوض لبلدنا.

التعليم في الأردن
بين المئويّة الأولى والثانية

الدكتورة هيفاء أبو غزالة

وزير السياحة والآثار الأسبق

مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية

خبيرة تربوية

مقدمة

في خضم الأزمة العالمية بسبب جائحة COVID-19 عام 2020، تأثر قطاع التعليم بشكل كبير مع إغلاق المؤسسات التعليمية لفترة غير محدّدة، ويلوح في الأفق عدم اليقين بشكل كبير حول مستقبل التعليم بين المتعلمين وكذلك المعلمين. ومع ذلك، فقد تم تطوير تطبيقات التعليم الإلكتروني بتوفير الحلول الذكية التي أدت إلى عدد لا يُحصى من مناهج التعلّم عن بُعد. فقد شهد عام 2020 ظهور حلول تعليم إلكتروني مبتكرة لتلبية المتطلبات الصعبة لقطاع التعليم. وغيرت تقنيات التعلّم الذكية هذه منهجية التعلّم تمامًا. فالتعلّم الرقمي هو الوضع الطبيعي الجديد.

وقد أثبت الاتجاه المستمر للتعلم عبر أدوات التعلّم الرقمي، أنه مفيد بشكل خاص لمحترفي الشركات الذين لديهم جداول أعمال مزدحمة، ولكنه أثر سلبًا على شريحة معينة من المتعلمين. ووفقًا لخبراء الصناعة، فإن هذا الاتجاه موجود ليبقى في السنوات القادمة. والسؤال الآن الأكثر إثارة للاهتمام الذي يبقى في أذهان أصحاب المصلحة في هذا القطاع هو: كيف سيؤثر اتجاه التعلّم عن بُعد على مستقبل التعليم؟ ما زال معظم الأطفال والطلبة يعيشون في ظل مدارس مغلقة، وبعض أشكال الإغلاق استمر منذ حوالي عام حتى الآن. وعلى الرغم من إعادة تصور التعليم في القرن الحادي والعشرين، لم يتوقع أحد أن أكبر اضطراب على الإطلاق سيأتي من فيروس؛ وذلك نظرًا لأن صانعي السياسات التعليمية في جميع أنحاء العالم يكافحون من أجل توفير التعلّم عن بُعد وإعادة فتح المدارس الآمنة، فإنهم بلا شك سيفكرون أيضًا فيما يعنيه الوباء للتعليم على المدى الطويل. ومن الممكن دراسة عدة طرق يرجّح أن يشكل فيروس COVID-19 بها مستقبل التعليم.

وعلى الرغم من المكاسب الهائلة في الالتحاق بالمدارس خلال العقدين الماضيين، إلا أنه حين تفشّى الوباء أصبح فيها ملايين الأطفال خارج المدرسة. وعندما تفتح المدارس أبوابها، قد لا يعود ملايين آخرون إليها. ومنهم الأطفال الذين عانت أسرهم من الصدمات الاقتصادية.

ويشير تقرير أصدرته منظمة "أنقِذوا الأطفال" حديثا المعدلات الحالية خارج المدرسة، مقسّمة حسب فئة الدخل، ونتائج التعلّم. إذ يشير تحليلهم إلى أن أكثر من 9 ملايين طفل معرضون لخطر التسرّب من المدرسة. هذا وقد فحص البنك الدولي المعدلات الحالية خارج المدرسة مع التوقعات الكلية للانكماش الاقتصادي عام 2020 وتوقّع أن أكثر من سبعة ملايين طفل قد لا يعودون إلى المدرسة. وتشير التقديرات

إلى أن أكثر من نصف الفتيات اللاجئات لن يَعُدْن عندما تفتح المدارس.

وفي بعض البلدان، تم إطلاق برامج التعلّم عن بُعد بقيادة الحكومة في غضون أيام قليلة من إغلاق المدارس. في حين استغرقت بلدان أخرى وقتًا أطول، حيث تم إحراز تقدم كبير وقامت بعض البلدان الموسِرة بتوسيع برامجها القياسية لتشمل لغات متعددة، أو ميزات إمكانية الوصول للطلبة ذوي الإعاقة. ويوفر هذا التوسع أساسًا جديدًا للبلدان للبناء على عروض التعلّم عن بعد الخاصة بها لتكملة التعليم المنتظم، وإشراك الأطفال والأسَر التي يصعب الوصول إليها، والاستعداد بشكل أفضل للأزمات المستقبلية وإغلاق المدارس.

ومع ذلك، لم يكن لدى الأطفال في العديد من البلدان إمكانية الوصول إلى أي نوع من التعليم لعدة أشهر. حيث إنه قبل الوباء، كانت العديد من الدول في المنطقة تعاني بالفعل من أزمة تعلم من المحتمل أن تتفاقم بسبب إغلاق المدارس لفترات طويلة. ومع ذلك، لن يؤثر فقدان التعلّم على جميع الطلبة بالطريقة نفسها.

كما وجدت العديد من الاستطلاعات عبر سياقات مختلفة، فجواتٍ اجتماعيةً واقتصاديةً في الوصول إلى التعلّم عن بُعد، ودعم الوالدين للتعلم في المنزل، والوقت الذي يقضيه في الدراسة في أثناء إغلاق المدارس.

هذا، ويجب أن تكون معالجة فقدان التعلّم وتنفيذ برامج اللحاق بالركب على نطاق واسع أولوية قصوى للحكومات. إن تحديد الأطفال المعرَّضين لفقدان التعلّم غير المتناسب هو الخطوة الأولى، ويمكن أن يحدث حتى في أثناء إغلاق المدارس عن طريق التقويمات باستخدام تقنيات مختلفة. كما أن الفجوة بين الأطفال الأغنياء والفقراء -التي من شأنها أن تتسع بشكل كبير في أشهر إغلاق المدرسة- سوف تستمر في النمو.

وفي إطار الجهود الإقليمية، عملت جامعة الدول العربية على تحسين جودة التعليم المقدم إلى المواطن العربي عن طريق العمل على تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي التي أقرّتها قمة دمشق، مارس 2008، كما صدر بشأنها قرار القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عام 2009 في الكويت الذي نَصّ على "تنفيذ الدول العربية لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي في الفترة من 2009 – 2019". وكان من أهم أهداف خطة تطوير التعليم، تأمين حق التعليم للجميع دون أي تمييز أو تفرقة أو تهميش على أساس مبدأ تكافؤ الفرص في الالتحاق والمعاملة والمتابعة

والنجاح، وتعزيز جودة التعليم على المستويات جميعها ولعناصره كلها. إضافة إلى ربط تطوير التعليم باحتياجات التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة. ولكن هذه الخطة خلت من العمل في الأزمات والطوارىء كما حدث في الجائحة.

وأما في إطار الجهود الدولية، التي بُذلت لـمُساعدة البلدان، في مواجهة تداعيات الجائحة، وترشيد تحوُّلات التعليم الـمُتوقعة، أُنشئ برعاية أُممية، "التحالف العالمي للتعليم"، وانضمت للتحالف إلى جانب اليونيسكو العديد من المنظمات الإقليمية والدولية ومنها: منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف)، والاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي، ومؤسسات وشركات تقنية كُبرى، والعديد من الهيئات والمنظمات الأهلية ذات الصلة. هذا وقد حدَّد التحالف العالمي للتعليم، مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، وأهمها:

- مساعدة البلدان في تعبئة الموارد.
- تنفيذ حلول مبتكرة ومناسبة للسياقات المحليَّة؛ لتوفير التعليم عن بُعد.
- تعزيز المناهج القائمة على التكنولوجيا العالية أو البسيطة، أو تلك غير القائمة على التكنولوجيا.
- التوصّل إلى حلول منصِفة، تكفل حصول الجميع على التعليم، مع ضمان الاستجابة على نحو مُنسَّق، وتجنُّب تداخل الجهود. وتيسير عودة الطلبة إلى المدارس، والحرص على تجنُّب ارتفاع معدَّلات التوقّف عن الدراسة.

وبالرغم من أن الأردن فـي إطار سعيها لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025، وأهداف التنمية المستدامة، محور أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2018-2022 حول خيارات استراتيجية بعيدة المدى انطلقت من تحليل متكامل للبيئتيـن الداخلية والخارجية، إلا أن الخطة الاستراتيجية خلت من تصور للإجراءات الممكن اتباعها في حالات الطوارىء.

وكانت الجائحة إحدى حالات الطوارئ، ومن أكبر التحديات التي فاجأت العالم وواجهت ملف التعليم، إضافة إلى عدد كبير من التحديات، حيث قررت الوزارة تطوير الخطة الاستراتيجية؛ لتستمر مدة خمس سنوات، وتتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) التي أعدتها اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية؛ بناء على التوجيهات الملكية السامية. وتهدف استراتيجية تنمية الموارد البشرية إلى تطوير قطاع التعليم، والموارد البشرية بشكل عام فيما يتعلق بمحاور

الوصول والجودة والمساءلة والابتكار وأنماط التفكير.

كما كان الأردن من بين الأوائل في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا التي فرضت إغلاقًا صارمًا وإغلاق المؤسسات التعليمية جميعها في وقت مبكّر. حيث استجابت الحكومة الأردنية بسرعة لعمليات الإغلاق هذه؛ من أجل وقاية الطلبة والمعلمين في القطاع التعليمي جراء الجائحة. وقد تعاونت وزارة التربية والتعليم مع وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال وغيرها من المؤسسات التعليمية بتدشين العديد من المِنصّات التعليمية. وساهمت الإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة في بداية الجائحة إلى حدّ ما في الاستجابة لاحتياجات التعليم وحلول التعلّم الرقمي المتقدم من المساهمة في سدّ الثغرات التي خلفها إغلاق المدارس.

وكان من بين التحديات التي واجهها الأردن بسبب الجائحة:

- تضرُّر الطلبة المحرومين الذين ليس لديهم اتصال بالإنترنت بشدة من الاتجاهات التعليمية الجديدة عبر الإنترنت. حيث أصبح من المستحيل عليهم أن يكملوا تعليمهم.
- عدم تحمّل العديد من الآباء تكاليف التدريس عبر الإنترنت؛ لأنهم عانوا من تخفيض الأجور أو فقدان الوظائف في أثناء الوباء.
- حدوث ارتباك بين المعلمين في منهجية التدريس والتعلّم؛ بسبب نقص الخبرة وغياب طرق فعالة للتفاعل.

وتعمل الحكومة الأردنية مثلها مثل باقي الحكومات في جميع أنحاء العالم على ابتكار حلول تعليم إلكتروني لتوفير التعليم للطلبة جميعهم، بغض النظر عن حواجزهم التقنية، حيث لجأت إلى استخدام الحلول الملائمة للهاتف المحمول، والبوابات الإلكترونية التي يَسْهُل الوصول إليها للتفاعل بين المعلم والطالب؛ حتى يتمكن الطلبة خاصة في المناطق النائية من مواصلة تعليمهم، ومع ذلك، لم يستطع العديد من الطلبة في المناطق النائية استخدام هذه الوسائل؛ لأسباب مختلفة منها: عدم قدرتهم على تأمين الأجهزة اللازمة، أو ضعف شبكة الإنترنت في مناطقهم.

وعلى الرغم من المحطات المضيئة في مسيرة التعليم بالأردن في المئوية الأولى كمّا ونوعا، والإنجازات التي تحققت في العقود الماضية، سواء في عهد المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال، أم في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني الآن، فقد شهد ملف التعليم إنجازات تطويرية وتحديثية عديدة، جعلته أنموذجا في المنطقة من حيث الكم والنوع بما تم تحقيقه. ومنذ تولي جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية،

فقد أولى التعليم اهتماما كبيرا بمراحل التعليم كافة، بما فيها مرحلة الطفولة المبكّرة؛ وذلك إيمانا منه بأهمية إعداد جيل من الشباب القادر على التفكير المستنير، والتحليل والإبداع والتميز. ولا شك في أن الورقة النقاشية السابعة التي خصّ بها جلالته التعليم تضمنت رسائل للقائمين على قطاع التعليم العام والعالي، والتدريب التقني والمهني لوضع خطط وإجراءات تنفيذية لترجمة الرؤية الملكية في الورقة النقاشية، وحدّد جلالته "رؤية ورسالة" قطاع التعليم في الأردن؛ للوصول إلى الريادة والقيادة، وليغدو هذا القطاع أنموذجًا عربيًّا ودوليًّا. وكان من المبادرات المتعددة التي أطلقها جلالته إنشاء المركز الوطني للمناهج، بالإضافة إلى تجهيز المدارس الحكومية بالمختبرات العلمية، والحاسوبية والمرافق اللازمة لممارسة الأنشطة المتنوعة.

إلا أن هذا لا يعني أننا يجب أن لا نقوم بتقويم المرحلة السابقة للبدء في الإعداد لمئوية الدولة الثانية، فالأردن الذي بدأ المئوية الأولى بالكتاتيب، ثم انطلق إلى بناء المدارس والمعاهد والجامعات حيث كان الاستثمار بالتعليم من أولى أهدافه، فقد مضى الآن في ظل جائحة كورونا في طريق التعليم الإلكتروني.

نستطيع القول بأنه بعد مضيّ مئة عام على إنشاء الدولة الأردنية بأننا حققنا إلى حدّ ما مقولة "لم يترك أي طفل" خارج أسوار المدرسة، وأن هناك جهودا متواصلة لمواجهة التحديات فيما يتعلق بقطاع التعليم. فالأردن دولة فتية بمواردها "الشباب". وتحتاج إلى بذل الجهود في الاستثمار فيهم؛ من أجل إدخال الاحتراف، والقيادة الفكرية وخاصة في مهنة التدريس.

الأردن والمسار التعليمي والجائحة

التعليم هو مفتاح التنمية الشخصية ومستقبل المجتمعات. ويفتح الفرص ويضيّق مفهوم عدم المساواة. إنه حجر الأساس للمجتمعات المستنيرة والمتسامحة، والمحرك الأساسي للتنمية المستدامة. فقد تسببت جائحة COVID-19 في انتشار أكبر اضطراب في أنظمة التعليم في التاريخ. كما أدت إلى أكبر اضطراب في التعليم على الإطلاق. فمنذ ظهور فيروس كورونا في نهاية عام 2019 بداية عام 2020، تم إغلاق المدارس في معظم دول العالم، ما أثر على أكثر من مليار طالب، وغياب التحاق ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم بالمدرسة، خاصة في عامهم الحرج قبل المدرسة، حيث اضطر الآباء، وخاصة النساء، إلى تحمّل أعباء الرعاية التعليمية في المنزل.

وعلى الرغم من تقديم الدروس عن طريق الإذاعة والتلفزيون والإنترنت كما فعلت الأردن، إضافة إلى الجهود التي بذلها المعلمون وأولياء الأمور، فلا يزال العديد من الطلبة بعيدين عن متناولهم. فالمتعلمون ذوو الإعاقة، والطلبة النازحون واللاجئون، وأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية هم الأكثر عُرْضَةً لخطر التخلّف عن الركب. وحتى أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى التعلّم عن بُعد، فإن النجاح يعتمد على ظروفهم المعيشية، بما في ذلك التوزيع العادل للواجبات المنزلية. كما يعتمد على عوامل كثيرة من بينها:

1 - إعادة تعريف دَوْر المعلمين

اكتشفت معظم أنظمة المدارس أنه ليس من السهل أن تصبح افتراضيّا. إن الافتقار إلى تدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم عن بُعد، والأدوات التي يمكن الوصول إليها ووقت الإعداد جعل إطلاق التعلّم عن بُعد معيبًا وسريعًا. أضف هذا إلى حقيقة أن المعلمين وقادة المدارس يتعاملون مع مخاوفهم على حياتهم مع استمرار انتشار الفيروس.

كما أحدث اتجاه التعليم عبر الإنترنت تغييرًا في دَوْر المعلمين في الأردن والعالم أجمع. حيث أصبح المعلمون، الذين كانوا "مانحي المعرفة"، "ميسّرين" تدريجيّا في مجال علم أصول التدريس.

ومن الملاحظ أن معظم المعلمين في الأردن لم يكونوا مجهّزين جيدًا ومستعدين للتحول المفاجئ إلى التدريس عبر الإنترنت. لذلك، كان لا بد من تزويدهم بالتدريب اللازم حتى يكونوا على دراية جيدة بالتكنولوجيا، ويمكنهم التبديل بين أوضاع التدريس خارج الإنترنت وعبر الإنترنت حسب الحاجة. ومن المتوقع بعد هذه التجارب التي مروا بها، أن يكونوا قادرين على استخدام أدوات التعلّم عبر الإنترنت بشكل فعال؛ حتى يصبحوا خبراء في التعلّم الذاتي.

ووفقًا للمثل القديم، "الضرورة أم الاختراع"، فقد بدأ ذلك يتحول إلى حقيقة في جائحة كورونا وخاصة في مجال التعليم، حيث أدت الجائحة إلى الابتكار في ممارسات المعلمين الأكثر مقاومة لتكنولوجيا التعليم، فقد استحدثوا طُرُقًا جديدة للتعليم والتعلّم باستخدام التكنولوجيا.

هذا الأمر وثيق الصلة في الأردن بوزارة التربية والتعليم، ومؤسسات التعليم والتدريب المعنية المسؤولة عن تطوير القوى العاملة في التعليم. إذ لا يمكن القيام بذلك إلا بتزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة للتكيف مع طرُق العيش، والعمل الجديدة

المدعومة بالتكنولوجيا. وهذا بدَوْره يعني أن المعلمين والمدربين أيضا بحاجة إلى التكيف مع طرُق التدريس الجديدة باستخدام التكنولوجيا، ليس فقط لتحسين نتائج التعلّم، بل لبناء المهارات المهنية للمتعلمين باستخدام التكنولوجيا للدراسة.

ولا شك أن الحاجة إلى التعليم عن بُعد على مدار العام دعت إلى إخراج المعلمين والمدربين من منطقة الراحة التقليدية في الفصول الدراسية، ما دفعهم إلى الابتعاد عن مناهج التدريس التقليدية المتجذرة غالبًا في القرن التاسع عشر لاستكشاف مناهج التدريس والتعلّم في القرن الحادي والعشرين. وقد أجبر هذا على التحول من التفكير في التدريس بوصفه عاملا في توفير المعلومات إلى التفكير في التعلّم وخلق بيئات التعلّم.

وفي هذا المشهد الجديد، أصبح دَوْر المعلم دَوْر المدرب والميسّر، لتوجيه المتعلمين لتولي مسؤولية التعلّم عن طريق الاستفسارات والتفسيرات والارتباطات والفهم. وفي هذا السياق، تعمل التطورات التكنولوجية على تعزيز صعود الشخصية الفردية.

ولا شك أننا نشهد صعود المتعلم المستقل الذي يأخذ مُلكية تعليمه. حيث لا يتعلق التعلّم باكتساب المعرفة بقدر ما يتعلق باكتساب المهارات للحصول على المعرفة، وتطبيقها عند الحاجة. وهذا ينطبق على المعلمين بقدر ما ينطبق على المتعلمين، حيث يتحكم المعلمون في تعلمهم ويصممون هذا الاستقلال لمتعلميهم.

وفي هذه الأزمة، أظهر معظم المعلمين في الأردن، كما فعلوا في كثير من الأحيان، قيادة وابتكارًا رائعين في ضمان "عدم توقف التعليم"، حتى لا يتخلف أي متعلم عن الرّكب. وفي جميع أنحاء العالم، عملوا بشكل فردي وجماعي لإيجاد حلول وإنشاء آليات ومِنصّات وبيئات تعلم جديدة للطلبة، وفي تقديم المشورة بشأن خطط إعادة فتح المدرسة ودعم الطلبة في العودة إلى المدرسة.

ولكننا نحتاج الآن إلى التفكير فيما وراء COVID-19 والعمل على بناء قدر أكبر من المرونة في أنظمتنا التعليمية، حتى نتمكن من الاستجابة بسرعة وفعالية لهذه الأزمات وغيرها من الأزمات المتوقعة. وهذا يعني حماية تمويل التعليم، والاستثمار في تعليم أوّلي عالي الجودة للمعلمين، بالإضافة إلى استمرار التطوير المهني للقوى العاملة الحالية من المعلمين. ودون اتخاذ إجراءات عاجلة وزيادة الاستثمار، يمكن أن تتحول أزمة التعليم إلى كارثة تعلّم حتى قبل الانتهاء من COVID-19.

ومن أجل بناء قوة عاملة في الأردن من المعلمين أكثر مرونة في أوقات الأزمات، ينبغي تزويد المعلمين جميعهم بالمهارات الرقمية والتربوية للتدريس عن بُعد، عبر

الإنترنت، ومن خلال التعلّم المختلط "ما بين التقليدي والتكنولوجي"، سواء في البيئات التكنولوجية العالية أم المنخفضة أم بغيرهما. كما يجب أن تضمن الحكومة توافر البنية التحتية الرقمية والتوصيلية في كل مكان، بما في ذلك في المناطق الريفية والنائية.

ولا شك أنه في سياق COVID-19، تتحمل الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم والجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى مسؤولية أكبر فيما يتعلق بالمعلمين. وعليه، فمن الضرورة العمل على حماية سلامة المعلمين وصحتهم ورفاههم، ومواصلة تحسين ظروف العمل لهم، وإشراكهم في الاستجابة التعليمية لـ COVID-19 والتعافي.

وخلاصة القول: لقد علمتنا الجائحة بأننا يجب أن نتقدم ونستعد للتعلم عن بُعد. والسؤال الذي يطرح نفسه، كيف سيبدو التدريس في هذا المستقبل؟ فيما يأتي ستة من الأدوار الحاسمة الجديدة المقترح أن يتم تبنيها من المعلمين لخدمة أنفسهم والمتعلمين في هذه الأوقات المضطربة.

أولا: التركيز على المستقبل

يمكن للمعلمين تدريس المحتوى المحدّد في المناهج، مع الأخذ بأهميّة المعايير الأكاديمية، ومساعدة المتعلمين في الوقت نفسه على تطوير المهارات المطلوبة، كما يمكن للمعلمين اغتنام الفرصة لممارسة التعلّم القائم على المشروعات، أو أي نهج تعليمي آخر يركز على الطالب.

ثانيًا: المعلمون متعلمون مدى الحياة

التعليم المستمر من أهم الطرق التي يحتاجها المعلمون لتطوير مهاراتهم ومعلوماتهم، وعليهم أن يعيدوا باستمرار تعلُّم تحسين حرفتهم التعليمية بالانخراط في برامج تدريبية وتأهيلية متطورة؛ لتحسين ممارسات أساليب التدريس المباشرة وجها لوجه والمختلطة وعبر الإنترنت. أو يمكنهم ببساطة البحث عن أفكار جديدة عبر الإنترنت، أو الانضمام إلى شبكة تعلُّم مهنية.

ثالثا: المعلمون ميسّرون للتعلم، وليسوا حكماء على مراحل

على الرغم من التقاليد القديمة للتعليم، فإن مهمة المعلمين ليست الوقوف أمام الطلبة وإظهار مدى ذكائهم ومعرفتهم وعلمهم. بل تتمثل وظيفة المعلم في تمكين الطلبة من أن يصبحوا مفكرين وفاعلين مستقلين. ويجب أن ينقل خبراء التعليم مسؤولية التعلّم من المعلم، إلى الطلبة.

رابعا: الابتعاد عن ربط النجاح على أساس الحفظ

في عالم يتعامل مع الحمل الزائد للمعلومات، فإن الحفظ ليس هو نفسه الفهم على نحو متزايد. وما نراه في العالم الحديث الآن هو الابتعاد عن ربط النجاح على أساس الحفظ عن ظهر قلب للمحتوى. ونظرًا لأن كمية المعلومات تزداد بشكل كبير، فإن النجاح في الحياة يعتمد بشكل أقل على التعلّم عن ظهر قلب وأكثر وأكثر على مهارة الشخص لمعالجة المعلومات واستخدامها بطريقة مميزة وخلاقة. وينبغي على المعلمين وخبراء التعليم أن يكون لديهم مهارات معالجة تطبيقات تحليلية فعالة، حيث يدرسون العديد من المجالات المختلفة لفهم مبادئ أكثر عمقًا عبر المجالات المختلفة.

خامسًا: أن يتم تبني نموذج التعلّم بالاكتشاف

عندما يعتمد المعلمون بشكل كبير على النموذج التعليمي "التدريس بوصفه إخبارا"، "والتعلّم بوصفه استماعا"، يمكن أن يساعد المتعلمين للخروج من التعليم التقليدي، حيث يربطون المعرفة السابقة لاكتشاف شيء جديد. وبناء على ذلك، يجب أن يسعى المعلمون المعاصرون باستمرار ليكونوا مستعدين لمشاركة المتعلمين في التعلّم بالاكتشاف.

سادسًا: تعزيز التعليم بالمعنى الواقعي

إن أحد الاستخدامات الأساسية للمعلومات هو حل مشكلات العالم الحقيقي بإنشاء شيء جديد أو شيء أفضل. ولكي يقوم المتعلمون بهذه المساعي، سيحتاجون إلى الاعتماد على المعلمين لصياغة آليات حل المشكلات في العالم الواقعي كما يرونه؛ بمعنى آخر، أن يكون المعلمون هم المساهمين في بلورة مواجهة تحديات العالم الحقيقي.

وعلى الرغم من وجود الكثير من الأدوار والمسؤوليات الأخرى التي يجب على المعلمين تطويرها، فإن هذه الأدوار الستة عملية للغاية، ويمكن نقلها إلى أي بيئة أكاديمية افتراضية أو وجهًا لوجه. وعلى الرغم من أن الوباء يثير القلق، إلا أنه يجبر الناس داخل المنظومة التعليمية وخارجها على التشكيك في الممارسات القديمة، وتغيير نظامه القديم إلى نموذج أكثر مرونة وقابلية للتكيف.

2 - ابتكار المناهج الدراسية في أوقات جائحة COVID-19

يمرّ التعليم بفترة أزمة تتعلق بجائحة كورونا التي على الأرجح ستتبع سلسلة

متصلة منظمة في مراحل متميزة: الطوارئ، والتعافي، وإعادة الإعمار، والتنمية، وإضفاء الطابع المؤسسي.

ووفقًا للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، "فإن جائحة COVID-19 هي أسوأ أزمة عالمية منذ الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تهديد المرض نفسه في إصابته للفئات جميعها بشكل عشوائي، إضافة إلى تأثيره على الاقتصاد العالمي. كما سلط الفيروس الضوء على أوجه القصور الهائلة في الخدمات العامة وخاصة الصحية منها والتفاوتات الهيكلية التي تعيق الوصول إليها". بالإضافة إلى كونه أزمة صحية واقتصادية، فإن الوباء يمثل أيضًا أزمة تعليمية. ويمكن القول بأنه على الرغم من أن إغلاق المدارس هو إجراء مطبَّق على نطاق واسع لإبطاء انتشار الفيروسات، إلا أنه لا يوجد إجماع على فعاليته.

ومع فرض ما يقرب من 200 دولة إغلاق المدارس في أنحاء البلاد جميعها، يعاني الطلبة تقريبًا في أنحاء العالم كله، الذين يمثلون أكثر من 1.5 مليار شاب، من آثار الإغلاق المطولة (اليونسكو 2020). في حين أن صانعي السياسات وضعوا خططًا لتقليل الآثار السلبية لإغلاق المدارس، فمن المؤكد أن تأثيره على المناهج الدراسية سيكون كبيرًا.

وتوضح القرارات والتدابير التي تنفذها البلدان للتوفيق بين الحفاظ على التعليم والأمن الصحي الأهمية المركزية للمناهج الدراسية. وفي معظم الحالات، أدت هذه التدابير إلى تقليل وقت التدريس، سواء أكان ذلك وجهًا لوجه أم عن بُعد. وهذا يعني تحديد أولويات التدريس، وتكييف المناهج التربوية بما في ذلك تقويم التعلّم، وصياغة المبادئ التوجيهية لأصحاب المصلحة (مديري المدارس والمعلمين والطلبة والأسَر...)، وكذلك إنتاج أدوات جديدة تتكيف مع التدريس الجديد/ طرُق التعلّم. ولمعالجة هذا بطريقة منطقية وفعالة وذات صلة، فإن التمكن من المنهج وعملية تطويره أمر بالغ الأهمية. وكل هذه الاهتمامات تتعلق بـ : ما (المحتوى)؟ وكيف (أصول التدريس)؟ ومتى (جدول أعمال) التعليم؟ وهي أمور تتعلق بالمنهج الدراسي.

ولهذا الغرض، يشرح المنهاج عادة المعرفة والمهارات والقيم التي يجب أن يتم تعليمها في المدرسة. فالمنهج متاح في أدوات مختلفة توجّه عمل الجهات الفاعلة المتنوعة في نظام التعليم، التي يجب أن يؤدي عملها المشترك إلى أفضل ظروف التعلّم الممكنة للمتعلمين. وهذه الأدوات هي:

1 - إطار المنهج الدراسي الذي يكثّف الرؤية والرسالة والأهداف والمبادئ والنماذج

والمناهج التربوية والمبادئ التوجيهية للمعلمين، ... إلخ.

2 - المجالات أو التخصصات.

3 - الكتب المدرسية.

4 - أدلة المعلم.

5 - مواد الدعم أو الوسائل التعليمية الأخرى.

ويمكن القول بأن الجائحة فرصة ملائمة للتربويين في الأردن لتطوير منهاج للطوارئء أو منهاج للأزمات يعالج خصوصيات مواقف الطلبة، مع الإشارة إلى الترابط العالمي. فطبيعة المناهج الدراسية الحالية غير مناسبة لحالات مثل جائحة COVID-19. فالمنهج الدراسي الذي يدعم تعلم الأطفال في الأوقات العادية، قد أصبح من غير الممكن له أن يدعم الأطفال في أثناء الوباء. ويقترح أن يتم العمل على تجديد للمناهج وتعزيز قدرات المعلمين. كما يقترح تحديث المواد المنهجية لجعلها محدّدة السياق، وتستجيب لاحتياجات المتعلمين، وداعمة للتعلم المستقل.

ومن المهم تحديد أولويات المناهج الجديدة في أثناء الأزمة. ويقترح أن يركز المنهج الدراسي على الموضوعات الأساسية. وأن تتخذ وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية بالأردن قرارًا بشأن الموضوعات الأساسية التي يجب التركيز عليها في هذه الفترة، وخاصة لطلبة المرحلة الأساسية، ويقترح أن يتم التركيز في هذه المرحلة على اللغة والرياضيات. علاوة على ذلك، يجب بالضرورة التمييز بين الأولويات وفقًا لأعمارالطلبة ومستوياتهم. إذ من الأهمية بمكان ضمان استراتيجيات الاستمرارية التربوية لتعلم القراءة والكتابة والحساب الأساسي لطلبة المدارس الابتدائية، وخاصة الطلبة الأصغر سنّا، ومن المهم أيضًا احترام القدرات المعرفية للأطفال حتى لا يتم الإفراط في تحميلهم أكثر من طاقتهم.

وقد أطلق الأردن في أثناء انتشار الجائحة وفي بداية عام 2020، سياسة "تعليق الفصول الدراسية دون تعليق الدراسة"؛ حيث لجأت المؤسسة التعليمية إلى التدريس عبر الإنترنت بوساطة مِنصّات عديدة، أو محطات التلفزة التعليمية، ولكن هذه الطريقة كان لها عيوبها، ومن أهمها عدم وجود تعليم فعّال عبر الإنترنت. ما استدعى إلى تعديل استراتيجيات التدريس مرات عديدة، وخاصة تطوير البرامج التعليمية المناسبة لتعلم الطلبة في المنزل وتحسين كفاياتهم الرئيسة.

وقد اتفق خبراء التعليم عالميًا على أن التعليم ما بعد الكورونا لن يكون كما قبله، خاصة مع ظهور بنية تحتية عالية الأتمتة باستخدام مُعطيات الثورة الصناعية الرابعة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وأن ثمَّة تحوُّلات متوقَّعة سوف تكون كبيرة وهيكلية في أنماط التعليم، وأساليبه، وتوجّهاته، وسياساته، ونُظُمه، سواء على صعيد التعليم العام أم الجامعي، وقد بدأت بوادر هذه التحوّلات بالظهور فعلا.

باختصار، تشتمل عملية إصلاح المناهج الدراسية على الآتي:

1 - تشخيص احتياجات الطلبة التعليمية.
2 - تحديد أهداف التعلّم وغاياته.
3 - اختيار المحتوى المناسب.
4 - تنظيم المحتوى وخبرات التعلّم.
5 - تطوير الاستراتيجيات وإجراء التقويمات.
6 - إجراء البحوث وتقويم المجال.

وتتضمن هذه الخطوات الست العديد من مسارات العمل المعقدة، والبحث، والتفكير، والتأمل، والاختيارات بين البدائل المختلفة. وكل منها يحتوي على خطوتين مميزتين. وفي كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، يجب توخّي أقصى درجات الحذر.

وفي بعض الأحيان تدعو حالات الطوارئ العاملين في المناهج الدراسية لاكتشاف البدائل في غياب مدارس التعلّم المنظمة. ومن الممكن اقتراح عدة بدائل فيما يتعلق بإعادة تنظيم المناهج الدراسية ومنها:

- من المحتوى والأهداف، إلى المهارات والعمليات؛ حيث يشجع الاقتراح الأول على دمج المهارات في المناهج الدراسية، فضلا عن التركيز على العمليات، والمهارات وتعلم المفاهيم والأفكار.
- من الموضوعات والتحصيل المعرفي، إلى الموضوعات عبر المناهج والمجال العاطفي؛ حيث يتعلم الطلبة في بيئة تعليمية محدّدة بدعم من المعلمين كونهم موجهين.
- من التدريس التعليمي، إلى التعلّم الذاتي؛ ويتعلق هذا المجال على وجه التحديد بحالات مثل جائحة Covid-19. إذا تم تطوير المنهج لتعزيز التعلّم الذاتي، فلن يتوقف التعلّم أبدًا.
- من الأكاديمية أو المهنية، إلى دمج كلا الجانبين من الخبرة؛ وهذا الاقتراح يلفت الانتباه إلى تركيز المنهج في هذا الاتجاه.

- من منهج وطني من سنّ 5-16، إلى التعلّم مدى الحياة؛ ويشير هذا الاقتراح إلى التعلّم مدى الحياة، الذي يوصي بالمرونة بدلا من توزيع المعرفة المتحكم فيه.

تعليم يستشرف المستقبل في الأردن

بدأت جائحة COVID-19 في العالم أكبر وأسرع تجربة تعليمية عن بُعد في تاريخ البشرية. ودفعت الطلبة والمدرسين على حدّ سواء إلى العصر الرقمي، بغض النظر عن اهتماماتهم أو مهاراتهم أو مستوى تعليمهم، فقد جعل الوباء الطلبة والمعلمين يستخدمون أداة التدريس عبر الإنترنت للتعلم عن بُعد.

وكانت النتيجة المباشرة لهذه التجربة هي مجموعة هائلة من التجارب الجديدة والمحتوى التعليمي الجديد، والكثير من البيانات المفيدة التي ستغذي تطوير التكنولوجيا والتعلّم القائم على البيانات ما ساعد خدمات التعلّم المجانية عبر الإنترنت التي ساعدت الملايين من أطفال المدارس على الانتقال فجأة إلى التعلّم عن بُعد. ولكن هذه التجربة تحتاج إلى تقويم.

فقد تأثر التعليم بشكل كبير بالرقمنة المستمرة لكل شيء تفرضه جائحة COVID-19 على العالم. مع إغلاق المدارس وانتقال التعليم حصريّا إلى التعلّم عن بُعد، فقد جدّ المعلمون والطلبة يعملون في ظروف جديدة تمامًا. إذ كانت تنقص معظم المعلمين في الأردن المهارات الرقمية اللازمة، وأصبح من المستحيل الآن التعامل مع التعليم دونها. ونظرًا لأن الافتقار إلى التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهج المعلمين كانت مشكلة معروفة من قبل، فأصبح من الضروري العمل على تضمين مناهج التدريب سواء للمعلمين المستجدين أم المعلمين الذين هم في الخدمة.

أما فيما يتعلق بالطلبة أنفسهم، فتعتمد تأثيرات الوباء بشكل أكبر على مستوى التعليم وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأسَرهم؛ لأن معظم الطلبة غير الملتحقين بالمدرسة حاليّا ليس لديهم أجهزة كمبيوتر. حتى من بين أولئك الذين لديهم اتصال بالإنترنت، فإن معظم الآباء غير راغبين أو غير قادرين على المساعدة.

أما فيما يتعلق بالأطفال الصغار، فإن الوضع أسوأ. إذ يمكن استخدام الحلول الرقمية للتعلم، فهي ليست مناسبة للتربية، وبالتأكيد لا يمكن أن تحل محل وجود مدرس بشري في بيئة مدرسية منظمة. هذا وتعترف العلوم التربوية على نطاق واسع بأن الغياب الطويل عن المدرسة يمكن أن يكون له تأثيرات كبيرة على الطلبة؛ إذ من

الممكن أن يؤدي انقطاع التعلّم في العطلة الصيفية، فيؤثر بشكل خاص على الأطفال الصغار في الوقت المحوري الذي يتعلمون فيه القراءة والحساب؛ وبالمثل، فإن التعلّم السريع الذي يحدث في العام الدراسي العادي يمكن أن يتحول إلى خسائر كبيرة في أثناءإغلاق المدرسة غير المخطط له.

كما يؤثر إغلاق المدارس لفترات طويلة بشكل خاص على الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك أولئك الذين يعانون من صعوبات في التعلّم، والذين لا يمكنهم دائمًا الدراسة بشكل مستقل، علاوة على ذلك، لا يمتلك الطلبة من خلفيات محدودة الدخل بالضرورة توفير الموارد اللازمة للمشاركة في التعليم عن بُعد. إضافة إلى أن وصولهم إلى الإنترنت يكون محدودًا جدّا أو غير متوفر للعديد من العائلات.

وقد يساهم إغلاق المدرسة المطوّل وغير المتوقع أيضًا في تسرّب الطلبة، إضافة إلى آثاره على الصحة الجسدية والنفسية للعديد من الشباب، ولا سيما الأكثر ضعفا. ويمكن أيضا أن يؤثر التعرض لظروف مرهقة أو صادمة على التعلّم والإدراك والسلوك، بالإضافة إلى تعزيز العزلة العاطفية والاجتماعية. وقد تتفاقم هذه التأثيرات بسبب الافتقار إلى البنية والروتين والتحفيز الذي توفره عادة البيئة المدرسية.

إن جائحة Covid-19 أدت إلى اضطراب غير مسبوق للمدارس والمتعلمين في معظم دول العالم، فقد كان هناك تركيز كبير على "استعادة" النظام الحالي، ولكن هناك أيضًا فرصة "لإعادة البناء بشكل أفضل". ويمكن تحديد عدة مجالات للوباء قابلة لفتح محادثات جديدة حول مستقبل التعليم في الأردن. تتلخص على النحو الآتي:

- كيف يمكن لنظامنا التعليمي في المئوية الثانية أن يُعِدَّ الأطفال للحياة، وليس فقط للامتحانات؟
- وما هي السيناريوهات المتوقعة للتعليم ما بعد كورونا والمتطلبات اللازمة لتنفيذها؟
- مكان حدوث التعلّم وكيفيته، وكذلك من يشارك فيه.
- الحاجة إلى معالجة عدم المساواة خارج الفصل الدراسي وداخله.
- مستقبل التعليم بعد COVID-19.
- ازدهار تكنولوجيا التعليم نتيجة الوباء يؤدي إلى تعطيل عالم التعليم والتعلّم بأكمله.

وفي الوقت الذي تبدأ فيه مئوية جديدة، يتطلع المعلمون عن طرق متعددة للتأكد من أن مناهجنا وفصولنا الدراسية تواكب المتطلبات المتغيرة. وفيما يأتي ستة اتجاهات متوقعة في التعليم بالمئوية المقبلة:

1 - تعريف التعليم سوف يتغير

لكي يكون المرء متعلمًا، فقد لا يحتاج إلى الجلوس في المقعد نفسه، وفي الموقع نفسه لفترة زمنية محدّدة مع الطلبة أنفسهم باتباع منهج دراسي محدّد تمليه هيئة خارجية من الخبراء، حيث تتزايد فرص التعلّم الموجّه ذاتيًا بشكل كبير. والأهم من ذلك، هو أن رغبة حُرّاس بوابات التعليم (أي مسؤولي التعليم في الكليات والمدارس الثانوية ومؤسسات الاعتماد) في الاعتراف بصحة هذا النوع من التعليم وتقديم ائتمان لمجموعة متنوعة من خبرات التعلّم، ستأخذ في الازدياد.

2 - سيتغير نموذج الفصل الدراسي بشكل كبير

إن أكثر المؤيدين المتحمسين للتعليم التقليدي يقرّون أنه في غضون عشر سنوات، لن تبدو الفصول الدراسية كما نراها اليوم. حيث سيتغير نموذج الفصول الدراسية وسيتبع الطلبة مسارات فردية للتعلم مدفوعة بفضولهم الفطري؛ للاستكشاف والاكتشاف المستمر على أنهما أفضل طريقة للأطفال لتعلم المعرفة المتقدمة وفهمها.

3 - دور هيئة التدريس سيخضع لتغييرات كبيرة

ستتحول الفصول الدراسية بشكل كبير من التركيز على أعضاء هيئة التدريس إلى التركيز على الطالب، وتنتقل الوكالة على التعلّم إلى الطلبة، حيث يعمل أعضاء هيئة التدريس موجّهين وخبراء في تطوير المهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية.

وستقوم المدرسة بتعليم الطلبة كيفية العمل بشكل تعاوني في فِرق، وكيفية تمييز جودة البيانات المتوافرة بسهولة وبوفرة من رياض الأطفال إلى مستويات المدرسة الثانوية. ويجب أن يتمتع المعلم بمهارات تفكير عالية المستوى للتدريس، إذ لم يعد مجرد ناقل للمعلومات الواقعية التي يتم نقلها إلى الطلبة الذين يشعرون حاليا بالملل، وهم يشغلون الفصول الدراسية بفارغ الصبر لفترة زمنية محدّدة.

4 - الكفاية الاجتماعية تزداد أهمية

لا يوجد إنكار لقيمة القدرة على فهم مجموعات البيانات الضخمة التي ستعتمد عليها القرارات في المستقبل، فإن قدرة الطلبة على استخدام هذه البيانات بشكل جيد تتطلب مهارات اجتماعية متطورة. وعليه، يجب أن تتضمن مناهجنا استراتيجيات لمساعدة الطلبة على تطوير المعرفة الذاتية والوعي.

5 - تطوير المناهج الدراسية لتلبي المتطلبات المتغيرة لأماكن العمل

إن من أهم كفايات العمل التي ستكون مطلوبة في المستقبل والتي ستتطلب تغييرا في المناهج الدراسية: ريادة الأعمال وأخذ المبادرات. كما سيزداد الطلب على المهارات المعرفية العليا مثل الإبداع والتفكير النقدي، واتخاذ القرار، ومعالجة المعلومات المعقدة.

6 - دَوْر التكنولوجيا في دعم التعليم والتعلّم

من المهم أن ندرك أن زيادة التكنولوجيا لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين التعلّم. ومع ذلك، يجب أن نحتفل بالتقدم التكنولوجي، وأن نتأكد من أن الطلبة في جميع الأعمار يستفيدون بالكامل من التكنولوجيا لمساعدتهم على استكشاف المعلومات واكتشافها.

ومن الممكن أن نتوقع ثورة في التعليم في المئوية الثانية ستدفعنا إلى عالم من التغيير. ومنها: صعود الآلات الذكية، وتراجع الموظف الذي يعمل بدوام كامل. هذه الثورة ستؤثر على كل من التعليم من رياض الأطفال، وحتى التعليم الثانوي، والتعليم العالي بطرق متشابهة ومختلفة.

ومن المثير أن نتخيل كيف ستبدو مدارسنا من رياض الأطفال حتى نهاية العقد القادم. ولكي نكون مستعدين لعام 2030 على سبيل المثال، يجب أن نستمر في تسريع التغييرات التي نراها على هوامش مناهجنا والتعاريف التي نستخدمها لوصف المدرسة. يجب أن نستمر في تحدي الافتراضات الحالية حول التدريس والتعلّم والتقويم وما يعنيه أن تكون متعلمًا. ولإعداد الطلبة للتحديات التي تنتظرهم، يجب على قادة التعليم وأعضاء هيئة التدريس، وأولياء الأمور رؤية هذا على أنه من أهم معايير مسؤولياتهم والتزامهم.

الخلاصة

إن الهدف النهائي للتعليم هو أن نضع "المتعلم" في مركز سياساتنا وبرامجنا وممارساتنا التعليمية. إذ يجب أن تصبح مؤسساتنا التعليمية "مراكز حيّة" تلبي الاحتياجات الفكرية والجسدية والعاطفية للمتعلمين. وبوساطة التعليم، يجب أن نكون قادرين أيضًا على غرس ضرورة البيئة المتوازنة وأهميتها، والاعتماد المتبادل بين المجتمعات،

والقيم والأخلاقيات الثقافية المحلية والعالمية. نحن بحاجة إلى صقل الممارسات الحالية وتحويلها لتحقيق هذه الأهداف العريضة.

ولا يعني التحول التربوي نَبْذَ كل ما أنشأناه حتى اليوم. بل يعني إجراء التغييرات اللازمة في السياسات والممارسات والبرامج الحالية لتطوير نظام تعليمي أفضل مستدام، يمكن أن يكون ميسور التكلفة، وسهولة الوصول إليه، وذا صلة بالسياق الذي يجب أن يزدهر فيه المتعلمون اليوم وغدًا.

نحن بحاجة في المئوية الثانية إلى البناء على الإنجازات التي تحققت في المئوية الأولى، ونحن بحاجة الآن إلى التركيز على أربع ركائز رئيسة هي: "القيادة، والسياسة، والتعليم والتعلّم، والبيئات الذكية، ونجاح الطلبة والمدارس". إن الانتقال من التعلّم الكلاسيكي والتعلّم عن بُعد إلى التعلّم المختلط، ويمثل تحديًا كبيرًا؛ لأنه يتعلق حقا بتغيير العقلية، إنه يتعلق برؤية الأشياء بطريقة جديدة. وعلينا أن نساعد المعلمين على أن يصبحوا قادة حقيقيين للتحول وأن نركز على المعلمين ونعمل بعقلية ورفاهية وتطور مهني. علينا أن نقدم دعمًا احترافيّا لتكنولوجيا المعلومات إلى مدارسنا. وهذا يعني أيضًا توفير تقنية يمكن الوصول إليها لتلبية احتياجات الطلبة جميعهم الذين يتطلعون إلى تحمل مسؤولية أكبر في تعلمهم، وتطوير مهاراتهم التكنولوجية.

فالأردن هي واحدة من أغنى البلدان في أهم مورد -الشباب-. وعليه، فيجب أن يصبح التدريس مهنة مرغوبة فيها بعد أن تكون مربحة ومحترمة وذات جودة عالية. وتحتاج إدارات الحكومة والمدارس إلى الاستثمار في التدريب المكثّف للمعلمين، وتوفير مَتْجَر شامل لبرامج التدريب للمعلمين والطلبة، وتدريبهم على القيادة من أجل إدخال الاحتراف، والقيادة الفكرية في مهنة التدريس.

المراجع

1 - UNESCO- Global Education Monitoring (GEM) Report 2020 232020/06/

2 - WORLD BANK-Development Report 2020: Trading for Development 2020

3 - UNDP- Human Development Report 2020- The next frontier- Human development and the Anthropocene-2020

4 - UNICEF- UNICEF Annual Report 2020

5 - ESCWA- Arab Sustainable Development Report 2020

6 - SAVE The Children Report. Protect a Generation: The impact of COVID-19 on children's lives.2020

7 - جريدة الرأي –مقال– بمناسبة مئوية تأسيس الدولة الأردنية النهضة التعليمية -صحيفة الرأي- الأستاذ عامر أبو جبلة– 2021/2/5.

8 - الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2018-2022.

9 - الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016 - 2025.

10- 100عام من التعليم: من هباء الطباشير إلى محاولة المضي في التعلّم الإلكتروني -تقرير تلفزيون المملكة- 2021/4/11.

التعليم بين الحاضر والمستقبل

نقلة على الأبعاد الأساسيّة وخطّة تنظيمها

الأستاذ الدكتور أحمد المجدوبة

نائب رئيس الجامعة الأردنية

أكاديمي

تمهيد

حدَثت مستجدات كثيرة وتحدُث في محيطنا ومحيطات قريبة وبعيدة، دون أن يواجهها نظامنا التعليمي أو يُفيد منها على نحو فاعل. فنسبة المواجهة والإفادة ليست صفرا بالطبع؛ فلقد كان وما زال العديد من المحاولات الجادة للاشتباك والتأقلم والاحتواء، والتطوير. بيد أنّ تلك المحاولات التي نجحت نجاحا جيّدا أو متواضعا في جوانب، وأخفقت في جوانب أخرى، لم ترقَ لمستوى الطموح ومستوى المتوقع في ظل المستجدّات والمتطلبات والتحديات الصعبة والمتسارعة، وفي ظل عدم وضوح الرؤية المستقبلية، وعدم الحسم في التعامل معها. ولهذا، فقد تأخّرَ نظامنا التعليمي عن الركب.

ومن هنا، فالمطلوب منّا أخذ زمام المبادرة، وعلى نحو لا يحتمل التأجيل، ليس لإحداث تطويري جزئي هنا، أو إصلاح فرعيّ هناك، بل بهدف إيجاد نقلة على عدة أبعاد جوهرية، تصل إلى مستوى إعادة هيكلة جذرية مبنية على أسس مدروسة، وعلى خطة تفصيلية قابلة للتنفيذ، آخذة بعين الأهمية، المستجدات المهمة كلها، مدعّمة بأفضل الممارسات الدولية، مع ضرورة مواءمة تلك الممارسات لتتناسب ووضعنا الثقافي والمجتمعي والحضاري، ولا نُدخلها على علاتها فنفشل في تحقيق المطلوب على أرض الواقع؛ وآخذة بعين الأهمية كذلك حاجات متعلمنا ومجتمعنا الفعلية، حيث نحسّن ونطوّر ونغيّر بما يناسبه ويناسبنا.

وقبل الخوض في التفاصيل، لا بدّ لنا من التأكيد على حقيقة مهمة، ألا وهي أن تغيير أي نظام قائم ليس بالأمر السهل. فنظامنا التربوي الحالي يمتد لأكثر من مئة عام، تعرّض فيها إلى ظروف ومتغيرات، وسياسات جعلته على ما هو عليه، آخذين بعين الأهمية التجاذبات والتحولات المتعددة التي تَعرّض لها، ولا يزال. ورغم تحفظات العديد منا عليه، ومحاولات إصلاح وتطوير وتعديل متكررة في العقدين الماضيين بالذات، ورغم ظروف عدّة طرأت، فإن النظام القائم – على علّاته – بقي صلبا قويا مهيمنا. وهذا أمر متوقّع؛ لأن هذا النظام، من جانب، تأصّل وتجذّر وسيطر على سلوك المعنيين به حدّ الهيمنة. ولأن المحاولات العديدة التي بُذلت للتطوير أو التغيير، أو الحديث عن بدائل، لم تنجح في إيجاد البديل من جانب آخر. وهذا أمر مهم؛ ففي غياب البديل يبقى النظام القائم سائدا في الوقت الذي نتحدث فيه عن عدة نماذج عالمية، مثل النموذج الفنلندي، أو السنغافوري، أو الكوري الجنوبي، وغيرها؛ بَيْدَ أننا على أرض الواقع لم نتبنّ أيّا منها، والأهم أننا لم نطوّر نموذجا يناسبنا.

نحن إذن، بحاجة ملحّة، للنقلة التي نريد إحداثها، إلى أن نتفق على النموذج الذي نريد، كونه بديلا عن النظام الحالي الذي يتذمر منه الكثيرون، وينادون ببديل عنه. لكن ومع بحثنا عن البديل المناسب، ومع حاجتنا لفعل ذلك بالسرعة الممكنة، فإننا، في ذات الوقت، نحذّر من التسرّع ومن سَلْق الأمور على عجل؛ لأن تغيير أي نظام لا بدّ وأن يتم بعناية فائقة، وبجهود كل المعنيين، وفهمهم لفعل المطلوب بدقة وإتقان. وبعكس ذلك، فقد ينجم خلل أو إخلال لا تُحمد عقباه، وهو الدرس الذي نعيه تماما؛ لأنّ أي نظام قائم أفضل من لا نظام، أو من بديل مسلوق، أو نظام سيّء.

ومن هنا، فإن حديثنا عن ضرورة بلورة خطة مدروسة مُحكَمة يساهم في بنائها الخبراء، ويتم التوافق عليها من الجهات المعنية، ثم يبدأ التطبيق المحترف وفق جدول زمني ممنهج؛ قد لا يلغي النظام القائم الذي له حسنات كثيرة، لكن هذه الخطة تُطوّره وترتقي به إلى ما يمكن أن يكون نموذجا مطوّرا تطويرا جوهريّا.

النظام القائم

وقبل الحديث عن المطلوب، لا بدّ من محاولة وصف النظام القائم باختصار؛ لأن من الصعب وصف الحلّ دون التطرق إلى جوهر المشكلة. نقول "محاولة"؛ لأن الأمر صعب في ظل الكلام الكثير الذي يقال، ومعظمه انطباعي وبعضه عمومي انفعالي، وفي ظل الأحاديث المتناقضة وشحّ الدراسات المحترفة. ومع ذلك، فهذه محاولة للوصف بناءً على القراءات والمشاهدات والتجربة العملية.

نبدأ بالقول بأن نظامنا التربوي المدرسي هو أوسع وأعمق، وأشمل مما نصوره أحيانا، فجذوره تمتد لأكثر من مئة عام. وكان – رغم تقليديته – متألقا حتى نهاية السبعين من القرن الماضي، ثم بدا نجمه يخبو، وخاصة فيما يتعلق بالشق الحكومي منه، وهو القطاع الأكبر.

فالسّمة الغالبة على نظامنا التربوي منذ البداية، تتمثل في أنه نظام يقوم أساسا على حفظ المعلومة عن ظهر قلب، وأحد الأسباب في ذلك أن المعلومة نفسها، التي لم تكن متوافرة سوى في مصادر محدودة، كانت هدفا بحد ذاته. والمعلومة كانت تأتي – في ظل محدودية وسائل التواصل في حينه – عن طريق الكتاب بالدرجة الأولى، الذي كان يمثل المنهاج بأكمله. ومن هنا، كان ولا يزال تقريبا، تدريس الكتاب بأكمله، "من الجلدة للجلدة"، كما يقال؛ حتى لا يفقد الطالب أي معلومة. ومن هنا تأتي مركزية الكتاب ومحوريته. أما المصدر الثاني للمعلومة، فكان المعلم ذاته، الذي

يحاول جهده تمكين الطلبة، بكل الطرق المتاحة، الإيجابي منها والسلبي، من معرفة محتويات الكتاب وفهمها، مُلقنا إياها أحيانا، أو مُلخصا، أو شارحا، وأحيانا مضيفا إليها من مطالعاته ومعارفه.

ومن هنا تأتي مركزية دَوْر المعلم ومحوريته. فالكتاب والمعلم إذن هما المصدران الرئيسان للمعلومة، وهنالك بعض المصادر الفرعية مثل: مكتبة المدرسة، أو مكتبة المدينة (إن وُجِدَتا)، وبعض ما تبثه وسائل الإعلام (المذياع ثم التلفاز لاحقا، بالدرجة الأولى).

أما الطالب، فكان يمارس دَوْر المتلقي بشكل عام، والناسخ لما يُملى عليه، والحافظ لما يُطلب منه أن يحفظ، والمردّد حرفيا للجواب المتوقع، حين يُسأل شفويا أو كتابيا. ومن هنا، فقد كان الحكم على إنجاز الطالب، يتمثل - بالدرجة الأولى - بما يسترجع من معلومات عن ظهر قلب، سواء تلك الموجودة بين طيات الكتاب المدرسي، أم التي يمليها عليه المعلم. والتقويم كان منصبّا على "التحصيل"، أي معرفة المعلومة التي تُعطى له.

والحُكم على أداء الطالب كان بشكل عام منصبّا على ما يعرف أو لا يعرف. ومن هنا كانت معظم الأسئلة تبدأ بـ "عدِّد"، "اذكُر"، "عرِّف"، "سمِّع"، "اقرأ"، "الفظ". حتى عندما تكون هنالك أسئلة "اشرَحْ" و "علِّل" و "فسِّر"، كان المطلوب هو قياس حفظ ما هو مُعلَّل أو مُفسَّر أو مشروح، وليس إنشاءه من الطالب. ونادرا ما كان الطالب يُسأل عن رأيه، أو تتاح له فرصة التفكير فيما يُعطى من مُسلّمات غير قابلة للنقاش، أو يُناقش أو يُجادل. وعلى نحو عام، كان أوائل الطلبة هم أكثرهم مثابرة، وقدرة على الحفظ، والذين لديهم "ذاكرة فوتوغرافية".

إذن: فالاعتماد على الكتاب الواحد والمعلم واللقاء الصفي المباشر كان، ولا يزال، هو الأساس. ومع أن لذلك حسناته لا ريب، إلا أنّ التوجهات الحديثة تقوم على تعدّد مصادر المعلومة وعلى اعتماد الطالب، جزئيا على الأقل، على نفسه في عملية التعلّم، وعلى تجاوز الغرفة الصفية في التعلّم، حيث يتعلم الطالب في كل الأوقات بناء على ما يتيحه التعلّم الإلكتروني بأشكاله المختلفة وغيرها، سواء من البيت أم أي مكان آخر خارج حرم المدرسة تكون فيها وسائل التعلّم التقنية وغيرها بين يدي الطالب.

هذا هو الأساس الذي ينبني عليه النظام التعليمي القائم. لكن - وللإنصاف وقبل تجاوز الحديث عن التعليم التقليدي الموصوف أعلاه - لا بدّ من التأكيد على أن الطالب في التعليم التقليدي يكتسب العديد من المهارات الأخرى المهمة بطريقة غير مباشرة، ومنها الفهم، والشرح، والتفسير، والمقارنة، والتّذوق، والتطبيق، والتحليل، والتركيب، وحل

المشكلات، وعمل الفريق، وأبعاد بسيطة من التعلّم الذاتي وبعض المهارات القيادية وهي كلّها مهارات نسعى اليوم إلى تحقيقها. وكانت هذه تتأتى عن طريق بعض المواد العلمية، والنصوص الشعرية والأدبية، والدروس الدينية، وكذلك مادة الفلسفة والجغرافيا، وبعض الأنشطة. لكنّ الإشكال يكمن في أن هذه المهارات كانت تحتل مكانة هامشية، ولم تلقَ الاهتمام الكافي، ولم يتم التعامل معها على نحو منظم وممنهج.

كان هناك اهتمام لافت بالأنشطة، والمهارات الرياضية في وقت ما، (مع أن هذا الاهتمام خفّ، وكاد يتلاشى في السنوات الأخيرة)، فكان الطلبة يمارسون رياضات مختلفة، عن طريق الحصص المخصصة لذلك، وعن طريق الفِرَق الرياضية التي لاقت إقبالا وتشجيعا كبيرين على مستوى المدرسة والقرية والمدينة. وهذا أمر مهم لصحة الطالب الجسمية، والعقلية، والنفسية، ولتحفيزه على التميز.

أما على البعد التربوي، فكان هنالك تركيز واضح، لغاية نهاية السبعين من القرن الماضي، على مسلك الطالب وقيمه وعاداته وتوجهاته، وتقديره واحترامه للآخرين. إضافة إلى الالتفات إلى نظافة الطالب الشخصية، كان هنالك تأكيد على أخلاق الطالب ومعاملته مع الآخرين، والتزامه بالقواعد والأصول داخل أسوار المدرسة وخارجها.

ومع ذلك، فيؤخذ على النظام في معظم مراحله بعض القساوة التي مورست بهدف تحفيظ المعلومة أو قياسها، وبهدف تطبيق قواعد النظافة وتعزيز القيم والأخلاق والسلوك الحميد، التي وصلت حدّ الإيذاء الجسدي والنفسي. ولا يخفى على المتابعين في هذا السياق الـمُمثل لسلبيات النظام، أن العصا كانت رفيقا دائما للمديرين والمعلمين، وأن العقاب الجسدي كان يمارس على مستوى يومي.

وفي العقدين الماضيين بالتحديد، أو حتى الثلاثة عقود الماضية، خفّ هذا الأمر كثيرا وأصبح من المستهجن، لا بل المرفوض فيه استخدام العصا، أو اللجوء للعقاب الجسدي في المدارس، وهذا أمر إيجابي. لكن مع الأسف رافق ذلك تراجع بالاهتمام بالبعد التربوي عموما، بدءا من النظافة الشخصية، وانتهاءً بالقيم والأخلاق، والانضباط، والسمات الشخصية.

ويبدو أن النظام لم يُفلح في تغيير ثقافة المعنيين حيث يتم غرس العادات الحميدة، والأخلاق بطُرق الثواب، لا بطُرق العقاب. ومن هنا نجد انتكاسة كبيرة على هذا المستوى في السنوات الأخيرة، ما سبّب فراغا تربويا واضحا، جعل العديد يركزون في مقولاتهم وكتاباتهم على وزارة تربية وتعليم ، تُهمّش التربية، وتركزعلى

قليل من التعليم الفاعل. وهذا أمر سلبي، ويُعَدّ أحدَ أهم أبعاد قصور النظام.

وبالطبع، ففي العقدين المنصرمين كان هنالك عدة محاولات جادة للتطوير، وبعض النجاحات التي لا يجب إغفالها. منها على سبيل المثال مشروع إيرفكي (تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة)، الذي حاول بناء المواد على نتاجات تعلم، وجعل الكتاب جزءا من المنهاج لا المنهاج كله، ثم جاء إنشاء مركز مستقل لإعداد المناهج، والتركيز على مهارات التعلّم وليس التعليم والتلقين فقط، وعلى الإدارة الصفية الحديثة. ولتوظيف التكنولوجيا في التعليم، فقد بُذلت جهود جادة وناجحة في مجال تدريب المعلمين، قبل الخدمة وفي أثنائها. وهذه كلّها تطورات مُقدّرة وإيجابية. لكن لغاية الآن لم تتحقق النقلة البنيوية المطلوبة، ولم تؤتِ محاولات الإصلاح والتطوير أُكُلَها المرجوّة، وما زلنا ننتظر أن ننقل النظام على نحو جوهري إلى ما نريده أن يكون: عصريّا، فاعلا، منافسا، ومراعيا مهارات العصر ومتطلباته.

ما المطلوب الآن؟

يتطور العالم بسرعة فائقة ويتغير، وأنظمة التعلّم الدولية والإقليمية تُطوّر نفسها بتسارع، كذلك فإن كل نظام ناجح يقوم على رؤية واضحة، وفلسفة راسخة مُؤسسة على محاور محدّدة، ووجهة واضحة، وتُنفذ بثقة وتصميم، ولا بُدّ لنا من مواكبة هذا التغير وهذه التحولات، ونؤسس نظامنا المنشود على رؤية وفلسفة، ومحاور ووجهة جليّة، حتى نلحق بالركب، ونقدم لمتعلمنا ما يعينه على إكمال تعليمه العالي بفاعليه وإيجاد وظيفة ملائمة والنجاح فيها والمساهمة في تنمية المجتمع وتطويره من منطلق شعوره بالانتماء، والمسؤولية والمواطنة الفاعلة.

فماذا نفعل؟

المطلوب فعله كثير، لكن أودّ أن أقترح هنا عشرة مبادئ يُبنى عليها التغيير، وتؤسَّس عليها الخطة التنفيذية المستقبلية المقترح إعدادها وتطبيقها، وهي:

أولا: التربية قبل التعليم أو بموازاته، لكن النصيب الأكبر في المراحل الأولى للتربية

من المشكلات الكبيرة في مجتمعنا اليوم، إن لم نقل أكبرها، ضعف التزام الفرد أو غيابه كليا وعدم انضباطه، ذهنا ولفظا وفعلا ومسلكا، وعدم شعوره بالمسؤولية الحقيقية إزاء نفسه ومجتمعه على البعدين الوطني والإنساني. مجتمعنا يعيش حالة من الارتباك، وأحيانا الفوضى سببها الأول والأهم عدم تحمّل الفرد المسؤولية، على

النحو المرجوّ، وعدم تقيّده بالأنظمة والتعليمات والأعراف والقيم المستقرة. وهذه حالة نجدها في عدة سياقات لا في سياق واحد. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الوضع المروري الذي يُجسّد سلوك الفرد في أوضح صُوَر ضعف الالتزام وعدم الانضباط، وعلاقة الفرد بالبيئة التي لا تقوم على الحرص والاهتمام اللازمين، والآراء والمواقف في وسائل التواصل الاجتماعي التي تروّج للانطباعات والعموميات والإشاعة وأنصاف الحقائق والمعلومات الخاطئة؛ بسبب تسرّع معظم الناس وعدم تحرّي الدقة وعدم الحرص على المعلومة العلمية الدقيقة وحقوق الآخرين. والذي يبني المجتمع ويصنع الحضارة هو السلوك الحضاري المسؤول المنضبط الملتزم. والشخصية الجادة الواثقة المتحلية بروح المسؤولية.

ومن هنا، لا بدّ من أن تلقى التربية، في كل مراحل التعلّم وبالذات المراحل الأولى، العناية الفائقة. فالمعلومات مهمة وكذلك المعارف؛ لأننا نعيش في عصر ثورات معرفية هائلة في الحقول المختلفة، بدءا من المعارف البيولوجية والصحية وانتهاء بالمعارف التقنية وتلك المتعلقة بالكون الذي نعيش فيه. والعلم في الميادين كافة يتطور على نحو هائل، ولا بدّ لمتعلمنا من الإلمام بالحقائق الأساسية التي تؤثر في الفرد والمجتمع والإنسانية على نحو غير مسبوق.

لكن بمؤازاة إلمام المتعلم بهذه الحقائق والمستجدات المتسارعة، لا بل ربما قبلها، لا بدّ من تأسيس شخصية المتعلم على أسس التنشئة السليمة، والتربية القويمة، والقيم والأعراف، والأخلاق النبيلة والتوعية الرصينة؛ كي يكون للفرد شخصية قوية مبنية على السلوك الواعي والمنضبط والفعل المؤثر إيجابا في حياته ومحيطه. فالإلمام بالمعرفة مهم، لكنّ الأهم هو توظيف المعرفة بما يُفيد الفرد ويفيد مجتمعه. ولا بدّ من خلق احترام للأنظمة والقوانين والتعليمات التي تحكم علاقات الفرد بمحيطه القريب والبعيد، والحرص على علاقات إيجابية مع الأقران والآخرين، والحفاظ على البيئة والتأثير في القضايا التي تهمه على نحو واعٍ ومدروس وإيجابي.

ولا بدّ كذلك من أن يتمتع الفرد بالعادات الصحية السليمة، غذاءً ورياضةً، وصحةً جسديةً، ونفسيةً، وعقليةً، وروحية. فالتربية أولا والمعلومة الدقيقة المفيدة ثانيا. وليكن شعارنا: المدرسة تربية وتعليم ومهارة، والجامعة ثقافة ومعرفة دقيقة وإبداع وابتكار، وما بعدهما مواطن إيجابي الاتجاهات صحيّ التوجهات، فاعل ومؤثر في حياته وفي حياة مجتمعه.

ثانيا: التعلّم قبل التعليم أو بموازاته، وللتعلم الوزن الأهم

يقوم تأسيس المنظومة التعليمية في مدارسنا على مبدأ التعلّم. فالفرد، وإن كان طفلا، لديه الميول والاستعداد للاعتماد على نفسه. ومن هنا. لا بدّ من أن تُؤسَّس مناهجنا على مبدأ التعلّم. نلجأ في معظم الأحيان للتعليم أو التلقين لأنه الأسهل. لكن الأهم، وإن كان الأصعب، هو أن نُطوِّر أساليب تقوم على مبدأ التعلّم منذ المراحل الأولى في الصفوف الأساسية وما قبلها. ويجب أن تُبنى الطرائق والأساليب على مفهوم التعلّم الذاتي، وعند صياغة المناهج لا بدّ من أخذ هذا المبدأ بعين الأهمية حيث يكون النظام التعليمي مؤسَّسا على تحميل الفرد منذ البداية مسؤولية تعلمه.

والدَّوْر النشط يجب أن يكون للمتعلم: هو من يفكر ومن يخطط ومن ينفّذ. ولا يجب أن يكون مُستمعا فقط أو متلقيا أو حافظا أو مُرددا. والبراعة هنا تكون في تصميم المنهاج ليخدم هذا الهدف؛ لأن مناهجنا الحالية فوقية تُهمّش دَوْر المتعلم، وتضع مسؤولية التعليم بجميع جوانبها على الـمُعلم الذي يجب أن يكون هو الـمُيسّر أو الـمُسهّل أو المدير لعملية التعلّم. ويجب أن يُدرَّب ويُؤهَّل ليقوم بالمطلوب في هذا البعد على أكمل وجه.

وهذا لا يُلغي دَوْره ليجعله أكثر ملاءمة وفاعلية عندما يُخطط ويكون مُوجّها لعملية التعلّم ومُراقبا ومُقوّما لها، تماما كما هو الحال في الألعاب الرياضية عندما يكون الطالب هو اللاعب والمدرب، والمعلم، أو في دروس السواقه عندما يجلس المتعلم أمام الـمِقود ويكتفي المدرب بالإرشاد والتوجيه والتقويم، فيتيح الفرصة للمتعلم لممارسة العملية برمتها على نحو تطبيقي تنفيذي.

ثالثا: التطبيق قبل التنظير وربما بموازاته، وللتطبيق الوزن الأهم

إن الطابع الغالب على نظامنا التعليمي هو الطابع النظري، والتطبيق يأخذ مكانة هامشية في معظم المواد. والأصل أن يكون هناك توازن بين الاثنين. ولا شك بأن هناك أبعادا نظرية مهمة في كل ميادين المعرفة، يترتب على الطالب أن يكون ملمّا بها. فالأطر النظرية لها أهميتها التي لا تُنكَر. لكننا نعيش اليوم في عالم أضحت الأهمية فيه للأبعاد التطبيقية، مثل: المبادرات، والمشاريع، والصناعات والاختراعات، والابتكارات؛ ذلك لأن العامل الاقتصادي للدول والأفراد كان مهما، لكنه أكثر أهمية اليوم.

فالأمم التي تبوأت أماكن متقدمة في عالم اليوم لم تتبوأ تلك المراكز لإسهاماتها النظرية فقط (مع أنها أسهمت كثيرا على هذا البعد أيضا)، بل لتطبيقات المفاهيم النظرية في مجالات العلم والصناعة والتجارة، والخدمات وتكنولوجيا المعلومات.

فهي أمم منتجة ومصدّرة؛ ونحن في الغالب الأعم مستوردون مستهلكون لمعظم السلع، وحتى لمعظم ما يُنتج في العلوم والمعارف. وهذه مشكلة كبرى يعود أحد أسبابها إلى اكتفاء نظامنا التعليمي بالبعد النظري والمعارف المجردة، أو تغليبهما. وحين تُجري الأمم المتقدمة البحوث العلمية، تكون غايتها التطبيقات العملية لتلك البحوث، بعكس الممارسة السائدة في بلادنا، ألا وهي الاهتمام بالبحوث النظرية، التي صار يُطلَق عليها -انتقادا- أبحاث "الترقية" أو أبحاث "الرفوف".

وفي مراحل التطوير الأولى، يلزم أن نُعلي في نظامنا التعليمي من أهمية البعد التطبيقي للعلوم، ويكون تعلم أبنائنا في المراحل الدراسية المبكرة تعلّما يتم عن طريق الأنشطة والتجارب، والتدريبات المحسوسة الملموسة، وبالذات تلك المرتبطة ببيئة الطالب المباشرة. أما في المراحل الدراسية المتقدمة، فلا بدّ من تشجيع الطلبة على التجريب والابتكار، والتصميم والاختراع والإبداع الذي تنعكس نتائجه على الأفراد وعلى المجتمع في حقول المعرفة، وليس العلوم التطبيقية وحسب؛ فالشعر والخطابة، والكلام والفلسفة، أيضا تتضمن أبعادا تطبيقية.

ومن هنا، وجب أن تكون الغاية في كل مادة يدرسها الطلبة الخروج بنتائج وتطبيقات عملية، تتجسد في أفكار تخرج إلى أرض الواقع، من مبادرات وابتكارات، واختراعات ومشاريع، مهما بدت أهميتها صغيرة. فالمطلوب إذن: هو الإعلاء من شأن التفكير العملي على حساب النظري؛ لأن الغلبة للأخير حاليا، ويمكن فيما بعد إيجاد توازن بينهما.

رابعا: التفكير قبل التفكير الناقد وربما بموازاته، وللتفكير الوزن الأكبر

لقد طفا على السطح بقوة مؤخرا الترويج للتفكير الناقد كونه أحد أهم المهارات المطلوب التركيز عليها في التعليم في مراحله كافة. والحقيقة أن التفكير الناقد مهارة أساسية لا بدّ من إيلائها الأهمية الكبيرة. ففي أحد المؤتمرات العلمية التي شاركت فيها في لشبونة قبل سنوات، تحدث أحد المشاركين عن أهم أربع مهارات يعتمدها الأوربيون في نظمهم التعليمية، ألا وهي: التعلّم الذاتي، وإدارة المعلومة، وعمل الفريق، والتفكير الناقد. وقد رتبها الباحث هكذا، حسب الأهمية من وجهة نظره.

واضح إذن أن مهارة التفكير الناقد لها أهميتها في عالم اليوم. ولا بدّ لنا، مثل غيرنا، من تنميتها لدى طلبتنا، فتمحيص الرأي أو المعلومة أو الموقف، ووضعه تحت المِجهر، قبل قبوله أو رفضه، أمر حاسم وبالذات في عالم اليوم الذي اختلط فيه الحابل بالنابل بسبب "ثورة المعلومات"، وتعدد مصادرها، منها الموثوق والبريء

ومنها غير الموثوق وغير البريء. بَيْدَ أننا لا يجب أن نُغفل مهارة التفكير على نحو عام، فالأولويات تختلف من ثقافة إلى أخرى. والإشكال عندنا يكمن في أن نظامنا التعليمي لا يُركز على مهارة التفكير، ذلك أن التفكير بمعناه الواسع يعني استخدام العقل في التعامل مع المعلومات والمعارف من ناحية، وتطبيقاتها المنشودة من ناحية أخرى. لا بدّ لنا من الاعتراف بأن سؤال "ما رأيك؟" أو "ماذا تعتقد؟" هو سؤال يكاد يكون غائبا في مدارسنا، وإن طُرح فلا يُطرح بالمفهوم المراد. ومن هنا، فإن الأولوية عندنا يجب أن تكون متمثلة في إتاحة الفرصة أمام طلبتنا لتعلم مهارات التفكير المختلفة وإتقانها، وبعد ذلك، أو بموازاة ذلك، يمكن أن نُركّز على التفكير الناقد.

أما أن نولي التعلّم الناقد جُلّ عنايتنا مستقبلا قبل أن يُتقن طلبتنا، أو يتعرضوا على الأقل، للتفكير والتحليل، والتفسير والتشريح، والتأمل بوصفها مكونات منظومة التفكير، فقد لا نحقق المراد من التفكير الناقد من ناحية، وقد يُساء فهم التفكير الناقد ويقترن بالنقد السلبي للأمور أو الرفض لمجرد الرفض، كما يحصل الآن في العديد من السياقات في مجتمعنا، ومن أبرزها وسائل التواصل الاجتماعي التي يُمارِس عدد كبير من مستخدميها "مهارات" الازدراء والتهكم والسخرية والهجاء والذم والتحقير، والتفكير السلبي الهدمي العدمي، والتقليل من شأن الأشياء، ومن شأن الآخرين، وخلق حالة فوضى فكرية تحت مسمّى "التفكير الناقد".

فالأجدى والأجدر أن يكون التفكير الناقد جزءا لا يتجزأ من تنمية مهارات التفكير على نحو عام، والتي يجب أن تكون أولوية لنا في العالم الذي نعيش فيه اليوم، مع ضرورة ربط التفكير لمعظم طلبتنا بالتفكير الخلاق، والتفكير الابتكاري، والتفكير المبدع والتفكير العملي التطبيقي، كما أسلفنا في البند أعلاه، حتى يكون التفكير بنّاءً مُعينا للفرد ومُعينا للمجتمع.

خامسًا: الأنشطة قبل الحصص وربما بموازاتها، وللأنشطة النصيب الأكبر

لن تحدث النقلة المرجوة إذا بقي نصيب الأسد للمواد الأكاديمية التي ينصبّ معظمها كما أسلفنا على البعد النظري. وإن بقيت الأنشطة هامشية فيجب التأكيد هنا على أن التعلّم يتأتى من عدة طرق، منها الحصص التي تحتل مكانة مقدّسة في نظامنا التعليمي، ومن بينها الأنشطة ذات الفوائد المتعددة منها: اللعب والمتعة، والحركة، وتنمية الموهبة، والصحة وغيرها؛ وكلها تهدف إلى التعلّم.

يجب أن نقتنع بأن التعلّم الذي يتأتى من هذه الأنشطة هو بأهمية التعلّم الذي يتأتى

من المواد الدراسية إن لم يكن أهم وأكثر رسوخا وديمومة؛ لأنه أولا أكثر متعة، وثانيا يتحقق بالأفعال المحسوسة الملموسة، والممارسة العملية (على مبدأ "أفعلُ فلا أَنسى")، وثالثا لأنه يُترجَم أوتوماتيكيا إلى مهارة. ولو لم يكن في الأنشطة تعلم (وهذا ربما يكون افتراضا مستحيلا)، فإن هناك العديد من الفوائد التي تتأتى بالأنشطة ومنها: تنمية روح الجماعة، وإسعاد الطالب وتغيير مزاجه، وكسر الروتين. فالأنشطة في واقع الأمر ليست مُكمّلة لعمليتي التربية والتعليم، بل هي جزء أساسي منهما، ومن هنا تأتي أهمية إيلائها العناية اللازمة. والمطروح هنا هو إعادة النظر في "الحصص" أو "المواد" في الجدول الدراسي المكتظ، والمُتخم بمعلومات نظرية مجرّدة في معظم الأحيان، وإدخال مزيد من الأنشطة النوعية المدروسة والمخطط لها بعناية، حيث تكون الدروس أو الحصص والأنشطة هي التي تُشكل الجدول التعلّمي للطالب وينظر للأنشطة على أنها موازية لأهمية الدروس.

ومن نافلة القول: إن المقصود هنا، هو ألّا يتم التعامل مع الأنشطة كما يُتعامل معها حاليا، حين يتم تنفيذها في غالب الأحيان دون اكتراث أو اهتمام كافيين، كحصة الرياضة التي يُترك الطلبة فيها على سجيتهم، دون توعية أو تعليم أو توجيه؛ أو حصة السباحة في المدارس الأوفر حظا التي لا يتعلم الطلبة فيها السباحة على أصولها، رغم أهمية السباحة في عالم اليوم، ورغم توافر بِرك السباحة الأنيقة. فالأصل في الأنشطة هو أن تكون مُكوّنا أساسيا في المنهاج يتعلم منها الطلبة الكثير، وبالذات فيما يخص الأبعاد التطبيقية.

سادسًا: التعلّم المدعّم بالتكنولوجيا قبل الوجاهي وربما بموازاته، وللمدعّم بالتكنولوجيا الوزن الأكبر

إن معظم نظامنا التعليمي، إن لم نقل كله، وجاهي. ومع أن للتعليم الوجاهي مزاياه المهمة التي لا يمكن أن تتأتى من غيره من أنواع التعلّم، وبالذات عندما نتحدث عن طلبة المدارس والطلبة الأصغر سنّا، فإن هيمنة التعليم الوجاهي في عالم اليوم أصبحت أمرا غير محمود، وبالذات في ظل التطورات التي أتت بها الثورات الصناعية المتعاقبة، بدءا من الثورة الصناعية الأولى في القرن الثامن عشر وانتهاء بالثورة الصناعية الخامسة التي أخذ فجرها يبزغ وأتتنا بما لا يمكن تخيّله من مفاهيمها، وتقنياتها وتطبيقاتها، واستخداماتها.

نعيش اليوم في عالم أصبحت فيه الأتمتة والرقمنة حقائق راسخة، ونعتمد على الكثير منها اعتمادا أساسيا في حياتنا، ومن هنا، لا بدّ للمتعلم من الإلمام بالتقنيات المتزايدة التي

أصبحت أساسية اليوم. والأهم من ذلك ثلاثة أمور: الأول، يكمن في أن معظم الاختراعات والإبداعات والابتكارات، والأفكار الريادية، تُنفذ عن طريق التكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة، والثاني، يتمثل في أن التقنيات واستخداماتها تتيح للطلبة بعد تخرجهم – الطلبة المتمرسين المتقنين لاستخدامات التكنولوجيا – فرص عمل مجزية ومهمة، وبالذات في ضوء تراجع القطاع العام، وفي ضوء محدودية الفرص في القطاع الخاص، وفي ضوء إتاحة التكنولوجيا فرصا لمتقنيها؛ ليكونوا هم أرباب أعمالهم الابتكارية التي تقوم على مبدأ العمل عن بُعد، مثل العديد من التطبيقات الذكية والبرامج التقنية التي يُصممها المبدعون فتصبح بضاعة رائجة. والثالث، وهو الأقرب لموضوعنا هنا، ويتمثل في أن التكنولوجيا أضحت وسيلة فاعلة في التعلّم. لا بل إن مبدأ التعلّم الذاتي يصعب تطبيقه ما دام المعلم يقف أمام الطلبة في الصف، ويتحقق بسهولة وبطريقة غير مباشرة عندما يجلس الطالب أمام الحاسوب أو الحاسوب النقال أو الهاتف الذكي – عن بعد أو تباعد – لينفّذ معتمدا على نفسه، العديد من المهام والتدريبات، والقراءات والمشاريع، ومشاهدة الفيديوهات.

فالتعلّم الإلكتروني، وبالذات التعلّم الإلكتروني غير المتزامن، هو الأداة الأكثر مناسبة للتعلم هذه الأيام، ومن هنا، تأتي أهمية إدماجه في التعلّم الوجاهي. وكلمة "إدماج" هي كلمة السر هنا، فما ندعو إليه ليس إحلال التعلّم الإلكتروني، مكان التعلّم الوجاهي، بل مزجه أو إدماجه فيه. بمعنى آخر ما نقترحه هنا هو الانتقال بنظامنا التعليمي، ومتعلمنا من التعلّم الوجاهي الكامل، ليس إلى التعلّم الإلكتروني الكامل عن بعد، بل إلى التعلّم المدمج في المقام الأول. والمقصود بالتعلّم المدمج الذي يُعرّفه الباحثون بتعاريف عدة، هو التعلّم الذي يمزج أو يدمج في المادة الواحدة بين أساليب التعلّم الوجاهي كما نعرفها (أو على نحو مُحسّن) وأساليب التعلّم الإلكتروني. والجميل في التعلّم المدمج أنه يجمع أحسن ما في مكوّنيه، التعلّم الوجاهي والتعلّم الإلكتروني، فمن المبكر الانتقال إلى أشكال من التعلّم الإلكتروني تُبعد الطلبة كليّا عن التفاعل مع البيئة المدرسية كما نعرفها، ومع أقرانهم ومعلميهم. وللتعلم المدمج نماذج عدة يُختار منها حسب المرحلة العمرية وطبيعة المادة.

سابعًا: المواد العصرية والـمُستجدّة قبل المواد التقليدية أو بموازاتها، مع إعطائها وزنا أكبر

بسبب الاختراعات والاختراقات العلمية اللافتة في العديد من ميادين المعرفة، نتيجة تطور المعرفة البشرية ذاتها، ونتيجة تطور العلم وأدواته، وتطور التكنولوجيا، ظهرت العديد

من العلوم التي لم تكن معروفة لدينا وأضحت على أهمية كبيرة، ومنها: علم النانو، والوراثة، والجينات، وأعماق البحار، وأعماق الفضاء، والرقمنة، والذكاء الاصطناعي وغيرها، وهذه العلوم غيرت الكثير من المفاهيم والحقائق. بمقابل ذلك ما زال الجدول الدراسي لطلبتنا، والذي صُمّم في فترة أو فترات ما، على حاله يعج بالعديد من المواد التقليدية التي قد لا تكون مناسبة للعصر، ولا تخدمهم في حياتهم في أثناء الدراسة وما بعدها.

وتأتي أهمية إدخال مواضيع عصرية مكان بعضها أو معظمها، وتطوير بعضها أو معظمها تطويرا جوهريا ليلائم العصر. فالمعارف التي يأخذها الطلبة يجب أن تكون مرآة للعصر من ناحية، ومستشرفة للمستقبل من ناحية أخرى. كما أنها لا بدّ وأن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا ببيئة الطالب. والمؤشر الأخير هذا مؤشر ضعف في مناهجنا التي لم تكن يوما على تماس مع بيئة الطالب، فلا تحاكي حاجاته الصحية، ولا تعامله مع البيئة التي يعيش فيها، ولا تخدمه في تطوير مجتمعه، ولا تُكسبه المهارات العملية التي تساعده في تحسين نوع حياته، أو حتى امتلاك أقل المهارات الأساسية في الحياة. من هنا، لا بدّ من إعادة هيكلة الجدول الدراسي ليُبنى على مفهوم المواءمة بين المواد التي يتضمنها حاليا ومعارف العصر ومتطلباته.

ثامنًا: التقويم القائم على المهام والمشاريع والتقارير والبحوث قبل الامتحانات أو بموازاتها، مع إعطائها وزنا أكبر

يمثّل التقويم أهمية كبيرة في التدريس، فهو بمنزلة الشق الثاني الـمُكمّل والـمُعزّز للعملية التعليمية التعلّمية. ومثلما نجد أن عملية التدريس تقوم على مبدأ التعليم في وضعها الحالي، أكثر بكثير من مبدأ التعلّم، وهو المرجو، فإن عملية التقويم تُعلي من شأن الامتحانات التحصيلية أكثر مما يجب. إذ لا شك بأن الامتحان، بأشكاله المختلفة، يُستخدم عالميا أداة لتقويم أداء الطالب، لكنه لا يجب أن يكون الأداة الوحيدة أو المهيمنة؛ لأن أداء الطالب يُقاس اليوم بعدة طُرُق لا بطريقة واحدة؛ فكلما تعددت مُكوّنات التقويم اقترب التقويم من أداء المطلوب منه، واقتربنا من الممارسات العالمية الفضلى.

وقد آن الأوان أن نُدخل في نظام التقويم عندنا المكونات العديدة المتّبعة عالميا، ومن بينها الواجبات والمهام والمشاريع، والتقارير والبحوث والمبادرات (الفردية والجماعية) وغيرها من عناصر التقويم العصرية المبتكرة، حتى تكون تلك العناصر منسجمة مع استراتيجيات التدريس، وعلى رأسها مبدأ التعلّم، ومعززة لها. والإشكال هنا يكمن في أن معظم الامتحانات كما أسلفنا هي امتحانات ذاكرة وامتحانات

تحصيلية، وهناك أشكال أخرى من الامتحان أوسع وأشمل، وأدق، تقيس مهارات تعليمية تعلمية أخرى، لكن نظامنا التعليمي يُهملها أو يُهمّشها، والأصل أن نستخدم كل الأشكال المختلفة للامتحانات حتى يكون التقويم المبني على الامتحانات أشمل وأعم وأدق. لكن الملحّ في المرحلة المقبلة هو اعتماد مبدأ تعددية مكونات التقويم حيث تُعزز المهارات المتعددة التي يحتاجها الطلبة في أثناء دراستهم وما بعدها.

تاسعًا: التقويم التكويني أو البنائي قبل النهائي أو بموازاته، مع إعطائه أهمية أكبر

إن مكونات التقويم أو عناصره مهمة، وكذلك الحال في أساليب التقويم. فالشائع والمسيطر في نظامنا التعليمي هو التقويم النهائي الذي يضع علامة لكل اختبار قصير، أو تدريب أو امتحان فصلي أو نهائي، ويقوم أداء الطالب بناءً عليها. وهذا الأسلوب يقوم على مبدأ تقويم التعلّم بإصدار حكم نهائي عليه على شكل علامة ثابتة تُرصد ولا عودة عنها. والمبدأ المعتمَد هنا هو مبدأ تقويم التعليم أو التعلّم؛ وهذا مكوّن واحد فقط من مكوّنات التقويم. والأصل أن نعتمد أيضا مبدأ التقويم التكويني أو البنائي الذي يستخدم التقويم وسيلة للتعلم أولا (أي التقويم بغرض التعليم أو التعلّم)، والتي تُعدّ علامته مؤشرا للطالب على مستوى أدائه ويمكن أن تتغير إذا بذل الطالب جهدا أكبر وعالج نقاط الضعف أو القصور، فحصل في نهاية المطاف على علامة نهائية هي حصيلة عدة عمليات تقويم مؤقتة للوصول إلى مستوى تعلم يمكن تقويمه على نحو نهائي. والمطلوب إذن، هو إدخال مفهوم التقويم التكويني أو البنائي، الأشبه بالمغيّب في نظامنا التعليمي، وتدريب المدرسين عليه؛ ليؤدي دَوْره المهم جنبا إلى جنب مع التقويم النهائي، كي تكون عملية التقويم أكثر شمولية وعصرية.

عاشرًا: استراتيجيات التعلّم الحديثة قبل التقليدية وربما بموازاتها في المراحل الأولى

يمثّل هذا الجانب، استخدام استراتيجيات وبرمجيات تعلم حديثة، سواء في الجزء الوجاهي من التعلّم أم الجزء الإلكتروني، وبالذات فيما يخص التعلّم المتزامن التفاعلي (الوجاهي منه والإلكتروني) والتعلّم الإلكتروني غير المتزامن عن بُعد. واستراتيجيات التعلّم الحديثة وبرمجياته كثيرة، نذكر منها -على سبيل المثال لا الحصر- التعلّم المعكوس، والتعلّم المبني على حل المشكلات، والتعلّم المبني على المشاريع، والمهام والتعلّم الـمُتّصل وغيرها. يضاف إلى ذلك أن استخدام تقنيات التعلّم المختلفة في الجزء الإلكتروني من

عملية التعلّم، من مثل المنصات الافتراضية وبرمجياتها، يتيح العديد من استراتيجيات التعلّم الفردية والجماعية المباشرة وغير المباشرة، التي لم يُمَط اللثام عنها بعد؛ بسبب هامشية التعلّم الإلكتروني وعدم توظيفه على النحو المرجو.

خطة تنفيذية

هنالك أمور أخرى يمكن التطرق إليها بالطبع بهدف الوصول بنظامنا التعليمي إلى المستوى المنشود، ومن أهمها، إعادة النظر في الفصل الحاد بين المسارات العلمية والأدبية، وغيرها في تلك المرحلة المبكرة. لكننا اكتفينا بالعشرة مبادئ المذكورة أعلاه كونها أساسية وتحدث أثرا ملحوظا إذا تَمّت معالجتها بدقة واحتراف. والمهم هنا هو ترجمة هذه المبادئ إلى خطة عمل تنفيذية، ولتكن خطة خمسية، تقوم على إعدادها لجنة من ذوي التخصّص والخبرة، تُحدد فيها الغايات والأهداف، والنتاجات المتوقعة بوضوح، وتُبلور محاور العمل ومؤشرات الأداء، وفق جدول زمني ومراحل تنفيذ ومتابعة، بعد أن يتم تبنّيها من مجلس التربية، ثم تعمل كل الجهات المعنية معا وبانسجام وتكامل على تطبيقها بدأب ومثابرة. ولا بدّ من أن تكون الخطة، حتى يُكتب لها النجاح، سهلة وسلِسة، غير معقدة أو مُتخَمة بالتفاصيل والحشو الزائد، ومرِنة حيث تراعي الفوارق والخصوصيات.

الخلاصة

وبعد، فالتغيير ممكن، ولا يتطلب الكثير من التأمل في المستقبل والمبالغة في التنبؤ بمعالمه، فملامح العقدين المقبلين واضحة تمام الوضوح، ولا تنطوي على قفزات جوهرية؛ لأن رتم الحياة على أرض الواقع يتطور بزخم أقل بكثير من المتخيل ومن المستجدات، وبالذات في السياق التعليمي. ومن هنا، فمن يفكر في خطة تطوير عليه أن يتحلى بدرجة عالية من الواقعية، ولا يحتاج لأن يذهب بتفكيره لأكثر من عقدين قادمين أو ثلاثة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لدينا الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لإحداث النقلة المرجوّة على المستوى القريب، إذا ما أخذنا الأمور على محمل الجد، وانتقلنا من الوصف والتشخيص والتنظير، والخطاب، إلى التخطيط والتطبيق بإدارة كفؤة، بعد الاتفاق على الوجهة المحدّدة، ورسم معالم خريطة الطريق، والاهتداء بهديها. ومن المهم أن نبدأ "من الآخر"، كما يقال: نُحدد النتاجات، أو الكفايات، أو مواصفات المخرجات المتوقعة في نهايات المراحل الدراسية أولًا، ثم في طُرق تنفيذها ومراحلها؛ حتى نعرف منذ البداية ماذا نفعل مع طلبتنا ومعلمينا ومناهجنا لنصل إلى النتيجة المطلوبة. فالتعليم الملائم للعصرالمتناغم مع احتياجاته، هو أحد أهم أعمدة المجتمع.

التعليم وتكنولوجيا المستقبل

الأستاذ الدكتور وليد سلامة

أستاذ هندسة الكمبيوتر

جامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا

تمهيد

لقد تغير المشهد التعليمي بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مع زيادة الاتصال والتكنولوجيا التي تعزز التفكير والابتكار خارج الصندوق. وتطورت الفصول الدراسية على المستويات جميعها؛ لتلبية هذا "الوضع الطبيعي الجديد" عن طريق الدروس الافتراضية والتكنولوجيا الذكية في المدارس، والكليات، والجامعات، والوصول عبر الإنترنت للطلبة وأولياء الأمور. وأظهرت دراسة حديثة أجرتها مؤسسة غالوب أن أكثر من 81٪ من المعلمين يتفقون على أنهم يرون قيمة كبيرة في استخدام أدوات التعلّم الرقمية في الفصل الدراسي. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد 57٪ أن أدوات التعلّم الرقمية أكثر فاعلية في التعليم. وتعتقد غالبية كبيرة أنها أكثر فاعلية في إشراك الطلبة في المدرسة والتعلّم. وما يقرب من 90٪ من الطلبة الذين نشأوا جنبًا إلى جنب مع التكنولوجيا يستخدمون الأدوات الرقمية في المدارس، والجامعات على الأقل بضعة أيام في الأسبوع.

ومما لا يدعو إلى الشك، أن التكنولوجيا غيرت، وبسرعة كل جانب من جوانب مجتمعاتنا، بما في ذلك صناعة التعليم. واليوم، يكبر الطلبة مع الأجهزة المتصلة بالإنترنت في المنزل وفي الفصل الدراسي، ما يغير طريقة تعلمهم. وهذا بدوره سوف يجعل تكنولوجيا التعليم في المستقبل تسعى إلى العمل على التحويل، والانتقال إلى مرحلة فكرية وذهنية وإجرائية جديدة في التعلّم، وذلك بإعطاء الفرصة للمعلمين والطلبة مجموعة متنوعة من الأدوات الجديدة للعمل معها.

تنبع واحدة من أكبر العوائق أمام التبني العالمي لتقنية التعليم، من نقص الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة والأجهزة من مثل: (أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو الأجهزة اللوحية) التي تواجهها العديد من المجتمعات المحرومة، مع الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا داخل الفصل الدراسي وخارجه. ويُعد هذا بمنزلة عقَبة يجب معالجتها من القطاعات جميعها، بما في ذلك الحكومات والقطاعات المهتمة، والقطاع الخاص في الأردن. ومع ذلك، خطت تكنولوجيا التعليم أهم خطواتها في عصر التباعد الاجتماعي، والتعلّم من المنزل. وفي هذا الإطار، يمكننا أن نتوقع مشاهدة فرص كبيرة في مجالات كثيرة في حياتنا جنبًا إلى جنب، مع مجموعة من التحديات التي يجب معالجتها.

لقد أجريت العديد من الدراسات الاستقصائية حول التعليم وتكنولوجيا المستقبل،

وأعرب حوالي ثلاثة أرباع المعلمين أن المحتوى الرقمي سيحل محل الكتب المدرسية في غضون السنوات الخمس المقبلة. هذا مجرد مثال واحد على الطرق العديدة التي أحدثت بها التكنولوجيا ثورة في التعليم. إذ لم يعد السؤال حاليا قائما على دور التكنولوجيا الهائل في تحديد مستقبل التعليم، ولكن كيف؟ وكيف يمكن للمعلمين إعداد أنفسهم للتنقل في المشهد المتغير باستمرار؟ إليك نظرة فاحصة على مستقبل تكنولوجيا التعليم، وسبب أهميتها للمعلمين، ومساعدة الطموحين منهم على اكتساب المعرفة والمهارات، والخبرة اللازمة للنجاح. حيث تشير التكنولوجيا في التعليم إلى إدماج التكنولوجيا وإدراجها، وممارسات التعليم لتقديم التعلّم وتسهيله وتعزيزه. وكما هو ظاهر للعيان، فإن الفصول الدراسية اليوم مختلفة تمامًا عن الفصول الدراسية التي كانت تتألف من 50 أو 25 أو حتى 10 سنوات. وعليه، ستبدو الفصول الدراسية في الغد مختلفة بالقدر نفسه؛ بسبب تكامل أدوات تكنولوجيا التعليم المتقدمة، التي تتيح خبرات تعلم أكثر تفاعلا، وفعالية وشمولية وشخصية لجميع الطلبة ، كما أظهرت الظروف المتغيرة وسط جائحة كورونا.

بينما تُعَدّ تكنولوجيا التعليم مجالًا متطورًا، إلا أن آثاره المحتملة واسعة وبعيدة المدى. بالإضافة إلى تحويل تجربة الطالب (والمعلم)، وتغييرها، حيث يمكن أن تلعب التكنولوجيا في التعليم أيضًا دورًا مهمّا في ضمان اكتساب الطلبة المعرفة والمهارات التي يحتاجونها للنجاح في العصر الرقمي.

ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا لها دور حيويّ تقوم به في تحويل قطاع التعليم، والارتقاء به إلى مستوى يتم فيه الاعتماد على تقنيات سريعة مثل: مؤتمرات الفيديو المستخدَمة في المؤسسات التعليمية؛ لإجراء دروس عبر الإنترنت، والتدريب عبر الإنترنت، وإجراء محاضرات عبر الإنترنت. وسيتم أيضا استخدام أدوات مثل: خوادم مؤتمرات الفيديو webex و R-HUB HD على نطاق واسع من المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم للغرض نفسه.

ومن المهم الاعتراف بأن التكنولوجيا قد غيرت مشهد التعليم تمامًا، حيث تكتسب في التعليم أهمية، ويتم نقل التدريس بطريقة أكثر تفاعلية وإنتاجية وعلمية. لقد شجعت الكثير من المؤسسات التعليمية على المزيد من استخدام أجهزة التعلّم المحمولة في شكل أجهزة لوحية، وأجهزة كمبيوتر محمولة، ومع ذلك، تُعَدّ إدارة الأجهزة وتأمينها عاملًا حاسمًا في هذا السياق، وتساعد التقنيات المتقدمة، مثل إدارة الأجهزة المحمولة

للتعليم، على إدارة أجهزة الطلبة وتأمينها بسهولة عن طريق بوابة موحَّدة، ويمكن للمؤسسات التعليمية إدارة ما يمكن للطلبة من الوصول إليه، وما لا يمكنهم الوصول إليه. إذ أتاح حل MDM للمؤسسات التعليمية اعتماد التكنولوجيا وبسهولة كبيرة.

والشيء الوحيد الذي له أهمية كبيرة في مستقبل التعليم، هو أن المعلمين والطلبة يجب أن يتبنوا ويفهموا كيفية استخدام التقنيات التعليمية. وأعتقد أن مستقبل التعليم ونجاحه لن يعتمدا بالكامل على التكنولوجيا، ولكن على كيفية استخدام المعلمين التكنولوجيا لصالحهم في الفصل الدراسي.

مناقشة مستقبل التعليم والتكنولوجيا

إن التطورات الحديثة في تكنولوجيا التعليم لا تقل عن كونها مذهلة فحسب، بل تعمل هذه التطورات التي ظهرت في هذا المجال على تمكين المعلمين من إنشاء تجارب تعليمية رائعة للعقول الشابة اليوم. ويلوح مجال التعليم في أفق الاضطراب الإيجابي، إذ تساعد التقنيات الجديدة بجعل تعلم الطلبة أسهل وأسرع. ولقد أظهر استطلاع صدر مؤخرا لقياس اتجاهات التعليم والتكنولوجيا الناشئة أن 75% من المعلمين يعتقدون أن المحتوى الرقمي سيحل محل الكتب المدرسية بحلول عام 2026، وهناك المزيد من التقنيات الرائعة في الطريق. ويُعَدّ اختيار الابتكارات التي سيتم إدخالها إلى الفصل الدراسي تحديًا آخرَ للمعلمين. والواقع الافتراضي (VR) هو إحدى التقنيات غير العادية التي ينشرها المعلمون في الفصل الدراسي. Mobile EdTech وهو مورد آخر نشأ أيضا في هذا المجال. ويقوم المعلمون بتجربة أسلوب التلعيب - وهو مصدر تعليمي يحوّل التعلّم إلى لعبة فيديو، حيث تغري هذه الأداة المتعلمين بتحديهم لإكمال العمل للوصول إلى مستوى جديد. وحتى الآن، نجح هذا الإطار في إشراك المتعلمين الصغار والمبتدئين.

وفي مناطق أخرى من العالم، أنشأ المطورون برامج تعليمية تقدم مواد للقراءة؛ بناءً على مستوى فهم الطلبة. بالإضافة إلى ذلك ، يتمتع طلبة اليوم بقدرة الوصول إلى العديد من برامج التعلّم عبر الإنترنت بدوام جزئي، ولا تتوافر هذه الموارد للمتعلمين من رياض الأطفال، وحتى الصف الثاني عشر فحسب، بل تمتد عبر المستويات الجامعية أيضًا.

وفي الواقع، فإن هناك اتجاها متزايدا هذه الأيام نحو الوصول عبر الإنترنت

إلى المحتوى التعليمي، ومصادر التعلّم في الوقت الحالي، وأكثر من أي وقت مضى. وهناك ثروة من فرص التعلّم المتاحة عبر الإنترنت. ولا شك أن جزءا من جاذبية الفصول الدراسية عبر الإنترنت هو مريح، إذ يتمكن الطلبة من أخذ الدروس في المنزل على مدار 24 ساعة في اليوم، بما يعادل سبعة أيام في الأسبوع، وبفضل كتالوج سريع التطور للمحتوى المتاح، يمكن للطلبة التعرف على أي موضوع يثير اهتمامهم على وجه التقريب.

وفي عام 2017، كان التعلّم عبر الإنترنت قوّة معطّلة في التعليم، أما الآن، فيدرك قادة التعليم أن متطلبات التعلّم تمرّ بعملية تحوّل وانتقال. ونتيجة لذلك، يقوم مطوّرو المحتوى التعليمي بتحويل تركيزهم نحو احتياجات التعلّم في المستقبل.

ماذا ينتظر الجيل القادم من المتعلمين في مجال التعليم؟

يمكن للطلبة في فصول الغد أن يتطلعوا إلى العمل باستخدام موارد مثيرة، مثل الأدوات الآلية التي يستخدمها المعلمون لتعليم البرمجة. في الوقت الذي سئم المعلمون فيه من أطر الاختبار التقليدية الموحّدة. أما الآن، فيظهر الاختبار الرقمي كونه موردًا تمكينيا يسمح للمعلمين بتتبع أداء الطلبة، وقياس تحسين التعلّم بمرور الوقت. علاوة على ذلك، يمكن للمؤسسات الاستفادة من الذكاء الاصطناعي (AI) لتطوير حلول تعليمية مخصصة للطلبة؛ بناءً على نتائج الاختبار.

ويُعَدّ التدريس التعريفي الجماعي مفهومًا جديدًا آخرَ ظهر في التعليم. هذه الممارسة الوليدة، التي تسمّى الدروس الخصوصية الدقيقة، لا تزال في مهدها، وسيكون لليقظة والمساعدة السلوكية أمرٌ بالغُ الأهمية لضمان نجاح الطلبة. وتُعَدّ الابتكارات التكنولوجية أيضًا عواملَ مساعدة للمعلمين على تحسين نتائج التعلّم للطلبة الذين يعانون من اضطرابات طيف التوحّد (ASD). وهناك طلب كبير على التكنولوجيا لتحسين نتائج التعلّم، وضمان حصول الجميع على تعليم جيد.

تزايُد الحاجة إلى اليقظة والعافية في التعليم

لا شك أن هناك حاجة كبيرة لممارسات اليقظة والعافية في الفصول الدراسية، وفيها يحتاج الكل إلى التوازن في الموارد لمساعدتهم على النجاح، وسنرى المزيد من الموارد والتعليم المخصّصين لمساعدة الأطفال والناس على رعاية أنفسهم. ومن المعلوم بالضرورة أن نعلَم أن استخدام التكنولوجيا تساعد على الموازنة بين الإبداع والتفكير؛

من أجل تحسين صحة المعلمين والطلبة العامة، وتركيزهم وإنتاجيتهم. وسيوفر هذا للطلبة الدعم الاجتماعي والعاطفي والعقلي المطلوب. إن التعليم القائم على التأمل وتقنيات التركيز سيضيف قيمة هائلة للأجيال الجديدة.

ويُعَدّ بناء علاقات صحية مع الطلبة جزءًا مهمّا من دَوْر المعلمين، حيث يتحمل المعلمون مسؤولية توفير التوجيه، وضمان حصول الطلبة على مكان آمن للتعلم. وفي عالم اليوم المتطور، يدرك المزيد من المعلمين الحاجة إلى فهم أن الطلبة قد يواجهون مشكلات شخصية، يمكن أن تتداخل مع التعلّم بالإضافة إلى رفاهيتهم العامة. وعليه، فإن تعليم الصحة النفسية في المدارس يمكن أن يكون ذا قيمة كبيرة. ونتيجة لذلك، هناك حركة متنامية لممارسة اليقظة الذهنية في الفصل الدراسي، والنظر في التأثيرات الخارجية التي قد تؤثر على سلوك الطلبة.

يمارس العديد من المعلمين اليقظة بتوفير اهتمام هادف وبتعاطف صادق، ويجب أن تبدأ القدرة على ممارسة اليقظة الذهنية مع الطلبة بالرعاية الذاتية في العناية بأنفسهم، حيث يكون المعلمون مجهّزين بشكل أفضل لتزويد طلبة اليوم بالاهتمام الذي يحتاجون إليه.

إن فكرة تطبيق التكنولوجيا في الفصل ليست جديدة. ومع ذلك، فقد انطلقت التكنولوجيا في الفصول الدراسية في السنوات الأخيرة نسبيًا، وأتيح ذلك عندما حصل النضوج المطلوب في هذا المجال، وهنالك العديد من الشركات الناشئة تقدم موارد جديدة ومثيرة للمتعلمين، في حين أن اتجاه استخدام التكنولوجيا في التعليم بالمستقبل، لم ينضج تماما بعد، كما يتوقع المحللون أن هذا المجال الواعد ما زال في بداياته المبكّرة للغاية.

لا شك أن التعليم سيظل ذا قيمة وضرورية، وسيحتاج الطلبة والأفراد إلى الاستمرار في التكيف مع التكنولوجيا، والاستمرار في الرغبة في التعلّم، وفي الاستمرار في تطوير أنفسهم بأنفسهم.

تقنية التعليم المستقبلي فصلًا دراسيًا أو بالكامل

كيف سيبدو الفصل الدراسي في المستقبل؟ فيما يأتي بعض التغييرات التي أصبحت شائعة وملحوظه وممارسة بالفعل في الفصل الدراسي:

- نشر الدرجات والواجبات عبر الإنترنت.

- اكتمال مشاريع المجموعة بالبرامج التعاونية.
- الانتهاء من الواجبات عبر الإنترنت، وتحميلها بوساطة بوابات الفصل الدراسي.
- استخدام الطلبة التخزين السحابي، بدلًا من محركات الأقراص المحمولة أو الورق لتخزين عملهم.
- تواصل المعلمين وأولياء الأمور، والطلبة والمسؤولين عبر منصات التواصل الاجتماعي المصمَّمة خصيصًا للتعليم.

والسؤال المطروح الآن هو: كيف سيبدو متوسط الفصل الدراسي في السنوات الخمس، إلى السبع المقبلة؟ فيما يأتي 4 تنبؤات قوية حول حُجرة/ قاعة الدراسة/ التدريس في المستقبل.

1 - **سيتغير تخطيط الفصل الدراسي بشكل كبير؛** إذ لا بد من نسيان أمر صفوف الكراسي، والمكاتب الأنيقة التي يركز الطلبة فيها باهتمام على المعلم الذي يلقي محاضرة، ويوضح المفاهيم على اللوح. لقد بدأ هذا الأمر اليوم بالتراجع الفعلي، وستكون هناك في المستقبل ترتيبات جلوس مَرِنة، ومناسبة للمَهمّة التي يعمل عليها الطلبة، وسيكون هناك أيضًا المزيد من التركيز على راحة الطلبة. وفيما يأتي بعض الأمور التي ستصبح أكثر شيوعًا في الفصل الدراسي في المستقبل:

- مكاتب وقوف للطلبة الذين يجدون صعوبة في الحفاظ على التركيزفي أثناء الجلوس.
- سكن للطلبة الذين يحتاجون إلى مزيد من الحركة.
- محطات عمل خاصة متاحَة للمهام الفردية، ومساحات عمل تعاونية متاحَة لمشاريع المجموعة.
- أجهزة عرض تفاعلية وغيرها من التقنيات، تحل محل اللوحات البيضاء التفاعلية.
- المزيد من استقلالية الطلبة حول كيفية الجلوس ومكانه.
- جدران متحركة المساحات قابلة للتكيّف.

2 - **مدى ملاءمة المهام المرِنة أنماطَ التعلّم المتعددة.**

اليوم، وفي غالبية الفصول الدراسية، يكمل الطلبة جميعًا المهام نفسها. وعلى سبيل المثال، إذا كانت المهمة هي استخدام MS word لكتابة ورقة بحثية حول الأدوات التي تم تطويرها في العصر البرونزي، وهي المَهَمّة التي يجب على كل

طالب إكمالها، وهي مَهَمّة تناسب المهام كلها والطلبة جميعهم، لكن لا تأخذ بأهمية أساليب التعلّم، وسيكون المعلم مهتمّا بإثبات الكفاية أكثر من أن يتلقى 25 إجابة مَهَمّة تم إكمالها جميعًا باستخدام الأساليب نفسها. لذلك، بدلا من تمرير مَهَمّة لكتابة ورقة بحثية، سيحدد المعلم للطلبة المهارات أو الفهم الذي يجب عليهم إظهاره لإكمال المَهَمّة بنجاح، وسيتم منح طالب بعد ذلك الحكم الذاتي؛ ليقرر كيف سيفعلون ذلك. وقد يشمل ذلك تسجيل مقطع فيديو، أو إنشاء جدول زمني مفصّل، أو تقديم عرض، أو تجميع ورقة بحث تقليدية.

3 - MOOCs وخيارات التعلّم الأخرى عبر الإنترنت ستؤثر على التعليم الثانوي.

عليك أن تبقى في المدرسة. يجب أن تحصل على درجات جيدة. لقد حصلت على شهادتك. وإذا لم تفعل هذه الأشياء، فلن تتمكن من الالتحاق بالجامعة. وإذا لم تلتحق بالجامعة، فلن تتمكن من الحصول على الدرجة العلمية التي تقودك إلى المهنة التي تحبها. كل هذا يبدو وكأنه بيان منطقي للغاية، ومن المحتمل أن معظم الناس الذين يقرأون هذا قد تربوا على هذه الأشياء بالذات من آبائهم ومعلميهم. هناك مشكلة واحدة فقط: الشهادة! وهي بكل بساطة ليست ضرورية أو قيّمة كما كانت من قبل، وكذلك الدرجة الجامعية.

وفي المستقبل، سيكون الطلبة أقل ميلًا لقضاء 3 سنوات في المدرسة الثانوية لتعلّم الأساسيات، بالإضافة إلى 4 أو 5 سنوات في الجامعة، خاصةً عندما يغطي العامان الأوليان الأساسيات مرة أخرى. وفي اليوم، يمكن لطفل يبلغ من العمر ثلاثة عشر عامًا ولديه عنوان بريد إلكتروني الوصول إلى الإنترنت والتسجيل في Khan Academy وإكمال الدَّوْرات الدراسية، في مجموعة متنوعة من التخصصات الأكاديمية مجانًا، بل ويمكنه التسجيل للحصول على فصول مجانية، تم تصميمها وتدريسها من أساتذة في جامعات مرموقة تم إنشاؤها وتوزيعها باستخدام MOOC، في وقت يساوي الوقت الذي يستغرقه لإنهاء المدرسة الثانوية. ويمكن للطالب المتحمس والنشيط بشكل خاص أن يتقن تقنيات متعددة: كتعلم التاريخ، والأعمال التجارية، والرياضيات، والعلوم، والاقتصاد، والبرمجة تؤهله ليكون خرّيجا جامعيا، أو حصوله على شهادات معترَف بها في الصناعة.

وهل هذا يعني أن المدرسة الثانوية، والكلية، والجامعة أصبحت غير ذات صلة؟

الإجابة بالطبع لا. سيكون هناك دائمًا طلبة يتم تلبية أهدافهم واحتياجاتهم التعليمية بشكل أفضل؛ باعتماد نموذج تعليمي أكثر تقليدا. وستكون مِهَنٌ معينة تتطلب عملية تعليمية أكثر تنظيمًا كما هي في المجالات الطبية.

ما أعنيه هنا، هو أن المدارس يجب أن تصبح أكثر مرونة، وأن تتعلم كيف تستوعب احتياجات كل طالب وأهدافه، ولتحقيق ذلك، يمكن منح الطلبة المزيد من الخيارات عندما يتعلق الأمر بالمسار التعليمي الذي يختارونه، وإنشاء برامج تعليمية تعاونية مع مؤسسات خارجية، وتنفيذ جداول زمنية مرِنة، والسماح بخيار التعلّم عن بُعد. قد تفكر العديد من المدارس في تقديم بيئات تعليمية بديلة، ليس فقط للطلبة الذين يعانون من مشكلات سلوكية وقضايا أخرى، بل للطلبة الذين لديهم اهتمامات ومجالات تركيز محدّدة.

الذكاء الاصطناعي والتأثير على التعليم؟

لا شك أن الذكاء الاصطناعي لم يعُدْ حكرا على شريحة مجتمعية معينة، بل أصبح في متناول الجميع. وقد تسلل فعليا للعديد من مجالات حياتنا اليومية. ولم تسلم المدرسة والتعليم بشكل عام من هذا الغزو التكنولوجي السريع الذي بدأ في خلق طفرة نوعية مهمّة في سلوكات المتدخلين في العملية التعليمية التعلّمية كافة، وفي طريقة تعاملهم مع التكنولوجيات الحديثة، لدرجة ازداد معها التخوّف من حلول الذكاء الاصطناعي محل المعلم والبرامج الرقمية محل المقررات الحالية. ماذا يُقصد إذن بالذكاء الاصطناعي، وكيف أصبح يؤثر على التعليم؟.

ولعل أهم تعريف للذكاء الاصطناعي من وجهة نظرنا هو قدرة نظام معيّن على تحليل بيانات خارجية، واستنباط قواعد معرفية جديدة منها، وتكييف هذه القواعد واستخدامها لتحقيق أهداف ومهامّ جديدة، ويفترض هذا أن مَلَكة الذكاء يمكن وصفها بدقة لدرجة تمكّن الآلة من محاكاتها، وهذا ما أثار جدلاً تاريخيا حول طبيعة العقل البشري وحدود المناهج العلمية، وهى قضايا تناولتها نقاشات علمية وفلسفية منذ زمن. ويمكن تعريف الذكاء الاصطناعي إذن كونه سلوكا وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية، وتجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها. ومن أهم هذه الخصائص القدرة على التعلّم والاستنتاج، وردود الفعل على أوضاع لم تبرمَج في الآلة، ومع ذلك يبقى هذا المصطلح جدليا؛ ذلك لعدم توافر تعريف محدّد للذكاء.

وقبل البدء في توضيح مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على مجال التعليم، لا بد من التمييز بين مصطلحين أساسيين وهما:

الأتمتة؛ وهي نظام يعتمد على القواعد التي تحدّدها البرمجة، فالآلة هنا تتبع المتسلسلات المنطقية المحدّدة سلفا، وهو ما يعني كون الرمز A يفضي منطقيا إلى الرمز B وهكذا. أما الذكاء الاصطناعي، فهو بمنزلة تعليم الآلة لتستنتج بنفسها، وتدرك ما يجب أن تفعله، وما لا يجب أن تفعله. فالتشفير أو الترميز هنا لا يكون صريحًا بشكل يسمح للآلة بقدر معين من المناورة.

ووفقا لتوماس أرنيت Thomas Arnett، من معهد كريستنسن (Christensen Institute) فالذكاء الاصطناعي لا يشكل تهديدا بقدر ما سيساعد على تبسيط مهام التدريس الأساسية، ومساعدة مديري المؤسسات التعليمية على التصدي للتحديات الرئيسة التي تواجه المدرسة كالرفع من كفاية المعلمين، وتوقع متطلبات المتعلمين المختلفة. وجاء في تقريره أن التقدم التكنولوجي سيشكل قفزة مهمّة في المجال التعليمي حيث سيمكّن من الارتقاء بجودة التعليم في المستقبل القريب.

إن الذكاء الاصطناعي يستطيع أن يساعد على توجيه الأسئلة استنادًا إلى نقاط ضعف الطفل مثلا، كما سيمكن من دراسة سلوك المتعلمين والعمل على مساعدتهم... وبصيغة أخرى التطبيق الأمثل لمبادئ البيداغوجية الفارقية واحترام الذكاءات المتعددة للمتعلم.

من جهة أخرى، فقد أظهرت بعض الدراسات أن الطلبة يميلون إلى اللجوء إلى الأجهزة الذكية أكثر من المدرّس لطرح الأسئلة، وهذا يرجع إلى حقيقة أنهم يخافون من إزعاج المعلم، كما أنهم يتجنبون احتمال تقويمهم سلبا عند طلب التفسيرات بشكل متكرر، حيث إن الآلة مجردة من العاطفة، أو الحكم المسبق على الأشخاص.

الذكاء الاصطناعي وإعادة تحديد دَوْر المعلم

لا يخفى علينا أن التكنولوجيا تتدخل بشكل أفضل من البشر في سياقات معينة، وستتطور لا محالة لتصبح أكثر حضورا في حياتنا، وفي المجالات جميعها بما في ذلك مجال التعليم، وهنا يمكن أن نتساءل: هل سيحل الذكاء الاصطناعي محل المعلم؟

من الصعب الإجابة القطعية على هذا التساؤل في الوقت الراهن، لكن أغلب الباحثين يرون أن دور المعلم سيكون دائمًا موجودًا، لكنه سيختلف من حيث قيمته

العملية والتربوية، ليصبح أكثر شمولية حيث سيهتم أكثر بالبعد الاجتماعي الذي لن تتمكن الآلة من تعويضه. فأصل المثابرة والتحفيز في المدرسة عند العديد من المتعلمين يبقى هو التفاعل الإنساني والاتصال البشري. لذا، فإننا نعتقد أن الذكاء الاصطناعي سيوفر أدوات تمكّن المعلمين من أداء رسالتهم بفاعليّة أكبر وجهد أقل؛ لأنّه سيؤمن جميع المعلومات التي سيحتاجها المعلم لتقويم أدائه وأداء طلبته، وتحسينهما بسرعة وفعالية.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم الحالي والمستقبلي

توفر الطبيعة الرقمية والديناميكية للذكاء الاصطناعي مجالا مختلفا لا يمكن العثور عليه في البيئة التقليدية النمطية للمدرسة في وقتنا الحالي. فتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم ستمكّن من اكتشاف حدود تعلّم جديدة، والتسرّع في إنشاء تقنيات مبتكرة. ومن بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم نجد:

أ - المحتوى الذكي

تهتم مجموعة من الشركات والمنصات الرقمية حاليا بإنشاء "محتوى ذكي"، وذلك عن طريق تحويل الكتب التعليمية التقليدية إلى كتب ذكية وثيقة الصلة بالغاية التعليمية. وفي هذا السياق، ابتكرت شركة Content Technologies Inc. – وهي شركة تطوير ذكاء اصطناعي متخصصة في أتمتة العمليات التجارية وتصميم التعليم الذكي، مجموعة من خدمات المحتوى الذكي للتعليم.

Cram101 على سبيل المثال، يستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في نشر محتوى الكتب المدرسية عبر دليل الدراسة الذكي الذي يتضمن ملخصات الفصول، واختبارات الممارسة الصحيحة والاختيارات المتعددة. كما يمكن Just The Facts 101 من إبراز ملخصات نصية محدّدة لكل فصل، يتم أرشفتها بعد ذلك إلى مجموعة رقمية وإتاحتها على موقع أمازون. وتقوم شركات أخرى أيضا بإنشاء منصات محتوى ذكية متكاملة، مع دمج المحتوى بتمارين الممارسة والتقويم مثل برنامج Netex Learning الذي يتيح للمعلمين تصميم مناهج رقمية ودمجها مع وسائط الصوت والصورة، بالإضافة إلى إمكانية التقويم الذاتي.

ب - أنظمة التعليم الذكية

أنظمة التعليم الذكية (intelligent tutoring systems) المعروفة اختصارا ب ITS هي أنظمة كمبيوتر مصمَّمة لدعم عملية التعلّم والتدريس في مجال المعرفة وتحسينها،

وهي تقوم بتوفير دروس فورية دون الحاجة إلى تدخل من مدرس بشري، وتهدف ITS إلى تيسير التعلّم بطريقة مجدية وفعالة باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات الحوسبة والذكاء الاصطناعي.

وحسب تعريف الخبراء، فإن التعليم الذكي هو نظام يضم برامج تعليمية تحتوي على عنصر الذكاء الاصطناعي، حيث يقوم النظام بتتبع أعمال الطلبة وإرشادهم كلما تطلب الأمر، وذلك بجمع معلومات عن أداء كل طالب على حِدة، كما يمكن أن يبرز نقاط القوة والضعف لدى كل متعلم، وتقديم الدعم اللازم له في الوقت المناسب.

ت - تقنية الواقع الافتراضي(VR) والواقع المعزز (AR)

تقنية الواقع الافتراضي هي محاكاة تفاعلية تتيح للمستخدم فرصة خوض تجارب مختلفة، كالمشاركة في مباراة لكرة القدم، أو زيارة أماكن معينة وهو جالس في منزله. ويمكن للمستخدم إذن أن يكون جزءا من هذه التجربة، كما يمكنه التنقل داخلها، والتفاعل أيضا عن طريق أجهزة خاصة تساعده في الاندماج بشكل كلي، وهي في الغالب نظارات للواقع الافتراضي، أو وحدات تحكّم مع استشعار للحركة.

تساعد هذه التقنية المتعلم على تنمية قدراته بالقيام بجولات افتراضية في أماكن تاريخية، مثل: سور الصين العظيم، أو تصوّر بعض البيانات العلمية المعقدة وفهمها وإدراكها التي لا تتيح دراستها بالأبعاد الثنائية الفهم المطلوب كمعاينة نظام المجموعة الشمسية عن قرب مثلا .

أما فيما يتعلق بتقنية الواقع المعزَّز (AR)، فهي تختلف مع سابقتها كونها تنقل المشاهد بعرض ثنائي أو ثلاثي الأبعاد في محيط المستخدم، حيث يتم دمج هذه المشاهد أمامه، لخلق واقع عرض مركّب.

وتتيح هذه التقنية أيضا مجموعة من الخيارات التعليمية كمحاكاة عمليات معقّدة كالعمليات الجراحية أو القيام بتشريح جسم الإنسان لطلبة الطب مثلا.

لا يمكن لأحد أن ينكر مساهمة الذكاء الاصطناعي في الارتقاء بالتعليم، وهو دَوْر مرشّح للتطور بشكل كبير في السنوات اللاحقة. يجب إذن مسايرة هذا التقدم التكنولوجي بروية وعقلانية حتى تسلَم المدرسة من سلبياته التي لا شك أنه لن يخلو منها.

المحاور الرئيسة التي تشكّل مستقبل التعلّم والتكنولوجيا

تستمر التكنولوجيا في التسارع، ما يتسبب في حدوث اضطرابات، وفرص لمتخصصي

التعلّم. هناك ثلاثة موضوعات رئيسة يجب وضعها في الأهمية تتعلق "بالتعلّم والتكنولوجيا"، وليس "تقنيات التعلّم"؛ فتعمل التكنولوجيا على تغيير طريقة عيشنا، ومعرفة أن التعلّم والعمل يسيران جنبًا إلى جنب.

التكنولوجيا تغيِّر طريقة عيشنا وعملنا ولَعِبَنا

تستمر التكنولوجيا في التقدم بوتيرة متزايدة باستمرار، ما يغير طريقة عيشنا وتفاعلنا مع العالم من حولنا، ويواجه محترفو التعلّم اليوم تحديات البقاء في صدارة هذا المنحنى، وتتبع التقنيات التي تشكل مستقبل التعلّم المنظم مع التعرف في الوقت نفسه على التقنيات التي قد تكون مجرد موضة عابرة. ويمكن أن نشعر جميعًا بالإرهاق. ولكن إذا ركزت على بعض الموضوعات الرئيسة، فيمكنك أن تكون مستعدًا جيدًا للاضطرابات والفرص التي يمكن أن يسببها التغيير التكنولوجي على النحو الآتي:

1 - لا يتعلق الأمر بـ "تقنيات التعلّم"، بل يتعلق بـ "التعلّم والتكنولوجيا"

نتحدث كثيرًا عن مصطلح "تقنيات التعلّم". وفي كل مرة نسمع فيها هذا المصطلح، وهو في الواقع تقنيات التعليم، أو التدريب التي نستخدمها في عملنا. وهذا لا يجعل التقنيات أفضل أو أسوأ. فإذا قمت بزيارة معرض صناعي، ستجد العشرات من المورّدين الذين يقدّمون تقنيات وخدمات ثمينة، تمكننا من تقديم الدعم وفرص التعلّم لمؤسساتنا. ولكن من المهم فهم الاختلافات التي تقوم بها هذه التقنيات في عملنا، والدَّوْر الذي تقوم به التكنولوجيا على نطاق أوسع في كيفية التعلّم، ونحن نتطلع إلى المستقبل.

2 - إذا كنت تريد أن تفهم كيف ستغير التكنولوجيا طريقة تعلّمنا، فافهم كيف تغير التكنولوجيا طريقة عيشنا.

تخيل هذا المشهد: أنت في الخارج لتناول العشاء مع أصدقائك، أو عائلتك. إنه أفضل حفل عشاء على الإطلاق. المأكولات والمشروبات لذيذة، والأهم من ذلك، أن المحادثة نابضة بالحياة، ومتدفقة؛ فجأة، يسأل أحدهم سؤالًا لا يعرف إجابته أحد على الطاولة، ويصمت كل من على الطاولة.

من المحتمل أن يكون معظمنا قد مرّ بمثل هذا السيناريو في حياته. واللافت للنظر هو كسر الصمت؛ بغض النظر عن ماهية السؤال، أو من هو على الطاولة، ومن المحتمل جدًا أن يتم بالطريقة نفسها. شخص ما على الطاولة يسحب هاتفه

ويقول: "سأقوم بذلك عبر جوجل". يمثل هذا السيناريو تمثيلًا كبيرًا للعالم الرقمي الذي نعيش فيه. إنه عالم نتجول فيه بقاعدة المعرفة اللامحدودة للانترنت للحصول على إجابات، وهي مناسبة بشكل مريح في جيوبنا ". وأقصد هنا الهواتف الخلوية". لقد تم إدماجها وتطويعها في ثقافتنا، وحياتنا ومهامّنا.

أعتقد أنه من المهم إعادة النظر في سيناريو العشاء، وإلقاء نظرة على شيء لم يُقَلْ أبدًا: إنه يكسر الصمت: "هذا سؤال رائع، اسمح لي بتسجيل الدخول إلى LMS للحصول على الإجابة".

أريد أن أكون واضحًا، فأنا لا أقدم ذلك تعليقا على أنظمة إدارة التعلّم، والدَّوْر المهم للغاية الذي تقوم به في عملنا. أشارك هذا المثال؛ لأن LMS تقنية تعليمية وتدريبية، والسيناريو الذي أشاركه لا يتعلق بالتعليم والتدريب، أو حتى التعلّم؛ بل الأمر يتعلق بالطريقة التي نعيش بها في حياتنا اليومية، وفي عالم رقمي بشكل متزايد.

قد تواجهنا مشكلة في القول: إن هذا السيناريو لا يتعلق بالتعلّم. فهذا مثال جيد جدّا على قوة التعلّم الذاتي. أنا أتفق وأختلف مع هذا التقويم. ومن منظور مهنتنا، كان هذا مثالًا على ذلك ، فثمّة شخص ما يتحكم في التعلّم الخاص به دون أن يكون هناك شخص آخر يوفر موردًا تعليميا أو تدريبًا رسميا. ولكن لا أحد يسحب هاتفه بشكل غريزي إلى Google للإجابة عليه، وباعتقاد واع "سأستخدم هاتفي للعثور على الإجابة؛ لأنني متعلم موجَّه ذاتيّا." فالتعلّم الذاتي هو لغتنا. إنها ليست عبارة يتردد صداها في الحياة اليومية ما لم تكن مرتبطة بسلوكات التعلّم المقصودة. وهو ما نسميه: التعلّم الموجَّه ذاتيّا، له تسمية أبسط بكثير في الحياة اليومية: حل المشكلات problem solving.

تعمل التكنولوجيا بشكل متزايد على تمكين عالم الخدمة الذاتية. لدينا الآن الموارد والأدوات التي تمكّننا من إنجاز المهام بأنفسنا، والتي احتجناها تاريخيّا للاستعانة بمصادر خارجية لأولئك الذين طوروا بالفعل المعرفة، والمهارات المطلوبة. في الماضي عندما كنا نواجه مشكلة مع السباكة في منزلنا على سبيل المثال، كان الإعداد الافتراضي هو الاتصال بالسبّاك. أما الآن، فالافتراضي هو مشاهدة يوتيوب. هذا ما يبدو عليه التعلّم الذاتي في العالم الحقيقي: يستخدم الأشخاص الموارد المتاحة لهم في عالم رقمي متزايد لحل المشكلات بأنفسهم، في الوقت الحالي (حتى المشكلة البسيطة المتمثلة في "عدم معرفة" شيء ما).

إنه لأمْر مدهش في مدى سرعة هذا النظام البيئي الرقمي للموارد، في تطبيع ظهور سلوكات الخدمة الذاتية في حياتنا اليومية. إن هذا التطبيع، والوعي المستمر بأنه يمكننا الوصول إلى المعلومات لحل المشكلات في لحظة الحاجة، هو ما يقودنا إلى الموضوع النهائي الذي نريد استكشافه.

3 - لم يعد التعلّم والعمل نشاطين منفصلين

يُعَدّ التدريب والتعليم من الأنشطة التجريبية التقليدية، على الأقل في السياق الذي طُلب منك فيه التوقف عن فعل أي شيء آخر كنت تفعله، حتى تتمكن من المشاركة في تجربة التعليم، أو التدريب. لا يزال هذا النموذج مهمّا لاحتياجات التعليم والتدريب الصعبة، لكنه لا يلبي حاجة الأشخاص الذين اعتادوا بشكل متزايد على حل مشكلات الأداء بأنفسهم، في الوقت الحالي يتم ذلك في أثناء العمل الفعلي.

تتطلب معظم خبرات التدريب مقاطعة العمل، ولكن لا ينبغي أن يكون هذا هو الحل الافتراضي لدينا بعد الآن. تُمكِّننا الأدوات الرقمية بشكل متزايد من إدخال الدعم في تدفق، وتزايد العمل الذي يقوم به الأشخاص بالفعل، ما يؤدي إلى مطابقة سلوكاتهم الطبيعية في حل المشكلات بشكل أفضل، وتكون أقل إزعاجًا لإنتاجية مكان العمل. ولهذا السبب، يستمر التعلّم عبر سير العمل في النمو بوصفه كلمة طنانة، ونظاما ناشئا في التعلّم والتطوير.

تغير التكنولوجيا إلى الأبد الطريقة التي نعيش بها في حياتنا اليومية، ويمكن أن تساعد الموضوعات التي تم وصفها هنا محترفي التعلّم، والتطوير في وضع هذه التغييرات في سياقها، وإعداد أنفسنا للمساعدة في تشكيل ما هو الآتي في مجالنا.

مستقبل التكنولوجيا في التعليم: إحصاءات وحقائق

تقدّر الأبحاثُ التي أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي أن 65٪ من الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية سيجدون أنفسهم في مهن لا وجود لها اليوم. أليست هذه الأرقام مخيفة؟ في الوقت الحاضر، تُعَدّ المهارات الشخصية أكثر قيمة من المهارات الصعبة لسبب واحد: كل شيء يتغير بسرعة كبيرة، حيث تكون قدرتك على التكيف مع الظروف المتغيرة، وتعلم الاتجاهات الجديدة باستمرار، والتفكير بشكل منهجي، وتكون استباقيّا، هذه هي المهارات التي يتم تقديرها أكثر في أيامنا الحالية في قطاعات العمل.

في الوقت نفسه، يعاني 90٪ من المؤسسات حاليّا من نقص في مهارات تكنولوجيا المعلومات، في حين يشعر 75٪ من المعلمين والطلبة بوجود فجوة في قدرتهم على تلبية احتياجات المهارات للقوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ولإعداد المواهب اللازمة للاقتصاد الرقمي، وجب علينا في المملكة الأردنية الهاشمية العمل على تكييف التعليم، ودفعه إلى الأمام بالسرعة المطلوبة التي يتزايد فيها الطلب على مهارات تكنولوجيا المعلومات وتطوّرها.

لقد أتاحت التكنولوجيا وبشكل كبير الوصول إلى التعليم، وأتاحت فرصًا هائلة للطلبة لبدء شركاتهم الناشئة الخاصة قبل أن يبلغوا 18 عامًا، وشوهد ذلك بمعرفتهم بأصول البرمجة، وإتقانها، وهذا ما ركزنا عليه عند إعداد الإطار العام للحاسوب، والإطار العام للمهارات الرقمية في التعليم العام في الأردن من رياض الأطفال لغاية الصف الثاني عشر التي تكفّل بها المركز الوطني للمناهج، إذ أسندت هذه المَهمّة لثلة من الخبراء المحليين في علوم الحاسوب، وهندسة الحاسوب، وتكنولوجيا التعليم بوضع هذا الإطار العام الذي تم الانتهاء منه مؤخرا، حيث ركزت النتاجات العامة والخاصة على تمكين الطلبة من برمجة مواقع الويب الخاصة بهم، والبدء في القيام بأعمالهم التجارية. علاوة على ذلك تعليمهم على كيفية توافر المعلومات التي يحتاجونها عبر الإنترنت، وكيفية بناء منتديات لهم عبر الإنترنت، حيث يمكِنهم بالفعل طلب المشورة من المحترفين بالتكنولوجيا، والبرمجة من الوصول إلى دراسات معينة والبدء في التعليم الذاتي.

تاريخيا، كانت الكتب نادرة، ولم يكن بإمكان عدد قليل من النخبة الوصول إلى الفرص التعليمية، وكان على الناس السفر إلى مراكز التعلّم للحصول على التعليم. أما اليوم، فتتوافر كميات هائلة من المعلومات في متناول يد المرء عبر الإنترنت. كما تم توسيع فرص التواصل والتعاون بالتكنولوجيا، ولم تعد جدران الفصول الدراسية عائقًا؛ لأن التكنولوجيا تتيح طرُقًا جديدة للتعلم، والتواصل والعمل بشكل تعاوني. فعلى سبيل المثال، يمكن للطلبة الآن التعرف على القطب الشمالي بمتابعة بعثة فريق من العلماء في المنطقة، وقراءة منشورات مدونات العلماء، وعرض الصور، وإرسال أسئلة بالبريد الإلكتروني إلى العلماء، وحتى التحدث مباشرة مع العلماء عبر مؤتمر بالفيديو. ويمكن للطلبة التعاون في مشروعات جماعية، باستخدام الأدوات القائمة على التكنولوجيا مثل مستندات Google و trello وما إلى ذلك.

وكما هو معلوم، فإن المعلم في الفصول الدراسية التقليدية يكون هو المصدر الأساسي للمعلومات، وقد يتلقاها الطلبة أو المتعلمون بشكل سلبي أو غير مُرْضٍ. وظل هذا النموذج للمعلم في التعليم قائما لفترة طويلة، ولا يزال واضحا وجليّا في الوقت الحاضر. ونظرًا لإمكانية الوصول إلى المعلومات والفرص التعليمية التي أتاحت لها التكنولوجيا، في العديد من الفصول الدراسية اليوم، فقد أصبحنا نرى دور المعلم يتحول إلى "الدليل الجانبي أو المرشد الجانبي" حيث يتحمل الطلبة المزيد من المسؤولية عن تعلمهم، باستخدام التكنولوجيا لجمع المعلومات ذات الصلة. إذ بدأت المدارس والجامعات في أنحاء العالم كله في إعادة تصميم مساحات تعلُّم أكبر؛ لتمكين هذا النموذج الجديد من التعليم، وخصوصا في ظل جائحة كورونا، ومنذ عامين تقريبا، وتعزيز المزيد من التفاعل، والعمل الجماعي الصغير، واستخدام التكنولوجيا بوصفها عاملَ تمكين. ويساعد مستقبل التكنولوجيا في التعليم المعلمين على التوسع إلى ما وراء التعلّم الخطي المستند إلى النصوص، وإشراك الطلبة الذين يتعلمون بشكل أفضل بطرق أخرى.

لقد تطور استخدام الحواسيب في المدارس والجامعات والمنازل، إلى أداة تعليمية متعددة الاستخدامات يمكنها تغيير كيفية عرض المفاهيم، وتعيين المشاريع، وتقويم الإنجاز وغيرها.

ومن الدوافع الرئيسة لمستقبل التكنولوجيا في التعليم، هو تحسين الاتصال والتواصل مع المناطق التي كان من الصعب الوصول إليها، إذ بدأ الآن في الوصول إليها بالتعليم الإلكتروني. وتمكّن المدرسون من إلقاء محاضرات طويلة على المتعلمين/ الطلبة، وتمكّن العلماء أيضا من تحقيق أوراقهم الأكاديمية بالتعليم الإلكتروني، ومكّن الطلبة الذين يرغبون في الدراسة من المنزل القيام بذلك.

لقد أدى تقدم تكنولوجيا المعلومات في التعليم إلى تحسين البحث، وهناك العديد من المكتبات على الإنترنت التي تساعد المعلمين والطلبة بقراءة مواد متنوعة وغزيرة، ومكنت المدرسين والمحاضرين أيضًا من نشر أعمالهم عبر الإنترنت ليقرأها طلبتهم.

مستقبل التكنولوجيا في التعليم: أمثلة وإمكانات

لقد عملت وسائل التواصل الاجتماعي في التعليم على نشر الأفكار والتعليقات في بيئة تعليمية تفاعلية، ومكنت الطلبة من متابعة المؤثّرين، والتعلّم من مشاركاتهم.

وسمحت للمتعلمين والمعلمين بنشر الأفكار، والتعليقات في بيئة تعليمية تفاعلية. ومن الأمثلة والإمكانات على ذلك:

1 - **الحواسيب والآيباد Ipads & computer:** إذ من المعلوم أن التكنولوجيا تساعد الطلبة على أن يكونوا أكثر مسؤولية. ولعل امتلاك أجهزتهم الحاسوبية والآيباد الخاصة بهم، أو استعارة أجهزة المدرسة يمنح الطلبة الفرصة الأكبر؛ لتحسين مهاراتهم في اتخاذ القرار.

2 - **نماذج ومحاكاة أفضل:** عملت التكنولوجيا على المساعدة في توفير نماذج محاكاة أفضل، ويمكن لهذه النماذج الرقمية والمحاكاة، أن تساعد المعلمين على شرح المفاهيم الكبيرة جدّا، أو الصغيرة جدّا، أو العمليات التي تحدث بسرعة كبيرة جدّا، أو ببطء شديد حيث يتعذر عرضها في فصل دراسي فعليّ، كما في الفيزياء، والكيمياء، والأحياء وغيرها من صنوف العلوم الأخرى التي تتضمن عمليات المحاكاة، وتسمح بالنهاية للطلبة على الفهم بكفاية أفضل، وأكبر، وأشمل، وأوسع، وبناء خيالات علمية أقرب إلى الفهم والإدراك.

3 - **التعلّم العالمي (خارج الحدود)، أو الشامل Global Learning:** إذ يمكن الطلبة في هذا النوع من التعلّم في إعداد دروس مع متحدث آخر، يعيش في بلد آخر، وحضور الدروس عبر Skype، و Hangouts، وما إلى ذلك. والتعلّم بالتفاعل الاجتماعي، وكون الطلبة في هذا النوع من التعلّم يتعرضون لمنظور ثقافة أخرى، فإن ذلك كله يُعَدّ مزايا تعليمية كبيرة وثقافية أيضا. وتُعَدّ البودكاست أيضًا طريقة تعليمية شائعة أخرى، حيث تتوافر الآن مئات البرامج التعليمية المجانية عبر الإنترنت.

4 - **تقويم أكثر كفاية:** إذ يمكن للمدرسين جمع بيانات التقويم في الوقت الفعلي، من طلبتهم بإعطاء المعلم واجبًا ما، حيث يمكنه مشاهدة مدى تقدم الطلبة، ومقدار الوقت الذي يقضيه كل طالب في كل سؤال، وما إذا كانت إجاباتهم صحيحة، وباستخدام كل هذه المعلومات يمكن للمعلم تحديد المفاهيم، أو الأفكار، أو المواضيع التي يعاني منها الطلبة، ويمكنه عرض أمثلة على عمل الطلبة على جهاز عرض للمناقشة.

5 - **كتب إلكترونية:** يمكن للكتاب المدرسي أن يكون رقميّا، وهذا ما يعكف عليه المركز الوطني للمناهج، وهو ملف PDF على جهاز لوحيّ يمكن للطلبة حمله، ولم تعد

هناك حاجة لحمل جملة من الكتب المدرسية بعد الآن؛ لأن كل شيء أصبح رقميًا، وما كان يستغرق ساعات في المكتبة للعثور عليه، يجده الطلبة الآن على الفور.

6 - **Epistemic Games:** وهي محاكاة تجارية تشبه الألعاب، حيث تضع الطلبة في أدوار مثل: مخطط مدينة، أو صحفي، أو مهندس، وتطلب منهم حل مشكلات العالم الحقيقي. وفي إحدى الألعاب، يكون الطلبة مفاوضين رفيعي المستوى، يحتاجون إلى تقرير مصير جدل طبي حقيقي كالكورونا على سبيل المثال. وفي مكان آخر، يصبحون فنانين لرسوم معينة من أجل إنشاء معرض للفن على سبيل المثال، وبأسلوب معين...إلخ. وبهذا، يتعلم المحترفون المبدعون من الطلبة التفكير الإبداعي بالتدريب الذي يختلف تمامًا عن الفصول الدراسية الأكاديمية التقليدية؛ لأن التفكير الابتكاري يعني أكثر من مجرد معرفة الإجابات الصحيحة في الاختبار. وهذا يعني أيضًا امتلاك مهارات واقعية، ومعايير عالية وقيم مهنية، وطريقة معينة في التفكير بالمشكلات، وتبرير الحلول. فالألعاب المعرفية تدور حول تعلم طرق التفكير الأساسية للعصر الرقمي.

7 - **قاعدة بيانات الطلبة وتتبّع النتائج:** يمكن للمدرسين تتبُّع التقدم الفردي، ويتم تشجيعهم على تحديد أهداف التعلّم والتمييز بين االمسائل التربوية؛ بناءً على احتياجات طلبتهم. وسيتم حفظ كل شيء على السحابة. وبخلاف ذلك، يمكن للطالب التحقق من درجاته على الفور في اليوميات الرقمية، وسيكون لدى كل طالب مِحفظة رقمية، إذ يتم تخزين جميع مشاريعهم وتقويماتهم وملاحظاتهم هناك.

8 - **الكتب المدرسية التفاعلية ودراسات الحالة:** إن الطريقة التي نفكر بها في الكتب المدرسية تتغير تمامًا. إذ لم تعد تقتصر على النصوص والصور فقط، فغالبًا ما تحتوي الكتب المدرسية اليوم على مواقع قائمة على الويب، التي تتضمن التقويمات والرسوم المتحركة والمواد الإضافية، ومقاطع الفيديو وغيرها من المواد لدعم تعلُّم محتوى جديد. وعادة ما يكون لدى الطلبة أسئلة بعد قراءة المادة، ويمكنهم الإجابة عليها بطريقة تفاعلية.

9 - **رقمنة كل شيء:** لن يحتاج الطلبة إلى تمرير الملاحظات في الفصل بعد الآن، فغرفتهم مليئة بالدفاتر، والكتب، والأوراق. وكل شيء متاحٌ الآن على الإنترنت.

10- **مجتمعات الفصول الدراسية الممتدة:** تسهّل التكنولوجيا توسيع مجتمع الفصل الدراسي باستخدام منصات قائمة على الويب مثل Edmodo أو غيرها. ويمكن

للمعلمين والطلبة استخدام هذه المنصة؛ لمناقشة الواجبات المنزلية، ونشر الواجبات والتفاعل مع أقرانهم في أثناء عملهم في المشاريع.

11- **المرونة والتعلّم عبر الإنترنت:** أصبح من السهل الآن على أي شخص التعلّم بالسرعة التي تناسبه، بدلا من الاضطرار إلى الالتزام بجداول زمنية صارمة، وأحسب أن مستقبل التكنولوجيا في التعليم يتعلق بتمكين الناس من التعلّم من أي مكان في العالم عبر الإنترنت، إذ يمكن للأشخاص التعلّم بوتيرة متفاوتة اعتمادًا على قدرتهم، ومقدار الوقت الذي يرغبون في تكريسه لجهودهم التعليمية. ويتم تسليم المواد التعليمية المقدمة للمتعلمين عبر الإنترنت أيضا.

12- **جعل التعلّم ممتعًا مرة أخرى:** في الوقت الحاضر وبمساعدة التكنولوجيا، يمكن للمدرسين الآن استخدام مقاطع الفيديو، والرسوم المتحركة، وأشكال المحتوى الأخرى لتعزيز عملية التعليم، فقد أضحى من الشائع الآن للمتعلمين والمعلمين استخدام الألعاب وسيلة لتعزيز عملية التعلّم والتعليم. ونتيجة لاستخدام أشكال مختلفة من المحتوى، أصبح التعلّم والتعليم الآن أكثر متعة، وذا مغزى مما كان عليه في الماضي.

13- **تخفيض التكلفة:** ساهمت التكنولوجيا بتخفيضات كبيرة في تكاليف الوصول إلى التعليم. فكل شيء متاح على الإنترنت الآن.

14- **تحسين التفاعل بين الطلبة والمدرسين:** يستخدم المزيد من المعلمين التكنولوجيا للبقاء على اتصال مع طلبتهم، من مثل: رسائل البريد الإلكتروني، وخدمات تحميل المحتوى بمشاركة عدد كبير من الأشخاص.

15- **ألعاب فيديو:** وتتمثل بمحاكاة مشكلات الحياة الواقعية، ويمكن لألعاب الفيديو إحداث تغييرات سلوكية لدى الطلبة بجعلهم أكثر توجُّها نحو الهدف. ونماذج الألعاب لا توفر نطاقًا واسعًا من المعلومات فحسب، بل تحفز الطلبة أيضًا على حل المشكلات.

16- **التعلّم مدى الحياة:** يتعلق مستقبل التكنولوجيا في التعليم بإحداث ثورة في التعليم؛ بجعل التعلّم مدى الحياة. ويُعَدّ التعلّم عبر الإنترنت طريقة متقدمة لجعل مجتمعات اليوم قائمة على المعرفة والمطالبة المستمرة للتطوير المهني المستمر. لقد تغيرت طبيعة العمل. ونتيجة للعولمة لم يعد من المتوقع الاحتفاظ بوظيفة واحدة مدى الحياة، إذ تقوم المؤسسات التعليمية في أنحاء العالم كله

الآن بدمج التقنيات في عناصر دوراتها جميعها. وأصبح التعليم عبر الإنترنت جزءًا من التدريس والتعلّم السائد، وأصبح بإمكان الطلبة الآن الوصول إلى مجموعة واسعة من الموارد المثيرة للإعجاب والمُهمّة عبر الإنترنت.

17- **دَرْس مُتاح عبر الإنترنت مع البث المباشر:** يمكن للمدارس إنشاء قنوات خاصة، وتحميل مقاطع فيديو للفصول الدراسية على youtube، حتى يتمكن الطلبة المرضى، أو غير القادرين على الوصول إلى حرم المدارس، أو الجامعات من مشاهدتها من المنزل وطرح الأسئلة في الوقت الفعلي.

18- **مَهام متمايزة لتناسب أسلوب التعلّم الشخصي للطالب:** ليست هناك حاجة لتعيين مشروع مثل "كتابة تقرير كتاب باستخدام MS Word"، أو "إنشاء عرض شرائح بوساطة PowerPoint" إذ تعمل الآن على ضمان تلقى الطلبة مَهَمّة "تقرير الكتاب"؛ لتحديد أفضل السبل لتوصيل أفكارهم، سواء أكانت صوتية، أم مرئية، أم مكتوبة، أم موسيقية، أم عن طريق فيديو، أم فنية. وطالما أنها تفي بمتطلبات المشروع، فسيكون تنسيق التسليم متروكًا لها. ومثل هذا، يمكن للطلبة العثور على شغفهم، وتطوير نقاط قوتهم، وصقل مهاراتهم التي سيحتاجونها لمستقبلهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطلبة سيصبحون في المرحلة القادمة أكثر انخراطًا في تكوين تعليمهم الخاص، وفي غضون 10 سنوات، سوف يدمج الطلبة قدرًا كبيرًا من الاستقلال في عملية التعلّم الخاصة بهم، حيث يصبح التوجيه أمرًا أساسيًا لنجاحهم، وسيشكل المعلمون نقطة مركزية في غابة المعلومات، التي منها سيمهد الطلبة طريقهم بها. ونجزم القول بأن مستقبل التكنولوجيا في التعليم يتعلق بالتكيّف مع العالم سريع التغيير، بالإضافة إلى إمكانية إعطاء الطلبة فرصة لاختيار طريقتهم في التعلّم، والجمع بين النظرية والتطبيق، مع الأخذ في أهمية الطلب الحالي للسوق.

لماذا تُعَدّ تكنولوجيا التعليم مُهمّة للمعلمين؟

مما لا شك فيه أن التقنيات الرقمية ستصبح لا محالة مستقبل التعليم. وحين نفكر في كثير من الأحيان في تأثيرها من زاوية التجربة الطلابية، فإن لديها إمكانات وقدرات ذات أثر كبير على المعلمين أيضا. لكن هناك بعض العقبات التي يجب التغلب عليها في المستقبل حين تدمج التكنولوجيا بالتعليم (جزئيا أو كليا). وهل هناك عقبة واحدة فقط أم لا؟.

لا شك أن العقول البشرية المسؤوله عن بناء التكنولوجيا العظيمة وتصميمها قد تكون مسؤولة عن إنشاء تقنيات جديدة، إلا أنها تفتقر إلى المنظور التعليمي والنقدي إلى حدّ ما، وما يقدمه المعلمون. "وعلى عكس ذلك، كما يقول بيلت إن، فالمعلمون الأقوياء ليسوا بالضرورة مجهّزين أو يميلون للتعامل مع جميع الأدوات التقنية المتاحة لهم، وتطوير طرق لتطبيقها على تخصصاتهم وميولهم. ولذلك سيكونون أول من يخبرك أن هناك تحديات كبيرة في عملهم اليومي، دون مطالبتهم بأن يصبحوا خبراء في تكنولوجيا المعلومات أيضًا".

لذا وجب على الحلول التكنولوجية الفعالة والمقترحة بأن تقوم حقا بالاعتماد على فهم احتياجات القطاع التعليمي، وكيفية تحسين توظيف التكنولوجيا بمجرد توافرها في السلك التعليمي. لهذا وجد أن المعلمين ذوي الدراية والتقنية الكافية هم في الواقع الأكثر تأهيلا لسد هذه الفجوة.

برامج تكنولوجيا التعليم المتطورة

لقد تم تصميم برامج أكاديمية في تقنيات التعليم، والتصميم التعليمي حول العالم لإعداد المعلمين والمدربين؛ لتحقيق مهارات متقدمة في المناهج، والتعليم وتكامل التكنولوجيا والقيادة في مجموعة متنوعة من البيئات التعليمية. وتشتمل هذه البرامج على أحدث الأبحاث والمواضيع في نظرية التعلّم، وتكنولوجيا التعليم، ومبادئ التصميم التعليمي. وتركز أيضا على تطبيقات العالم الحقيقي والـمهارات العملية، وتمكن المشاركين من اكتساب المعرفة، والمهارات التي يحتاجون إليها لدمج التكنولوجيا في التعليم في فصولهم الدراسية؛ من أجل دعم تجربة التعلّم بشكل أفضل.

إن برامج إدماج تكنولوجيا التعليم وجدت لتبقى، لكن تقدمها سيكون محدودًا دون الأشخاص ذوي المعرفة والمهارات المناسبة عن طريق فهمهم الشامل للتقنيات التعليمية، والخبرة في تقنيات تعلم العصر الرقمي النشط.

ولا بدّ من إدراك حقيقة مؤداها أن مستقبل التعليم سيكون مدفوعًا، ومعززا إلى حدّ كبير بالتكنولوجيا. لذلك، فإن ضمان استخدام أدوات التدريس التكنولوجية الجديدة، والحديثة والمستجدة بشكل أكثر فاعلية يتطلب جيلًا جديدًا من المعلمين الذين يقدّرون أهمية التفاعل البشري في البيئات، ويحتاج المعنيون (المعلمون

وغيرهم) في هذه البيئات إلى اكتساب المعرفة والمهارات التي ستتيح لهم تطبيق تقنيات التعليم الجديدة؛ لتعظيم فوائدها للطلبة اليوم وغدا.

مستقبل الوظائف والتعليم

ماذا يعني التعلّم الافتراضي لمستقبل التعليم العالي؟ إن إحدى الشركات التي قامت بتوسيع نطاق التكنولوجيا لتكون متاحة بشكل أكبر هي Byju - التي، وفقًا لـ CNBC، ألغت مؤخرًا رسوم طلب التعلّم عن بُعد للطلبة، وكانت تهدف إلى مساعدة "الأطفال في المجتمعات النائية التي تعاني من ضعف الوصول إلى تعليم عالي الجودة" ويعد التطبيق التعليمي للشركة "خدمة اشتراك تقدم محتوى فيديو قصيرًا حول مناهج المدارس الابتدائية والثانوية الأساسية".

هيكل جديد في التعليم العالي

من الملاحظ حاليا أن العديد من الجامعات والمدارس لا تميل إلى التكنولوجيا فحسب، بل تتبناها تمامًا. كونها جزءا من تقريرها ونشاطها الخاص بالتعلّم، إذ أتاحت هذه الجامعات للطلبة استكشاف الأفكار المبتكرة لتشكيل مستقبل التعليم الجامعي، وعن طريقها، تمكّن طلبة الجامعات من اختبار النظريات حول تعلم اللغات باستخدام الواقع الافتراضي، أو دمج مساعدي البحث والتدريس بالذكاء الاصطناعي؛ وصولا لتمكين الجيل الحالي في مرحلة الجامعة الذي وُلِد مع التكنولوجيا من تغيير التعليم الثانوي كما نعرفه، والذي تعكف وزارة التربية والتعليم الأردنية على تبنّيه بتصميم إطار عام لتدريس الحاسوب، ومهاراته الرقمية في مدارس التعليم العام الأردنية.

وأخيرا السؤال المهم:

هل التكنولوجيا هي مستقبل التعليم؟

وكما أسلفنا سابقا في هذا التقرير، فإن مع التقدم السريع للتكنولوجيا في مجتمعاتنا اليوم، كان إدخال التكنولوجيا مسألة وقت فقط حتى بدأت مؤسسات التعليم العام والعالي بدمجها في الفصول الدراسية إلى حدّ كبير. وبموجب ذلك تم تطوير مصطلحات مثل: "محو الأمية الرقمية"، و "الأم الرقمية" تعبيرا عن القدرة والمكانة التكنولوجية.

وأشرنا سابقا إلى أن التدريس أصبح يشتمل في الفصول الدراسية على نوع من التكنولوجيا لزيادة التفاعل والتواصل. وعلى الرغم من أن إشراك الطلبة ليس كل شيء في نهاية المطاف، إلا أنه من المستحيل عمليا للأجيال الشابة أن تعرف العالم دون هذه التكنولوجيا.

إذن: ما مدى فائدة التكنولوجيا للطلبة بالضبط؟ سنلقي نظرة على الإنترنت والتقنيات المساعِدة والإنتاج التلفزيوني واسع النطاق، وكيف أصبحت جزءًا من الفصول الدراسية الحديثة، وماذا يعني ذلك لمستقبل التعليم؟

1 - التكنولوجيا المنتقاة

قبل أن يصبح الإنترنت متاحًا كما هو الآن، سعَينا للحصول على المعلومات يدويّا بالكتب والمواد المطبوعة في هذه الأيام. ووفقًا لمعطيات الواقع، فإن استخدام أجهزة iPad والإنترنت يتيح للشباب بعامة الوصول إلى كميات غير مسبوقة من المعلومات الصحيحة، والمعلومات المضلِّلة على حدّ سواء. وعلى الرغم من ندرة المعلومات في الماضي، فقد تم شراء الكتب في المدرسة، على محدودية ميزانيتها، واختبارها من المعنيين والمدرسة، وكل من لهم علاقة بها، وتحريرها بعناية من شركات النشر والمعنيين، بينما هناك الآن عدد هائل من المعلومات".

إن التقدم التكنولوجي في التعليم بشكل خاص للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة أصبح ممكنا لأداء بعض الأنشطة، أو المهام التي كان الطلبة ذات يوم يكافحون لإكمالها باستخدام التقنيات المساعدة. إن العديد من التقنيات الجديدة التي يتم استخدامها في المدارس لديها ميزات وصول ممتازة مدمَجة فيها، حيث تساعد الطلبة ذوي الإعاقة، وعلى سبيل المثال، فقد أصبح برنامج تحويل الكلام إلى نَصّ، وتحويل النَّص إلى كلام متاحٍ ومتطورٍ، ما يساعد الطلبة الذين يعانون من إعاقات في الرؤية، أو حالات مثل عُسْر الكتابة الحركي.

وفي محاولة لرفع مستوى مشاركة الطلبة، يمكن للمدرسين الآن الاعتماد على عدد لا يُحصى من الألعاب والتطبيقات، ومقاطع الفيديو القائمة على التعليم المتاحة؛ للمساعدة في إشراك الطلبة وتعليمهم، باستخدام أحدث الموارد التعليمية التي تستهدف المتعلمين الصغار، تلك التي تم تطويرها للمعلمين لاستخدامها داخل الفصل الدراسي.

2 - أفكار كبيرة لتنمية العقول

تم تطوير العديد من برمجيات تعليمية مصغَّرة لمساعدة الطلبة في سنّ الابتدائية على التفاعل مع محتوى علمي قائم على المناهج الدراسية. وكل منها يمكن أن يكون حلقة مدتها دقيقتان ونصف، تعلِّم الطلبة مثلا عن حشرة مختلفة، بالاعتماد على روابط صريحة للمنهج الدراسي المعتمَد في هذه المرحلة الدراسية لمنهاج العلوم. ويتم إنتاج هذه السلسلة المصغَّرة باستخدام خط إنتاج افتراضي يستخدم تقنية التقاط الحركة والتقاط الوجه، وتقنية الإنتاج الافتراضية، ويتم تطويرها على مدار سنوات عديدة، كونها وسيلة لإجراء عملية إنشاء محتوى متحرك وحاسوبي، من خصائصه السرعة والكلفة القليلة، وأكثر تكرارية بشكل إبداعي.

لذا، فإن الاستخدام المكثَّف للتكنولوجيا يعني أن إنتاج أي محتوى يمكن أن يتم بسرعة وبشكل إبداعي دون المساس بجودة العرض، وهو غاية مهمة عند تطوير المحتوى لجمهور يتألف من المتعلمين الصغار. وأن عملية الإنتاج والإبداع وراء تطوير هذه السلاسل التعليمية الصغيرة، هي شهادة على مستوى تكنولوجيا الابتكار في التعليم الذي وصلت إليه الآن؛ مقارنة بالسنوات الماضية.

كيف نبدأ؟

يعتمد ما يخبئه المستقبل لمكانة التكنولوجيا في التعليم على ماهيّتها وكيفية استخدامها. وفي النهاية، لا يُعَدّ استخدام التكنولوجيا الطريقة الوحيدة لتعليم الطلبة وإشراكهم، ولكنه بالتأكيد جزء كبير من التعليم في عالم اليوم. وفي الواقع، هناك العديد من التقنيات المدمَجة في أنظمة التعليم، وتعتمد فوائدها دائمًا على ما تفعله وكيف يتم استخدامها من الأنظمة والمدارس والمعلمين."

يُعَدّ تدريبُ المعلمين، والسلامة عبر الإنترنت، وتكلفة الأجهزة من العوامل المهمة التي يجب مراعاتها عندما يصبح التعليم والتكنولوجيا أكثر تكاملا. وهذا يعني ضمان تدريب كل من المعلمين والطلبة بشكل صحيح على استخدام التكنولوجيا، وأن الأجهزة المطلوبة لا تخرج العائلات من جيوبها، أو أنها ذات كلفة عالية! إذ أصبح واضحا أن التكنولوجيا في التعليم موجودة لتبقى، وستستمر ألعاب الكمبيوتر ومقاطع الفيديو والتطبيقات التي تم تطويرها بوصفها موادَّ تعليمية في التأثير على الطريقة التي يمكن بها تسخير التكنولوجيا في التعليم.

الجيل القادم

على الرغم من أن بعضهم قد ينظر إلى التكنولوجيا على أنها منتشرة، إلا أنها موجودة أكثر وبشكل دائم في الأجيال الشابة، حيث يشكل الأطفال والشباب ثلثَ مجتمع مستخدمي الإنترنت. لذا، فليس من المستغرب أن يكونوا أكثر اتصالا وأكثر ذكاءً من آبائهم. إن الجمع بين الاحتياجات التعليمية المتطورة للأطفال، ومستقبل العمل غير المؤكَّد يعني أن تحديث ما يتعلمه الأطفال، وكيف يتعلمونه، أصبح قضية حاسمة للمدارس والجامعات، ولكن ما الذي يجب إعطاؤه الأولوية؟

المعركة بين التقليدية والتكنولوجيا

يُعَدّ تقليبُ الفصول الدراسية اتجاهًا جديدا اكتسب زخَمًا في السنوات الأخيرة ، ويمكن عدّه تغييرًا جذريّا في كيفية استيعاب الطلبة للمعلومات، ويلغي هذا النموذج الجديد الواجبات المنزلية بشكل نسبي، وذلك بتمكين الطلبة من العمل بشكل تعاوني في مهامّهم في أثناء الفصل الدراسي. وعلى الرغم من أن نماذج التعلّم الجديدة تعطل الوضع الراهن للتعلم التقليدي، فهل يمكن أن تكون زيادة الوقت الذي يقضيه الأطفال أمام الشاشات ضارّة؟

لقد أظهرت الأبحاث أن الأطفال أكثر عرضةً لاستيعاب المعلومات من الكتب، بدلا من الشاشات. فكانت هناك زيادة واضحة في المدارس منخفضة التقنية، أو الخالية من التكنولوجيا التي تعتقد أن التفاعل البشري له أهمية قصوى عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على تفاعل الأطفال وحماستهم للتعلم.

معلمو المستقبل

يمتد تعليم المناهج الدراسية وتعلمها إلى ما هو أبعد من الفصل الدراسي، وسيستمر في القيام بذلك، ومع تغير التعليم ليناسب احتياجات المستقبل، يجب أن يتكيف دَوْر المعلم، وينمو. وتقع على عاتق كل معلم مسؤولية تمكين الطلبة من المخاطرة، والابتكار واغتنام أي فرصة يتم طرحها في طريقهم.

وفي ضوء هذا التحول نحو تجربة متعلم أكثر تخصّصًا، يجب أن يكون مدرسو المستقبل مستعدين ليكونوا جامعي بيانات، بالإضافة إلى محللين ومخططين، ومتعاونين، وخبراء في المناهج الدراسية، ومتخصصي تأليف، ومحللين للمشكلات، وباحثين أيضا.

الخلاصة

وفي الخلاصة، فإن التكنولوجيا تُعَدّ أداة قوية يمكنها دعم التعليم، وتحويله بعدة طرق، بدءًا من تسهيل إنشاء المواد التعليمية من المعلمين، إلى تمكين طرُق جديدة للناس للتعلم والعمل معًا، ومع انتشار الإنترنت في جميع أنحاء العالم، وانتشار الأجهزة الذكية التي يمكنها الاتصال به، بدأ فجر التعليم في أي وقت وفي أي مكان. وسيكون الأمر متروكًا لمصمّمي التدريس، والتقنيات التعليمية لتحقيق أقصى استفادة من الفُرَص التي توفرها التكنولوجيا لتغيير التعليم، حيث يكون التعليم الفعال متاحًا للجميع في كل مكان وزمان.

القِيَم الحياتيّة للتعليم وتفضيلاته في المجتمع الأردني المعاصر: رؤية بنائيّة سوسيولوجيّة

الأستاذ الدكتور حسين طه محادين

عميد كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة مؤتة

خبير في الدراسات الاجتماعية

استهلال

من منطلق الرؤية السيسيولوجية، تمثل القِيم الجوانب الإنسانية لعملية التحديث. وفي ضوء المعالجات المشتركة لعلماء الاقتصاد والفلسفة، فإن التوجهات والاتجاهات هي التي تُشكل بدَوْرها التفضيلات والاختيارات، ولمعنى مُتمم لِما يرغبه الفرد، أو لِما لا يرغب في تبنيه.

لا تُعدّ القيم - فلسفة وفكرا إجرائيا - من الحقائق الصلبة أو المرئية في العلوم الإنسانية، ولكنها الأكثر تأثيرا في تشكيل اتجاهات الأفراد، وسلوك المجاميع نحو أهدافهم الفردية والجمعية وتفضيلاتها معا.

تُعرّف القِيم المعنوية الجمالية والمادية باختصار كثيف في أبرز معانيها بأنها موجّهات "بوصلة"، وتفضيلات وأحكام نفس اجتماعية، واقتصادية لمواقف وسلوكات الأفراد ضمن المجتمعات التي يتفاعلون بها ومعها ثقافيا، بصورة متبادَلة في حياتهم.

تُعبرّ القِيم – كونها جذورا تاريخية – عن نوع أنماط التنشئة الاجتماعية الخاصة بهم والتي يتشرّبُها الأبناء من المؤسسات المرجعية لكل منهم، إذ تنطلق هذه التنشئة الاجتماعية والقيمية فتشكل "خِبرات الطفولة" كما يرى عالِم النفس فرويد؛ وأنها أيضا أشبه بتنشئة نِتاج من تأثيرات المنطقة الجغرافية، وَفقَ ما يرى ابن خلدون مؤسّس علم العمران؛ فهي التي تحتضن كلّا من الأسرة، ومؤسسات التعليم النظامية مرورا بالمؤسسات الدينية (الكنيسة والمسجد)، وليس انتهاءً بالمؤسسات الإعلامية، وأدوات التواصل الاجتماعي المختلفة التي غدت تستحوذ على النسبة التأثيرية الأعلى في تشكيل شخصية القيم، ومنظومتها الأعلى مكانة، إلى الأقل منها عند الأفراد.

ومن منظور علمي وحياتي؛ فقد ضعفت أدوار التنشئة للأسرة الأردنية المعاصرة التي كانت تقوم بها تجاه الأبناء؛ مقارنة بما كان عليه الحال في الماضي؛ نتيجة لسرعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وعمقها، وسيادة القيم الفردية التي فرضتها العولمات ومصاحباتها بُعيد تسعينات القرن الماضي، وبصورة تكاد تكون مركزية التغيرات. ووفقا للأنموذج الغربي المعولَم فكرا ولغاتٍ واقتصادات لا ننسى تبادلية العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية لهذه التغيرات: من تكنولوجيا، ومفاهيم وأعمال ذهنية جديدة، وسلوكات فردية معاصرة عملت على تغير بنية قيم التعليم ومكانته الحياتية لأفراد المجتمع، مترابطة مع كل مرحلة تطوّر مرّ بها المجتمع الأردني المعاصر منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن (1921)، وعلى مدار المئوية الأولى للدولة

الأردنية. فإن عملية التغيير هي عملية مستمرة وليست حدثا؛ فلا يمكن لأي قوة أو سُلطة فَرْضُ التغيير الخارجي ما لم تكن اللحظة الاجتماعية مناسبة تماما، ومستعدة لتقبّل هذا التغيير في الداخل؛ فالتغيير دائما جديد وله معارضون (عبيدات؛ 1997).

وبناء عليه، فإنني أرى هنا بأن مسوّغات دراسة التغير التراتبي في مكانة أدوار القيم الحياتية للتعليم في حياتنا نحن أبناء المجتمع الأردني من الجنسين تكمن ضروراتها في ما يأتي:

- إن القيم التعليمية أردنيّا لم تُدرس بصورة مترابطة الأثر والتأثير مع مراحل التطور، والتغير الاجتماعي الثقافي التي مرّ بها المجتمع الأردني المولِد والحاضن لها، منذ مقدمات نشأة الإمارة والمجتمع الأردني المعاصر بحدود علمي كوني باحثا متخصصا، بعد أن أجريت مُسوحا مكتبية بهذا الخصوص؛ وأرى أن هذه القيم وضرورة معرفتنا لأدوارها التأثيرية العميقة في حياة الأردنيين لنوع العمل المفضل الذي يرغبون الالتحاق فيه، ليست نوعا من الترف الفكري كي تبقى محصورة بحدود الرغبات الفردية للتعلم بأشكاله كلها؛ بل إن قيم العمل التعليمي قد أصبحت جراء تطور المجتمع مسوّغا مضافا لتمثلها، فهي التي حملت معاني الحلول الوظيفية للتحديات النفس اجتماعية، والحياتية الاقتصادية الأصعب في حياة أجدادنا، في ظل مغامرة سياسية أجنبية (خارجية إنجليزية؛ وقومية محلية طامحة للتطور) سعتا لغرس نواة مجتمع وأنماط حياة جديدة في بيئة صحراوية قاسية؛ شحيحة الموارد البشرية والطبيعية معا؛ حيث نجحتا في تشكيله ليكون مجتمعا وظيفيا بدعم من الانتداب الإنجليزي، وتعبيرا محليا عن تَوْق شعبي للاستقلال عن العثمانيين في ظل تحديات حياتية جديدة، أخذت تواجه الإنسان الأردني واقعا وطموحا ضمن مجتمعه النامي.

ويلاحظ هنا بأن نسب التعليم المرتفعة بين الأردنيين في المحصلة، قد انبثقت من تفضيلات ذاتية بداية تأسيس المدارس، وتحولت بعدها قيمة عليا عند الأجيال وغدت معها سِمَة مميزة في حياة الأردنيين وهويتهم، مقارنة بمجتمعات عربية وأجنبية أخرى رغم محدودية الإمكانات المالية للدولة.

- تكمُن ندرة دراسة تغير درجات هذه السِّمة المميزة للتعليم وأهميتها على سُلم تفصيلات قِيم الأردنيين بضرورتها أدبا نظريا تأصيليا؛ لرفد المكتبة العربية؛ وبأهميتها التطبيقية المضافة التي ستساعد الباحثين، وصنّاع قرار تنموي مستدام

على معرفة الآليات الأكثر نجاعة للنجاح في سعينا نحو القدرة على تعديل اتجاهات الشباب الأردني، وتفضيلاتهم لقبولهم الواعي للالتحاق في التعليم المهني بأنواعه العديدة سعيا للتخفيف من مشكلة البِطالة بين المتعلمين في مجتمعنا راهنا وفي المستقبل.

- تمثل هذه الدراسة -غير التاريخية وإن استفادت من التاريخ جزئيا- حفرية فكرية واعِدة لدراسة جذور القيَم التعليمية الحياتية التي أصبحت تلازم تنشئة كل أردني وأردنية وتفضيلاتهما كظلهما تماما، واستدامة انحيازهما الطموح في التعلّم والتعليم معا إلى الحد الذي استحال فيه التعليم، ومخرجاته إلى تحديات سلبية على سوق العمل، وعلى نوع تفضيلات العمل لدى المتعطلين عنه من الخريجين؛ عِوضا عن أن تكون مخرجاته واحدة من أساليب حل هذه التحديات الآخذة في التضخّم.

وبناء على ما سبق وبالترابط الجدلي معه؛ فإن هذه الدراسة التأصيلية تسعى إلى تجسيد ضرورة الربط العلمي، والمنهجي بين ما هو كمي إحصائي سائد لمشكلات تضخّم الإقبال الشديد على التعليم أردنيا؛ أي مما هو تاريخي رقمي أصمّ يذكر التواريخ والأعداد المجرّدة للطلبة، والمدرسين والمدارس والإداريين، ويُتكأ عليها كونها حقائق زمنية هامدة وكأنها أحداث مجرّدة؛ وما يجب رصده وتحليله نوعيا من منظور نفس اجتماعي وثقافي هو تتبعي النابض بالحياة والتغير، مضافا إليه أهمية دراسة العوامل الفاعلة في الجذور السسيولوجية التي مُنِحت، وما زالت تلك الأحداث والتفضيلات والسلوكات الجمعية والمباني التعليمية قيمها الفكرية والتأثيرية العالية في حياة كل الأفراد والمجتمعات المحلية الأردنية التي ساهمت بدورها في تضخم مشكلة البطالة بين المتعلمين، وارتفاع نسب الإعالة في مجتمعنا الحالي، **وهذه العوامل هي:**

أولا "قِيم التعليم بجذورها العثمانية" مرحلة البداوة

1 - في عام 1846م صدر أول قانون لإصلاح التعليم، في ظل الدولة العثمانية، حيث خوّل هذا القانون الدولة في الإشراف على مختلف مراحل التعليم؛ متضمننا إطلاق أول قانون يتضمن: توفير مجانية التعليم للطلبة تشجيعا لهم، ولأهاليهم على الالتحاق بالدراسة على أنه حقل تعليمي نظامي/ تنظيمي ومهني جديد، وحق الدولة في

تعيين المعلمين. أي أن السلطة الرسمية الدينية السياسية المسيطرة، هي الموجهة الوحيدة للتعليم ومصاحباته الحياتية؛ فكرا ومخرجات، بما في ذلك الإنفاق عليهم. حيث قسمت في هذا القانون مراحل التدريس وأنواعها في حينها إلى:

أ - الكتاتيب، يتولى شيوخ الدين (الكتاب) التدريس، فقد اتخذ المسجد أو منزل الشيخ مكانا ومصدرا لهذا النوع من التدريس، الذي اقتصر حينها على نوعين منه هما: تدريس القرآن الكريم والحساب فقط، وقد استمر هذا النوع من التدريس حتى خروج العثمانيين من المنطقة، بُعَيْدَ منتصف العقد الثاني من القرن الماضي تقريبا (1916 - انطلاق الثورة العربية الكبرى).

ب - ظهر نظام الـمِلـة للطوائف غير المسلمة التي كانت تحت مظلة الدولة العثمانية. وهي التي تتعلق بحرية التدريس، وبناء المدارس الخاصة بهم، وخير مثال على هذا (بناء مدرسة اللاتين في الكرك عام 1875م)، وهي المدرسة الأقدم في المدارس الدينية التبشيرية في المنطقة كما تشير المصادر التاريخية.

ويُستنتج مما سبق:

1 - أن التعليم كونه قيمة جديدة على المجتمع في ذلك الحين، جاءت مصادره وعلومه وقيمه دينية (إسلامية/ مسيحية)، وأن هذه القيم كانت رسمية المنشأ والتمويل، مع ملاحظة غياب العلوم الطبيعية الأخرى عن مناهج هذا التعليم، كتلك التي كانت موجودة في أوروبا حينها مثلًا.

2 - تُشير مصادر تاريخية إلى أن أول مدرسة وضعية أي غير دينية المناهج والخريجين معا، شُيّدت في منطقة شرق الأردن هي مدرسة الكرك الابتدائية عام (1889)، إذ كان التدريس فيها متفردا بمرحلتين هما: الأولى الابتدائي من الصف الأول إلى الخامس، والمرحلة الأخرى هي الرشدية؛ وهي مدرسة ثانوية حاليا (جامعة مؤتة؛ 1994) تلاها زمنيا والأعلى رتبة ومستوى مدرسة السلط الثانوية، حيث وضع حجر الأساس لها الملك المؤسس عبد اللّه الأول في (1923/12/12).

لقد تفرّدت مدرسة الكرك وقتذاك عن سابقاتها بريادتها فلسفة وتدريسًا، فكانت تدرِّس العلوم الدينية والوضعية معا؛ لأنها صُمّمت في الأصل كي تكون متفردة، أي أن تكون (أهلية – غير دينية أو رسمية). وبهذا، فقد مثّلت بعمق أول رؤية وضعية في خصوصية مناهجها، ومراحل تدريس طلبتها وخريجيها معا؛ مختلفة بهذا عن نظام التعليم العثماني الديني الإسلامي والمسيحي اللذين كانا سائدين من قبل. وهذه

المدرسة أحدثت تحولات قيّمة جديدة وعميقة في فلسفة التعليم أردنيا، وانطلاقة فاصلة عما كان التعليم عليه ماضيا وأهمية كبيرة في التكيّف مع معطيات الحياة الحديثة. وتجلت هذه التحولات بمبادرة المواطنين المسلمين والمسيحيين من أبناء المنطقة الذين تشاركوا في التبرع بدفع تكاليف البناء، واختيارهم الحرّ بأنفسهم لموقعه الجغرافي في واجهة المدينة الشرقية المرتفعة، وهي التي تستقبل بها المدينة زوّارها، وهي أيضا الرقعة الجغرافية البعيدة من حيث المكانة والدلالة السياسية في عهد السرايا العثمانية (مركز السلطة) التي كانت مُقامَةً في الجهة الجنوبية من المدينة، وهذا الموقع الجغرافي جسّد قيمة فكرية لافتة، وواضحة الهدف مفادها ضرورة الفصل أو حتى ابتعاد العلم والعلماء بمكاناتهما العالية عن سطوة السلطات الدينية والسياسية في ظل الدولة الدينية/ العثمانية، ما دفع بالعديد من أبناء الوطن العربي إلى الالتحاق بها بوصفها مدرسة ريادية الفلسفة والتدريس.

ويُستنتج مما سبق:

- أن البذور الأولية لإحداث التغيير الفكري، والحياتي الأشمل في مجتمعنا مما هو ديني في التعليم منذ بداية القرن العشرين، جاءت داخليا عبر فلسفة التعليم الجديدة التي انطلقت من قيم تعليم دينية خالصة، إلى قِيم وضعية جديدة للتعليم. وهنا تكمن الأهمية المضافة لعلاقة التعليم بأنواع المستجدات التي أحدثت تغيرات عميقة في مسيرة مجتمعنا الفكرية، والتنظيمية سياسيا.

ثانيًا: بداية تبلور التعليم قِيمة حياتية (1900-1946)

تؤكد دراسات علم اجتماع القيم (بيومي؛ 1980) أن التغيرات العميقة في المجتمعات الإنسانية من شأنها أن تفرز قيما جديدة؛ تأثرا ببيئة التعليم الخاصة بكل مجتمع من حيث الوعي، والممارسة، سواء أكانت هذه التغيرات القيمية المتنوعة الحاصلة داخلية المنشأ، أم خارجية التأثير، أم كليهما. ويمكن استلهام هذا الرأي، وتوظيفه لغايات الرصد والتحليل لقيم التعليم الحياتية في المجتمع الأردني عبر مراحل تطوّرِه. ولعل المحطات الزمنية والتغيرات الثقافية الآتية قد أثّرت في ظهور قيم جديدة للتعليم الحياتي في المجتمع الأردني، منذ بداية القرن الماضي ومن أبرزها ما يأتي:

- ثورة الأهل في الشوبك (1904) كونهم جزءا من أبناء الوطن الحالي، الذي كان

يُعرف بشرق الأردن. وهذه الثورة مثّلت تغيرا ضمنيا كونها سببا داخليا وخارجيا معا. وهي المحطة/ المقدمة الأولى للسعي الوجداني المنظَّم لتغيير القيم التعليمية الدينية "المسيحية والإسلامية" اللتين كانتا مهيمنتين على التعليم في ظل الدولة العثمانية، حين كان شرق الأردن مجتمعا بدويا بسيطا، يتمتع أبناؤه بقيم تنويرية تحررية جديدة، تجلّت عمليا في رفضهم استمرار هيمنة الدولة الدينية (العثمانية) على جميع شؤون الحياة، بما في ذلك نظام التعليم فيها، وسعيهم إلى التحرّر من تلك الهيمنة، والتنادي بالوحدة العربية.

- وارتباطا مع ما حصل في ثورة الشوبك من بداية منظَّمة واعدة لظهور قيم جديدة مرتبطة بالتعليم، فقد جلب عام (1908) معه دخول الخط الحديدي الحجازي طارئا خارجيا مسارعا للتغيير في منظومة قيم التعليم والعمل، والانتقال من الرعي وتربية الإبل، إلى الانسجام مع هذه المتغيرات، واستمرار قيَم التعليم الدينية السابقة نحو منظومة قيم تعليم وضعية جديدة، أي غير المقدسة؛ جراء إنشاء خط الحديد الحجازي الذي اخترق بدَوْره قيم الصحراء مكانا، وقيم التعليم الدينية بقوة؛ مُحدثا بهذا الاختراق ظهور أعمال جديدة للأردنيين، وفق شروط جديدة للتعليم وللعيش وللمنافسة لاحقا؛ سعيا للحصول على فرص العمل الجديدة التي اشترطت على طالبيها حصولهم على مستوى جديد من التعليم، يمكّنهم من الالتحاق في المهن الجديدة مثل: (الحراسة، خدمات المساندة للركاب الأجانب، تعلم لغات، التعامل بالنقود والحساب والأجور، الأعمال الموسمية)، وهي قيَم لأعمال بالضد مقابل أنواع المهن التقليدية السائدة في المجتمع من قبل، مثل تلك المهن الأدائية البسيطة أي الأدنى مكانة من مهن التعليم وقيمه المتنامية بعد دخول الخط الحجازي، ومصاحباته التغيرية التي كانت تُحدد مكانتها باسم أصحابها وطبيعة عملهم مثل: البقارة، الشواية ... مقابل ظهور قيَم الانتقال من الإقطاع الذي كان يُقاس قديما بعدد الحيوانات التي يمتلكها البدوي، إلى التملك والاستقرار. وكلها تحتاج إلى مستوى جديد من التعليم، والوعي بقيمة العائد الاقتصادي من هذا التغير بسبب التعليم لتحققهما عند قلة من السكان.

ثورة (هبّة الكرك) 1910

وهي التي مثل فيها نظام (السخرة الذي كان يقوم على أخذ الدولة العثمانية الشباب الأردني غير المتعلم، غالبا للعمل ضمن حدودها، دون أجر، أو لمدة زمنية

محدّدة) ونستنتج من هذا، بأن قيمة التعليم المتنامية قد كرّست حضورها لدى الشباب؛ للحيلولة دون التحاقه أو استغلاله عَبْرَ هذا النظام الاستعبادي الغريب، الذي كان للتعليم والمتعلمين على قِلتهم فرصة للهروب من سطوته عليهم، ما ساهم ضمنا في زيادة دافعية الشباب إلى التعلّم بصورة أعلى مما كانت عليه قيمة التعليم لديهم من قبل.

وبالنتيجة، فإن هذه العوامل الثلاثة: (ثورة الشوبك، وإنشاء خط الحديد الحجازي، وثورة الكرك) تحمل ضمنا معاني التّوق الجمعي للتحول من القيم التعليمية والدينية المقدسة بالمعنى السياسي العثماني، إلى قيَم التعليم القومية في المجتمع الأردني التي ربما تأثرت ثقافيا وفكريا بنتائج ما هو موجود في ظل الدولة القومية، في أوروبا قبيل الحرب العالمية الأولى، خصوصا بعد انتشار قيَم الثورة الصناعية التي نقلت بدَوْرها المفاهيم القيمية للتعليم، مما هو مقدس ديني (دور الكنيسة حينها) إلى ما هو علمي وضعي أي القائم على حرية الاعتقاد، وتنوُّع العلوم الوضعية التي تحتمل إمكانية التجريب، وإعادة التصويب بعيدا عن مفاهيم التعليم الديني، ومسلّماته المقدسة التي كانت سائدة في ظل الدولة العثمانية المسلمة.

وبالترابط مع ما سبق، يمكن القول: لقد ساهم هذا الاهتمام المتنامي لدى الأردنيين في الإقبال على التعليم، طلبة ومعلمين ومدارس، بتعديل منظومة القيَم الحياتية لديهم، إذ إن هذا التطور الملحوظ أدى إلى تعديل الأنماط التنشيئية للدارسين، وذويهم اجتماعيّا ونظاميّا، بكل ما تحمله هذه العملية التنشيئية الجديدة من أهمية تأثيرية، متبادلة بين تعديل قيَم البداوة الصارمة نحو زيادة الإقبال على التعليم؛ كونها قيمة حياتية مستجدة، وبما يغالب اعتقاد البدوي الخاطئ بأن التعليم يُفسد الأبناء؛ لوثوق البدوي المناهض للتعليم، (الوردي 1985). وتبادلية الأثر والتأثير بين القيمتين في المجتمع الأردني تتضح في الآتي:

- الانتقال بقيمة التنقل والترحال نحو قيم الاستقرار النسبية؛ لأهمية دخول الأرض كونها شكلا جديدا للمُلكية، في الوقت الذي أصبح تلقي العلم في المدارس الرسمية المقامة عليها ضرورة حياتية؛ فضلا عن مردودها الاقتصادي النقدي/ المالي، وعن مكانتها الاجتماعية الجديدة التي تعلو سلّم القيم وتدرّجاته.
- أدى ظهور التعليم النظامي المتنامي فكرا وأعمالا جديدة إلى إعلاء قيمة العِلم، وزيادة الإقبال عليه من الأردنيين؛ مقارنة مع التعليم البسيط الذي كان سائدا

من قبل.

- ساهم الإقبال على التعليم في تعظيم قيمة الوقت نحو الأفضل؛ فبدأ التغير الذهني والاقتصادي من هدر للوقت المفتوح - وفق ثقافة البدوي جراء التنقل وضعف الاهتمام بالوقت الذي يُعَدّ قيمة سائدة لديه - إلى التحول نحو تقسيم الوقت واستثماره؛ نتيجة للتعلم وأهمية الالتحاق بالمدارس بصورة متدرّجة، وهذا التحول شكّل وقتا عند المتعلم للدراسة حتى لو كانت جزئية، وهذا مؤشر واضح يدل على قدرة الإنسان على تنظيم واعد لهذه الأمور.
- ضمور أساليب التعليم على يد الشيوخ الأهليين، مقابل ظهور قيمة التعليم الرسمي المتنقل في البداية، وظهور مهنة المعلم بإقرار المجتمع المتحول نحو الترف مقابل أجر معلوم.
- تراجع مكانة الأعمال التي كانت سائدة مثل: الرعي، والغزو....إلخ، مقابل ارتفاع مكانة التعليم والتعلّم كونها مهنة جديدة، آخذة في التسيّد للأعمال المستجدة.

إقرار القانون الأساس، والمعاهدة مع بريطانيا

تشير بعض الإحصاءات إلى أن ميزانية التعليم عام (1921)، وهي السنة التي ظهر فيها أول مجلس للتعليم العالي، عِوضا عن قانون التدريسات الابتدائية، الذي كان معمولا به منذ عام (1913) كانت ميزانية التعليم الشهرية (500 جنيه)، وأن معظم من كانوا يعملون في التعليم هم من سوريا وفلسطين ولبنان، ما يدل على ندرة أعداد المعلمين من الأردنيين، وتدني مكانتهم الاجتماعية والحياتية أيضا.

وفي الأعوام(1928-1950) شهدت الإمارة التوقيع على المعاهدة الأردنية البريطانية (1928)، وصدر القانون الأساس "الدستور" ما شكّلا معا الملامح الأولية لتأسيس الدولة مؤسسيّا وتنظيميّا، وبعد مرور سنتين (1930-1932) بدأ الأردن بتشكيل قوات الحدود "الهجّانة" من الإنجليز بقيادة كلوب باشا. إذ ساهمت المعطيات الجديدة في إظهار حاجة الحكومة ومؤسساتها المدنية والعسكرية للمتعلمين؛ لذا، فقد تم استقطاب أشباه المتعلمين وهم قلائل حينها للعمل في مؤسسات الحكومة من جهة، في الوقت الذي ساعدت هذه الاحتياجات على العمل المؤسسي للقيام في عمليات التدريس للسكان البدو من جهة أخرى. ولعل ظهور أول شكل للتعليم المنظم أردنيا كان بما يُعرف في المدارس المتحركة (mobile school) في الصحراء الشمالية أولا؛

وذلك لسد الحاجة للموظفين هناك. أما المدرسة الثانية، فكانت تقع جنوب الإمارة، وتتنقل دوريا بين المدوّرة ومنطقة باير. (أبو ديّة، 1989).

وتشير بعض الإحصاءات إلى ارتفاع أعداد المدارس في الفترة الزمنية نفسها. ففي عام 1923/1922 بلغ عدد المدارس 44 مدرسة، وارتفع عددها عام 1943/1942 ليصل إلى 74 مدرسة، في حين بلغ عدد المعلمين والمعلمات للفترة نفسها من 81 معلما إلى 199 معلما على التوالي. فكانت المعلمة زينب علي أبو غنيمة /عمان أول معلمة أردنية. ورائدة تربوية في مهنة التعليم، وتلتها شقيقتها آمنه أبو غنيمة 1923 (السحيمات، 2021) في مدرسة إناث إربد. علما بأن عدد الإناث اللواتي التحقن في المدارس الحكومية 318 طالبة، مقابل 1956 طالبة للعامين 1946/1945، (الحمارنة، 1994).

وزرنة التعليم ومهننته نقابيّا

ظهرت أول وزارة تعليم في الإمارة عام (1940) تحت مسمّى وزارة المعارف/ التعليم، ويُعَدّ هذا القرار قيمة علمية وحياتية مُضافة للتعلم والمتعلمين؛ إذ كانت الوزارة منظما حافزا للأردنيين من الجنسين للالتحاق بالدراسة، والحصول لاحقا على عمل مريح نسبيا ومنتظم المواقيت والرواتب الأكثر جدوى للمعلمين والمتعلمين؛ عِوضًا لهم عما يحصلون عليه في العمل الزراعي الموسمي، وغير مضمون العوائد المالية لاعتماد جُلّ الزراعات على الأمطار، أو ما يُعرف بالزراعة البعلية. ومن هنا، يمكن الاستنتاج بأن هذا القرار دفع الأسر الأردنية إلى تشجيع أبنائهم للالتحاق بالدراسة، حيث شهد عام (1943) تخريج أول فوج من طلبة الثانوية العامة، مع ملاحظة أنهم قد تخرجوا من "المدرسة الأهلية" ما يحمل انطباعا واضحا لدَوْر القطاع الخاص، وأهالي الطلبة في حرصهم على إلحاق الأبناء بالمدارس الخاصة، وإكسابهم مكانة اجتماعية وتأهيلية؛ للحصول على فرص عمل في حقل التعليم؛ مقارنة بغيرهم حينها؛ مع العلم بأن أول دفعة من خريجي الثانوية العامة من المدارس الحكومية كانت عام (1952).

- لم يكد يمرّ ثلاثة أعوام على حرب (1948) مع إسرائيل، وظهور وحدة الضفتين (1950)، وتغيّر اسم الإمارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية (الطراونة، 1998) حتى زاد عدد سكان المملكة ما يقارب ربع مليون نسمة؛ هذا الواقع السكاني الجديد أنجب معه ضرورات عديدة لدخول المجتمع الأردني الآخذ في التحضر بصورة متسارعة

نحو قيم التحديث والتكنولوجيا، عبر تطوير التعليم وزيادة أعداد المتعلمين معا في المجتمع الجديد؛ لتحل قيم التعليم المحدَّثة محل الأنماط التقليدية السابقة ممثلة في ثنائية البدوي/ الفلاحي بإنتاجها المتدني عموما، إذ وُصِفت هذه المرحلة بأنها الأقرب إلى ظهور ما قبل الرأسمالية الأردنية (ظاهر، 1986).

ولعل أول ظهور تنظيم نقابي للمعلمين كان عام (1954) تحت اسم "نقابة المعلمين والمعلمات في المملكة الأردنية الهاشمية" برئاسة الأستاذ عبد خلف داودية (السحيمات، 2021) وهذا الظهور عمل على تأسيس الحضور الاعتباري والنقابي لمهنة التدريس، ولهُويّة المتعلمين والعاملين التنظيمية في حقل التعليم أردنيّا، سادّا بوجود الوزارة هذه النقابة المتخصصة، النقص الحاد في أعداد المعلمين الذين عانى منه المجتمع الأردني في السابق، حين كان المعلمون العرب هم من يقومون على تدريس الطلبة الأردنيين. حيث ساهم وجود نقابة المعلمين في ظهور نوع جديد من فرص العمل للمتعلمين، على صعيد الإدارتين المدنية والعسكرية معا في المملكة الناشئة.

- لقد صاحب ظهور أول قانون للعمل في المجتمع الأردني عام (1960) إلى تعميق حضور قيم العمل، وإظهار هُويّة المتعلمين، بوصفها مكانة مرموقة عَبْرَ مؤشرات بارزة هي: العائد المالي للمعلمين كونهم موظفين، وتحديد ساعات العمل بثماني ساعات. وأن قانون التربية والتعليم عام (1964)، وقانون إلزامية التعليم عام(1970) قد ساهما وبعمق في بلورة هُويّة المتعلم والمعلم ومكانتهما التي ارتفعت؛ وصولا إلى زيادة إقبال الأردنيين رجالا ونساء على الالتحاق بالوظائف الحكومية المضمونة الدخل والتقاعد. أما في الأعوام التي تَـلَـت حرب (1973)، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط، وزيادة عائداته على دول النفط العربية، فقد أدى هذا المتغير الخارجي للأردن والأردنيين إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة المتعلمة، والمهنية منهم بصفة خاصة، فاخذ التعليم معاني جديدة، منها: أنه عابر للجغرافيا، وسوق العمل الأردني المحدود، وأنه يمنح حامله فرص التنافس في أسواق عمل أوسع، رغم تعدد المهارات التي يسهُل على الإنسان المتعلم تجاوزها؛ ليحصل على فرص عمل أفضل، وعلى مضامين حياتية أعلى؛ نتيجة لارتفاع دخله من الأعمال المختلفة؛ استنادا إلى أهمية التعليم ونوعيته التي يتلقاها المتعلم من الجنسين. ونتيجة لزيادة أعداد المغتربين المتعلمين، فقد ظهر واضحا عامل إهدار قيم العمل المنتج الذي كان سائدا قبل ذلك؛ لصالح هيمنة قيم جديدة عن أعداد كبيرة من المتعلمين

المغتربين، وهي قيم الثراء المظهري لدى شريحة من المعلمين؛ جراء ارتفاع دخلهم في الغربة، وحجم التحويلات المالية لهؤلاء المغتربين إلى الأردن ما يساهم بدَوْره في زيادة أعداد الملتحقين في التعليمين الخاص والحكومي، بعد أن ارتفعت مكانة المتعلمين عموما في المجتمع الأردني، إلى حد اقترن في الوجدان الشعبي الأردني أن التعليم النوعي والعمل به صنوان للثراء.

القيم وتفضيلات الأردنيين للعمل

نشير تاليا إلى أهمية الاطلاع على نتائج بعض الدراسات العلمية المتوافرة لقيمة العمل وتفضيلاته عند الأردنيين، رغم ندرة الحديث عنها؛ بهدف الوقوف على حجم الاستفادة، ومقارنة هذه النتائج منذ تسعينات القرن الماضي، مع ما هو قائم الآن؛ رغم كل التغييرات التي مرّ بها المجتمع الأردني. ومثل هذه الاطلاعات على بعض الدراسات تساعدنا ضمنا في تفسير مسوّغ على ارتفاع أعداد الخريجين الجامعيين المتعطلين عن العمل الآن من جهة؛ ومن جهة أخرى إظهار جدلية العلاقة بين نوع هذه التفضيلات وارتفاع نسب البِطالة في سوق العمل الأردني الصغير نسبيّا، الذي يحوي في جنباته الكثير من أعداد العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات في العالم.

* قدّم المجالي (1990) دراسة حول المكانة الاجتماعية للمهن، والوظائف الشائعة في المجتمع الأردني؛ بهدف إيجاد تفسير علمي للعوامل التي أثرت في تحديد المبحوثين وعددهم (250) طالبا جامعيا، من مختلف مناطق المملكة جغرافيا؛ وطُلِب إليهم ترتيب (60) مهنة كُتبت لهم دون ترتيب، حيث أعطي الطالب في استبانة الدراسة خمسة خيارات أمام كل مهنة، تبدأ من درجة الممتاز وحتى الضعيف؛ وقد جاءت أبرز النتائج كما يأتي:
  - احتلت مهنة الطب المرتبة الأولى، وكان آخر المهن في الترتيب، هي الهندسة الزراعية؛ وقد عزت الدراسة الأسباب التي تكمن وراء تلك الخيارات لهذه المهن، بهذا الترتيب إلى التعليم العالي، والدخل المرتفع، والسُّلطة.
  - مهن ذات مكانة متدنية تتصف بأنها لا تحتاج لدراسة أكاديمية، أو تدريب كالحارس الليلي وساعي البريد.

أخيرًا؛ استنتجت الدراسة أن المكانة الاجتماعية لأي مهنة، من وجهة نظر المبحوثين الأردنيين مرتبطة بعدد من العوامل مصنّفة على هيئة مجموعات:

أ - **المجموعة الأولى**؛ وهي التي تؤثر إيجابيًّا على مكانة المهنة المفضلة من مثل: التعليم العالي، والسُّلطة، والدخل والتدريب، والمهارة والثقافة.

ب - **المجموعة الثانية**؛ وهي التي تؤثر على مكانة المهنة لعدم نظافة العمل فيها، وهذا ما ينعكس مباشرة على تدني درجة قبول الأفراد للالتحاق بها كونها فرصة عمل. وبعد مرور أربع سنوات على الدراسة الأولى، جاءت دراسة خزاعلة (1994) بعنوان اتجاهات الأردنيين نحو بعض المهن، وعلاقتها بسوق العمل. حيث طُلِب إلى (812) مبحوثا من مختلف مناطق المملكة ترتيب مئة مهنة؛ وفقا لتفضيلاتهم.

جاءت أبرز النتائج كما يأتي:

- احتلت مهنة السفير أعلى هذه التفضيلات، ثم تلاها أصحاب الدخل المرتفع، والتعليم العالي.
- جاءت في المرتبة الثانية مهن محافظ؛ وقاضٍ؛ ونائب؛ وضابط؛ حيث تضمنت هذه المهن ثلاثة مسوّغات لاختيارها؛ وذلك لتمتعها بالسلطة؛ والدخل المرتفع، والتعليم العالي.
- أما العلاقة بين المكانة الاجتماعية ونسبة البطالة، فتبين أن 53 % تقريبا من المتعطلين هم من حملة المؤهلات العالية.

وأخيرا، هناك تغيّر في مكانة المهن، مقارنة بوضعها في دراسة المجالي السابقة؛ حيث ارتفعت مكانة المعلم، والممرض، والمهندس الزراعي، والضابط، والصحفي، والمحامي، وانخفضت مكانة النائب، والمحافظ معا.

ختاما يمكن القول:

1 - إن التعليم قد شكل متطلبا سابقا، وحلولا بديلة للتخلص من تحديات الطبيعة البدوية - الزراعية الفقيرة بيئة وإنتاجا؛ وقد ساهم التعليم في تحقيق المكانة الاجتماعية الطموحة لدى الأردنيين عبر التحاقهم بالأعمال المريحة، فضلًا عن تحسين أوضاعهم الاقتصادية؛ وفقا لخصوصية ثقافاتهم المشتركة عمومًا.

2 - لقد انتقلت قيمة التعليم عند الأردنيين منذ تشكيل الإمارة إلى قِيم حياتية، لا بل إلى هوية حياتية لا يتقدم عليها سوى توفير الخبز إلى أفراد الأسرة، بحده الأدنى مقابل تدريس الأبناء كونهم الاستثمار الحقيقي في رأس المال الاجتماعي.

3 - لقد ساهم المواطنون جراء إيمانهم بأهمية التعليم كونه استثمارا عابرا للجغرافيا في التبرع ببناء مدارس، أو غرف صفية في مختلف محافظات المملكة، لا سيما خارج المدن وقصبات الألوية؛ وباستضافة الكثير من المعلمين العرب، والأردنيين في منازلهم؛ تعبيرا عن تَوْقهم للعلم، وتجسيدا لمكانة المعلم المرتفعة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

4 - هناك ترابط جدلي بين إقبال الأردنيين على التعليم قبل تأسيس الإمارة حتى الآن، وبين نوع التعليم ومستواه، وطبيعة المكانة الاجتماعية للعمل؛ وذلك استنادا إلى عناصر ثلاثة كما ظهرت عَبْرَ هذه الدراسة البنائية، وهي "أرقام؛ دخل عالٍ؛ ألقاب؛ طبيب؛ وزير؛ سفير؛ دكتور جامعة؛ سُلطة ما".

ولعل السؤال المفتوح على الحوار بالتي هي أحسن هنا، هو: ما مدى تبدل المحدّدات القيمية التعليمية ترابطا مع تفضيلات الأردنيين نحو العلم، والتعلّم، ونحو فرص حصولهم على الأعمال التي يطمحون إلى الالتحاق بها، في حال توافرها؛ في ظل ارتفاع نسب البطالة، والفقر للمتعلمين المتعطلين عن العمل؟.

المراجع

- بيومي، محمد أحمد، (1981)، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- أبو جادو، محمود، (1998)، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية؛ ط1؛ دار المسيرة للنشر، عمان.
- أبو ديّة، سعد، (1989)، شركة نفط العراق والتغيرات الاجتماعية السياسية التي واكبت ظهور كلوب في الصحراء الشرقية الأردنية؛ المؤرخ العربي؛ العدد 40 اتحاد المؤرخين العرب.
- السحيمات، ربى وجيه، (2021)، الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمعلمة الأردنية ومبرراته من وجهة نظرها، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة مؤتة.
- عبيدات، ذوقان، (1998)، المؤسسة التطوعية بين الأمس واليوم والغد، محاضرة غير منشورة في وزارة الشباب، عمان، الأردن.
- العتوم، منصور، (1991)، دور الحكومات، تشريعات العمل في سوق العمل الأردني، الأردنية للدراسات الشرق أوسطية، دار البشير، عمان.

- المجالي، قبلان،(1990)، المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف الشائعة في المجتمع الأردني، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول.
- المحادين، حسين طه، (2002)، قيم العمل، دراسة سوسيولوجية جدلية في المجتمع العربي، دار الكنوز الأدبية؛ بيروت، لبنان.
- محادين، حسين طه؛ الجعافرة، لحظة، (2021)، معجم المفاهيم الحديثة في علم الاجتماع والجريمة، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- نور، أحمد، (1992)، الانفتاح وتغير القيم في مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع ط1، القاهرة.

التعليم "في" المجتمع

ملامح من سيرة التعليم في الأردن منذ تأسيس الدولة

الدكتور أحمد أبو خليل

باحث أنثروبولوجي

مدخل

ذات سنة، وفي مطلع العقد الأخير من القرن التاسع عشر، اضطر الفتى -حينها- علي خلقي الشرايري (1882 - 1960)، لكي يتمكن من إكمال تعليمه المدرسي، إلى ركوب البغلة التي كانت تحمل اسم "الزرزورية"، تلك التي كانت الأسرة تستخدمها في أعمالها الزراعية، متجهًا بها و"عليها"، إلى بلدة درعا، التي هي اليوم إحدى أبرز مدن جنوب الدولة السورية؛ ليبيعها هناك بمبلغ خمسين مجيديّا (العملة التركية المستخدمة حينها)، ثم السفر إلى دمشق والالتحاق بمدرستها "الرشدية"، كونها خطوة ضرورية لإكمال تعليمه العالي في الأستانة في تركيا، ليتخرج في إحدى جامعاتها عام 1902م[1]. لقد قام الفتى الشرايري بذلك خلسة؛ لأن والده لم يوافق على طلبه بإكمال دراسته في الشام، بعد أن أنهى بضع سنوات في الكُتّاب، والمدرسة الصغيرة الوحيدة المتوافرة في مدينته إربد، آنذاك.

الشرايري، بعد ذلك بعشرين سنة، سيكون أول ناظر معارف (وزير تربية وتعليم) "متخصص"[2] في الأردن، في حكومة حسن خالد (أبو الهدى)، التي تشكلت في أيلول 1923م، ووفق مذكرات الشرايري المكتوبة بخط يده، فإنه طلب بنفسه هذا المنصب؛ لكي يتمكن من تقديم خطته وبرنامجه لتطوير الحالة التعليمية، والثقافية في بلده الناشئ حديثًا[3].

إن من يطالع سيرة كثيرين ممن نالوا فرص التعليم في تلك الآونة وما بعدها بقليل، سيتعرّف على كثير من الصُّدف التي تتشابه حينًا، وتختلف أحيانًا مع الصدفة التي أتاحها علي خلقي الشرايري في التصرّف بالبغلة "الزرزورية"!

هذه الورقة، سوف تعطي حيّزًا لتتبّع مسيرة حضور التعليم في المجتمع الأردني منذ

---

(1) مذكرات علي خلقي الشرايري (1882 - 1960). بخط اليد، نسخة محفوظة في المكتبة الوطنية.

(2) كانت حكومة حسن خالد أبو الهدى هي الحكومة رقم 6 في إمارة شرق الأردن، وكانت مهمة المعارف قد أسندت في الحكومة الأولى إلى مظهر رسلان، إلى جانب ثلاث مهمات أخرى هي: العدلية، والصحة، وعضوية المستشارين. واستمر ذلك لشهرين، ثم اختفى مسمى منصب "وزير" المعارف حتى الحكومة السادسة عام 1923. وأسندت المهمة حصريا لعلي خلقي الشرايري لأقل من أربعة شهور، ثم توقف ذكر هذا المنصب حتى عام 1929 في حكومة (أبو الهدى) الثانية وأسند المنصب لأديب وهبة تحت اسم "مدير المعارف". ثم غاب المنصب عن تشكيل الحكومات حتى عام 1939 (المرجع: الوزارات الأردنية 1921 - 1984. وزارة الإعلام. دائرة المطبوعات والنشر، 1984. عمان.

(3) جاء التحاق الشرايري بتلك الحكومة عند انطلاق حركة العدوان عام 1923، التي طالبت ببرنامج يضمن قيام مجلس نيابي، وتحقيق إصلاحات مالية وإدارية بينها تمكين أبناء البلد من تولي الوظائف.

تأسيس الدولة الحديثة، وسوف تعتمد في ذلك على بعض ما هو متوافر من أرشيف، وسير ذاتية، ومذكرات، وعلى أعمال ومتابعات ميدانية "اثنوغرافية" أجريتُها في السنوات العشر الماضية، في مواقع مختلفة في البلد، ضمن سياق اهتمامي بالحركة الاجتماعية للمعلمين التي انطلقت عام 2010 تحت عنوان "النقابة"، ثم تشعّبت في السنوات اللاحقة. وستحاول الورقة اكتشاف ما تراه جوهر مسيرة التعليم، وتطمح إلى تقديم زاوية نظر اجتماعية تاريخية، مفترضة أن لهذا قيمته في الإطلالة على مستقبل التعليم في البلد. والورقة لن تقترب من مسألة تقنيات العملية التعليمية، على أني لا أريد أن أوهم القارئ بمقدرتي على ذلك، أي على الاقتراب من تلك المسألة، وعليه، فإن مهمة الورقة أكثر تواضعًا، أو على الأقل ذات هدف مختلف.

القصة من أولها

تُرجّح المصادرُ المتاحة، أن حالة التعليم في شرق الأردن حتى نهاية فترة السيطرة العثمانية، كانت متدنية للغاية، حتى في باقي مناطق بلاد الشام القريبة، وخصوصًا فلسطين وسورية الداخلية. فباستثناء ما وفرته مدارس الطوائف المسيحية، فإن شرق الأردن، في نهاية العهد العثماني، ضمّت، وفق معلومات رسمية، 21 مدرسة أولية (أقل من ست سنوات دراسية) يعمل فيها 29 معلمًا (أي بمعدل أقل من 1.4 معلما لكل مدرسة)، يلتحق فيها 1039 طالبًا من الذكور، ومدرستين للإناث في كل منهما معلمة واحدة، وعدد الطالبات فيهما 59 طالبة [4]. (من الضروري هنا ملاحظة أن عدد سكان شرق الأردن عام 1922 كان بحدود 225 ألف نسمة منهم 103 آلاف من غيرالمستقرين كليا أو نسبيا)[5].

كانت الدولة الناشئة تُقيم -ولأول مرة- مؤسساتها الجديدة في مختلف الميادين، وأخذت تُدخِل إلى الحياة العامة مفاهيمَ جديدة في الإدارة، وفي تفاصيل الحياة اليومية للناس. واستعانت الإدارة الرسمية بخبرات من المحيط؛ وخاصة من سورية أو فلسطين، وفي الأخيرة كانت الاستعارة تتم بشكل رسمي؛ نظرا للإدارة البريطانية المشتركة في فلسطين والأردن، التي كانت تتمكن من تحريك موظفيها حيثما تشاء في البلدين.

(4) الروسان، صياح، وزارة المعارف، الضفة الشرقية. 1950 عمان.

(5) الموسى، سليمان، تأسيس الإمارة الأردنية 1921 - 1925. عمان. 1971.

في عام 1925، نشرت الجريدة الرسمية في شرق الأردن، التي حملت اسم "الشرق العربي"، أول تعليمات رسمية تخص التعليم سمّتها "نظام المدارس"، منقولة كما يبدو، ويتضح منها أن التعامل كان يجري مع المدارس منفردة، ذلك أن أغلب نصوص تلك التعليمات كانت تستهدف مدير المدرسة أو المعلم الأول فيها؛ لأن كثيرًا من المدارس كانت تضمّ معلما واحدا. وحسب تلك التعليمات كان على المدير أن يقوم بكامل العملية من تسجيل وتقويم ودراسة، بل وكتابة تقرير عن مدى شعوره بالراحة تجاه حالة التعليم في منطقته[6].

والمفارقة هنا تكمن في أن نظام المدارس ذاك، اشتمل على نظام عقوبات رفيع المستوى في تدرجه، ومراعاته للحالة النفسية للطالب الفرد ولمجموع الطلبة، وينتقل بعناية بين عقوبة فردية وعقوبة أمام الزملاء، وبين عقوبة تتضمن عملا، أو مُجرّد ضغط على المستوى الشخصي للطالب المخطئ، كان هذا يحصل بينما كانت قاعدة "اللحم لك والعظم لنا" هي السائدة فعليا وكانت العصا حاضرة حيث أصبحت أقرب إلى الفلولكور التربوي[7].

كباقي مؤسسات الدولة، "نَزَلت" المؤسسة التعليمية على المجتمع الأردني، أو المجتمعات المحلية، فالتقت معها حينًا وتناقضت معها حينا آخر. وكان هذا يعني أن "الإحساس بالدولة" عند الأهالي نما بشكل تدريجي وبطيء، وأن ما صارت تسمى لاحقًا بالخدمات العامة، كالتعليم والصحة والأمن، احتاجت إلى زمن لكي تصبح واجبًا على الدولة، أو حقّا للمواطنين عند الدولة.

كانت الأعمال التي تتطلب الحصول على تعليم من نصيب أبناء الذوات والشيوخ، كان هذا في الأساس جزءًا من سياسة العثمانيين، واستمر ضمنيّا بعد ذلك. ومع تواصل عملية تشكيل المؤسسات، أخذت خدمة التعليم تخضع للعرض والطلب، بحسب الظروف التي تعيشها القرية أو التجمع السكاني. وقد أسهم تتالي سنوات القحط في البحث عن بدائل، كما وفر العمل في الوظيفة المدنية أو العسكرية، أو في ميدان أعمال الخدمات والإنشاءات الجديدة، ضمن ما كان يسمى "النافعة" أي الأشغال العامة فرصًا خارج قطاع الزراعة والرعي. وبالضرورة كان مَن يعرف القراءة

(6) "الشرق العربي" عدد 106 تاريخ 1 حزيران 1925.

(7) يكتب صياح الروسان كبير مفتشي المعارف عن مدرسته الأولى بأن والده اصطحبه للكتّاب وقال لصاحبه: "اسمع يا خطيب. هذا ولدي، أقرئه القرآن، وعلمه الخط والهندي (الحساب)، واجعله يفك المكتوب. وإن عصا فالعصا. ولا تسل (فلي العظم ولك اللحم)" عدد 8 في 7 أيلول 1945.

والكتابة محظوظًا، وينال مرتبة أعلى وأجورًا أعلى في تلك الأعمال.

في بعض المواقع، كان على مسؤولي المراكز الحكومية المحليين المعنيين بالتعليم وموظفيها، أن يقوموا بزيارات ميدانية للأهالي، وأن يفرضوا على الأسر أن تقدم واحدا من الأبناء على الأقل للمدرسة، وهو ما كان صعب التحقيق أحيانًا. يروي أحد شهود سنوات الثلاثينات، أن المعلم الرسمي (الحكومي) كان يحظى بتسمية خاصة هي "خُجا"، وكان عادة ما يظهر أمامهم متأنقا في ملابسه، وكان الخُجا عند نهاية كل عام يطلب من شيخ الكُتّاب (الخطيب) أن يزوّده بأسماء المتفوقين عنده لكي يلحقهم بالمدرسة النظامية، ويتذكر شاهد العيان، أن جدّه قابل الخُجا محتجّا على ترشيح أحد أبنائه بقوله: إن "خُرْج حشيش أحسن منكم ومن مدارسكم"[8]. (الخرج كيس من القماش أو الخيش يتدلى على جانبي ظهر الدابة). ولكن في مواقع أخرى، كانت شروط استكمال الدراسة صعبة، فضلًا عن ظروف المدارس وصعوبة الوصول إليها، وكان التلميذ الذي يرسب سنتين متتاليتين يُفصل من المدرسة نهائيا، وحتى مطلع الخمسينات، كانت توضع أمام الطالب، شروطٌ صعبة للاستمرار في المدارس بعد الابتدائية تتعلق بالدرجة الأولى بإمكانات تلك المدارس على الاستيعاب[9].

وحتى إعلان الاستقلال وقيام المملكة عام 1946، لم يكن الوضع قد تبدل كثيرًا أو بشكل جوهري. ففي عام 1947 مثلًا، كان عدد المعلمين الإجمالي 223 معلما ومعلمة، منهم تسعون يُنفِق عليهم الأهالي والبلديات، كما تبرّع الأهالي بـ 500 مقعد للمدارس. مع ملاحظة أن تلك التبرعات كانت تنظَّم رسميّا بصورة إنفاق ذاتي على المرافق العامة ومن بينها المدارس. كانت موازنة المعارف في تلك السنة تبلغ 42 ألف جنيه بنسبة 3 % من مجمل الموازنة العامة للدولة.

كتب مدير المعارف الشهير أديب وهبة عام 1945 ما يأتي: لدينا الآن 73 مدرسة بين أولية وابتدائية وثانوية يدرس فيها اليوم ما يقارب عشرة آلاف طالب وطالبة يعلمهم 200 معلم، بينما إذا قدرنا نفوس الشعب الأردني بـ 300000 فقط، نجد أن نسبة الطلبة تقل عن 4 % بينما يجب أن لا تقل عن 10 %. وأن 40 مدرسة من الـ 73 مؤلفة من أربعة صفوف يعلم في كل منها معلم واحد، ويقوم بإدارة المدرسة وتعليم التلاميذ الدروس النظرية والعملية في وقت اتفق فيه علماء التربية على أن لا

(8) أبو خليل، أحمد: يوميات فك الخط وتركيبه. مجلة "المستور" المتخصصة بالفقر، عمان 2007.

(9) أسبوعية "الحوادث"، 9 كانون ثانٍ 1953.

يجوز إدارة المدرسة والتعليم بمعلم واحد مهما كانت المدرسة محدودة الصفوف، قليلة الطلبة، ومهما كانت مؤهلات المعلم كافية.

وشخّص وهبة مواضع الضعف في التعليم بما يأتي:

1 - التعليم الأولي غير شامل لجميع أبناء بلاد الإمارة.
2 - المدارس الموجودة تحتاج إلى تكميل وتنظيم.
3 - عدد المعلمين فيها لا يتناسب مع عدد الصفوف.
4 - المدارس المهنية محصورة بمدرسة صناعية ذات حرفتين فقط.
5 - المعلمون غير متخصصين بالتربية والتعليم.
6 - المخصصات غير كافية لتنظيم المدارس حسب اللزوم.

ويكمل وهبة منبّهًا: "فإذا لم يُعْمَلْ على إصلاح التعليم والتربية بالصورة التي تنشدها المصلحة، العامة ويتطلبها وضع إمارة شرق الأردن، تبقى هذه البلاد محرومة من النهوض في عصر لا يعيش فيه عيشة هنية إلا المتعلم الأقدر على استغلال موارده استغلالا علميا منظما". ثم يؤكد: "إن التعليم هو النشاط الأساسي للدولة، ولا يجوز أن يَحول دون انتشاره وإتقان وسائله أي اعتبار، ولا أن يقف دون تقدمه أزمة من أزمات المال أو أزمات السياسة"[10].

يتيح تصفُّح أعداد مجلة "الرائد" التي أصدرها أمين أبو الشعر في العامين 45/ 46 واستكتبت أبرز الأسماء الثقافية حينها، بأن قضية التعليم كانت حاضرة بقوة في النقاش العام، فنقرأ على سبيل المثال في تشرين ثانٍ 1945 خبرًا بارزًا يقول: "مرحبًا بالشباب الجنود" وفيه أن "كتيبة جديدة من جيش الشباب المتعلم الذي تؤمل فيه البلاد وتستبشر فيه الخير. وصلوا من دمشق عاصمة العرب الأولى وكلهم أمل واستبشار"[11].

ثم نقرأ لحمد الفرحان، الذي برز اسمه في مجال قيادة التنمية، مقالا ينتصر فيه للمعلمين ويوضح معاناتهم، فكتب في كانون أول 1945. بعنوان "إنهم نبلاء ولكن أوضاعنا لا تسمح!" يشرح فيها وضع المعلمين المعاشي البائس، وما يعانونه من "جوع وذلّ ويأس"، لكنه يصف فئة المعلمين آنذاك كما يأتي: "هؤلاء المعلمون النبلاء... صُنّاع الشبيبة الموحّدة المتجانسة ما طرازهم؟ ويجيب: من كل نوع ولون خليط عجيب.

(10) مجلة الرائد، عدد 6، آب، 1945.

(11) مجلة "الرائد"، عدد 14، تاريخ 15 تشرين ثان، 1945.

رشدي تركيا، ضابط قديم، كاتب متمرّس في التحصيلخانة، سلطاني، دار الفنون العجيبة، مؤذّن كفر أسد، مترك أردني، ثاني ثانوي، من جامعة بيروت، من مدارس اللاتين، مزيج متنافٍ من الثقافة والتفكير"[12].

شهد التعليم في عقد الخمسينات تطورًا باتجاهين: فمن جهة، كانت المؤسسة التعليمية شرق الأردن قد تعززت بكوادر وطاقات نوعية بعد وحدة الضفتين؛ نظرا لارتفاع مستوى التعليم في فلسطين بشكل ملحوظ مقارنة بالحالة في شرق الأردن. ومن جهة أخرى، شهد ذلك الزمن الكثير من الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ بسبب ضغط موجات الهجرة على إمكانات الدولة في تقديم الخدمات العامة. فقد شهد شهر آذار عام 1956 إضراب معلمين شمل مختلف المواقع، واستمر لأكثر من أسبوعين، وكشف عن حدّة الأزمة في القطاع.

كان على البلد، والتعليم عى وجه الخصوص، أن ينتظر مطلع عقد الستينات، وهو عقد النقلة التنموية الكبيرة في قطاع التعليم وباقي القطاعات. كانت المنطقة تشهد ما يشبه "صراع النماذج" السياسية والثقافية والتنموية، ووجد قادة ذلك الزمن أنفسهم أمام ضرورة تصميم النموذج الخاص بمواجهة ضغط النماذج المحيطة، والمخاصمة في كل الدول المحيطة، فضلا عن الحضور الكبير للصراع مع العدو والاحتلال.

كتب الدكتور خليل السالم مؤسس البنك المركزي، الذي بدأ حياته معلما، ثم أصبح اسما بارزا في ميدان الاقتصاد والتنمية، في مجلة "الأردن"، وهي دَوْرية رسمية، في أيلول عدد 27 عام 1961 بعنوان يحمل دلالات: "جيش المعرفة يبدأ زحفه من جديد، 300 ألف طالب وطالبة في الجبهة الداخلية، وسبعة آلاف طالب وطالبة في الجبهة الخارجية" ويصف موضوعه كالآتي: "يضيء العام المدرسي الجديد لهذا الجيش المبارك من الطلبة دروب العلم والثقافة. كما يحمل للآباء بشائر الأمل الواسع العريض بأن يروا فلذات أكبادهم يحيون حياة أفضل ويقيمون مجتمعا أسعد"[13].

بمقدور الباحث أن يلاحظ هنا أن ماكنة التفكير الوطني كانت في أوج حركتها، ونشاطها ابتداء من عقد الستينات، في قطاعي التعليم والصحة على وجه التحديد. فقد عرض للنقاش نظام المناهج عام 1963، وصدر في العام الذي يليه 1964؛ لينهي حالة الفوضى في هذا المجال. فقد كانت المناهج من تأليف شخصي تُفرض على

(12) مجلة الرائد عدد 16، كانون أول، 1945.

(13) السالم، خليل ، في مجلة "الأردن" أيلول عدد 27 ، 1961.

الطلبة مع عبارة بارزة تشترط أن تكون كل نسخة بيد طالب تحمل توقيعًا شخصيا من المؤلف! وإلا فإن حاملها سيجد طريقه إلى المحكمة!

وفي العام نفسه 1963، طُرِحت أمام الرأي العام مبادئ ما سمي بـ "فلسفة التعليم". فقد أعلنت الوزارة أنها وضعت الأسس والقيم والمفاهيم العامة، ثم أرسلته إلى "وزارة العدلية" لكي تصيغه قانونا. ومن المفيد التوقف عند هذا الحدث المهم، فهو ربما شكّل نقلة نوعية في منهجية التعامل مع التعليم ككل.

ووفق ما نشر حينها، فإن فلسفة التربية في الأردن تنبثق من الدستور وتتمثل في الأسس الآتية:

1 - الإيمان بالله وبرسالة الإسلام، بما فيها من ضمان لحرية العقيدة لغير المسلمين.

2 - وحدة الأمة العربية وحريتها، وشخصيتها في الوطن العربي الموحّد والمتكامل.

3 - المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية.

4 - عروبة فلسطين، وجميع الأجزاء المغتصَبة من الوطن العربي والعمل على استردادها.

5 - التفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية.

6 - احترام كرامة الفرد وحريته، وتقدير المصلحة العامة للمجتمع حيث لا يطغى أحدهما على الآخر.

7 - العدل الاجتماعي وإتاحة الفرص المتساوية للتعلم لأبناء الأردن وبناته جميعهم، ضمن إمكانات الأفراد أنفسهم.

8 - مساعدة كل طالب على النمو السوي جسميّا وعقليا واجتماعيا وعاطفيا؛ ليصبح مواطنا مسؤولا عن نفسه وعن مجتمعه.

9 - أهمية التربية والتعليم لتنمية المجتمع الأردني، ضمن الوطن العربي المتكامل من جميع النواحي.

وفي تفاصيل النقطة الأخيرة نقرأ عن دور التربية والتعليم في "صهر المجموعات السكانية في بوتقة مجتمع أردني عربي منسجم، ويجعل الولاء للدولة قبل أي اعتبارات عائلية، أو طائفية، أو قبلية، واحترام الحرية والنظام الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين أن يسهموا في حكم أنفسهم، وإدارة شؤونهم في شتى الميادين على أساس المعرفة والمصلحة المشتركة".

ومن اللافت للانتباه مستوى الوضوح في التعامل مع المؤسسات التعليمية الخاصة

والأجنبية، رغم ما كانت تتمتع به تاريخيا من حضور، فجاء في مبادئ مشروع القانون ما يأتي: لا يُسمح بتأسيس أي مرحلة أجنبية بمرحلة الإلزام، أو بتوسيع الموجود منها بعد صدور هذا القانون، ولا يُسمح بتأسيس أي مدرسة ثانوية أجنبية، أو معهد أو مركز أجنبي، ولا بتوسيع الموجود منها بعد صدور هذا القانون، إلا بقرار من مجلس الوزراء، وعلى هذه المؤسسات أن تتقيد بأهداف سياسة التعليم في المملكة وهي خاضعة للإشراف الكامل للوزارة وخاضعة للمراقبة.

وعلى المدارس الخاصة في المرحلة الإلزامية أن تتقيد بالمناهج، والكتب التي تقررها الوزارة، وعليها أن تعلّم المسلمين دروس التربية الدينية الإسلامية، وأن تعلّم غير المسلمين دروس دينهم، وعليها أيضا أن تطبق نظام التشعيب، وأن تتقيد بالسنّ القانونية للمراحل جميعها[14].

وعن المعلمين، جاء في تلك المبادئ العامة لفلسفة التعليم: "لا يُسمح ابتداء من مطلع العام الدراسي 64 - 65 لأي شخص أن يعلم في أي مؤسسة تعليمية في المملكة حكومية أم خاصة، إلا إذا حصل من وزارة التربية والتعليم على إجازة بممارسة مهنة التعليم. ويُشترط لمنح هذه الإجازة للمعلمين الذين يعينون ابتداء من العام الدراسي المذكور، وخاصة في مرحلة التعليم الإلزامي، أن يخضعوا لدراسة أو دروات "تشمل الثقافة العامة والخاصة والتربية المسلكية"، وفي النصوص نقرأ أن المرحلة الإلزامية تُعَدّ "وسيلة لتدعيم وحدة الأمة".

في هذه الأثناء، كان التعليم يزداد حضورًا وبقوة في تفاصيل حياة المجتمع، لقد بدا واضحا الأثر الكبير للتعليم في التصعيد الاجتماعي، ولعبت الأمهات الأردنيات الدَّوْر الأكبر في هذه العملية، وتفيد العديد من سير شخصيات عادية سجلتها في سياق متابعات ميدانية في العشرين سنة الماضية، أن الأمهات كُنَّ الأقرب إلى تلمّس الطريق نحو النهوض بأفراد الأسرة، وسرعان ما اكتشفن أهمية التعليم في ذلك.

ففي تلك الأثناء، شهد التعليم والمعلم تقدمًا في المكانة الاجتماعية، وعبرت تلك المكانة إلى عمق الثقافة الشعبية، إلى درجة أن انتشرت في الأعراس أغنية تقول في أحد مقاطعها: "حَلْفَتْ ما بوخُظ غير الأستازي" (بمعنى تفضيل أستاذ المدرسة من الفتيات)، بعد أن كانت النظرة إلى صنعة الكتابة والقراءة، وحمل الأوراق نظرة دونية، مقارنة بالفروسية وبالعمل في الأرض، ومن ذلك القول الشهير: "ما عُمُر

(14) يومية "الجهاد" 2 تشرين أول 1963.

خطيب قوم سوّى نفيلة، إلا في قبض القلم والدفاتر". (بمعنى أن المتعلم لا فائدة تُرجى منه إلا أنه يحمل الأقلام والأوراق).

أصبح تعميم التعليم العام، وتحسين جودته فكرة سائدة وموضوعًا على جدول الأعمال الرسمي والأهلي، وحتى الفئات السكانية ذات الأوضاع الصعبة، وخاصة البدو الرُّحَّل الذين يتناقض نمطهم مع الاستقرار الذي يتطلبه التعليم وإقامة المدارس، فقد بُذِلت جهود إبداعية في هذا الميدان، بل أصبح التعليم نفسه عنصر دَفْعٍ وتحفيز على الاستقرار، ولا تزال آثار أنوية الاستقرار التي أخذت شكل غرف صغيرة منفردة مُعدّة للإقامة المؤقتة في المواقع التي كانت تشكل "مردّا" أي موقع عودة للمجموعات البدوية.. لا تزال قائمة لليوم وبنى السكان بيوتهم حولها. وفي بعض الحالات، كان المعلم يكلف بالتنقل برفقة أبناء البدو؛ لمواصلة تعليمهم بالحد الأدنى، وعملت مديرية الثقافة العسكرية التابعة للجيش دَوْرا مهما في ذلك، فضلا عن توافر درجة من الدعم المالي للمعلم الذي يخدم في المناطق النائية، وفي بعض السنوات كانت تعليمات التوظيف تشترط أن يمضي المعلم من سنة إلى ثلاث سنوات في المناطق النائية. ووفق القانون، كانت الدولة مجبرة بفتح مدرسة إذا توافر أكثر من 10 طلاب.

شكّلت نهاية عقد الثمانينات انعطافة ملحوظة في مجمل حالة البلد، ومن ضمنها التعليم. فبالتوازي مع الأزمة الاقتصادية، والانفجار الاجتماعي السياسي، انتهجت سياسة جديدة، كان أهم ما يميزها بدء مرحلة انسحاب الدولة التدريجي من قطاع الخدمات العامة، وهي الأمور التي لا تزال موضع صراع متواصل.

وفيما يتصل بموضوعنا، أي التعليم، يمكن ملاحظة التغير الكبير في حالة التعليم العام الذي بدأ دَوْره الاجتماعي يتقلص تدريجيا، فبعد أن كان التعليم أحد أبرز وسائل الحراك الاجتماعي، وخاصة التصعيد الاجتماعي، تحوّل إلى أداة تكريس حالة التفاوت في المجتمع.

في خدمة هذا الدَّور اللاتنموي الجديد للتعليم، وربما للتمويه عليه، برزت ظاهرة يمكن تخفيفا أن نسميها نخبوية التعليم، تتمثل في "بؤر" تعليمية تقدم تعليمًا عالي المستوى، لكنه غير موجّه للجمهور العام.

بالطبع، لم تمرّ هذه التحولات بسهولة؛ لأن الأمر يتعلق بتغيير مسار عملية طويلة المدى، كما وضحتها الصفحات السابقة، وهي عملية ترتبط بشكل مكثف بمصالح

اجتماعية مهمة. ومن الطبيعي أن لا تستسلم الفئات المعنيّة.

رافق ذلك، موجات تجريب مكثفة خضع لها التعليم العام شملت الطالب والمعلم والمنهاج. وقد وضع ذلك تحت عنوان كبير يتحدث عن التطوير والتحديث ومواكبة العصر، واستثمرت الفكرة الصحيحة التي تقول بأن التعليم عملية شاملة وتتعدى المدرسة، ولكن تلك الفكرة "نزلت" أو "أُنزِلَت" على واقع اجتماعي ذي خصوصية لم تكن مُدْرَكة جيدا من صاحب القرار، وبطريقة ما كان من الصعب والطبيعي أن لا تُستقبل جيدا.

منذ مطلع الألفية الجديدة، كان التسخين السلبي يتدرج في مجمل التعليم، الذي تراجعت مكانته في الثقافة العامة، حيث أصبح مجرد عملية تسجيل في المدرسة وتجاوز للصفوف، وبدأنا نشهد ظاهرة الأمية عند طلاب صفوف متقدمة، وأصبحت عمليات الغش مثلا مقبولة اجتماعيا، بل وتبناها الأهالي بأنفسهم وبشكل علني، ثم شهدنا حالة تسريب أسئلة امتحان الثانوية العامة، وحالات العنف والاعتداء على المعلمين، وحرق المناهج الدراسية، وتسرّب الطلبة غير المعترف بهم في أغلب الحالات، ثم تجربة دمج المدارس التي (وفق متابعات ميدانية) حرمت طلابا وخاصة طالبات من الالتحاق في المدارس[15]، وصولا إلى انفجار احتجاج المعلمين الذي عَبَر إلى مختلف عناصر العملية التعليمية، وفتح قضايا اجتماعية وثقافية كثيرة.

خرائب التحديث

اتخذ التطوير والتحديث أشكالا مختلفة، بينها تعليمات من المرجح أنها منقولة من تجارب بلدان أخرى، ووفق متابعات ميدانية، توصلت المدارس إلى صيغة توافقية داخلية تتيح لإدارة المدرسة في أن ترفع تقارير تفيد بالالتزام بالتعليمات، بينما تواصل المدرسة عملها وَفق ما تراه مناسبًا!

فيما يلي أعرض حالة دراسية تابعتها ميدانيّا بدرجة تكفي إلى حدّ ما، لتسجيل

(15) على سبيل المثال، ما جرى في بلدة جرف الدراويش محافظة الطفيلة، حيث حرمت 16 طالبة ثانوية من المدرسة بسبب الدمج، وكان موقف وزارة التربية أنها تنفذ القرار، وأن التعليم الثانوي غير إلزامي ولا يمكن إجبار الطالبات أو أهاليهن على الذهاب للمدرسة! وفي مثال آخر، بسبب الدمج ألغيت مدرستا الذكور والإناث في بلدة شطنا بمحافظة إربد، ولم يتم تدارك الأمر إلا بعد تحرك الأهالي الذين لفتوا الانتباه إلى أن الدمج يعني خلوّ البلدة من أي مظاهر تتصل بالعملية التربوية، ورغم ذلك لم توافق الوزارة على بقاء المدرسة إلا بعد موافقة الأهالي على قيام مدرسة مختلطة تلبي شروط الدمج من حيث العدد.

ملاحظات استنتاجية، لا سيما ما يتصل بالتناقض بين الصورة الرسمية المعبَّر عنها في التقارير وبين الحالة الواقعية، وكنت نشرت تقريرًا موسّعًا عن الحالة بعنوان "خرائب التنمية". القرية الإلكترونية في (لِب) نموذجًا". والحالة تتصل جزئيّا بالتعليم وتطويره، وتشترك بها وزارة التربية والتعليم، رغم أنها لا تقتصر على جانب التعليم وحده:

(لِب) هي بلدة تابعة لمحافظة مادبا، وتقع على مسافة 12 كم جنوب مدينة مادبا.

جرّب أن تضع عبارة "القرية الإلكترونية في لِب" على محرّك البحث على الإنترنت، ستجد نصوصا وأخبارا مصوغة بلغة تشبه الشعر، تتحدث عن المشروع "الريادي" وعن الجهات التي ترعاه وعن مئات المستفيدين والمستفيدات، مباشرة من المشروع، فضلا عن فائدة المجتمع المحلي ككل، بل وفائدة عابري المنطقة عموما من المواطنين ومن الزوار ومن السيّاح أيضًا.

قصة المشروع طويلة، وهو من أوائل المشاريع التي نالت تسمية "ريادي". وقد عُدّ مشروعا يُعنى بالتعليم وصلته بالمجتمع.

اختير حَيٌّ صغير مَوقِعا للمشروع مكوَّن من الأبنية القديمة (مباني القرية القديمة الحجرية)، وقد أجريت بعض عمليات الترميم والتأهيل للبيوت التي استؤجرت من أصحابها لمصلحة المشروع. ونُشرت حينها تقارير وأخبار عن الفئات التي استفادت منه.

بعد ذلك، وفي العام 2006 أجرِيت تَوسِعة كبرى على المشروع، وأقيم ائتلاف من أكثر من 20 جهة ومؤسسة أردنية وأجنبية ودولية، وبعض الشركات الخاصة الأردنية، أو العاملة في الأردن، ولا تزال إلى الآن لوحة فسيفسائية أرضية كبيرة مُقامة على مدخل المشروع تزيد مساحتها على 10 أمتار مربّعة، تحمل أسماء الجهات التي مَوّلت وأشرفت وأوحت ودعمت المشروع الكبير الذي أخذ هذه المرة اسم "القرية الإلكترونية".

وقد نشرت عند الافتتاح تقارير وأجريت مقابلات مع المنفذين والممولين والمشرفين، تحدثوا فيها عن: دمج المباني التراثية بتكنولوجيا العصر، وتقليص الفجوة المعلوماتية بين الريف والمدينة، وعن المشروع الذي يجسّد نموذجا لالتحام القطاع الحكومي والخاص في مشروع واحد، وعن "أكاديمية مايكروسوفت" القائمة في المشروع، وعن ساحة عرض الأفلام للأهالي، وعن شراكة وزارة التربية والتعليم مع "متحف بوسطون للعلوم"/ أميركا، ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا في إقامة مختبر

"ليجو روبوت"، وعن مركز حِرفي متخصص بالفسيفساء، هذا بالطبع إلى جانب الاستمتاع بتذوق الحلقوم المصنوع في المشروع، وخبز الشراك الطازج المخبوز على صاج يدوي بالطبع، وذلك بانتظار تطوير صاجات إلكترونية!

بعد سنة على قيام المشروع، كانت مبانيه مغلقة، لكن بعض الأدوات والمرافق ما زالت موجودة ومحروسة، وقد طُلِب مني أن لا ألتقط صورا، غير أن غياب المشرفين عن الأقسام المغلقة، مكّنني من مَدّ الكاميرا، واقتناص بعض الصور من شبابيك الأقسام الأخرى المغلقة التي كان يعلوها الغبار والأتربة.

لا تزال المباني مغلقة، ولكنها خالية تمامًا من الموجودات، وقد أُزيلت عن أغلبها اللوحات المعدنية الصغيرة التي كانت تشير إلى تخصصها، وأُتلِفت المرافق الصحية والمطابخ الإنتاجية، بالكامل وحُطِّمت بعض الأبواب، وأفاد السكان بأن المشروع أُغلِق بالكامل بعد أقل من سنتين على إنشائه، وبأن المباني عادت لأصحابها من الأهالي الذين باع بعضهم أملاكه، ولكن بقدر بسيط من التدقيق تستطيع أن ترى استثمارا "غير إلكتروني"، في مجال تربية الحَمام في أحد الأبنية التي حُوِّلت إلى أعشاش.

طرقت باب أقرب بيوت السكان إلى المشروع، خرج منه شاب قال لي: إنه في الثانية والعشرين من عمره، وأخبرني أنه دخل المشروع مرة واحدة في حياته، وكان ذلك إلى قسم الكمبيوتر. وقد ظهر عليه الاستغراب.

قُرب بوابة المشروع، تقع مدرسة حكومية ابتدائية، كان بعض تلاميذها قد دخلوا إلى المشروع للّعب، وقد هربوا عند قدومي، ولكني ناديت عليهم ثم دار بيني وبينهم، وعن بُعد، الحوار السريع الآتي:

- ما هذا الذي كنتم فيه؟
- قرية إلكترونية.
- ماذا يوجد بها؟
- لا شيء.
- ومنذ متى لا يوجد بها شيء؟
- (مِنْ لـمّا انخلقنا ما فيها إشي!) وابتعدوا ضاحكين.

الخلاصة

قد تظهر قراءة متسرعة للصفحات السابقة بأن هناك تغييبا للعوامل الأخرى، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأن الورقة تلقي العبء على العملية التعليمية وكأنها تجري بشكل مستقل. بل قد يبدو أن الورقة تغافلت عن التطورات الواقعية في ميدان التعلّم والتعليم والتواصل وتحصيل المعرفة، وهي أمور تشهد ثورة على المستوى العالمي.

واقع الأمر، أن الورقة تدعو إلى الانتباه بالمقابل إلى أن كل ذلك، لا معنى له إذا غيّبنا الواقع الاجتماعي العياني الملموس الذي سيجري فيه تطبيق التحديث والتطوير، فضلا عن خطورة الاكتفاء بمنهج التنمية "بالعينة"، عبر تقديم بعض النماذج النخبوية الخاصة بوصفها قصص نجاح تسمح بالدفاع عن الفكرة، ذلك أنه لغاية الآن لم يقل لنا أحد: إن مسؤولية الدولة عن كل مواطنيها قد انتهت.

إن بلدنا دولة تقع في إقليم محدّد له ظروفه السياسية ويشهد صراعًا متواصلا، بمعنى هناك مشاريع كبرى تتصارع، وهناك عدوّ "ممارس"، على مختلف الجبهات وأولها الثقافي والتعليمي. أما على الصعيد الداخلي، فإن الصعوبات التي تواجه الفئات الدنيا في المجتمع تتفاقم، وهناك اعتراف بتراجع حجم الطبقة الوسطى ومركزها، ما نتج عنه تبدلات في تركيبة الهرم الاجتماعي.

لم يكن التحديث غائبًا عن الذين قادوا تجربة أوصلت بلدنا في عقدين ونصف، على المستوى العربي، من المرتبة الثانية من أسفل عام 1961 إلى المرتبة الثانية من أعلى في عام 1990 في مقياس الأمية مثلاً[16].

إن الأمر كان، وهو اليوم، مرتبط بالدرجة الأولى بتشغيل ماكنة التفكير الوطني، المسنودة إلى اقتراب حقيقي من واقع المجتمع والناس، وبناء مشروع إنقاذ التعليم؛ وفقًا للشروط التي يفرضها هذا الواقع.

(16) عمر الرزاز، وزير التربية والتعليم، محاضرة في مؤسسة شومان.

المراجع

1 - أسبوعية الحوادث 1953.

2 - الروسان، صيّاح: عمان 1950.

3 - صحف ومجلات.

4 - الشرايري، علي خلقي: مذكرات، مخطوط غير منشور، نسخة المكتبة الوطنية، بلا تاريخ.

5 - مجلة "الأردن" 1961، 1963.

6 - مجلة الرائد 1945/ 1946.

7 - وزارة الإعلام: الوزارات الأردنية 1921 - 1984، عمان 1984.

8 - يومية الجهاد 1963.

في مواجهة المستقبل

الأستاذ إبراهيم غرايبة

مفكّر وباحث اجتماعي

يشغلنا المستقبل اليوم أكثر من الحاضر؛ ذلك أننا نعيش مرحلة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية تغير الموارد والأعمال والمؤسسات القائمة والراسخة في عالم اليوم، كما تغير منظومة الأعمال والثقافة والقيم والسياسة.

إن المستقبل ليس منخفضا جويّا لا رادّ له، لكن يمكن صياغته أو التأثير فيه، ونحتاج لأجل ذلك أن نفكر فيما يمكن عمله والاستعداد له، أو في عبارة جامعة ماذا نحب أن نكون؟ وماذا يجب فعله لنكون ما نحب؟ وببساطة، يمكن أن نتساءل ونحن ننظر في الواقع القائم والمعطيات المؤثرة فيه: ماذا سيكون الحال لو استمرت الأوضاع كما هي عليه؟ أو إذا مضت إلى الأسوأ أو إلى الأفضل؟ ومن البداهة أن نسأل: كيف سيكون عالم الغد أفضل من الحاضر؟ فالمستقبل يمكن أن يكون مليئا بالفرص والوعود، ومن الحكمة (بل ومن الضرورة) أن ننشغل مع العالم المشغول اليوم بهذه التحولات.

يحاول جنز جرندل؛ المؤلف في مجال المستقبليات أن يوفر أداة للتنبؤ بطريقة المستقبل بتحديد أكثر الاتجاهات والظواهر الحالية تميزا، ويعتقد أنه ما إن تقوم بذلك سنكون مهيأين لتوجيه أنفسنا في وقت ملائم لنتخذ القرار الخاص بالاتجاه الذي سنسلكه، ونتنبأ بأيّ من الظواهر والاتجاهات الحالية ستبقى وتزدهر، وأيها لا تمتلك مقومات البقاء والازدهار.

ويمكن اليوم أن نحيط بسهولة بقدر واسع من التنبؤات والأفكار المتعلقة بالمستقبل في مجالات كثيرة جدا، مثل الحوسبة والتشبيك، وتداعياتهما على التعليم والصحة والأعمال والمجتمعات، والسياسة، والتقنيات الحيوية والهندسة الجينية، والروبتة والبرمجة الإدراكية، والذكاء الاصطناعي، والتصغير، والطب النانوي، وإطالة العمر ... إلخ.

يقدم ريتشارد واطسن في كتابه "موجز في تاريخ السنوات الخمسين القادمة" الاتجاهات الرئيسة للسنوات المقبلة، ويرى أن المحركات الخمسة الأكثر أهمية في التغيير القادم هي:

1 - الشيخوخة، حيث ستؤدي الزيادة الكبيرة في نسبة كبار السّن في المجتمعات إلى مضاعفة الإنفاق على الصحة والدواء والرعاية الاجتماعية، وتطور الطب في اتجاهات خاصة بكبار السّن مثل إصلاح الأعضاء التالفة، واستعادة الذاكرة.

2 - انتقال القوة نحو الشرق، حيث تمثل دول وأقاليم مثل الصين والبرازيل والخليج

أسواقًا كبرى للعمل والإنتاج والاستهلاك.

3 - الترابط العالمي الذي تنشئه شبكات الإنترنت والموبايلات والهجرة، وينشئ ذلك متوالية جديدة من الأمن والمخاطر الجديدة، وتدفق الأموال وغياب الخصوصية، وزيادة الشفافية؛ ما يجعل السلوك أكثر نزاهة، ويطوَّر إيجابيًّا في اتخاذ القرارات نحو الحكمة والذكاء الجماعي.

4 - التكنولوجيا الذكية والأكثر ذكاءً (الحوسبة، الإنترنت، الربوت، النانو تكنولوجي،...).

5 - البيئة وتغير المناخ، وما يمكن أن يؤدي إليه من اختفاء مدن وتَصحُّر مناطق واتجاهات سياسية واقتصادية جديدة.

ويتجه العالم إلى مزيد من الفردية، ويتبع ذلك بطبيعة الحال تحوّلات في التقنية والاستهلاك والأسواق لتلائم أسلوب الحياة الفردي، فالتقنية تساعد الإنسان الفرد بأن يعمل بنفسه ولنفسه، وستؤدي التحوّلات والصدمات الكبرى إلى استجابات وردود أفعال متباينة، وتسود حالة من القلق وعدم اليقين، وسيؤثر ذلك على تصميم المدن والبيوت وتخطيطها، ففي ظل حالة الفردية والانطواء تكون البيوت منتجعات صغيرة آمنة، وقد يزيد ذلك من طغيان الأنظمة السياسية بسبب العزلة واللامبالاة، ذلك أن نقيض الخير ليس الشر وإنما اللامبالاة.

وتفقد المؤسسات التقليدية القائمة اليوم ثقة الناس، مثل الأسرة والمؤسسة الدينية والشركة والمدرسة والعيادة، وسوف يستعين الناس بأنفسهم في العلاج والتشخيص والتعلّم والعمل،... وسوف تؤدي سهولة الإعلام وانخفاض تكلفته إلى نشوء سوق هائلة من الفضائيات والمواقع والصحافة والصور، وبالطبع، فإن ذلك سينشئ سوقًا جديدة من الكتابة الجيدة والإعلام المبدع.

يُتوَقَّع أن تكون الحواسيب أكثر ذكاءً من البشر بحلول 2030 تقريبًا، وستكون الأجهزة والمكائن ذات وعي عاطفي، فالذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي سيميزان التكنولوجيا القادمة، وهذا يدفع إلى سؤال: كيف نَحولُ دون سيطرة الحواسيب علينا؟ وقد بدأ بالفعل إنتاج الأجهزة والحواسيب التي تعلم نفسها ولا تكرر أخطاءها.

وسوف ينتج الإنسان أدوات ذكية، من ملابس وأحذية وحقائب وسيارات تقوم بكثير من أعمال الإنسان، وتتعامل معه بحميمية وذكاء، وسوف تدخل الروبوتات إلى مكاتبنا وغرف معيشتنا، وترافق كبار السنّ، وتؤدي مهمات العلاج والحماية، ويمكن إرسالها إلى المناطق الخطيرة والصعبة مثل الأنابيب والأفران والمناجم؛ لتؤدي أعمالا

ومهمات كانت تبدو مستحيلة.

ويبدو أن التقنية وتحوّلاتها وتداعياتها تمضي بالدول نحو المدينية، وبالشعوب نحو القبلية، وتؤدي اتجاهات القلق والبحث عن معنى إلى نزعات جديدة في التقشف، وتحوّلات في الأسواق والسلع والنظام الاقتصادي، كما أن التغيرات البيئية سوف تغير في خريطة العالم والدول، وبدخول الأنظمة الإلكترونية إلى التصويت، وإن ذلك كله يغيّر كثيرًا في المشاركة العامة ونتائجها.

وأخذت الأمة تفقد أهميتها، والسيادة الوطنية تتعرض للانتقاص والتهديد من العولمة والشركات والمنظمات الدولية، والحركات الاجتماعية، ويصاحب ذلك تراجُعٌ في أداء الحكومات في مجال الخدمات الأساسية والبنى التحتية، الصحة والتعليم والنقل،... ولم تَعُدِ الصراعات تجري بين الدول ولكنها داخلية.

ووفقًا لشركة "أكنيلسن للأبحاث" (ACNielsen) فإنه بحلول 2050 سوف نحصل على عملة رقمية عالمية واحدة، سواء أحببنا ذلك أم كرهناه، وبدأ بالإمكان شحن الموبايل بالنقود غير المتصلة بالفواتير الهاتفية أو ببطاقة الائتمان، وذلك لأغراض التحويل والدفع، وقد بدأت بالفعل أعداد النقود المعدنية بالهبوط في اليابان والولايات المتحدة.

ستكون الاتجاهات الرئيسة المؤثرة في النقل والمواصلات هي: الذكاء المبيت، والمراقبة من بُعد، وسيارات دون سائقين، والبيئة، وإعادة ابتكار المواصلات العامة، وسوف يكون ممكنا فتح السيارات وتشغيلها بالتعرف إلى القُزَحية، ويمكن أن يتبع ذلك سلسلة من الخدمات الأمنية والصحية والمعلوماتية الضرورية التي تؤديها السيارة، مثل التعرف على الشخصية والحالة الصحية والمزاجية للسائق، ويمكن أن تدير السيارة مراقبة آلية للسرعة والمكابح وتوقع الحوادث والمخاطر، وقد يكون ذلك مفيدًا في تحديد المسؤولية إذا وقع حادث، وسوف يمكن تتبّع جميع السيارات تلقائيًّا، ما تفقد جميع الرحلات خصوصياتها، ولكن ذلك يمنع السرقة ويدعم صناعات التأمين، وستكون السيارات بحلول 2040 قادرة على قيادة نفسها بأقل قَدْر من تدخل السائق، ويمكن أن تتبادل السيارات المعلومات حول الطرق والحوادث وأن تكون السيارة جزءًا من البيت والمكتب، وتوفر خدمات مثل الطعام والبريد والموسيقى والفيديو، وسوف تؤدي التحولات البيئية وارتفاع أسعار النفط إلى صناعة أجيال جديدة من السيارات أقل حجمًا وأقل استهلاكًا للطاقة، أو تعتمد على أنواع بديلة ومُهجَّنة من الطاقة،

ويبدو من المنطقي أن تنمو المواصلات العامة عندما تمتلئ الطرق الحضرية ومواقف السيارات، ولكن السيارة تظل مرتبطة بالفردية والحيز الشخصي، ومن غير المرجَّح أن نتخلى عن مُلكية السيارة الخاصة.

وفي الطب، ستكون الاتجاهات المؤثرة هي: الهرم، والطب من بُعد، وعلم النوم، والسياحة الطبية، واستعادة الذاكرة وإزالتها. سوف يؤدي ارتفاع تكاليف العلاج إلى جانب التطورات في المراقبة عن بُعد والاتصالات إلى ازدهار الرعاية الصحية والتشخيص من بُعد، وسوف يؤدي شعور الناس بالإرهاق والقلق والاكتئاب إلى ازدهار أبحاث هندسة النوم، وبما أننا نميل بشكل متزايد إلى المسامحة والنسيان، فسوف تزدهر تقنيات المحو من الذاكرة! ولأننا نميل إلى تكرار الأخطاء التي لا نستطيع تذكّرها فسوف تزدهر تقنيات استعادة الذاكرة.

ومن التطورات الطبية المتوقّعة إنماء الأسنان والأعضاء البشرية والدماء الصناعية، وقلوب صناعية وأدوية للذاكرة، ومَزارع للأطراف البشرية وأدوية مضادة للاكتئاب والانتحار، ولقاحات لمقاومة الطعام والكحول والسجائر والمخدرات، إضافة إلى الربو والتهاب المفاصل وضغط الدم،... لسنا بعيدين عن مجتمع يوجد فيه دواء لكل داء، وقد بدأ بالفعل استخدام أدوية للتركيز وتحسين الذاكرة ومعالجة الزهايمر.

وفي مجال العمل، فإن الاتجاهات المستقبلية المتوقّعة هي: العولمة والقدرة على الاتصال، والمسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة، والتحوّلات الديمغرافية، والتوازن بين الحياة والعمل، فلم تَعُدِ الجغرافيا عائقًا في العمل بما في ذلك من حسنات وسيئات، إذ يمكن تشغيل عدد كبير من العاملين عن بُعد، ولكن المستقبل سوف يشهد نقصًا في العمال بسبب تراجع الخصوبة في جميع البلدان تقريبًا، وسيكون تنافس حادّ على المواهب والمهارات إلى أن تحل الروبوتات محل الإنسان، وسوف تكون مسائل السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية للشركات قضية مهمة لدى المستخدمين والعملاء، وستكون الثقة والشفافية أكثر أهمية، ويكون العملاء مدفوعين بالقيم أكثر من الأسعار.

سوف يؤدي نقص العمال إلى توظيف أعداد كبيرة من كبار السنّ، وسوف تزيد مساهمة النساء في سوق العمل، ويكون التعليم المستمر والتدريب أكثر أهمية من قبل؛ وذلك لمواكبة التغير السريع في العلوم والتكنولوجيا والعولمة، وبفقدان العلاقة بين العمل والمكان تتغير أنظمة العمل وأوقاتها، ولن تعود مرتبطة بالذهاب إلى

المكاتب، ولا بساعات العمل، لكن بالأهداف والإنجاز.

هل ستبقى الشركات والمدارس ومؤسسات العمل؟ هل سوف تسوء الحياة أم تكون أفضل؟ هناك تغير كثير جدّا يبدو واضحًا. يقول برتراند رسل: التغير شيء، والتقدم شيء آخر، التقدم أخلاقي، والتغير علمي، التقدم مثير للخلاف ولكن التغير لا ريب فيه. ولا نملك مناصًا - كما يقول تشارلز كترنغ- من الاهتمام بالمستقبل؛ لأننا سنمضي ما تبقى من أعمارنا فيه. هناك ما يدعو إلى القلق، وهناك تحسُّن في الحياة والصحة والدخل، ويبدو مسار الحياة نحو التقدم برغم كل الخسائر والمشكلات وما يدعو إلى القلق، فقد أمكن أيضًا تقديم حلول كثيرة لمشكلات حدثت، وسوف يواصل العلم التأثير في المستقبل برغم عدم وضوح التداعيات والمتواليات الناشئة عن التقدم العلمي، وسوف تقدم التكنولوجيا فرصًا عظيمة قد تساعد في مواجهة المشكلات والعواقب، وسوف تنشأ مخاوف ومصادر جديدة للقلق.

تلخَّص أحدُ وجوه التطور الاقتصادي والاجتماعي بالمسار الآتي: من "الياقات الزرقاء"، إلى "الياقات البيضاء"، إلى عمل بلا ياقات. والواقع أنه مفهوم برغم ما فيه من حيرة وارتباك، يعبّر بدقة وإبداع عن تشكلات الاقتصاد والمجتمعات والثقافة في عصر الشبكية والمعرفة، وكأن الحيرة والشك بذاتهما يمثلان موردا أو قيمة جوهرية في الاقتصاد القائم اليوم، وما ينشأ حوله من قيم وأفكار.

فمفهوم "الشبكة" يلغي فكرة المركز والهرم اللذين استقرت عليهما البشرية طوال التاريخ المتاح لمعرفتنا، ولا تُعَدُّ موسوعة "ويكيبيديا" أو نظام "لينوكس" للتشغيل مثالين نادِرَي الملاحظة حول كيف تتشكل موارد ومؤسسات ومنظومات للإبداع والمعرفة والإنتاج، وتتفوق بأضعاف مضاعفة على بنى تقليدية وراسخة للإنتاج والمعرفة؟.

عند الحديث عن الاقتصاد الإبداعي، يمكن الاستنتاج ببساطة ومنطقية أنه قطاع تقوده طبقة جديدة من الفنانين والعلماء والمبدعين الذين لا يشكلهم نظام العمل التقليدي في الوظائف، وساعات العمل والعقود والالتزامات، أي أنه اقتصاد تقوده وتشكّله جماعات وشبكات من "الفوضويين" الذين لا يمكن إلزامهم بشيء. لكن الفوضى اليوم تأخذ مفهوما مختلفا هو أقرب إلى النظام، ويستخدم على سبيل الثناء والتقدير.

هذه القيادات الجديدة للاقتصاد والمجتمعات ستنقل طريقتها في الحياة والعمل إلى الحياة الاقتصادية بعامة. وهكذا، فإنها ستحولها من الياقات البيضاء إلى "بلا

ياقات". و"بلا" هذه تكاد تكون واحدة من أهم ملامح المجتمعات والاقتصادات؛ تعليم بلا مدارس، صحة بلا أطباء، عمارة بلا مهندسين، مصانع بلا عمّال، أُمَم بلا دُوَل، مؤسسات بلا مكاتب.

وإذا كان الإبداع والخيال هما جوهر الاقتصاد، فإن التعليم يجب أن يتحول أيضا نحو تعليم الإبداع. فنحتاج أن نكون وأطفالنا مبدعين، وإلى مدارس تعلّم "الإبداع"، ومعلمين من الطبقة الإبداعية الجديدة، فتتشكل حاجة أكبر من قبل للتعليم الذاتي والمستمر، وتشجع على ذلك وتسهله الشبكة العظيمة القائمة في الاتصالات والمعلوماتية، التي تصوغ أكثر من أي شيء آخر حياة الناس وعلاقاتهم ومواردهم ونظامهم الاجتماعي والثقافي.

الإبداع المنشئ للتقدم في اقتصاد المعرفة ومجتمعاتها

تتشكل اليوم مرحلة اقتصادية واجتماعية توصف ب"المعرفة" أو ما بعد الصناعة، وهي تقوم أساسا على تقنيات الحوسبة والمعلوماتية والاتصالات، ويمكن ببساطة ملاحظة كيف تكوّنت شركات واقتصاديات جديدة عملاقة حول "المعلوماتية والمعرفة" مثل ميكروسوفت وآبل ماكنتوش وغوغل وفيسبوك وتويتر وأمازون؟ ويمكن أيضا ملاحظة كيف تعيد الحواسب والبرمجة صياغة الشركات والموارد والأعمال والعلاقات، وكيف تغيّر شبكة الإنترنت والتواصل الاجتماعي في الموارد وتنظيمها وإداراتها وما يتشكل حول ذلك بطبيعة الحال من مهن وأعمال ومؤسسات، وكيف تختفي مهن وأعمال وأنظمة إدارية واقتصادية أخرى!

والسؤال ببساطة كيف يمكن الإمساك بمدخلات التقدم في هذه المرحلة؟

كان التقدم في المرحلة الصناعية الممتدة منذ القرن الثامن عشر يقوم أساسا على العلوم والتقنية، وبذلك كانت مجالات الدراسة والبحث والعمل في الرياضيات، والفيزياء والكيمياء والهندسة والطب تقود الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي مرحلة المعرفة يقوم التقدم على الإبداع والخيال، وهذا يقتضي بطبيعة الحال إعادة النظر في المناهج والمؤسسات التعليمية؛ لأجل إنشاء بيئة إبداعية، تشجّع وتنشئ الإبداع لدى الأجيال، وتدرّبهم وتلاحظ هذه المواهب وترعاها وتطلقها.

إن الإبداع كما المهارات والمعارف، لا يهبط على التلاميذ والشباب تلقائيا ولا مصادفة، ولكنه يتشكل في بيئة تعلمية وعملية وتدريبية تمنح الطلبة والشباب، وجميع

الفئات المهارات الإبداعية الأساسية وتلتقط المواهب وتلاحظ الموهوبين، فالموهبة تحتاج إلى تدريب واكتشاف ووعي.

ولأن التقدّم "المعرفي" في الحوسبة وما حولها يقوم على محاكاة الإنسان واللغة، فإن العلوم الإنسانية مثل اللغات وعلم النفس والفلسفة تأخذ شأنا جديدا؛ لأن الإنسان يتقدم اليوم بمقدار معرفته لنفسه، ثم تحويل هذه المعرفة إلى تقنية حاسوبية، فالبرامج الحاسوبية هي محاكاة للغات، ولنتخيل ما يمكن أن يحدث من تقدم عندما يمكن الاستيعاب الحاسوبي للوعي والمشاعر والتداعيات والتذكّر!! أو غير ذلك من المهارات الإنسانية!

وهكذا، فإنه يمكن القول ببساطة: إن العملية التعليمية في مؤسساتها وبرامجها، وأساتذتها في حاجة إلى مراجعة وإعادة تشكيل على النحو المشجع للإبداع لدى التلاميذ، وما يطلق مواهبهم وأفكارهم، ما يعني الاهتمام وزيادة الاهتمام بالفنون والعلوم الإبداعية، أو ما ينشئها ويشجعها، مثل الآداب والفنون والموسيقى والكتابة، والشعر والمسرح والدراما واللغات والفلسفة وعلم النفس، فهذه العلوم والمهارات هي التي تهيئ الشباب للمشاركة في اقتصاد المعرفة، وتمكّنهم من اكتساب المهارات والمواهب التي تؤهلهم في السوق والأعمال المتشكلة اليوم.

فالتقدم يقوم اليوم ببساطة على الفنون والآداب؛ لأنه لا تقدّم بلا إبداع، ولا إبداع بلا خيال، ولا خيال بلا شعر، وفنون، وموسيقى وتعبير وقصة، ورواية ودراما وسينما، والمجتمعات المتشكلة حول اقتصاد المعرفة تُعلي من شأن الثقافة والعمارة والموسيقى؛ لأنها مصدر ازدهارها ووجودها أيضا.

يمكن الرمز إلى الإبداع بالشعر؛ لأنه يستوعب جميع الفنون الإبداعية، كما يؤسس لفنون أخرى وينشئ حلقة متوالية وصاعدة من الإبداع، كما يطلق كل أشكال الإبداع وصيغه، ولعله الراعي الحصري للإبداع، ومنه تستمد حركة الفنون والإبداع مسارها.. والموسيقى بالطبع. وأهم مصادر الشعر الفلسفة والتأمل، والجمال، كما تلهم الشعر قيم الحرية والتسامح والحب. وإن كان الحب يبدو عاطفة قوية، فإنه مستمَدّ في الحقيقة من الالتزام والمسؤولية والمعرفة...

تمثل الموسيقى خلاصة الإبداع ومحصّلته، بما هو السلام مع النفس والكون والحياة، ولا تأتي بطبيعة الحال من الفراغ ولكن ينشئها ويصممها حالة الإبداع وبيئته القائمة جماعيا وفرديا.. وتعبّر الموسيقى عن نفسها تطبيقيا في شكل رئيس هو العمارة.. فنحن

نصمم بيوتنا ومدننا ومرافقنا والأثاث... وفق تطلعنا إلى السلام والانسجام...

إننا في الأردن لا نملك خيارا سوى الإبداع؛ لأنه ببساطة لا فرصة للازدهار للأردنيين إلا بالإبداع. فأن يكون الأردن في حالة من التقدم والازدهار، فهذا يعني بالضرورة "إبداعا". وتاريخ الازدهار والتقدم في الأردن وشرق المتوسط يقوم على الإبداع، فهذا الجزء من العالم لا يملك موردا إلا الإنسان المبدع. وهكذا نشأت التجارة والطرق والمدن التجارية و"الإيلاف" والكتابة، والسفن التجارية والخبز وزيت الزيتون، والملح والنبيذ، والطهو، والفنون، والقيمة المضافة إلى الأعمال والسلع.. مثل القماش الذي يستورَد ثم يصبَغ بألوان لا يعرف سرّها إلا أصحابُها فتتضاعف قيمتها.. والواقع أنه لا أمل لنا إلا في الإبداع. ولشديد الأسف، فإن الإبداع لا يأتي منحة مثل الماء أو النفط، لكنه حالة توتّر دائمة لا تتوقف؛ لأن التوقف يعني الفناء، كما حدث بالفعل في مرحلة من التاريخ.

ربما يكون الإبداع المطلوب في الاقتصاد الأردني هو الإجابة عن أسئلة من مثل: كيف ننشئ اقتصادا اجتماعيا يشارك فيه المواطنون جميعهم، ويجعلهم جميعا أعضاء منتجين؟ وكيف نواجه تحدي الماء والطاقة؟ وكيف نجعل الصحراء مصدرا للإنتاج، ومجالا لمدن وتجمّعات سكانية منتجة؟ وكيف نقلل الواردات أو كيف نوفر ما يمكن توفيره بدلا من السلع المستوردة، وبخاصة تلك التي يمكن إنتاجها وتوفيرها، وربما تصديرها؟ وكيف نقلل تكاليف الاحتياجات الأساسية ونجعلها متاحة لكل المواطنين؛ السكن واللباس والطعام والصحة والتعليم؟ وكيف نوظف التعليم ونطوره في بناء اقتصاد إبداعي على المستوى الفردي؟ فإن السؤال ببساطة: كيف يمكن للمواطن، ضمن معدلات الدخل وفرص العمل والتوظيف المتاحة، أن يحصل على حياة كريمة؟

في التعليم، يجب أن نبدأ بتغيير دَوْر المدرسة، وتوزيع الأدوار بين الأسرة والمجتمع والمدرسة، والاستفادة من فرص الشبكية في التعليم، والتعلّم الذاتي والتعليم المستمر، والاهتمام الكبير بالمواهب والمهارات في التعليم: الكتابة، والفنون، والموسيقى، والعمل الجماعي، والقيادة، والمهارات الرياضية.

يمكن وصف التطور التكنولوجي المعلوماتي القائم اليوم بستة ملامح أساسية، هي: الحوسبة، والتشبيك، والتصغير، والأنسنة، والروبتة، والتقنية الحيوية، وهذه الكلمات تكاد تلخص مسار هذا التصور وتصفه بكفاية، وهي تحوّلات بكل ما حملت من نتائج وتحوّلات كبرى تقوم أساسا على المضاهاة التقنية للمعرفة الإنسانية، ..

كانت الثورة الصناعية تقوم على محاكاة الجسد، ولكن النهضة الكبرى التالية (ما بعد الصناعة) كانت في محاكاة المعرفة والعقل الإنساني والمعرفة الإنسانية، وترميز هذه المعرفة وتحويلها إلى إلكترونات يمكن أن تتدفق عبر خطوط الاتصال، ويمكنها تصغير الأدوات والأجهزة إلى منتجات بالغة الصغر، ثم تصميم هذه الأجهزة والمنتجات منسجمة مع الخبرات الإنسانية وتجعل كل إنسان مهما كان تخصصه أو عمره أو مستواه العلمي والمعرفي قادرا على التعامل مع التكنولوجيا وتوظيفها من غير حاجة إلى خبراء ومتخصصين.

وهكذا، فإن التقنية الحديثة هي الاستيعاب الآلي للمعرفة والثقافة الإنسانية، والمزاج والرغبات الإنسانية، أي أنها في جوهرها قائمة على المعرفة، واللغة، وفهم الإنسان لنفسه، فالتقدم قائم في الحقيقة على مدى معرفتنا بأنفسنا، وكلما زادت هذه المعرفة زاد التقدم، وتشكلت موارد واقتصادات جديدة.

وهكذا، فقد أمكن تقديم سلع وخدمات جديدة تقوم قيمتها الاقتصادية على الفكرة والإبداع والمعرفة، ولا تشكل المكونات والموجودات المادية سوى جزء يسير من قيمتها، مثل: الموبايل، والكمبيوتر، والآيباد والبرامج الحاسوبية والألعاب، على سبيل المثال هي منتج مادي ليست أكثر من قطع بلاستيكية ومعدنية لا تكاد تساوي شيئا، ويحركها شريحة صغيرة من السيليكون ليست ذات قيمة مادية، وكل ما ندفعه ثمنا لهذه السلع هو لأجل المعرفة والفكرة والإبداع الذي تمنحه، والشركات العملاقة التي تمتلك مئات المليارات مثل: ميكروسوفت وغوغل وياهو وفيس بوك، التي كونت هذه الثروة الهائلة من الأفكار فقط.

وأمكن تطوير أجهزة ومنتجات كانت قائمة على أساس مادي بحت، ولكن الإضافات المعرفية التي أُدمِجت في هذه الأجهزة جعلتها على كفاية عالية، بل تضاعفت كفايتها أضعافا كثيرة. هذا التطوير الهائل للطائرات مثلا، أو المكائن أو الأسلحة، أو الأجهزة الإلكترونية توفره شريحة صغيرة من السيليكون لا تساوي شيئا من الناحية المادية، لكنها تضاعف القيمة الاقتصادية للأجهزة والسلع.

وفي صناعة الأثاث والملابس والتصميم والإعلان والطهو تُشكّل المعرفة أيضا الجزء الأكبر من الموارد، وأمكن تطويرها ومضاعفة قيمتها السوقية والاقتصادية؛ بفضل الإبداع واقتصاد المعرفة، وبعض هذه الموارد قديم جدا، والكثير منها صعد وتضاعف بفعل اقتصاد المعرفة والإبداع.

لننظر في مجالات وحقول من العمل والاقتصاد تقوم على الإبداع، مثل: النشر، والأبحاث، والموسيقى، والسينما، والرواية والثقافة، والفنون التشكيلية، والاستشارات، والتصميم، والتطوير، والعمل في مجالات الـمُلكية الفكرية، والإعلان والعمارة، والإعلام والبرامج الإلكترونية وصناعة المحتوى الفكري في المتاحف والفنون والموسيقى والكتب والألعاب الإلكترونية، وتخزين المعلومات، ونحاول تقدير قيمتها السوقية والاقتصادية.

لقد أصبح مصطلح «الصناعات الإبداعية» والاقتصاد الإبداعي يأخذ حالة ملموسة ومعترفا بها ويمكن أيضا تعريفها، وملاحظة الإحصاءات والأرقام المتعلقة بها، بل أصبح تخصصا يُدرَّس في الجامعات، وبالتحول من النظام الورقي إلى الإلكتروني في العمل والأرشفة، أمكن تقليص الحاجة للمكاتب والفضاءات، وألغت أساليب العمل الشبكية أو قلّصت بنسبة كبيرة الحاجة لعمليات الشحن والتخزين، والمنتوجات الموسيقية والأفلام والكتب والألعاب. وعلى سبيل المثال؛ فقد اختصرت شركة جنرال موتورز دَوْرة التطوير في المنتجات من 54 شهرا وبفريق عمل يتكون من 3100 شخص إلى 24 شهرا، وبفريق عمل من 700 شخص.

الفكرة ببساطة في الاقتصاد المعرفي والإبداعي هي كيف تُحوَّل المعرفة إلى سِلعة، وبالطبع فإن الاستهلاك سوف يتحول إلى علاقة، وبذلك فإن التجارب كما يقول ريتشارد فلوريدا تحل محل البضائع والخدمات؛ لأنها تشحذ الإبداع وتدعم القدرات الإبداعية، ويرى في الخبرة مثيرا أساسيا للاقتصاد الإبداعي، إذ إنه يرى طريقا ذا اتجاهين بين المستهلك والمستثمر؛ لأننا نتصل بالاقتصاد عبر إبداعنا، ونحدّد أنفسنا من ثَمّ "كائنات إبداعية"، فإننا نتبع أشكال تسلية وثقافة تعبّر عن إبداعنا وتغذيه، فالعمل الذي ينجزه المستهلكون للمعرفة من المشاهدة والتشجيع والقراءة يضيف قيمة إلى السِّلعة الإبداعية، وممارسة الاستفتاء تُحَوَّل إلى سِلعة تُباع للمعلنين.

لقد عرفت البشرية نماذج عدة من التقدم والقوة، أكثرها شيوعا بالطبع هو التقدم على أساس الزراعة والموارد الطبيعية، وقد غيرت الشعوب والحضارات الآرامية والفينيقية والنبطية في مسار الاقتصاد البشري عندما طورت التجارة والمقايضة والكتابة والنقل عبر البحر، وكانت الحضارة اليونانية والإسلامية ثم فرنسا في العصر الحديث نموذجا للتقدم والتأثير من خلال الثقافة، ثم كانت الثورة الصناعية والتكنولوجية التي كان الإنجليز (بريطانيا والولايات المتحدة) روادها.

وقد تزاوجت العناصر والأسس مع بعضها لتقدّم نماذج متفاعلة جديدة، مثل الأرض والتكنولوجيا والبحر (بريطانيا والولايات المتحدة) والأرض والثقافة (فرنسا)، والتكنولوجيا والمهن والحرف المتقدمة (اليابان وألمانيا). وفي اقتصاديات العمل تشكّل الحِرفَ والـمِهن أساس التقدم؛ لأن أصحاب الكفاية العالية في الحِرَف والـمِهن يرتقون بالأعمال الكثيرة التي أصبحت تعتمد على النوعية.

دقائق معدودة من التذكر والتفكير فيما حولنا، ستضعنا على القدر الكبير من التحوّلات الكبيرة والعميقة التي تجري في العمل والسوق والحياة: الأعمال والمشروعات والـمِهن التي تدور حولنا، أو تكون مستمدّة من الاتصالات، والتي لم يكن لها وجود قبل سنوات؛ شركات الاتصالات، ومحلات الموبايلات والوكالات التجارية القائمة على هذه السوق؛ ثم الـمِهْنيّون والفنيّون والعاملون في هذا المجال. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالكمبيوتر الذي بدأ يدخل إلى الحياة والمكاتب في الثمانينات ليتحول إلى سوق كبير تدور حوله مهن هندسية وعلمية وفنية وكليات جامعية وتجارة ومؤسسات، والإنترنت وما حولها من شركات للخدمة وتصميم الصفحات والتجارة الإلكترونية.

العمل والتعليم من المنازل أو عن بُعد أصبح ظاهرة متّسعة ومتزايدة وتمتد إلى كثير من الأعمال والـمِهن المتقدمة، في الصحافة والطب والاستشارات والتسويق والبرمجة وحجز الرحلات والفنادق، ويمكن أن يتم ذلك فرديا أو من خلال مؤسسات ينتمي إليها العاملون ويشاركون في العمل من بيوتهم، ولم يَعُدِ الأمر يحتاج إلى أكثر من جهاز كمبيوتر مرتبط بشبكة الإنترنت.

يقول خوان سومافيا المدير السابق لمنظمة العمل الدولية: إن العالم يشهد اضطرابا بسبب الانتقال من رعاية الدولة إلى السوق، وما صحب ذلك من تنمية غير مستدامة وتدمير للبيئة واضطراب في الرؤية والتخطيط، ومطلوب منا اليوم أن نصغي لحركات الاحتجاج التي تشمل العالم؛ مؤكدة أن السياسات المتبعة لا تلائم الناس وتجعلهم يشعرون بعدم الرضا، فسياسات الخصخصة يجب ألا تمنع بل يجب أن تزيد سياسات الحماية الاجتماعية والعدالة والمساواة وتمكين المجتمعات، وببساطة أن تستهدف الاستثمارات القائمة والمخطط لها بتشغيل الناس ومشاركتهم الاقتصادية.

ندرك ونوافق بالطبع أن الشركات تهدف أساسا للربح، وهذه هي وظيفتها، ولكن يمكن التفكير في استثمارات اجتماعية تزيد أرباح الشركات المنظورة وغير المنظورة، ففي مساهمتها في التدريب والتطوير وبناء أطر ومؤسسات اجتماعية للعاملين فيها، أو

الأمكنة والمجتمعات القريبة منها، فإنها تزيد مستوى الثقة والرضا وكفاية العمل لديها.

وعندما يتطور التنظيم الاجتماعي والمهني إلى مكاسب إضافية للعاملين، والمجتمع المحيط مثل: الإسكان والادخار والمشاركة في المؤسسات، والتعاونيات، فإن منظومة اقتصادية جديدة تتشكل ويزيد ارتباط الشباب بعملهم؛ لأن العمل ليس سلعة، ولكنه أسلوب حياة، فهذه التشكّلات الاقتصادية والاجتماعية تنشئ فُرَصًا وآمالا للشباب المبتدئين في أعمالهم تجعلهم قادرين على النظر إلى أنفسهم بعد سنوات من العمل يملكون بيوتهم، ومدخرات، ويتمتعون بتقاعد وتـأمين صحي ومشاركة اجتماعية وثقافية إيجابية في المجتمع، والاقتصاد، ويرون أبناءهم يتمتعون بتعليم ورعاية هي تشكلت أيضا حول المؤسسات والموارد.

كيف نوظف التكنولوجيا المتاحة اليوم لأجل الإصلاح؟ أعني بالإصلاحيين الأفراد والجماعات والمؤسسات في الدولة والمجتمع والأسواق، والذين تشغلهم مسائل التقدم وتحسين الحياة لأنفسهم ومجتمعاتهم في الحريات والعدل، والكرامة والتعليم والصحة والثقافة والفنون، والتماسك الاجتماعي وتطوير الموارد والعدالة والكفاية في إدارتها وتوزيعها، والعدالة الاجتماعية، أو شبكة من العمليات والأفراد قد يعملون معًا أو مستقلين عن بعضهم، وقد يختلفون سياسيّا أو يتفقون، ولكن المقياس في المحصّلة هو التقدم في مؤشرات؛ أصبحت واضحة وقابلة للقياس.

ليس الحديث عن العلاقة بين التكنولوجيا والتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية جديدا، فقد شغلت به بحوث وكتابات وتخصصات علمية، ولكنك في حاجة دائمة في الجدل العربي، أن تبذل جهدًا طويلًا في بناء سؤال مشترك؛ لأجل البحث عن التوظيف الإصلاحي والاجتماعي للتكنولوجيا، ستظل في مواجهة مقولة أن لا علاقة للتكنولوجيا بالصراع السياسي والاجتماعي (الصراع بما هو تنافس وتدافع وليس العنف والقتال) أو تمضي وقتًا أطول في أنك لا تقصد إدخال التكنولوجيا في العمل والحياة، وأنك لا تدعو إلى الأتمتة والحوسبة، ولا تتحدث عن مزاياها والتدرّب عليها!

كيف تساعد التكنولوجيا في التأثير على السياسة العامة، وتدفع بها باتجاه الإصلاح؟ كيف تساعد في تغيير علاقات القوة والإنتاج في المجتمع والدولة، ومن ثم كيف تنشئ قيادات اجتماعية واقتصادية وطبقات ومصالح جديدة؟ ثم كيف تنظّم هذه الطبقة الجديدة مصالحها وأدواتها في التأثير والتغيير؟

وثمّة حاجة، هنا، مرة أخرى، للاستدراك والتوضيح أن النُّخَب الملهمَة من الشعراء

والكتاب والدعاة والنشطاء، على الرغم من نُبل عملهم وضرورته، إلا أنهم لا يصنعون الإصلاح، فهم يمثلون شرطًا ضروريّا له، لكنه شرط ليس كافيًا، ويجب ألا يزيد الدَّوْر الإلهامي بلا مصالح أكثر من حجمه في الدعوة والتأثير، والتحريك نحو الإصلاح، لكن الكتلة الكبرى والحَرِجة في الإصلاح مردّها إلى طبقات متحالفة، تجد مصلحتها ومكاسبها في العدالة والحرية والديمقراطية وتحسين الحياة والتنافس وتطوير الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والاجتماعية وأنظمة عمل وتشريع عادلة، ومن دون هذا التحالف المصلحي لن يكون إصلاح، ويتحول ملهموه إلى طرائد تتسلى النُّخَب الحاكمة والمهيمنة في اصطيادها ومطاردتها واستدراجها وتضليلها.

غياب هذا الوعي، والإدراك للعمل الإصلاحي يصيبه في مقتل، ويمضي به إلى متاهة مفزعة للإصلاحيين ومسلية للنُّخَب، وقد يتحول إلى لعبة فجّة، عندما تمضي الطبقات المفترض أنها تقود الإصلاح في تحالف مع النُّخَب المهيمنة، ثم تمارس النضال والمعارضة، على سبيل التسلية أو البلاهة. وما حاجة المعارضة إلى رجال أعمال يحصلون على العقود والعطاءات، عن طريق الرشوة والفساد، ثم يشاركون مع المعارضة في الوقت نفسه، في الدعوة والتجمّع والتظاهر والعمل؟ وما حاجة الإصلاح إلى مهنيين من مهندسين وأطباء ومحامين وأساتذة، يمثلون العمود الفقري للفساد وعدم المساواة، ويشغلون أوقات فراغهم في المطالبة بالإصلاح؟

وهنا، يبدو السؤال وجيهًا وضروريا وأكثر وضوحا، كيف ينشئ الإصلاحيون بالتكنولوجيا الجديدة فُرَصًا وموارد وأسواقا وأعمالا جديدة، تنشئ موارد مستقلة لهم ولقواعدهم الاجتماعية؟ هم بذلك فقط ينشئون علاقات قوة وتأثير جديدة وبديلة، تحرك الأسواق والمجتمعات، وبعيدا عن الاحتكار والامتيازات، وببساطة، وعلى نحو عملي، يجعلون قواعد الدخول إلى النُّخبة (النُّخَب تعني قيادة المؤسسات والأعمال والقطاعات)، والخروج منها على قاعدة "البقاء للأصلح"، وفي هذه القاعدة يكون الإصلاح!

كيف تنشئ المجتمعات والطبقات موارد وأعمالا جديدة، تحرّرها من الاستبداد والاحتكار والامتيازات والإذعان والوصاية؟ فبغير الخروج من هذه الدوامة اللعينة، لن تستفيد المجتمعات من الانتخابات والديمقراطية والحريات!

صعود الفرد في مواجهة المجتمعات والسُّلطة

في صعود الفرد والفردانية، وانحسار الدَّوْر الاجتماعي والأخلاقي للدول والمجتمعات، يشعر الفرد اليوم بأزمة تكاد تفوق أزمة الهيمنة والوصاية التي خضع لها قرونا طويلة، يحدث له اليوم مثل قصة المتصوّف الذي أمضى أربعين عاما يسير في الطرقات باحثا عن اسم الله الأعظم، وفجأة لقيه طفل في طريقه فقال له: أنت اسم الله الأعظم، لكنه حين عرف اسم الله لم يعد يعرف ماذا يفعل، فلم يكن يفعل من قبل سوى البحث. هكذا، هو الفرد الذي يظل يناضل في مواجهة التنظيم والتنميط الاجتماعيين والأخلاقيين لم يعد يعرف ماذا يفعل وكيف يفكر، ويميز وحده من غير مرجعية دينية، أو مجتمعية بين الصواب والخطأ، وبين القبيح والحسن. وهكذا أيضا يمكن فهم الأزمات الاجتماعية والسلوكية الجديدة وتفسيرها.

نحتاج إلى تأمل طويل لملاحظة التحول، أو التشوّه الذي أصاب الإنسان على نحو متراكم بفعل التنشئة الاجتماعية، والسلسلة الطويلة المتراكمة من الشرائع والمنظومات الدينية المؤسسية، كيف يستعيد ذاته وينعتق من كل هذا الركام، ويكون في الوقت نفسه أقدر على تحقيق السلام وحماية العقد الاجتماعي وتطويره؟ كيف يحل الضمير محل الدين والمجتمع في التنظيم الاجتماعي، والسياسي والبناء الإيجابي للعلاقات الاجتماعية؟ كيف ينظم الناس أنفسهم ومصالحهم من غير أحزاب ومنظمات اجتماعية، أو ليكن السؤال: كيف تعمل المنظمات الاجتماعية الجديدة في ظل قيم الفردية؟

لقد أنشأت الحضارة الإنسانية بمركزية الدين، ثم الدولة والمجتمع منظومة من القيم والأخلاق مليئة بضدها، صحيح أن منظومة "القلاع والهياكل" أنشأت المدن والشرائع والتنظيمات القانونية، وحسّنت الحياة إلى مستويات مدهشة، لكننا في حاجة اليوم لنعرف ماذا أصاب الفرد من تشوّه، وما الذي يجب التخلص منه أو التمسّك به، فكثير مما كان يبدو خلقا جميلا صار رذيلة يجب التخلص منها، كانت القلاع والهياكل تحمي حياة الناس وتقدم المعرفة أيضا، أو تنظم الحصول عليها، لكن الإنسان الفرد في مقابل الحياة والمعرفة تحوّل إلى تابع للقلعة وطبّال في الهيكل! بلا ملاءمة حقيقية أو جميلة لما يريده بالفعل وما يحتاج إليه وما يحب أن يكون عليه!

وحولت السلطات والمؤسسات الدينية توقَ الإنسان إلى الارتقاء والمعرفة، والمعنى والجدوى إلى جموع منظمة تمضي في حماس وصدق وذكاء إلى النشوة بدلا من المعنى، والترفيه بدلا من المعرفة، وإلى النظر للذات بدلا من الكون، والاكتفاء بالانتماء بدلا من

الغايات والجدوى، وصناعة الوهم بدلا من الحكمة، وتحويل الثقة والفضول والاستعداد إلى قرابين تمضي مثل العجول في المسالخ إلى الموت والبطولة الجوفاء.

أصبح ذكاء الفرد وتفرّده عبئا على المؤسسات الاجتماعية والسياسية، فلا تستطيع أن تظل فردا كما أنت؛ لأنك لا تقدر على الانتماء والمشاركة، إذا لم تشبه الجموع المنتظمة، والمتشابهة والمتحمسة على نحو يجعلك مختلفا أو خارجا عن السياق، وربما مجنونا، فيتحول لأجل أن يبقى ويتقدم إلى أبله متسول، ويتخلى عن براءته الفطرية؛ لينشئ استجابات وتكيفات تلقائية مع القيم التنظيمية السائدة والمعدة لأجل الطاعة والولاء، أكثر مما هي للإبداع والانسجام.

وفيما يحسبه تحايلا ذكيّا للتوفيق بين انتمائه وحكمته المستقلة، يحوّل صدقه ونزاهته إلى وَهْمٍ وتُقْيَةٍ، ويحسب أنه قادر على التظاهر بالانتماء وهو متفرد، أو أنه يسير في رحلتين متوازيتين؛ رحلة الذات ورحلة الجماعة، لكنه لا يعلم أنه أنشأ بهذا الفعل قيما هائلة ومطوّرة من البلاهة والندم؛ ليحمل نفسه على الانتماء والتكفير في الوقت نفسه عن خطيئته، وكان ذلك أفضل وأهم ما حصلت عليه المؤسسات والنُّخب السياسية والدينية، إذ يتحول إلى كائن متوقع ومنسجم.

هكذا تمضي متوالية تشكيل الفرد لذاته، فيحمي مصالحه مع الجماعة المهيمنة بالكذب، ويحمي ذاته من الكذب بالاحتقار والتخلي عن الكرامة، ويدرك على نحو لا يريد أن يعترف به أنه لن يحصل على مُتَع الحياة في ظل هذه القلاع والهياكل إلا بالكذب واحتقار الذات، وحين يُطلب منه أن يعمل ويواجه مخالفا ضميره وفكرته عن الحياة والكون يستعين بالكراهية، فإذا كانت الإساءة والظلم خطأ فإنه سيغدو مقتنعًا بأن هؤلاء الذين يغشهم أو يظلمهم لا يستحقون العدل والعطف، فيصبح العدل يخصّ الجماعة وليس قيمة حياتية مطلقة ومستقلة! ويكون بذلك قادرا على المشاركة في سياسات القتل والاعتداء والظلم والتمييز، وفي الوقت نفسه يكون مُحبّا للحياة وأسرته وأطفاله ومواطنيه وجماعته!

وأخيرا، تجد أنك لن تكون قادرا على العمل مع القلعة والهيكل وأنت أنت، ولن تحظى بالبركة والأمن وأنت غير قادر على أن تكون غير أنت، فلا تعود تعرف ذاتك إلا بالجماعة، ولا حيلة لك سوى التفاهة والخَواء، وقد تحصل على متعة عابرة رديئة متاحة، أو على وعد بالنعيم المقيم بعد الموت!

الانتقالية الاقتصادية الاجتماعية التي نعيش

في واقع الحال أن شبكات التواصل هي أكثر من يساعدنا على تقدير التحوّلات والأفكار الناشئة والمتغيرة والمنحسرة؛ ليس في بُعدها الظاهر المباشر فقط، لكن في تخمينها للفكرة الداخلية العميقة (العقل الجماعي الباطن) التي تشكل هذا الواقع الظاهر أو المتعين! هكذا يمكن بقدر من حسن النية والخيال والدأب أن ننشئ عمليات استماع طويلة ومعقّدة؛ لملاحظة العقد الاجتماعي الجديد المتشكل أو الذي يبدو أنه قادم في الأفق، وللتنظيم الاجتماعي والأخلاقي القادم غدًا أو المتعين اليوم، وهكذا أيضا تتشكل الحاجة والضرورة القصوى لاكتساب المهارات المعرفية والإبداعية، والتفكير الحر والنقدي لدى المواطنين جميعهم في مختلف أعمارهم وأعمالهم، وتتشكل أيضا ضرورات جديدة للاهتمام بالتعليم في مراحله المبكرة منذ سِنّ الثالثة؛ لضمان حصول الأجيال القادمة على المهارات والصحة والغذاء والعادات، ومهارات الحياة التي تجنبهم في قادم الأيام التهميش وضياع الفرص. وفي واقع الحال سيكون المجال أفضل لمن يمتلك المعرفة والصحة الجيدة، وحتى عندما تطبق معايير عادلة للمنافسة والعمل، فإن الذين فاتتهم فرص التعلّم الجيد والمكتسبات الصحية والاجتماعية والعاطفية الجيدة لن يكون في مقدورهم المنافسة والمشاركة.

تعصف بمجتمعاتنا اليوم عاصفة من الكراهية والإحباط والخوف، كما تظهر بوضوح شبكات التواصل واتجاهات السلوك الاجتماعي، وقيادة السيارات، ومؤشرات الجريمة والإدمان، والاكتئاب والسخط والتذمر، والانتحار والشعور بالرضا، والإنتاج والاستهلاك الثقافي، والإبداعي، وبقدر أهمية التنظيم القانوني والاجتماعي للتعبير والمشاركة والتواصل الاجتماعي والإعلامي، فإن ما هو أكثر أهمية أن ننظر ونفكر كيف تسود قيم الثقة، والإتقان بما هما اليوم المورّد والمحرّك الأساسيان للأمم والأعمال والأسواق، ولسوء الحظ، فإنها قيم لا تُحَلّ مجرّدة أو مستقلة عن التوقعات والسياق الاجتماعي والاقتصادي، وفي ذلك لن تساعدنا المنظومة الإرشادية والتعليمية والإعلامية، إلا بقدر ما يتشكل أو يسود تنظيم اجتماعي، وأخلاقي ناشئ عن استجابة حقيقية، وتفاعلية مع الموارد والأولويات والقضايا الأساسية للمواطنين؛ كيف تتشكل المدن والمجتمعات حول مواردها وأعمالها وقضاياها؟ ثم كيف تنشئ القيم المطلوبة والضرورية؟ لن تستطيع النُّخَب والحكومات أن تحلّ القيم والمهارات والمعارف والاتجاهات المرغوبة، من غير مشاركة الأفراد والمجتمعات، ولا يمكن أن تنشأ هذه

المشاركة والمسؤولية من غير ولاية حقيقية على الموارد والأعمال.

إن استمرار الوضع الثانوي للمواطنين والمدن والبلدات والمجالس المحلية، والنقابات والجمعيات كما يتكرس في التشريعات، أو في الإنفاق العام أو توزيع الموارد والنفوذ والتأثير، أو المشاركة الاقتصادية، أو المشاركة في مُلكية الأصول والموارد والمؤسسات؛ كما هو أيضا في العقل الباطن الذي تكشف عنه التصريحات الحكومية والفتاوى الدينية، والسلوك القيادي الشخصي والجماعي والإعلام والنشر؛ لن يساعد في إنجاح الأهداف والخطط الحكومية، مهما كانت جميلة ومخلصة، فالتقدم لا يهبط منحة، أو خطة من طبقة تهيمن على النفوذ والتأثير، والموارد والفرص مهما كانت هذه الطبقة تملك من المعرفة، والإخلاص والنُّبل والرغبة في التقدم، لكنه (التقدم) محصّلة لتفاعل ومشاركة ومساواة حقيقية، أو هو عمليات صاعدة منبثقة من مختلف الطبقات، والمصالح والمجتمعات. فلم تَعُدِ الأمم والدول هرمًا منظّمًا، والساحة (الربض) التي تشكلت عبر القرون حول القلعة (الحكم والمؤسسات)، والهيكل (الدين والثقافة) تتحول اليوم إلى ساحة مفتوحة تنظم نفسها بنفسها، وتنشئ نُخَبَها وثقافتها على نحو مستمَدٍّ من المساواة المدهشة وغير المسبوقة!

الأردن 2030 سيناريو استمرار الأوضاع كما هي

تتشكل تقليديا رؤية للمستقبل بملاحظة المؤشرات الأساسية والعامة؛ بناء على تقدير المؤشرات القائمة والحالية في أثناء السنوات الماضية؛ مفترضين أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سوف تستمر في مسارها الخطي، كما هي قائمة اليوم وكما كانت في السنوات الماضية. هكذا ببساطة نسأل ونحاول أن نجيب: كيف سيكون الأردن في عام 2030؟ وهو عام ليس بعيدا عنا، إذ نتحدث عن عشر سنوات قادمة فقط. ولو سألنا: أين كنا قبل عشر سنوات وأين صرنا اليوم يمكن أن نجيب ببساطة إلى أين نمضي؟

لدينا ببساطة الموارد والأعمال التي تنشئ الناتج المحلي، ونرمز إليه بمستوى الدخل والنمو الاقتصادي، ثم السياسات الضريبية وجمع الموارد العامة وإعادة إنفاقها، وما تؤشر إليه بوضوح سياسة الحكومة أنها سوف تمضي في التقشف، وتسيير الأعمال دون أي إشارة للتوسع في صيانة المرافق والخدمات الأساسية وتطويرها، من مثل: المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والطرق والمواصلات والمرافق العامة، وببساطة، فإن المواطنين سيظلون يدبرون معاشهم وخدماتهم ضمن

المرافق والمؤسسات كما كانوا منذ ثلاثين سنة، تضاعفت في أثنائها أعدادهم وتوافد إلى البلد أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين، لكن ستظل المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والاجتماعية، والطرق تقدم الخدمات نفسها التي كانت تؤديها لنصف السكان، وبمستوى من الإعياء والترهّل والتراجع يقل كثيرا عن مستواها قبل سنوات، فالمدارس تتداعى، وقدرتها على استيعاب الأعداد الجديدة القادمة إليها تتراجع، وليس أمام المواطنين سوى المدارس الخاصة أو التسرّب من المدارس.

ومستوى المعيشة يتراجع عمليا أمام التحديات والأعباء المتزايدة؛ بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم ورداءة مستوى السِّلَع والخدمات، ومن الطبيعي أن يعاني ثلث الأطفال ونصف النساء من سوء التغذية؛ ما يعني ببداهة أن الكفاية الإنتاجية للمواطنين سوف تتناقص.

سوف يكون من الحلول الواقعية أن تتخلى الحكومة عن إلزامية التعليم، أو إلزامية الذهاب إلى المدارس، وتكتفي بامتحانات المستوى والكفاية للتلاميذ، تاركة للأسر والمجتمعات إدارة التعليم الأساسي وتدبيره، ومهارات الحياة والمعرفة بوسائلهم الخاصة، ومن الطبيعي في ظل ذلك أن نجد نصف الأطفال خارج المدارس، وأن نصف هؤلاء على الأقل لا يتعلمون شيئا، ولدينا اليوم أرقام صادمة عن التسرّب الواقعي، وعن عدم التعلّم برغم الذهاب إلى المدارس، إذ إن عددا كبيرا من الأطفال لم يتعلموا القراءة والكتابة، برغم السنوات التي أمضوها في المدارس، وأن المستوى الفعلي للتحصيل المعرفي يقل عن نصف عدد سنوات الدراسة التي قضاها الأطفال في المدارس.

وبطبيعة الحال، فإن قدرة الطلبة على الدارسة الجامعية سوف تتآكل، وهي اليوم في مستوى منخفض، وستكون الخيارات تراجُعَ التعليم الجامعي؛ ليكون امتدادا بائسا للمدارس أو تقليص أعداد الجامعات والتخصصات والاكتفاء بعدد لا يتجاوز 10–25 في المائة من خريجي الثانوية العامة، وأما مستوى خريجي الجامعات وقدرتهم على المشاركة في سوق العمل، فهو يؤشر اليوم إلى ما سيكون الوضع بعد عشر سنوات، حيث يواجه الخريجون تحديات أساسية وكبرى في استيعاب متطلبات وتغيرات الأعمال والمهن الجديدة، والقليل الذي لديهم يلائم أعمالا منقرضة أو تحوّلات وتغيرات في طبيعتها.

وفي عمليات التقنية والاستبدال القائم للروبوتات والبرامج الحاسوبية محل الناس في العمل، فإن التعليم والتدريب والتعليم المستمر يتغير على نحو جذري، ما يعني

تأهيل المعلمين والأساتذة أنفسهم، وتؤشر تقارير البنك الدولي إلى عجز معظم المعلمين والأساتذة عن استيعاب المناهج التدريسية الحالية فضلا عن الجديدة والمتغيرة.

هذا عن التعليم ...

فماذا عن الصحة والعمل والأسواق والتنظيم الاجتماعي؟

يعتمد النجاح المستقبلي على نحو واضح ومباشر، على مستوى من العدل والتعليم والصحة والتكامل الاجتماعي يمكّن المواطنين من العمل والإنتاج، واستيعاب التغيرات الكبرى في العمل والأسواق. وفي استمرار المؤشرات الصحية والاجتماعية القائمة اليوم، فإن قدرة المواطنين على التمتع بصحة جيدة وفرص للعمر المديد كما في المعدلات والمؤشرات العالمية تتراجع، وربما يكون أكثر من نصف المواطنين غير قادرين على الحصول على العلاج والدواء، إذ لن يكون التأمين الصحي حقيقيا وكافيا سوى للقادرين على الاشتراك في القطاع الخاص، أو الخدمات الطبية للعسكريين، وأما الذين يعتمدون على وزارة الصحة وهم أكثر من نصف المواطنين، فلن يكون في مقدورهم الحصول على تأمين وخدمات كافية وملائمة، ويتبع ذلك بطبيعة الحال تزايد حالات الوفاة بسبب المرض ونقص العناية، وسوف تؤدي حالات سوء التغذية وفقر الدم إلى متوالية من الأمراض والضعف الصحي، ولن يكون في مقدور الأطفال وكبار السّن والنساء خاصة على تلقى العلاج بنسبة كافية، وربما يكون الكثير منهم يعاني من حالات مَرَضية مستعصية فات الأوان على علاجها؛ مثل التقزّم وضعف البصر، ونقص المناعة، وهشاشة العظام، وضعف المهارات العقلية والمعرفية.

وهناك، كما في كل مجتمع نسبة من المواطنين بحدود 15 في المائة من كبار السّن، والمعوَّقين والمرضى أمراضا مزمنة دائمة أو طويلة الأمد (مثل السكري والسرطان والتوحّد والقلب،..) تحتاج إلى رعاية صحية واجتماعية مستمرة مؤسسية ومتخصصة ومكلفة، لن يحصل عليها معظم المحتاجين، وفي تراجع الدخل لن يكون في مقدور الأسَر توفيرها، وبذلك سوف تزيد الوفيات بسبب هذه الأمراض ونقص العناية وتزيد المعاناة أيضا، وتنزلق أعداد كبرى إلى الفقر بسبب الإنفاق على الصحة والرعاية، ويبدو اليوم واضحا أن الأسرة التي يحتاج أحد أفرادها إلى عناية مؤسسية مستمرة، أنها دخلت في تحديات اقتصادية كبيرة تفوق احتمال معظم المواطنين.

وفي تحول الثروة والموارد إلى المعرفة والإبداع، فإن رأس المال البشري يكون هو المورد الأساس للأمم والأفراد، ويعتمد ذلك بطبيعة الحال على بيئة تعليمية وإبداعية

واجتماعية وصحية متقدمة وكافية، كيف نطور ونفهم ونقيس الكفاية الإنتاجية، أو رأس المال البشري، بما هو العمود الفقري للاقتصاد الجديد؟

إن الاقتراح البدَهي الذي تتجه إليه الدول هو سياسات تعليم، ورعاية متقدمة تبدأ منذ الولادة، وتستمر مدى العمر، وإدارة برامج تعليم مبكر وتنظيمها، وتغذية صحية شاملة للأطفال جميعهم، فلا يمكن العبور إلى المستقبل إلا بأجيال متعلمة تعليما متقدما وتتمتع بصحة جيدة، وهكذا يمكن القول تلقائيا: إن استمرار الأوضاع القائمة كما هي، لا يعني أن تظل المؤشرات التنموية كما هي، لكنها سوف تمضي في تدهور وتراجع مقلق؛ لأنها تعني بوضوح لا يحتاج إلى جهد كبير في التخمين والتقدير، تضاؤل فرص العمل والحياة الكريمة، وتزايد الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين والمناطق والطبقات.

إن التأثير في المستقبل القريب على نحو يحتفظ بالمكاسب القائمة إن لم يحسّنها، لا يعني بحال من الأحوال تسيير الأعمال والمؤسسات بتلقائية، لكن ثمة حاجة إلى إعادة تنظيم الإنفاق العام وتوجيهه نحو بناء الخدمات والمرافق وتوسعتها ، ويحتاج استعادة مستوى الخدمات والأداء الذي كانت عليه المؤسسات والأسواق فضلا عن تحسينها وتطويرها إلى مراجعات وتدخلات كبرى؛ لأن المؤسسات نفسها أصبحت مشكلة وتزيد المشكلات والتحديات المستقبلية، ليس فقط بسبب الزمن وزيادة عدد السكان، لكن بسبب التغيرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية التي تغير العالم.

الإصلاح وتحديات الطاقة والمياه والبيئة

برغم الإجماع على أن أولوياتنا والتحديات الرئيسة التي تواجهنا هي الطاقة والمياه والبيئة، فإن الموازنات العامة والحراك الإصلاحي والوعي المجتمعي والسياسي؛ كلها تبدو بعيدة عن معالجة هذه التحديات والاستجابة للأولويات المفترَضة، والعكس تماما، فما يبدو حتى الآن هو تجاهل هذه التحديات وعدم النظر إليها كونها أولويات، فالموازنة العامة لا يبدو أنها سوف تخصص شيئا يُذكَر للطاقة البديلة والمستجدة ولتجديد المياه وإعادة استخدامها، فضلا عن أي خطوة استراتيجية أو كبرى يمكن اعتمادها أساسًا في التوجّه نحو مصادر جديدة للمياه والطاقة، ومنذ وعينا على الدنيا ونحن نسمع عن قناة البحرين والصخر الزيتي، وأتذكر أنني قرأت عام 1990 في الصحافة اليومية نقاشا حول جدوى الصخر الزيتي، وكان المعارضون يردّون بأنه غير تجاري، وليس مجديا إلا إذا ارتفع سعر برميل البترول إلى 50 دولارا، وكان

بالطبع يبدو رقما خياليا يستحيل الوصول إليه!

هناك فرصة عملية وممكنة لإنشاء مئات محطات الطاقة الشمسية، ومئات الآلاف من الوحدات الصغيرة في المنازل للطاقة الشمسية، وجمع مياه الأمطار وتعديلات تقنية على أنظمة المياه والتصريف في المنازل تفعل استخدام المياه، أو تعيد استخدامها لأغراض مفيدة، (مثل تزويد السيفونات بمصدر مستمد من المياه المستخدمة للغسيل والاستحمام!) ويمكن بناء وحدات تكرير وتنقية في كل بلدة تعيد استخدام المياه في الريّ؛ فيقل الضغط على مياه الشرب.

هناك الكثير مما يمكن فعله ضمن الإمكانات والموارد والفرص المتاحة لمواجهة تحديات الطاقة والمياه والبيئة، بل وتحويلها إلى سلسلة موارد متعاظمة ومتجددة وغير منتهية، غابات، ومَراعٍ، وبَوادٍ تقوم حولها صناعات غذائية، ودوائية وخشبية وبنائية وجلدية، ...إلخ. ولكن ذلك يبدأ بإطلاق طاقات الأفراد والمجتمعات والبلديات ومشاركتها والإيمان بها، وإلى أي مدى تؤمن الحكومة والنُّخَب السياسية والاقتصادية بالمواطنين والمجتمعات؟ فعندما يكون لدينا وزارة للتخطيط ونحن لَسْنا بَلدًا شموليّا ولا اشتراكيّا، فذلك يعكس عدم الإيمان بقدرة المؤسسات، والوزارات والبلديات والمجتمعات على التخطيط والتفكير، وعندما تهمش وزارة البيئة، فذلك يعكس عدم القناعة بجدوى البيئة، وأن التصحّر وجفاف معظم مصادر المياه وسيولها والنفايات المتراكمة وتلاشي الغابات والمراعي، وغياب التطوير والتفعيل الذي يُقبِل عليه العالم في توظيف الطاقات الطبيعية في الحياة والبناء والطعام والدواء واللباس لا يعني شيئا، ولا يختلف عن الجدل حول هل كتب الشّنفرى اللاميّة المنسوبة إليه أم نَحَلها إليه خلف الأحمر؟!

وعندما يُنْزَع التعاون الدولي من وزارة الخارجية والسفارات، ويُسْنَد إلى وزارة يجب ألا تكون، فذلك يعني أن السياسة الخارجية والسفارات في بلدنا زينة غير ضارة!!

وهكذا، يمكن لنا أن نُحصي سلسلة طويلة جدا من متوالية غياب الإصلاح عن البرامج، والتخطيط والموازنة والحكومات، والنُّخَب والمؤسسات والأفكار والحراك والمظاهرات، والمناهج التعليمية والبلديات والمجتمعات والأحزاب السياسية (الحافظ اللّه عليها) وأكاد أقول: إننا نبذل جهودا كبيرة في التواطؤ وعدم المعرفة، أو التظاهر بعدم المعرفة.